مجيب ايوب والكافي لدى النون ۞ بيبلي زجا بالكاف والنون
كرب مرتمروب الدعا وحها ۞ عن الهم ينكشف وعجل لي دوني
يا خالق الخلق يا رب العباد ومن ۞ قد قال في محكم التنزيل ادعوني
اني دعوتك مضطرا فخذ بيدي ۞ يا جامع الامر بين الكاف والنون
بحت ايوب من بلواه حين دعا ۞ نصر ايوب ما ذا اللطف يحسن
والطف لي اخي واعني بالخلاص كما ۞ نجيت من ظلمات البحر ذا النون
وانظر الي بعين اللطف يا املي ۞ فنظرة منك ما ملكي يحسن
ان استغثت اغثني والوسيلة لي ۞ بحق من قد دعاه فاستجاب فو سين

لما رأتني هند قاصر البصري ۞ عنها وفي الطرف من امثالها زور
قالت عهدتك مجنونا فقلت لها ۞ ان الشباب حلوا بدوة الكبر
زرعا نشر اخلقت الايام جدته ۞ وحانه فتناه السمع والبصر

فائدة افادني اسم الشاعر نكرة فهو جر

جميع وصل

من خط سيدي الشيخ سعيد باقير نقل من خط والده نفع الله به لاي وجع كان مجرب بمر بيده عليه ويقول
قسمت عليك ايتها العلة بعزة عزة الله وبعظمة عظمة الله وبجلال جلال الله وبقدرة قدرة الله
وبسلطان سلطان الله وبلا اله الا الله وبما جرى به القلم من عند الله الى خير خلق الله محمد بن
عبد الله وبلا حول ولا قوة الا بالله الا انصرفت ۞

قول الاخ حين وما وقعا موقع هما لا يقبل ال
اقول بل وقعا حيث ما يقبلها اما من توهمت
موقع مر وهو وقعت مع مي ولا ما يقبلها ۞

قاعدة مطردة
كل اسم وقع بعد اسم اشارة فانه لا يخلو
يجوز ان يكون نعتا وان يكون بدلا

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
اما بعد فقد انتقل هذا الكتاب الى ملك الفقير محمد بن عبد الله
بن احمد الكتبي الفقير بالشراء الشرعي من تركة
مالكه الشيخ سند بن مفرن بن الاغر
شعبان

# كتاب توضيح الفقه لمذهب مالك

تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة المتفنن
المتفنن بدر الدين ابي علي حسن ابن الشيخ الزاهد قاسم
ابن عبد الله بن علي المرادي المالكي تغمده الله برحمته

www.abdulgader.com

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

قال الشيخ الامام العالم العلامة المتقن المتفنن بدر الدين
ابو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن علي
المرادي المالكي تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته بمحمد واله وعترته
الحمد لله والشكر له وصلواته على اشرف نبي ارسله سيدنا محمد
خاتم النبيين وعلى ال محمد واصحابه والتابعين وبعد فهذا توضيح
لمقاصد الفية ابن مالك رحمه الله يحلو معانيها على طلابها ويظهر
محاسنها لخطابها سالته بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها
من الفاظها فاجبته الى ذلك رغبة في الثواب وحرصا على الطلاب
وبالله استعين فنعم الموفق والمعين ص قال محمد هو ابن مالك
احمد ربي الله خير مالك ش قال فعل واو العين مفتوحة متعد الى
واحد واذا وقعت جملة محكية فهي في موضع مفعوله والمحكي به في
البيت احمد ربي الى اخره وقوله هو ابن مالك جملة معترضة بين القول
ومحكيه فان قلت هلا قال يقول محمد ما فعل ابن معط في الفيته لان الحكاية
بمض بعد قلت في الجواب عنه ثلثة اوجه احدها انه يجوز ان يكون قد ناجز
نظمه قال عن المحكي فيكون على ظاهره والثاني ان يكون وقع الماضي موقع
المستقبل تحقيقا له وتنزيلا منزلة الواقع والثالث ان يكون وضع
كلمة قال اول نظمه ليحكي بها عند الحاجة والفراغ من المحكي ونظيره ما اجاز
السيرافي في قول سيبويه رحمه الله هذا باب علم ما الكلم من العربية ان
يكون وضع كلمة الاشارة غير مشير بها الى شيء ليشير بها عند الحاجة
والفراغ من المشار له وحذف الف مالك الاول خطا لانه علم مشتهر كتبه

قوله الرسول هو انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغ فان لم يومر فهو نبي وقد يكون النبوة بالاقتضاء وقد يكون النبوة والرسالة
معنى الله وانما قال الرسول ولم يقل النبي وان كان اكثر استعمالا لان كل رسول نبي والاعلى على الاعرف

الاستعمال ويجوز اثبات الفه ايضا قال بعضهم واثباتها جيد واما
مالك اخر البيت فلا يحذف الفه لانه صفة ص مصليا على الرسول المصطفى
واله المستكملين الشرفا ش مصليا حال من فاعل احمد والمصطفى المختار
والاصطفا افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب بدل من
تاءه طا لمجاورة الصاد وكان ثلاثيه لازما تقول صفا الشيء يصفو وجا
الافتعال منه متعديا وفي معنى الكمل واصله خلاف مشهور ليس هذا
موضع ذكره واختلف في جواز اضافته الى الضمير فمنعه الكسائي والفراء
وزعم ابو بكر الزبيدي ان اضافته الى الضمير من لحن العامة والصحيح انه من
كلام العرب ص واستعين الله في الفيه مقاصد النحو بها محوية ش
للنحو اربعة معان الاول ان يكون مصدرا بقول نحوت كذا اي قصدته نحو
والثاني ان يكون ظرفا واسند ابو الحسن محمد بن هشام في هيا
وهن نحو البدت عامدات قال ابو الفتح واصله المصدر والثالث ان
يكون بمعنى مثل يقال هذا نحو هذا اي مثله والرابع ان يكون بمعنى القسم يقال
هذا على اربعة انحاء اي اقسام واطلاق النحو على هذا العلم من اطلاق اسم
المصدر على المفعول فالنحو اذن بمعنى المنحو اي المقصود كالنسج بمعنى المنسوج
وخص به هذا العلم وان كان كل علم منحوا لاختصاص علم الاحكام الشرعية
بالفقه وله نظائر في كلامهم وسبب تسمية هذا العلم نحوا ما روي ان عليا
عليه السلام لما اشار الى ابي الاسود الدؤلي ان يضعه وعلمه الاسم
والفعل والحرف وشيا من الاعراب قال نح هذا النحو يا ابا الاسود
وقد حد النحو بحدود كثيرة من اقربها وابعضهم علم يعرف به احكام
الكلم العربية افرادا وتركيبا ومن اسهلها قول صاحب المقرب النحو

علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة
احكامه التي اتبعت منها وقد بسطت الكلام على هذا في غير هذا الكتاب ص
تقريب الاقصى بلفظ موجز وبسط البذل بوعد منجز ش قال الشارح
نقول ان هذه الالفاظ مع انها حاوية للمقصود الاعظم من النحو فيها من
المزية على ظاهرها انها تقرب الى الافهام المعاني البعيدة بسبب وضاحة
اللفظ وسفح العبارة وبسط البذل اي توسيع العطا بما تمنحه لقرائها
من الفوائد واعدة بحصول مآربهم وتأخير توفيها ص ولعمري رضي لغير سخط
فائقة الفقيه ابن معط ش الامام ابو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي
الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واستقر عليه طوكسرم سافر
الى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لاقراء الادب الى ان توفي بالقاهرة في سلخ
ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على سفح الجبل
تقرب به الامام الشافعي ومولده سنة اربع وستين وخمس مائة ص
وهو لسبق حاز تفضيلا مستوجب ثناء الجميلا والله يقضي بهبات وافره
لي وله في درجات الآخرة من يشبه بذلك الى فضل المتقدم على المتأخر وما
يستحقه السلف من ثنا الخلف ودعائهم والدرجات قال في الصحاح هي
الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلا والدرك الى اسفل
الكلام وما تألف منه انما بدأ بتعريف الكلام لانه هو المقصود
في الحقيقة اذ به يقع التفاهم وانما قال وما تألف ولم يقل وما تركب
لان التأليف اخص اذ هو تركيب وزيادة وهو وقوع الالفة بين الجزئين
والضمير المرفوع في تألف عائد على الكلام والمجرور بمن عائد على ما والمعنى
باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي تألف الكلام منه وهو الكلم وبكنه حدود

الباب والشرح واقام المضاف اليه مقام المحذوف اختصارا ص
كلامنا لفظ مفيد كما سنقيم ش هذا تعريف الكلام في اصطلاح النحويين فلذلك
قيده باضافته الى الضمير وقوله لفظ جنس للحد وهو الصوت المعتمد على
مقطع وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام في اللغة وليس بلفظ وهو
خمسة اشيا الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث
النفس والتكليم وقوله مفيد فصل اخرج به ما يطلق عليه لفظ وليس
بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد وذلك خمسة اشيا الكلمة نحو زيد
والمركب تركيب تقييد نحو غلام زيد او تركيب اسناد لا يحمل نحو الشرط
او لم يقصد كالكلام التام او قصد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها ولا
يسمى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح لكونه غير مفيد لافادة الاصطلاحية
وهي افهام معنى يحسن السكوت عليه وقوله كما سنقيم يمثل الكلام الاصطلاحي
بعد تمام حده لا يتم الحد خلافا للشارح وقد نص في شرح الكافية على ان
في الاقتصار على مفيد كفاية لكونه مغنيا عن تقييد القيود فما باله ذكرها
في التسهيل حيث قال والكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا
لذاته قلت كأنه اخذ المفيد في حد التسهيل بالمعنى الاعم لا بالمعنى
الاصطلاحي فلذلك احتاج الى ذكرها واراد ان ينص فيه على ما يفهم من قيد
الافادة بطريق الالتزام فان قلت هل الاولى تصدير الحد باللفظ كما فعل هنا
او بالقول كما فعل في الكافية قلت تصديره بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقع على
المهمل بخلاف اللفظ فانه يقع على المهمل والمستعمل وقد صرح بذلك في شرح
التسهيل وذهب بعضهم الى ان اللفظ والقول مترادفان يجوز اطلاقهما
على المهمل وعلى هذا فقيل ان اللفظ اولى من القول لان القول يطلق على الرأي

والاعتقاد اطلاقا مشتهرا حتى صار كانه حقيقة عرفية واللفظ ليس
كذلك واوردوا ان اللفظ جمع لفظة ولا يصح جعله جنسا واجيب بان اللفظ
مصدر للقليل والكثير والثاني لفظة للتنصيص على الوحدة وليس اللفظ بجمع
وانما يقال ذلك فيما ليس بمصدر كالكلم والنحو واعترض بانه لا يصح كون اللفظ
هنا مصدرا لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام
متعلقه فزيد قام مثلا الكلام ولفظك اذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة
والجواب ان اللفظ هنا مصدر على المفعول به تسميات الاول لم يشترط
كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد كان كلاما
ولم يشترطوا الافادة ولا القصد فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالاسناد
قال في شرح التسهيل وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل
على ان الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجملة المفيدة الثاني لم يشترط اثنين
طلحة في الكلام التركيب فزعم ان الكلمة الواحدة وجودا او تقديرا قد تكون كلاما
اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب والصحيح ان الكلام هو الجملة
المفيدة بعدمهما لا واحدة منهما والثالث قال في شرح التسهيل
وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان
على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعل ذلك الفعل او خبر ذلك
المبتدا لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال وللمستغني عن
هذه الزيادة ان جوابا بان احدهما ان يقول لا نسلم ان مجموع النطقين ليس
بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب
معتبرا في كون الخط خطا والثاني ان يقال كل واحد من المصطلحين انما
اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى فمعناها مستحضر

في ذهنه فمثل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم راوا
شبحا زيد اي المرئي زيد انتهى مختصرا واقول ان صدور الكلام من ناطقين
غير مقصود لان الكلام مشتمل على الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره
الا من واحد وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما اجاب به ثانيا وقوله ص
واسم وفعل ثم حرف الكلم بين ثلاثة الخ اي الكلام اي والكلم التي
ثالث منها الكلام اسم وفعل وحرف لا رابع لها ودليل الحصر ان الكلمة ان
لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت ركنا له فان قبلته بطرفيه فهي
الاسم والا فهي الفعل واول من قسم الكلم الى هذه القسمة وسماها
بهذه الاسماء امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والنحويون مجمعون
على ان اقسام الكلام ثلاثة الا من لا يعتد بخلافه واعلم ان الكلم اسم
جنس جمعي واقل ما يتناول ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام عموم من وجه وخصوص
من وجه فالكلام اعم من جهة انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص
من جهة انه لا يتناول غير المفيد والكلم اعم من جهة انه يتناول
المفيد وغير المفيد واخص من جهة انه لا يتناول المركب من كلمتين كما سبق
فان قلت مقتضى قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان الكلم مخصوص بما تركب من
اسم وفعل وحرف وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة
اجناس نحو ان زيدا ذهب او من جنسين نحو ان زيدا ذاهب او من جنس واحد نحو
غلام زيد ذاهب قلت المعنى بالكلم الاجناس الثلثة اعني الكلمة التي يراد
بها جنس الاسماء والكلمة التي يراد بها جنس الافعال والكلمة التي يراد بها جنس
الحروف والكلم بهذا الاعتبار لا يقع الا على الثلثة المذكورة ولا يتصور
فيه غير ذلك واما اطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار

الاحاد لان الكلمة قد تطلق ويقصد بها جنس الاسم او الفعل او الحرف وتطلق
ويقصد بها احاد الاسما والافعال والحروف فاذا قيل في نحو ان زيدا ذهب هذه
كلم فواحدا الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتامله واورد على الناظم
انه قسم الكلم الى غير اقسامه لان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة لا
اقسام الكلم واقسام الكلم اسما وافعال وحروف لان علامة صحة القسمة
جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام والجواب ان هذا من باب
تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق اسم المقسوم
على كل من الاقسام في تقسيم الكلي الى جزئياته والناظم لم يقصد ذلك واورد
عليه ايضا ان ادخال ثم في قوله ثم حرف ليس بجيد لان ثم للتراخي واذا قسمنا
شيا الى اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام الى الشي المقسم نسبة واحدة
والجواب ان ثم في قوله ثم حرف الكلم يجوز ان يكون استعملها بمعنى الواو ويجوز ان
يكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل لكونه فضلة
وكل منهما يكون عمدة ص واحده كلمه س الضمير للكلم اي واحد الكلم كلمة قيل
من الاسم والفعل والحرف كلمة وحدها لفظ بالفعل او بالقوة دال بالوضع
على معنى مفرد ويطلق في الاصطلاح مجازا على احد جزئي العلم المضاف نحو امرئ
القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا والكلم فيه لغتان
التذكير والتانيث فيقال واحده على الاولى وقال ابن معط في الفصه واحدتها
على التانيه وفي الكلمة ثلث لغات ما في بطانه كتمر ص والقول عم س
يعني عم الكلمة والكلام والكلم يطلق على كل من الثلثة قول حقيقة ويطلق
مجازا على الراي والاشارة وما لهم من حال السي فهو اخص من اللفظ لانه لا يطلق
على المهمل حقيقة فالمن جعلهما مترادفين وقد سبق ذكره ص وكلمة بها كلام قد يؤم

س لان الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام فيطلق على اللفظ
المفيد كقولهم كلمة الشهادة وهو مجاز مهمل في عرف النحويين وقيل هو من تسمية
الشي باسم بعضه وقيل ان اجزا الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصل له بذلك وحدة
فتشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة ولما ذكر ان الكلمات ثلث شرع في بيان ما يميز كل
واحد منها عن اخوته فقال ص بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل
س قد ذكر للاسم خمس علامات الاولى الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو زيد وبالمضاف
نحو غلام زيد والاجر لغير مما حلافا لمن زاد التبعية وقد ظهر ان ذكر الجر اولى من ذكر حرف
الجر والثانية التنوين وهو مصدر نونت الكلمة ثم غلب حتى صار للنون الساكنة
التي تلحق الاخر لفظا وتسقط خطا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة اقسام
تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم وزاد الاخفش سادسا وهو الغالي
واثبته الزجاج والسيرافي وقيل هو قسم من الترنم فتنوين التمكين نحو زيد ورجل
وهو اللاحق الاسم المعرب المنصرف اشعارا ببقائه على اصالته وتنوين التنكير
نحو صه اذا اردت سكوتا ما ونحو سيبويه لغير معين وهو اللاحق بعض المبنيات
فرقا بين نكرتها ومعرفتها ويطرد فيما اخره ويه وتنوين العوض ضربان عوض
من حرف نحو جوار ويعيل تصغير لعلي فالتنوين فيهما عوض من الياء المحذوفة على
الصحيح وعوض من مضاف اليه اما جملة نحو يومئذ واما مفرد نحو كل وبعض على راي
وتنوين المقابلة نحو مسلمات وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء زائدتين سمي بذلك
لانه قابل النون في جمع المذكر السالم وليس تنوين الصرف خلافا للزجاج بدليل ثبوته
بعد التسمية بما ثبت التنوين نحو عرفات وهذه الاربعة من خواص الاسما لانها
لمعان لا تليق بغيره وتنوين الترنم وهو اللاحق للروي المطلق عوضا من مده
الاطلاق في لغة تميم وقيس وقولهم تنوين الترنم قال المصنف هو على حذف مضاف

اي تنوين ذي الترنم وانما هو عوض من الترنم لان الترنم مد الصوت بمد
يجانس حرف الروي وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف فمثاله
في الاسم قول العجاج باصاح ما هاج الدموع الذرفن وفي الفعل قوله
من طلل كالاتحمي الهجن وفي الحرف قول النابغة ازف الترحل غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن والغالب هو اللاحق للروي المقيد وهو
كتنوين الترنم في عدم الاختصاص بالاسم فمثاله في الاسم قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقاء الساكنين
وفي الفعل قوله ويعدو على المرء ما يأتمرن اي يأتمر وفي الحرف قالت بنات
العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان وزاد بعضهم في
اقسام التنوين قسما سابعا وهو تنوين الاضطرار كقول الشاعر سلام
الله يا مطر عليها وليس في الناظم الا الاربعة المتقدمة فان قلت فقد
اطلق في موضع التقييد قلت قد اجيب بان ال في قوله التنوين للعهد فلم يشمل
غير المختص بالاسم وفيه نظر اذ لا معهود يصرف النظر اليه عند من يذكر له
علامات الاسماء وان جعلت ال لجنسه فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالي
لعلتهما واختصاصهما بالشعر وقد قيل ان تسميته ما يلحق الروي تنوينا مجاز
وانما هو نون بدليل انه يثبت وقفا فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع
وجوهه وقال ابو الحجاج يوسف بن معزو وظاهر كلام سيبويه في الذي
يسمونه تنوين الترنم انه ليس بتنوين وانما هو نون تتبع الالف عوضا عن المدة
والثالثة الندا وهو الدعاء باحد اخواتها وهو من خواص الاسم لان
المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما لانه مخبر عنه في المعنى
والمفعول به لا يكون غير اسم واعترض قوله في المعنى لان ظاهره انه ليس



مفعولا صريحا من جهة اللفظ وقد سبقه ابو موسى الى هذه العبارة
وهذه مسئلة خلاف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين ان المنادى
مفعول من جهة اللفظ والمعنى والرابعة ال ويعني بها حرف التعريف
وهي من خواص الاسم اذ لا حظ لغيره في التعريف واما ال الموصولة
فانها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختيارا وعند
الجمهور اضطرارا كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته فكان
ينبغي الاحتراز عنها فان قلت هل الاولى ان يعبر عن حرف التعريف بال او
بالالف واللام او باللام قلت لهم في حرف التعريف ثلثة مذاهب
احدها انه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولا يحسن
على هذا المذهب الا التعبير بال وهو مذهب الخليل واختيار الناظم
قال ابن جني وقد حكي عن الخليل انه كان يسميها ال ولم يكن يسميها الالف
واللام والثاني انه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة وهي مع زائدتها معتد
بها كالاعداد بهمزة استمع ونحوه حيث لا يعد رباعيا وهو مذهب سيبويه
فيما نقله في التسهيل وشرحه وعلى هذا المذهب يعبر بال نظرا الى ان الهمزة
كمعتد بها في الوضع وهو اقيس وان يعبر عنها بالالف واللام نظرا الى ان
الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين والثالث انه اللام
وحدها واليه ذهب اكثر الكوفيين ونسبه بعضهم الى سيبويه ولا يحسن
على هذا المذهب الا التعبير باللام والكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا
والخامسة المسند وهو مفعل من اسند فهو لفظ صالح لان يكون مفعولا
به ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز ان يراد به هنا الزمان او المكان
اذ لا وجه لارادتهما ويحتمل ان يريد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو صحيح

لان المسند من خواص الاسما وذلك ان المسند في الاصطلاح المشهور
هو المحكوم به كقولك قام زيد وزيد قايم فزيد في المثالين له مسند وهو
الفعل في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وذلك من علامات اسميته
ويحتمل ان يريد به المصدر اعني الاسناد وهو نسبة شي الى شي على جهة
الاستقلال وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على اطلاقه لان الفعل يشترك
الاسم في الاسناد فان كلا منهما يسند وانما يختص الاسم بالاسناد
اليه قال اجيب بما ذكره الشارح من انه اراد واسناد اليه فحذف صلته
اعتمادا على التوقف فيه نظر لان الاعتماد على التوقف لا يحسن في مقام
التعريف وان اجيب بان اللام في قوله للاسم تتعلق بمسند وهو بمعنى الى
كما وقع في بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد واورد على الناظم انه اطلق
الاسناد وهو قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو الخاص بالاسما
واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو زيد يلاقي وضرب
فعل ماض ومن حرف جر قلت ليحقق ان القسمين كليهما من خواص الاسما ولا
يسندان الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما فاذا قلت ضرب فعل ماض
فضرب في هذا التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان
وكيف يتصور ان يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بانه باق على فعليته ولا
يشعر بحدث ولا زمان ولا يقضي فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على
الابتدا فان قلت فقد ذكر في شرح التسهيل ان الاسناد اللفظي صالح
للاسم والفعل والحرف والجملة ولذلك قال في حد الاسم كلمة يسند اليها
لمعناها فقيد الاسناد بالمعنى لانه خاص بالاسما بخلاف الاسناد باعتبار
مجرد اللفظ فانه عام واذا كان كذلك لزمه الايراد المذكور قلت لا

اشكال في ان الاسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ
الحرف وللفظ الجملة وهذا لا ينافي اختصاصه بالاسما لانا نحكم على الفاظ
المسند اليها بانها اسما وان كانت لفظ فعل او حرف فقوله ان الاسناد
اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة صحيح بهذا الاعتبار وقد صرح في
الكافية باسمية ما اخبر عن لفظ حيث قال وان يسبق لاداة حما فابن
او اعرب واجعلها اسما فان قلت اذا كان الاسناد مطلقا من خواص
الاسما فلم قيد الاسناد في حد الاسم باعتبار المعنى قلت كانه لما
راى اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره اقتصر على المعنوي لانه هو الذي
يحصل به التميز الا ترى انك اذا قلت زيد يلاقي دل هذا الاسناد على
اسمية زيد المراد به لفظ زيد الدال على الشخص ولم يدل على اسمية زيد
الدال على الشخص كما انك اذا قلت ضرب مبني على الفتح دل هذا الاسناد
على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم
يدل على اسمية ضرب الدال على الحدث فتامله ولما ذكر ما يميز به
الفعل فقال ض تا فعلت واتت وتا افعلي ونون اقبلن فعل يحلي س
قد ذكر للفعل اربع علامات الاولى تا فعلت وهي تا ضمير المخاطب نحو تباركت
يا رحمان وفي حكمها تا ضمير المتكلم والمخاطبة وهذه التا في جميع احوالها
مختصة بالفعل الموضوع للمضي ولو كان مستقبل المعنى نحو ان قمت قمت
والثانية تا اتت وهي تا التانيث الساكنة وهي مثل تا الفاعل في الاختصاص
بالفعل الموضوع للمضي وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو اتت ونعمت قال في
شرح التسهيل ما لم يكن افعل في التعجب ولو قال ما لم يكن يلزم تذكير فاعله
لكان اولى ليشمل افعل في التعجب وغيره نحو ما عدا وما خلا وحاشى وليس

في الاسم نا فان تحرك النا بحركة اعراب فهي من خواص الاسما نحو رحمة وان
تحرك بحركة بناء فيكون في الحرف نحو لات وفي الاسم نحو لا قوة الا بالله ولا
اعتداد بحركة النقل ولا بحركة النما الساكن لعروضهما بتنبيه قال في شرح
الكافية وقد انفردت يعني النا التي لساكنة بلحاقها نعم وبئس كما انفردت
النا الفاعل بلحاقها تاء التانيث الساكنة بالفعلي وهي تا المخاطبة وهي اسم عند سيبويه
والجمهور وحرف عند الاخفش والمازني وتشترك في لحاقها المضارع والامر
نحو اتفعلن وافعلي والرابعة نون التوكيد الشديدة مختصة
بالفعل وكذلك الخفيفة نحو ليسجنن وليكونا ويلحق الامر بلا شرط والمضارع
بشرط مذكور في بابه وقد يلحق الماضي وضعا والمستقبل معنى لقوله صلى الله عليه
وسلم فاما ادركن واحد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان
رحمت متيما وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله اقابلن احضروا الشهودا
وفي قوله بالت سعرى عنكم خفيفا اشاهرن بعدنا السيوفا
اسدهما ابن جني فان قلت فليست نون التوكيد اذن من خواص الفعل لدخولها
على اسم الفاعل قلت دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت اليه لندوره وما
ذكرما تميز به الاسم والفعل قال ص سواهما الحرف بس قبل ما لا يقبل
شيا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة
علامة له ثم مثله بثلاثة احرف تنبيها على ان الحرف ثلاثة انواع مشترك
بين الاسم والفعل نحو هل ومختص بالاسم نحو في ومختص بالفعل نحو لم ولما كان
الفعل ينقسم باعتبار صيغه ثلاثة اقسام ماض وامر ومضارع اخذ
بذكر ما يتميز به كل منها عن الاخر فقال ص فعل مضارع يلي لم كيشم بس
اي علامة الفعل المضارع قبوله لان يلي لم اي ينفى بها كقولك في يشم لم يشم

وهو مضارع شممت الطيب ونحوه اشممه بكسر العين في الماضي وفتحها في
المضارع والعامة يعبرون عن الماضي ويعبرون عن المضارع قال ابن درستويه
وهو خطا وليس كما قال بل هو لغة حكاها الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم
ثم ذكر علامة الماضي فقال ص وماضي الافعال بالتا مز بس اي مز الفعل الماضي
بالتا المتقدم ذكرها وهو تا التانيث الساكنة ويحتمل ان يريد مجموع التاءين
اي تا فعلت وتا انت لان كلتيهما مختصة بالفعل ومز امر من مازه يعال مزته
فانما ز ومزته فميز ثم ذكر علامة الامر فقال ص وسم بالنون فعل الامر ان
امر فهم بس اي وعلم فعل الامر بالنون المتقدمة وهي نون التوكيد لا مطلقا
بل بشرط ان يفهم من اللفظ معنى فعلامة الامر اذن مجموع شيئين قبول النون
وافهام معنى الامر نحو اقبل فانه يقبل النون ويفهم الامر فهو فعل امر فان قبل
النون ولم يفهم الامر فهو فعل مضارع نحو هل يفعلن او فعل تعجب نحو احسن
بزيد فان لفظه لفظ الامر وليس بامر في المعنى على الاصح وتوكيد فعل التعجب
بالتوكيد نادر وان دل اللفظ على معنى الامر ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم
فعل نحو صه اي اسكت وامه اي اقبل واما اسم فعل والى هذا اشار بقوله
وان لم يك للنون محل فيه فهو اسم نحو صه وحيهل بس فصه بمعنى اسكت
منه الامر ولكن اسكت يقبل النون فهو فعل امر وصه لا يقبلها فهو
اسم وحيهل بمعنى اقبل او قدم او عجل تقول حيهل على زيدا اي اقبل وحيهل زيدا
اي قدم وحيهل بزيد اي عجل ومنه اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر فقد تساوت
حيهل في اقبل وقدم وعجل في افهام معنى الامر ولكن هذه الثلثة تقبل النون وهي
افعال وحيهل لا تقبلها فهي اسم فعل واعلم ان علامة المضارع وهي لم فارقة
بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو اف وانتهر ولكن اف لا يقبل لم وانتهر يقبلها

وكذلك علامة الماضي وهي التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو
هيهات وبعد فانهما بمعنى ولكن هيهات لا يعمل بالتاء وبعد يعمل بها وهذا
واضح **المعرب والمبني** المعرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من البناء
فوجب لذلك ان نقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب في اللغة مصدر اعرب
اي ابان او اجال او حسن او غير او ازال عرب الشيء وهو فساده او تكلم بالعربية
فهذه ستة معان واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي وهو
اختيار المصنف ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله الاعراب ما
جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي
والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من
المتاخرين حدوه بقولهم الاعراب تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا والمذهب الاول اقرب الى الصواب والبناء في اللغة وضع شيء
على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح فقد حده في التسهيل بقوله
ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا
تخلصا من سكون على هذا هو لفظي وقيل هو لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير
عامل ولا اعتلال وعلى هذا هو معنوي **ص** والاسم منه معرب ومبني لشبه من
الحروف مدني **ش** يعني ان الاسم قسمان قسم معرب وقسم مبني ولا واسطة بينهما
وذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن
عصفور ومذهب الناظم انها مبنية وسياتي سبب بنائها فان قلت قول
معرب ومبني لا يفهم الحصر قلت لما ذكر ان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب
هو ما لم يشبه الحرف علم ان لا واسطة بينهما فيفهمان الاول بدا الناظم
بالمعرب لان الاصل في الاسم الاعراب وما بني فلسبب اخرجه عن اصله الثاني



مذهب الجمهور ان الاعراب انما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعتورة
عليه كقولهم ما احسن زيدا بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجر في
الاستفهام فلولا الاعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الافعال
لان صيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه فلذلك كان الاعراب في الاسم اصلا
وفي الفعل فرعا كما سياتي بيانه وذهب قطرب الى ان الاعراب لم يدخل ليفرق
بين المعاني وانما دخل ليفرق بين الوصل والوقف ثالث لما كان الاعراب في الاسم
اصلا لم يحتج الى بيان سببه ولما كان البناء في الاسم على خلاف الاصل احتاج الى
بيان سببه فقال **ص** لشبه من الحروف **ش** يعني ان سبب بناء الاسم انما هو
شبهه بالحرف واما شبه الفعل فليس سببا للبناء عنده بل هو سبب منع
الصرف وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه
ثم ان شبه الحرف انما يقتضي بناء الاسم اذا لم يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان
عارضه مقتضي للاعراب الغى شبه الحرف واعرب الاسم ترجيحا لمقتضي الاعراب
فانه داعية الى الاصل والى ذلك اشار بقوله مدني اي مقرب فان الشبه لا
يكون مقربا للاسم من الحرف الا اذا لم يعارضه معارض فان عارضه ما يمنع البناء
لم يكن حينئذ مقربا مثال ذلك اي فانها تكون موصولة وشرطية واستفهامية
وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف باخواتها ولكن عارض شبهها للحرف لزومها
للاضافة وكونها بمعنى كل مع النكرة وبمعنى بعض مع المعرفة فاعربت ثم اعلم ان
شبه الحرف خمسة انواع وضعي ومعنوي واستعمالي واقتضائي
واهمالي وقد نبه على الوضعي بقوله **ص** كالشبه الوضعي في اسمي حينئذ **ش**
المراد بالشبه الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين في الوضع فشابها
بذلك الحرف لان اصل الحرف ان يوضع على حرف هجاء او حرفي هجاء واصل الاسم ان

لوضع على بنيه فصاعدا فما وضع من الاسما على اقل من ثلثة فقد شابه
وضعه وضع الحرف فاستحق البنا واما ما وضع على اكثر من حرفين ثم طرا عليه
حذف كيد ودم فهو معرب لازاله بالثاني الى الوضع ونبه على المعنوي بقوله
ص والمعنوي في متى وفي هنا ش المراد بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى
من معاني الحروف فيصير مودّيا لمعنى الحرف وذلك ضربان احدهما ان يتضمن معنى
حرف مستعمل كمتى فانه يتضمن معنى الاستفهام اذا وقع استفهاما ومعنى الشرط
اذا وقع شرطا ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل كحرف الاستفهام
الهمزة وحرف الشرط ان والثاني ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تلتبس
بغيرها وان لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل كهنا فانه اسم اشارة الى المكان
فبني لتضمنه معنى الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك
من معاني الحروف ولم يوضع للاشارة حرف يدل عليها والى هذين الضربين
اشار الناظم بالمثالين ونبه على الاستعمال بقوله ص وكنيابة عن الفعل بلا تاثر ش
وحقيقته ان يكون الاسم نائبا عن الفعل اي عاملا عمله ويكون مع ذلك غير
متاثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا والمراد بذلك اسما الافعال كحو دراك
ونزال فانها تلزم النيابة عن افعالها فتعمل عملها ولا تتاثر بالعوامل فبنيت
لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل اعني ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا
تتاثر بالعوامل فلما استعملت اسما الافعال استعمال هذه الحروف بنيت لشبهها
ماذكر من ان اسما الافعال لا تتاثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب ابي
الحسن الاخفش ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه في الايضاح الى الجمهور
وباتي بيان ذلك في موضعه ان شا الله تعالى واحترز بقوله بلا تاثر من المصادر
الواقع بدلا من فعله كقوله تعالى فضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتاثر

بالعوامل فاعرب لعدم مشابهة الحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما
يعمل عمل الفعل ويتاثر ونبه على الافتقاري بقوله ص وكافتقار اصلا س
وحقيقته ان يكون الاسم مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي
ونحوه من الموصولات الى جملة فان لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة
الموصوفة بجملة الى صفتها لم يكن سببا للبنا لانه ليس بلازم والى هذا
اشار بقوله اصلا واما الشبه الامثالي فهو ان يكون الاسم غير عامل
ولا معمول كالحروف المهملة ومثال ذلك الاسما قبل التركيب كهوائج السور
فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة هذا مذهب
الناظم خلافا لمن قال انها موقوفة ولمن قال انها معربة حكما فان قلت فقد
اخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره قلت قد اشار اليه بكاف التشبيه في
قوله كالشبه الوضعي فانها مشعرة بعدم الحصر ص ومعرب الاسما ما قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما س يعني ان المعرب من الاسما هو ما سلم من شبه
الحرف المؤثر ومن هنا علم ان انحصار الاسم في القسمين ثم مثل المعرب
بمثالين صحيح وهو ارض ومعتل وهو سما وهو احد لغات الاسم السنة
ونبه بذلك على ان من المعرب ما يظهر اعرابه كارض وما يقدر اعرابه كسما
ثم انتقل الى الفعل فقال ص وفعل امر ومضى بنيا واعربوا مضارعا س يعني ان
الفعل ايضا على قسمين مبني ومعرب واصله البنا فالامر والماضي
على وفق الاصل واما المضارع فانه اعرب لشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص
ودخول لام الابتدا وقبل لمشابهته في الاولين فقط واما لام الابتداء
فانما دخلت لعدم استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما
خصصته السين وسوف بها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه

جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته والذي ذهب اليه المصنف ان
المضارع انما اعرب لمشابهته للاسم وان كلا منهما يعرض له بعد التركيب
تعاقب على صيغة واحدة كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب
اذا اريد النهي عن كل منهما وبنصبه اذا اريد النهي عن الجمع بينهما
ورفعه اذا اريد النهي عن الاول فقط ويكون الثاني مستانفا فلما كان الاسم
والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب بتقدير اسم
مكانه فلهذا جعل الاسم اصلا والفعل المضارع فرعا هذا معنى ما ذكره في
شرح التسهيل قال والجمع بينهما بما ذكره اولى من الجمع بينهما بالابهام
والتخصيص ودخول لام الابتدا ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون
لان المشابهة هذه الامور تعزل عما جيء لاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرها
تنبيها الاول ذهب الكوفيون الى ان الاعراب اصل في الافعال كما انه اصل
في الاسما واستدلوا بان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسما موجود
في الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم
واجاب البصريون بان النصب في وتشرب بان مضمرة والجزم على ارادة لا
والرفع على القطع فلو اظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني وما
يحتاج الى الاعراب وليس كذلك ما احسن زيدا لان الرافع والناصب والجار
هو احسن وتقدم ما ذكره المصنف من ان المضارع قد يغنيه عن الاعراب
تقدير اسم مكانه كقولك لا تغر بالجفا وتمدح عمرا فانه محتمل للمعاني الثلاثة
المتقدمة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع
اسم مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو ان تقول لا تغر بالجفا
ومدح عمرو ولا تغر بالجفا مادحا عمرا ولا تغر بالجفا ولك مدح عمرا

وحكي عن بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه
بغير سبب فهو بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا قول
ضعيف لتاني وقد اشاروا الى علة اعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعا
والمضارعة المشابهة قال بعضهم فالمضارعة من لفظ الضرع كانه رضع
مع الاسم ضرعا واحدا وزعم ابن عصفور ان المضارعة مقلوبة من المراضعة
ولا ضرورة تدعو الى ادعا القلب لان البنا كامل التصاريف الثالث
لم يتعرض في النظم لما بني عليه الامر والماضي اما الامر فانه يبنى على ما
يجزم به لو كان مضارعا فان كان صحيح الاخر بني على السكون وان كان معتل
الاخر او مما يرفع بالنون حذف اخره واما الماضي فانه يبنى على الفتح ما لم
يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او جمع مونث فيسكن اخره وان
اتصل به واو جمع ضم اخره وانما بني على حركة لشبهه بالمعرب اعني المضارع
في وقوعه صفة وصلة وشرطا ونحو ذلك فكان له بذلك مزية على الاهمل
وانما خص بالفتحة طلبا للخفة وسكن اخره عند اتصال الضمير المرفوع
كراهة توالي اربع حركات في شيئين هما كشيء واحد لان الفاعل كجزء
من فعله وقال في شرح التسهيل انما سببه تمييزا لفاعل من المفعول
في نحو اكرمنا واكرمنا ثم سكن المتصل بالتا والنون لهذا السبب
لمساواتهما لتا في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال وضعف قول
الجمهور بما يوقف عليه في كلامه الرابع اجمعوا على ان الماضي مبني واما
الامر فمذهب البصريين انه مبني كما تقدم وذهب الكوفيون الى انه معرب
مجزوم بلام الامر المقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع ثم
اشار الى ان اعراب المضارع مشروط بان لا يتصل به نون توكيد ولا اناث

نحو له ص ان عريا من نون توكيد مباشر وهي نون توكيد كعن من فمن س
المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما فاذا اتصل بالمضارع
نون التوكيد المباشرة بني على الفتح نحو هل تذهبن واحترز من غير المباشر
وهو ما فصل بينه وبين الفعل الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لفظا
او تقديرا نحو هل تفعلان وهل تفعلن وهل تفعلن حذفت الواو والياء
لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف فهذا ونحوه
معرب لان النون لم تباشره والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد
بنون التوكيد لم يبن لعدم التركيب لان المعرب لا يتركب بل يبنى اشباها
بنبيه ما ذهب اليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد بين المباشر
وغيره هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا
وذهب قوم الى الاعراب مطلقا واما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة
فلذلك طلب لعدم الحاجة الى التفصيل والفعل معها مبني على السكون
نحو برعن من فمن اي يفزعن والروع الفزع وفي سبب بناءه مع نون الاناث
خلاف ومذهب سيبويه انه بني حملا على الماضي المتصل بها ومحله في
شرح التسهيل نسبه قال في شرح التسهيل واما المتصل بنون الاناث
فمبني بلا خلاف وليس كذلك بل ذهب قوم الى انه معرب لوجود سببه الاعراب
فيه منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي والاعراب عندهم مقدر
منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ثم انتقل الى الحرف فقال
ص وكل حرف مستحق للبناء هذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه
مقتضى اعراب قالوا لان الحرف لا يتصرف ولا يعتقب عليه من المعاني ما
يحتاج الى الاعراب واعترض بان من الحروف ما يكون لمعان كسرة نحو

واجيب بان الحرف انما جيء به في الاصل ليدل على معنى واحد ليس غير ص
والاصل في المبني ان يسكنا س يعني ان الاصل في كل مبني من الاسم والفعل
والحرف ان يبنى على السكون لانه اخف فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل
عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع فيعدل عن الحركة ثم قال
ص ومنه دو فتح ودو وكسر وضم س اي ومن المبني صاحب فتح وصاحب
كسر وصاحب ضم فعلم بذلك ان المبني اربعة اقسام وان انواع البناء اربعة
ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون بينها ثم الاول قد يقرر ان الاصل
في المبني ان يسكن فما بني على حركة فلسبب ترك الاصل لاجله واسباب البناء
على الحركة خمسة الاول التقاء الساكنين نحو امس والثاني كون الكلمة على
حرف كبعض المضمرات والثالث كون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها كلام
الابتداء وباب الجر والرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن نحو اول والخامس
التشبه بالمعرب نحو ضرب فانه شابه المضارع فبني على الفتح كما سبق
الثاني لتخصيص المبني بعض الحركات اسباب فاسباب الفتحة ستة الاول
مجرد طلب التخفيف نحو اين الثاني شبهه محلها كاين في كنت ها الثالث نحو بعليك
الثالث مجاورة الالف نحو ايان والرابع كونها حركة الاصل نحو يا مضار
ترخيم مضار اسم مفعول الخامس الفرق بين معنيي اداة واحدة نحو يا
لزيد لعمرو السادس الاتباع واسباب الكسرة سبعة الاول التقاء
الساكنين نحو امس والثاني مجانسة العمل نحو يا الجر ولامه والثالث
الحمل على المقابل نحو لام الامر فانها كسرت حملا على لام الجر لانها في
الافعال بطرفيها في الاسماء والرابع بالتاء نحو انت والخامس كونها
حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم فاعل والسادس الفرق بين اداتين

نحو لام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتدا في نحو لموسى عبدٌ
والسابع الاتباع واسباب الضمة ستة الاول ان تكون في الكلمة
كالواو في نحو نحن وبطرتها ممو او الثاني شبه المبني بما هي فيه
كذلك نحو اخسوا القوم والثالث ان لا تكون للكلمة حال الاعراب نحو قبل
وبعد والرابع شبه المبني بما لا تكون له الضمة حال الاعراب نحو يا زيد
والخامس كونها حركة الاصل نحو يا حجاج ترخيم حجاج مصدر حجاج اذا
سمي به والسادس الاتباع واعلم ان ما حرك لغير التقا الساكنين فحقه
الفتح لخفته ولا يعدل عنه غالبا الا لسبب من الاسباب المذكورة وما خرج
عن هذا فهو شاذ الثالث فهم مما سبق ان الاسم اذا بني على السكون
ففيه سوال واحد لم بني ولا يقال لم سكن لانه الاصل واذا بني على الحركة
ففيه ثلثة اسولة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا واما الفعل والحرف
فان بنيا على السكون فلا سوال فيهما وان بنيا على حركة فسوالان لم حركا
ولم كانت الحركة كذا وقوله ص كائن امس حيث والساكن كمس يمثل الانواع
المبني فان مثال المبني على الفتح وهو اسم لدخول حرف الجر عليه وبني لتضمنه
معنى الهمزة في الاستفهام ومعنى ان الشرطية في الشرط وحرك لالتقا
الساكنين وفتح تخفيفا لكثرة دوره وامس مثال المبني على الكسر وهو اسم
لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه في نحو بالامس ولصحة الاسناد اليه
وبني عند الحارثي لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة
وحرك لالتقا الساكنين وكسر على اصل التقائهما وقال السهيلي من كسر امس
في كل حال فانما سمي بالفعل وفيه ضمير محكي وقد حكي نحو من هذا عن الكسائي
وحيث مثال المبني على الضم وهو اسم لدخول من عليه في نحو من حيث خرجت

وبني عند غير قيس لافتقاره الى جملة افتقار الازما وضم على اشهر
اللغات لشبهه بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة
الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب
الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي وكم مثال
المبني على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه وبني لشبهه بالحرف في
الوضع او لتضمن الاستفهام منه معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير
وقيل في سبب بنا الخبرية غير هذا مما نذكره في باب كم ولما ذكر انواع
البنا اخذ يذكر انواع الاعراب وهي اربعة الرفع والنصب والجر والجزم
وعن المازني ان الجزم ليس باعراب وهذه الانواع تلبسها اقسام فقسم
يشترك فيه المعربان الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو الرفع والنصب
نحو زيد يذهب وان زيدا لن يذهب وقسم يخص بالاسم وهو الجر نحو مررت
بزيد وقسم يخص به الفعل وهو الجزم نحو لم يذهب والى هذا اشار بقوله
ص والرفع والنصب اجعل اعرابا الى اخره س وهو واضح وانما اختص
الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر وقد قيل غير ذلك مما لا فائدة
في ذكره وقد اشار بقوله كما الى علة تخصيص الفعل بالجزم ثم قال ص
فارفع بضم وانصب فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين
س يعني ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات والسكون فاصل الرفع ان
يكون بضمة واصل النصب ان يكون بفتحة واصل الجر ان يكون بكسرة واصل
الجزم ان يكون بالسكون اذ لا حظ له في الحركات وكان حظه حذفها وقد
مثل الرفع والنصب والجر بقوله ذكر الله عبده ثم قال ص وغير ما ذكر
سوت س فاشار الى الاعراب بغير ما ذكر من الحركات والسكون بابه

عن المذكور فهو عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف
والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة وعن السكون
حذف الحرف فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر
ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه اربع عشرة علامة منها
اربعة اصول وعشرة نوب عن تلك الاصول وسيذكر مواضع
النيابة مفصلة ان شاء الله تعالى ثم مثل ما اعرب لغير ما ذكر على
طريق النيابة بقوله ص كاخوتي يمرسن فاخو مرفوع بالواو نيابة
عن الضمة وتي مجرور بالياء نيابة عن الكسرة واعلم ان الثابت في الاسم
اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف
عن الحركة في الاسم في ثلثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع
على حده فبدا بالاسماء الستة لان المفرد سابق للمثنى والمجموع
فقال ص وارفع بواو وانصبن بالالف واجررنها من الاسماء اصف
س اي الذي ساصفه لك من الاسماء يعني الاسماء الستة واعلم
ان في اعراب هذه الاسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها في
غير هذا المختصر واقربها مذهبان اذا كرهما الاول مذهب سيبويه
والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف
واتبع ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله ابوو ثم اتبعت
حركة الباء بالحركة الواو فصار ابوو زيد فاستثقلت الضمة على الواو
فحذفت واذا قلت رايت ابا زيد فاصله ابوَ زيد فقيل تحرك الواو وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت الباء بالحركة
الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع

نكون

واقواها

فيها

مع الجر والرفع للاتباع

والجر في الاتباع واذا قلت مررت بابي زيد فاصله ابو زيد فاتبعت
حركة الباء الحركة الواو فصار ابو زيد ثم استثقلت الكسرة على الواو
فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت
في يحوميران هذا تقرير المذهب الاول وذكر في التسهيل انه الاصح والثاني
مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين وهشام من الكوفيين
في احد قوليه ومن وافقهم ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكورة قال
في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف قلت ولكنه
مستلزم الخروج عن الاصل اذ اصل الاعراب ان يكون بالحركات ولعدم
النظير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء ولتفاوتها
وذي مال على حرف واحد لان الاعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات
الا شذوذا بخلاف المذهب الاول فان قلت ظاهر كلامه هنا موافقة
قطرب ومن ذكر معه ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف قلت يحتمل ان يكون
وافق القائل بذلك هنا ويحتمل ان يكون تسامح في جعله الاعراب بالاحرف
لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيده الحركات لو ظهرت
واراد بذلك التقريب على المبتدي كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم
بصحة مذهب سيبويه ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على
ان اعرابها بالحركات هو الاصح وقوله ص من ذا كذو ان صحبة اباء ناس
شروع في ذكر الاسماء الستة وبدا بذو لانها لا تفارق الاعراب بالاحرف
وقيدها بان تكون معنى الصحبة احترازا من ذو الموصولة في لغة طي فانها
مبنية على الاعرف ص والفم حيث الميم منه باناس يعني ان الفم من
الاسماء التي تعرب بالاحرف ان بانت منه الميم اي زالت وفارقت

هذا حتراز عن ذو التي تكلم في المعربات

فتقول هذا فوك وراءت فاك ونظرت الى فيك وان كان بالميم ففيه عشر
لغات نقصه وقصره وتضعيفه كل منها مع فتح الفا او كسرها او ضمها
فهذه تسعة والعاشر اتباع فائه ميمه وافصحها فتح فائه منقوصا ص
اب اخ حم كذاك س اي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء والحم هو
ابو الزوج ونحوه من اقاربه وقد يطلق على اقارب الزوجة وقوله ص وهن
كذلك واخره لوقوع الخلاف فيه فان الفرا انكر اعرابه بالاحرف وهو
محجوج بنقل سيبويه وايضا فان اعرابه بالاحرف قليل والاحسن فيه التزام
النقص وهو حذف لامه وجعل الاعراب على عينه كيد ومنه قوله عليه
الصلوة والسلم من تعزى بعزا الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا والى
هذا اشار بقوله ص والنقص في هذا الاخير احسن س اي احسن من
الاعراب بالاحرف وجرت عادة كثير من النحويين ان يذكروا الهن مع
هذه الاسما غير منبهين على قلة اعرابه بالاحرف فيوهم ذلك مساواته
لهن قال في شرح التسهيل ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حطى
من الفضل بالواو فرنصب والهن كناية عن اسم جنس قال في الصحاح كلمة
كناية ومعناه شي تقول هذا هنك اي شيك وقال ابن الدهان هو
كناية عما يقل وكثرت الكناية به عن الفرج ثم قال ص وفي اب وتاليه
يندر س اي يندر التزام النقص في اب وتاليه وهما اخ وحم ومنه
قول الراجز بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
فالوجه الراجح في هن هو المرجوح في اب وتاليه وانكر بعضهم نقص
حم وقد حكاه الفرا وحكى ابو زيد نقص اخ ثم ذكر لغة تاليه في اب
وتاليه فقال هن وقصرها من نقصهن اشهر س يعني ان القصر في اب

وتاليه وهو التزام الالف مطلقا وجعل الاعراب بالحركات المقدرة في الالف
اشهر من النقص فيها اما قصر الحم فكثير ومن قصر الاب قول الراجز ان اباها وابا
اباها قد بلغا في المجد غايتاها ومن قصر الاخ قوله مكرة اخاك لا بطل
تنبيهان الاول قد اتضح بما ذكره في هذه الارجوزة ان الاسما الستة على ثلثة
اقسام قسم ليس فيه الا لغة واحدة وهي الاعراب بالحروف وذلك ذو بمعنى صاحب
وفم بلا ميم وقسم فيه لغتان النقص ثم الاعراب بالحروف وهو هن وقسم فيه ثلاث
لغات الاعراب بالحروف ثم القصر ثم النقص وهو اب واخ وحم الثاني زاد في
التسهيل في اب التشديد فيكون فيه اربع لغات وفي اخ التشديد واخوا باسكان
الخا فيكون فيه خمس وفي حم حموا وحما كفرو وقرا وحما كعصا فيكون فيه ست
الثالث مذهب سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها يا
ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولامها واو فهي من باب قوة وقال ابن
كيسان محتمل للوجهين جميعا وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفا
واسكان العين واصله فوه ولامه ها وذهب الفرا الى ان وزنه فعل بضم الفا واب
واخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولامها واو بدليل تثنيتها
بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم يا من الحماية لان حما المراة يحميها وهو
مردود بقولهم في التثنية حموان وفي احدى لغاته حمو وذهب الفرا الى ان
وزن اب واخ وحم فعل بالاسكان ورد عليه بسماع قصرها وجمعها على
افعال واما هن فقال بعضهم لا اعرف ما يدل على ان اصله التحريك واستدل
الشارح على ذلك بقوله هنه وهنوات وقد استدل به بعض شراح الجزولية
واعترضه ابن ابا زمان فتحة النون في هنه يحتمل ان تكون لها التانيث وفي هنوات
تكون مثل حفنات ففتح لجمعه بالالف والتا وان كان العين ساكنة في الواحد

وقد حكى بعضهم في جمعه اهنا فيه يسير دل على ان وزنه فعل بالتحريك وهذا
موضع اختصار ثم اشار الى شرط اعراب هذه الاسما بالاحرف المذكوره فقال
ص وشرط ذا الاعراب ان يصغرا للياء كجا اخو ابيك ذا اعتلا من فاحترز مما
لم يضف منها كجاء فانه يعرب بحركات ظاهرة وكلها تفرد الاذو فانها لازمت
الاضافة واذا افرد قول عوض من واو ميم وقد تثبت الميم في الاضافة كقوله
بصبح ظمآن وفي الحرم ولا يختص بالضرورة خلافا لابي علي لقوله عليه الصلوة
والسلم لخلوف فم الصايم عند الله اطيب من ريح المسك واحترز مما اضيف منها
الى يا المتكلم فانه يعرب بحركات مقدرة نحو هذا اخي وكلها تضاف الى الياء الا ذو
فانها لا تضاف الى مضمر وانما تضاف الى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف
ذلك فهو نادر ويشترط في اعراب هذه الاسما بالحروف مع الشرطين المذكورين
شرطان اخران ان يكون مفردة فان ثنيت وجمعت عرفت اعراب المثنى والمجموع وان
تكون مكبرة فان صغرت اعربت قال قلت فقد اهمل هذين الشرطين قلت قد علق
الحكم على ما لفظ به وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك ثم مثل ما اضيف الى
غير الياء بقوله جا اخو ابيك ذا اعتلا وهو واضح ثم انتقل الى الموضع الثاني
من مواضع نيابة الحرف عن الحركة فقال ص بالالف ارفع المثنى وكلا من الاسم
المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في اخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه كقولك
زيدان ورجلان فانه يصلح فيهما ذلك نحو زيد وزيد ورجل ورجل وللتثنية بمانية
شروط الاول الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حده ولا الجمع الذي لا
نظير له في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز
تثنيته وقال غيره ان تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسة الثاني
الاعراب فلا يثنى المبني واما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل

للحكاية تدل على ذلك حذفهما وصلا واما يا زيدان ولا رجلين فانما ثني قبل
البنا واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى وليس من المثنى الحقيقي
عند المحققين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا وكذا
ما في حكمه كلما اذا سمي به واختلف في تثنية المركب تركيب المزج نحو بعلبك وسيبويه
وصحح اكثر ثم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع واما الاعلام المضافة نحو
ابي بكر فيغتفر فيها تثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه واجاز
الكوفيون تثنيتهما وجمعهما معا فتقول ابوا البكرين وابا البكرين الرابع التنكير
فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل اذا اريد تثنيته قدر تنكيره ولذلك لا يثنى الكنايات
عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس ان يكون فائدة المعنى
التثنية فلا يثنى الاسما الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا اردت
الحقيقة السادس اتفاق اللفظ واما نحو القمرين في الشمس والقمر فمن باب التغليب
السابع اتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز هذا مذهب اكثر
المتاخرين قال في شرح التسهيل والاصح الجواز وممن صرح بجواز ذلك ابو بكر بن
الانباري الثامن ان لا يستغني بتثنيته عن تثنيته نحو سوا فان اكثر العرب
لا يثنيه استغنا بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سوان على ان ابا
زيد قد حكاه عن بعض العرب وما اعرب اعراب المثنى وهو مخالف لمعناه لقصد
التكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين او الافراد نحو التحرين او موافق له ولم يصلح
للتجريد نحو اثنين واثنتين او صلح للتجريد وعطف مباينه لا عطف مثله نحو القمرين
في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر فهو ملحق بالمثنى وقد اشار في النظم الى
اربعة الفاظ الحقت بالمثنى فاعربت اعرابه وليست من المثنى حقيقة وهي كلا وكلتا
واثنان واثنتان اما كلا وكلتا فهما اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى بدليل

الاخبار عنهما بالافراد تارة مراعاة للفظ وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى
وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
رابي ولكونهما مفردي اللفظ مثنيي المعنى اعربا اعراب المفرد في موضع واعراب
المثنى في موضع فاعربا مع الظاهر اعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة ومع المضمر
اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولما كان الاعراب بالحروف فرعا على
الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا على الاضافة الى المظهر جعل الفرع
مع الفرع والاصل مع الاصل والى هذا اشار بقوله ص اذا بمضمر مضافا وصلا
ش اي وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر حال من الضمير المستكن
في وصل وهو ضمير كلا وقوله ص كليا كذاك ش يعني مثل كلا في ان اعرابها اعراب المثنى
مشروط بالاضافة الى المضمر تنبيهان الاول حكى الفراء في كلا وكلتا لغات
الاولى ان يعربا مع الظاهر اعراب المقصور ومع المضمر اعراب المثنى كما تقدم والثانية
ان يعربا اعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها الى كنانة الثالثة ان يعربا
اعراب المقصور مع النوعين ايضا وجعل من ذلك قول بعضهم كلاهما وتمرانا لا الف
الثاني ما تقدم من ان كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى انهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى ورده اهون منها الاخبار
عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم وزعم البغداديون ان كلا وكلتا لفظها
بمفرد في قول الراجز في كلتا رجليها سلامى واحدة وليس بصحيح بل اراد في كلتا
فحذف الالف للضرورة الثالث ورن كلا عند البصريين فعل كحوم معوا لغة عن
واو بدليل ابدالها تاء في كلتا وقيل عن يا لقول سيبويه انها لو سمي بها وثنيت
لانقلبت يا وورن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث فالتا بدل عن
لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني واما يا وهو اختيار الرضي وذهب

الجرمي الى ان التا زائدة للتانيث وهو ضعيف لان تا التانيث لا تقع حشوا
ولا بعد ساكن غير الالف الرابع المنقول عن البصريين ان قلب الف كلا وكلتا مع
المضمر ليس هو للعامل وانما هو بالحمل على لدى وعلى وذلك لانهما ملازمان للاضافة
فاشبها في النصب لدى واشبها في الجر على فقلبوا كلا وكلتا في النصب والجر ما فعلوا
بلدى وعلى فقلبوا الفهما يا اذا اضيفا الى مضمر ولم يقلبوهما اذا اضيفا الى
ظاهر كما ان الف لدى وعلى لا تنقلب مع الظاهر واما في الرفع فتثبت الالف مع الظاهر
والمضمر لانها لم تشبه في الرفع ما تنقلب الفه قال الخليل ومن لا يقلب الف لدى
وعلى اذا اضيفا الى المضمر يقول رايت كلاهما ومررت بكلاهما فيحملهما مع المضمر
على حالهما مع الظاهر وضعف الناظم هذا المذهب وجعل اعرابهما بالحروف
كالمثنى واستدل بلغة كنانة واما اثنان واثنتان فيعربان اعراب المثنى بلا شرط
ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لا بتوهم انهما مثل كلا في اشتراط الاضافة
الى مضمر ص اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان مجرى اثنين
وابنتين بلا شرط ثم قال ص وتخلف الياء في جميعها الالف جرا ونصبا ش يعني
ان التا تخلف الالف اي تحل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى والالفاظ الملحقة
به جرا ونصبا نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين وقدم الجر لان النصب محمول عليه
في الياء التي هي اخت الكسرة وانما حمل عليه لاشتراكهما في ان كلا منهما فضلة
ولهذا لم يحمل على الرفع لانه عمدة وقوله ص بعد فتح فالف ش سبب فتح ما قبل هذه
الياء الاشعار بانها خلفت الالف والالف لا يكون قبلها الا مفتوحا تنبيهان
الاول في المثنى وما الحق به لغة اخرى وهي لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهي
لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخر وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة
وهي احسن ما خرج عليه قراءة ان هذان لساحران الثاني مذهب الناظم ان

يعني في الجر والنصب

اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح بذلك
في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطائفة من المتاخرين ونسب الى الزجاج
والزجاجي قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان الاعراب
مقدر في الالف والياء فمقدر في الالف الضمة وفي الياء الفتحة والكسرة
فاعراب المثنى عندهم بالحركات وفي اعراب المثنى مذاهب لا نطول بذكرها ثم
انتقل الى الموضع الثالث من مواضع نيابة الحرف وهو المجموع على حد المثنى
فقال ص وارفع بواو وبا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنبين لما كان
الجمع قسمين وهو ما يفرق فيه بين واحده لفظا او تقديرا وجمع سلامة وهو
خلافه احترز عن جمع التكسير بقوله سالم جمع ثم السالم قسمان مذكر
ومونث واحترز عن المونث باضافة الجمع الى مذكر اعني عامرا ومذنبين
فالذي يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء هو جمع المذكر السالم وهو قسمان
اسم وصفة فالاسم لا يجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورة والعلمية
والعقل والخلو من تاء التانيث المغايرة لما في عده وشبه علمين والصفة لا يجمع
هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورة والعقل والخلو من تاء التانيث وقبول تاء
التانيث عند قصد معناه واحترزت بهذا الاخير من فعلان فعلى نحو سكران
وافعل فعلاء نحو احمر وما استوى فيه المذكر والمونث نحو صبور ولا يجمع شيء
من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله تاء التانيث فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه
الشروط مذنب تقول جاء المذنبون ورايت المذنبين ومررت بالمذنبين وقد
اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبا للاختصار واشار الى
القياس عليهما بقوله ص وشبه مذنبين فشبه عامر كل اسم مذكر علم عاقل
خال من تاء التانيث وشبه مذنب كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التانيث

قابل لتاء التانيث فان قلت قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين اخرين
احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد او مزج والاخر ان يكون غير معرب
بحركات فلم يذكر ذكرهما قلت هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية
لهما بهذا الجمع فتسميتهما الاول لم يشترط الكوفيون الخلو من التانيث
فاجازوا جمع طلحة بالواو والنون ولا قبول الصفة لتاء التانيث مستدلين
بقول الشاعر منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب
وهو من الصفات المشتركة ولا حجة في البيت لشذوذه الثاني ما جعل علما
من الثلاثي المعوض من لامه تاء التانيث كعدة او من لامه كثبة فانه يجوز جمعه
بالواو والنون وبالالف والتاء ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره
او يجعل تاؤه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل
بتقييد التاء المغايرة لما في تثبه وعده علمين الثالث اعلم ان الصغر قائم
مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس
بعلم ولا صفة وذلك لكون التصغير وصفا في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع
واعرب اعرابه اربعة اقسام اسم جمع وجمع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف
الشروط ومفرد هو جمع في الاصل فالاول عشرون وبابه ولفي بابه سائر
العقود الى التسعين والثاني عالمون فهذه كلها اسماء جموع الحقت بجمع المذكر
السالم في اعرابه لان هذه لا واحد لها من لفظها وليس العالمون جمع عالم لان
العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل وانما هو اسم جمع قاله المصنف والثالث
ارضون وسنون وبابه فهذه جموع تكسير لمفرد واحدها اعرب اعراب جمع
المذكر السالم الرابع اهلون فانه جمع اهل واهل غير مستوف الشروط
اذ ليس علما ولا صفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل بعضهم ارضين

وسنين من هذا النوع الرابع عليون وهو اسم لأعلا الجنة كانه في الاصل
فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل وسمي به وفي تمثيله بهذه الالفاظ تنبيه على
نظايرها وباب سنين الذي اشار اليه بقوله وبابه وهو ما عوض من لامه تاء
التانيث ولم يكسر فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعا وبالياء
والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح الفا نحو سنة ومكسور الفا نحو
مائة ومضموم الفا نحو ثبة وهي الجماعة فلام سنة واو اوها على اللغتين ولام
مئة ياء ولام ثبة واو وقيل ياء من ثبيت اي جمعت واما الثبة التي هي وسط
الحوض فمحذوفة العين من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل محذوفة اللام ايضا من ثبيت
فما كان مفتوح الفا كسرت فاؤه نحو سنين وقد حكي ضم سينه وما كان مكسور الفا
لم يغير نحو مئين وما كان مضموم الفا فوجهان الكسر والضم نحو ثبين فان كسرا سبعي
عن هذا الاستعمال نحو شفة الا ما ندر ص ومثل حين قد يرد ذا الباب س
يعني ان باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل اعرابه بالحركات على النون منونة ولا يسقطها
الاضافة ويلزم الياء فيقول هذه سنين وصحبته سنينا ومذ سنين وفي قول
الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا ومن
اصحاب هذه اللغة من يسقط النون وقوله وهو عند قوم مطرد يعني ان اجراء سنين
وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من العرب وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ
كما في الحديث المذكور وانما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع
التصحيح وشبهه بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده ص ونون مجموع س نحو الرهدن
والمسلمين ص وما به النحو س نحو عشرين وما ذكر معه ص فافهم س اي فرقا بينه وبين
نون المثنى ص وقل من يكسره نطق س يعني في الضرورة وليس بلغة ومنه قول الشاعر
وانكرتاني وما انكرتهما وقول الاخر وقد جاوزت حد الاربعين قال الشارح في



شرح التسهيل ويجوز ان يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة وقوله ص ونون ما ثنى س
نحو الرهدنين ص والملحق به نحو اثنين ص بعكس ذا استعملوه س اي بعكس نون الجمع فتكسر
لالتقاء الساكنين وقل من يطق تفتحه الا ان فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي والفراء
كليهما حكياها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم مع الالف واستدل بقول
الراجز اعرف منها الانف والعينانا وحكى الشيباني ان ضم نون المثنى لغة بعض
اذا كان بالالف وحكي عن العرب مما خليلان ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة
انتقل الى نيابة الحركة عن الحركة الاخرى وذلك في موضعين الاول جمع المؤنث السالم
فانه نصب بالكسرة نيابة عن الفتحة فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على
جره وضابطه ما جمع بالف وتاء زائدتين واليه الاشارة بقوله ص وما بتا والف
قد جمعا بكسر في الجر وفي النصب معا س فان قلت لم يقيد الالف والتا بكونهما
زائدتين قلت تعليق الباء بقوله جمعا يغني عن التقييد اذ المراد ما دل على جمعيته بالف
وتاء نحو ابيات مما تاؤه اصلية وقضاة مما الفه منقلبة عن اصل لم يدل على
جمعيته بالالف والتا فان قلت لم لم يذكر علامة رفعه قلت لانه بالضمة على
الاصل ثم ذكر ما الحق بجمع المؤنث السالم فقال ص كذا الات والذي اسما قد جعل
كاذرعات فيه ذا ايضا قبل س يعني ان الات تكسر في جره ونصبه كالجمع المذكور
وهو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه فهو في المؤنث نظير الولي المذكر وقوله والذي
اسما قد جعل يعني ان ما كان مجموعا بالف وتاء ثم سمي به فجعل اسما مفردا فانه يعرب بعد
التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها فيكسر في الجر والنصب وينون وقد
مثله باذرعات وهو اسم موضع فيقول رايت اذرعات ومررت باذرعات
فيسوى نصبه وجره ونحوه عرفات ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه
الكسر كما سبق ومنهم من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون فان

قلت لم يؤثر ادرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى وحقهما منع الصرف
للتانيث والعلمية قلت ليس تنوينهما للصرف وانما هو تنوين المقابلة وقد
تقدم بيانه فان قلت قد ذكر حكم المجموع بالالف والتا اذا سمي به فما حكم
المثنى والمجموع على حده اذا سمي باحدهما قلت اما المثنى ففيه لغتان الاولى
ان يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها والثانية ان يجعل كعمران في التزام
الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف واما المجموع على حده ففيه
اربعة اوجه الاول ان يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها والثاني
ان يجعل كغسلين في التزام الياء وجعل الاعراب في النون مصروفا ولم يذكر
سيبويه غير هذين الوجهين والثالث ان يجعل كهارون في التزام الواو وجعل
الاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة والرابع التزام الياء
وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من لسان العرب فتبين
الاول جعل المثنى كعمران والمجموع كغسلين او هرون مشروط بان لا تجاوز
سبعة احرف فان تجاوزا السبعة لم يعربا بالحركات وقد نبه على ذلك في
التسهيل الثاني ما تقدم من ان المثنى اذا جعل بعد التسمية كعمران يمنع
الصرف وقيده ابن جني بغير ذاونان مسميا بهما فانهما ينصرفان اذ الالف
هنا لم تقع موقع الالف الزائدة وفي حواشي مبرمان منع صرف هذان
قال لان في اخره زيادتين والموضع الثاني من مواضع نيابة الحركة عن اخرى
ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل بكونه فرعا من وجهين كما سيحقق
في موضعه فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة فيحمل جره على نصبه لانه
شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة والى هذا اشار بقوله ص
وجر بالفتحة ما لا ينصرف ش فشمل ذلك المفرد والجمع المكسر كمررت

باحمد وصلت في مساجد وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل
ص ما لم يضف او يك بعد ال ردف ش يعني فانه يجر بكسرة كمررت بالكسرة نحو مررت
باحسن القوم وبالاحسن وشمل قوله ال المعرفة كما مثل والموصولة نحو
وما انت بالمتفظن بظنين اذا تسلت بما تهواه ذكرا لعواقب والزائدة
نحو رايت الوليدين الزيدين مباركا وقال في التسهيل ما لم تصحب الالف
واللام او بدلهما يعني الالف واللام في لغة اهل اليمن كقول الشاعر
تبين بليل ام ارمد عتادا ولقا وقوله ردف معناه تبع فان قلت اذا
اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال وجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا قلت فيه
خلاف مشهور والتحقيق ان ال ان احدى عليه بالاضافة او ال فمنصرف نحو
باحمدكم والا فغير منصرف نحو مررت باحسنكم وبيان ذلك موضع هو
التنوين والمفهوم من قوله كلامه في النظم انه باق على منع صرفه ولما فرغ
من مواضع النيابة في الاسما اخذ يذكر مواضع النيابة في الافعال
وقد تقدم ان الثابت في الفعل شيان الحرف والحذف فالحرف هو النون
ينوب عن الضمة والحذف حذف النون وحذف حروف العلة لحذف النون
ينوب عن الفتحة والسكون وبدا بموضع النون فقال ص واجعل النحو
ينعلان النونا رفعا وتدعين وتسالونا س فنحو ينعلان هو كل فعل
اتصل به الف اثنين مخاطبين او غائبين نحو انتما تفعلان وهما يفعلان وسوا كانت
ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلان الزيدان في لغة طي وازد شنوءة وقوله رفعا
هو مفعول ثان لقوله واجعل اي صير وهو يصرح بان الرفع بالنون كما هو مذهب
الجمهور خلافا لمن زعم ان الاعراب في هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام
الفعل وقوله وتدعين هو كل فعل اتصل به يا المخاطبة وقوله وتسالونا اي

نحو يسلون وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبين او غائبين نحو انتم تفعلون
وهم يفعلون وسواء كانت ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلون الرجلون في اللغة
المشار اليها وقوله ص وحذفها للجزم والنصب سمه س اي وحذف النون
علامة للجزم والنصب كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وقد مثل بقوله
ص كلم يكوني لترومي مظلمه س فيكوني مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف
النون وترومي منصوب بان مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف
النون ايضا وبدا بالجزم لان النصب محمول على الجزم في علامته فان الجزم احق
بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر في الاسما وقوله مظلمه بجر فتحة
اللام وكسرها والفتح هو القياس ولما انهى القول في اعراب الصحيح من الاسما
والافعال شرع في بيان اعراب المعتل من الاسما والافعال فقال ص وسم
معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما س فاشار بالاول الى
كل اسم حرف اعرابه الف لازمه وبالثاني الى كل اسم حرف اعرابه ياء لازمه قبلها
كسرة فكلا النوعين يسمى معتلا وليس في الاسما ما حرف اعرابه واو لازمة
قبلها ضمة ثم اشار الى هذين النوعين وان اشتركا في الاعتلال فان لكل منهما
اسما خاصا وحكما غير حكم الاخر فقال ص فالاول الاعراب فيه قدرا
جميعه وهو الذي قد قصرا س يعني بالاول ما حرف اعرابه الف لازمة
كالمصطفى وانما قدر فيه الاعراب جميعه اعني الرفع والنصب والجر لتعذر
تحريك الالف فاذا قلت جا الفتى فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف
تعذرا واذا قلت رايت الفتى فعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف تعذرا
واذا قلت مررت بالفتى فعلامة جره كسرة مقدرة في الالف تعذرا وقوله
وهو الذي قد قصرا اشارة الى ان هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا

لانه منع المد ويقابله الممدود ولذلك لا يسمى نحو يسعى مقصورا اذ ليس
في الفعل ممدود وقيل سمي مقصورا لانه قصر عن ظهور الحركات والقصر المنع
ص والثاني منقوص س يعني بالثاني ما حرف اعرابه ياء لازمة يلي كسرة كالمرتقي
وسمي منقوصا لانه يحذف لامه للتنوين نحو داع ومرتق وقيل لانه نقص
فيه بعض الحركات وظهر بعضها ص ونصبه ظهر س نحو قوله تعالى يا قومنا
اجيبوا داعي الله وذلك لخفة الفتحة ص ورفعه ينوى س نحو قوله تعالى يوم يدع
الداعي فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعذر الامكان
النطق بها وقد يظهر في الضرورة كقول الشاعر وعرق الزجر منك شر
العروق خبيث الثرى كابي الارنب وقوله ص كذا ايضا بجر س اي يجر بكسرة
منوية كما رفع بضمة منوية لثقل الضمة والكسرة على الياء كقوله تعالى
اجيب دعوة الداعي فعلامة جره كسرة مقدرة في الياء استثقالا لا لامكان
النطق بها كقول جرير قوما لوافين الهوى عبر ماضي ثم انتقل الى
المعتل من الافعال فقال ص واي فعل اخره الف او واو او ياء فمعتلا عرف
س اي هنا شرطية وبعدها كان الشانية مقدرة واخره مبتدا
والف خبره والجملة خبر كان وقوله فمعتلا عرف جواب الشرط ويحتمل
ان يكون كان المقدرة ناقصة واخر اسمها والف خبرها ووقف عليه بحذف
السكون على لغة ربيعة ويجوز ان يكون اي موصولة على مذهب من اجاز اضافتها
الى النكرة وحاصل البيت ان كل فعل اخره الف نحو يخشى او واو نحو يدعو او
ياء نحو يرمي فهو معتل قد عرف بهذا الاسم ولا يقال مقصور ولا منقوص
الا في الاسما وقوله ص فالالف انو فيه غير الجزم س يعني لغير الجزم الرفع
والنصب نحو زيد يسعى ولن يسعى فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه

لا تعذرا صح

ان

فتحه مقدرة وهو ما قدر في الالف فهو على سبيل التعذر وانما اسمي الجزم
لانه يظهر بحذف الالف كما سياتي وقوله ص وابدل نصب ما كيدعو يرمي س
اي واظهر نصب المعتل بالواو كيدعو والمعتل بالياء كيرمي نحو لن يدعو ولن يرمي
لحفة الفتحة وقوله ص والرفع فيهما انوس يعني في المعتل بالواو كيدعو
والمعتل بالياء كيرمي نحو لن يدعو ولن يرمي والياء نحو زيد يدعو
ويرمي بعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الواو والياء استثقالا كما سبق في
المنقوص وقوله ص واحذف جازما ثلاثهن س يعني الالف والواو والياء
بحذف الثلثة للجازم نحو لم يخش ولم يرم ولم يغز والحق ان الحذف عند
الجازم لا به فرع اذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو لم اقرأ وان قدر دخول
الجازم قبل الابدال وجب اقراره وان قدر دخوله بعد الابدال فقد ذكره
ابن عصفور انه وجهين الاثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف وقوله
ص تقض حكما لازما س يعني في غير ضرورة الشعر واما في الضرورة فقد
يثبت هذه الاحرف وتعذر الحرم كقول الشاعر الم يأتيك والانباء تنمي
وكقول الاخر لم تخفى ولم تدعي وقول الاخر ولا ترضاها ولا تملق
ومنع بعضهم اثبات الالف وهو اختيار ابن عصفور وسبب هذا الاختلاف
اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة المنوبة فعلى هذا لا فرق بين الالف
واختها وقيل الضمة الظاهرة لفظا بها ضرورة ثم حذفت فعلى هذا لا يجوز
في الالف اذ لا يمكن فيها ذلك وقد ذهب قوم الى ان هذه الاحرف الثلاثة
اشباع وقد حذفت الحروف الاصلية للجازم وقد ورد في الضرورة ايضا
تقدير نصب الياء والواو مثال الياء قوله ما قدر الله ان يدني على شحط
من داره الحزن ممن داره صول ومثال الواو قوله ايا الله ان اسموا بنا

ولا اب وقد ورد في الضرورة ايضا اظهار رفعهما مثال الياء قوله تساوى
عني غير خمس دراهم ومثال الواو قوله اذا قلت علل القلب يسلو فيضت
هو اجس لا تنفك تغريه بالوجد وربما قدر نصب الياء في السعة كقراءة بعضهم
من اوسط ما تطعمون اهاليكم وجزمها كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر ونصب
الواو كقراءة بعضهم الا ان يعفون او يعفوا الذي وبسط الكلام على ذلك لا
يليق بهذا المختصر والله اعلم **المعرفة والنكرة** انما قدم الناظم هذا
الباب الى هذا الموضع لتوقف كثير من الاحكام الاعرابية عليه وبدا بالنكرة
لانها الاصل فقال ص نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا س يعني ان
النكرة قسمان احدهما تقبل ال المؤثرة اي المعرفة نحو رجل نحو رجل فانه تقبلها فتقول
الرجل والثاني لا تقبل ال المؤثرة بنفسه ولكنه واقع موقع شيء يقبلها نحو ذو
بمعنى صاحب فانه لا تقبل ال ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب تقبل ال
فيستدل على تنكير ذو بذلك واحترز بقوله مؤثرا من ال الزائدة والتي للمح
الصفة فانهما لا تدلان على تنكير ما تدخلان عليه بل تدخلان على العلم فالزائدة
نحو باعدام الفقر ومن اسيرها والتي للمح الصفة نحو الحارث والعباس فان
قلت ال في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على اطلاقه قلت التي للمح الصفة
لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه اثرا من تعريف ولا غيره وانما تهيأت على اصله وان
كان صفة فان قلت حصر النكرة في القسمين غير صحيح لوجود ما لا تقبل ال ولا تقع
موقع شيء يقبلها وهو نكرة وذلك من وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان
في من وما الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان قلت الحصر في القسمين صحيح لان
من وما لم يوضعا في الاصل لذلك وتضمن معنى الشرط طارئ على معناهما الاصلي
فليتامل ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل الى المعرفة فقال ص وغيره معرفة س اي

وغير النكرة معرفة اذ لا واسطة بينهما واستغنى بذلك عن حد المعرفة قال
في شرح التسهيل من يعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك
عليه ثم اشار الى انواع المعارف بالامثلة وهي ستة انواع مضمر وعلم واسم
اشارة وموصول وذو اداة ومضاف الى واحد منها ولا اضافة تخصص فهم
مثال للمضمر وذي مثال لاسم الاشارة وهند مثال للعلم وابني مثال للمضاف
والغلام مثال لذي الاداة والذي مثال للموصول واعرفها المضمر على الاصح ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم ذو الاداة وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل ذو
الاداة اعرف من الموصول والمضاف الى واحد منهما في مرتبته مطلقا على راي المصنف
والا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وقيل ذو الاداة اعرف من الموصول على راي
اكثرهم وقال في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم
عن ابهام ومثلهما في النظم غير مرتبة ورتب ابوابها فان قلت بقي من المعارف قسم
سابع وهو النكرة المقصودة في النداء نحو يا رجل فلم تركه وما مرتبته قلت
يدع الحصر بل اي ما في التسهيل المشعر بعدم الحصر وايضا فقد ذهب قوم الى ان
يا رجل انما يعرف بال المقدرة واما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد
فمرتبة اسم الاشارة ثم شرع في الكلام على اعرف المعارف وهو المضمر فقال
ص فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير من الضمير هو الموضوع
لمعين مسماه مشعر بتكلمه او خطابه او غيبته وهذا هو المراد بقوله فما لذي
غيبة او حضور اي فما وضع لمسمى ذي غيبة او حضور والحضور يشمل التكلم والخطاب
لكن فيه ابهام ادخال اسم الاشارة واجاب الشارح بان افراد اسم الاشارة
بالذكر يرفع الابهام ومثل الحاضر بانت والغائب بهو وقوله سم بالضمير
اصطلاح يسمى عندهم بالضمير والمضمر والكوفيون يسمونه الكناية والمكني والضمير

تقسيمان متصل ومنفصل والمتصل قسمان بارز ومستتر هذا تقسيم الجمهور واما
المصنف فقسمه اولا الى بارز ومستتر فالبارز ما له صورة في اللفظ
والمستتر ضده والبارز قسمان متصل ومنفصل ولما كان المتصل هو الاصل لكونه
اخصر قدمه على المنفصل فقال ص ودوا اتصال منه ما لابتدا ولا يلي الا اختيارا
ابتدا س اي الضمير المتصل هو الذي لا يصح وقوعه اول الكلام ولا بعد الا في الاختيار
والمنفصل بخلافه اي يصح وقوعه اول الكلام وبعد الا في الاختيار وسياتي تمثيل
النوعين واحترز بقوله اختيارا من وقوع المتصل بعد الا في ضرورة الشعر كقول
الشاعر وما بالي اذا ما كنت جارتنا الا مجاورنا الاك ديار وقال اخر
اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الا اياه ناصر فسيبويه الاول منع
المبرد وقوع المتصل بعد الا مطلقا واشد سواك ديار وانكر رواية الاك واجازه
ابن الانباري مطلقا التالي كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور في كون وقوع
المتصل بعد الا ضرورة وقال في التسهيل وشذ الاك فلا يقاس عليه وصرح في باب
الاستثناء في شرح التسهيل بان ذلك ليس بضرورة ثم مثل المتصل فقال ص
كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك من الضمير
المتصل بليه اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور وكل من الثلاثة اما لمتكلم او مخاطب
او غائب فالمرفوع للمتكلم فعلت فعلنا وللمخاطب فعلت فعلت فعلتما فعلتم فعلتن
وللغائب فعل فعلت فعلا فعلوا فعلن والمنصوب للمتكلم اكرمني اكرمنا وللمخاطب
اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن وللغائب اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم
اكرمهن والمجرور للمتكلم مري مرينا وللمخاطب مربك مربك مربكما مربكم مر
بكن وللغائب مربه مربها مربهما مربهم مربهن فهذه ستة وتكون ضميرا منفصلا
والسابع والثامن في المخاطبة نحو تفعلن يا هند على مذهب سيبويه وقد اشار

الناظم الى المتكلم بالياء من ابي والى الخطاب بالكاف من اكرمك والى الغيبة بالهاء
من سلبه واشار ايضا الى الرفع بالياء من سلبه والى النصب بالكاف من اكرمك
والى الجر بالياء من ابي وقد نبه بهذه الامثلة الاربعة على الاقسام كلها ثم
اشار الى حكم عام لجميع المضمرات فقال ص وكل مضمر له البنا يجب سن المضمرات
كلها مبنية بالاتفاق واختلف في سبب بنائها فقيل بنيت لشبهها بالحرف
في المعنى لان كل ضمير يتضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف
وغير ذلك وقد ذكر في التسهيل لبنائه اربعة اسباب ولها شبه الحرف وضعا
لان اكثره على حرف او حرفين وحمل الباقي على الاكثر وبانها شبه الحرف افتقارا
لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة او غيرها وبانها
شبه الحرف جمودا والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه
حتى في التصغير وبان يوصف ويوصف به كما فعل بالمبهمات ورابعها
الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو
المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب
الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال ص ولفظ ما جر كلفظ ما نصب
سن اي الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب وقد تقدم ذكره
ثم قال ص للرفع والنصب وجر ناصلح سن يعني ان هذا الضمير يعني لفظ ناصالح للرفع
والنصب والجر ومثل للثلثة بقوله ص كاعرف بنا فانا نلنا المنح سن موضع
ناجر بعد الباء ونصب بعد ان ورفع بعد الفعل وما سوى ما ذكر من الصالح
للنصب والجر والصالح للثلثة مختص بالرفع فالاقسام ثلثة وذلك واضح
ثم قال ص والف والواو والنون لما غاب وغيره كعاما واعلما سن الضمير
المتصل بالنسبة الى المعنى على ثلاثة اقسام مختص بالحاضر كالكاف ومختص



بالغائب كالهاء وهذان القسمان ظاهران وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب اخرى
وهو ثلثة ضمائر الف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث ومثل الالف بقاما
واعلما فالالف في قاما للغائبين وفي اعلما للمخاطبين ومثال الواو قاموا واعلموا
والنون قمن واعلمن فان قلت قوله وغيره اعم من المخاطب قلت لما كانت الالف والواو
والنون لا يكون للمتكلم تعينت ارادة المخاطب وذلك بين ثم اشار الى المستتر فقال
ص ومن ضمير الرفع ما يستتر سن فعلم من تخصيصه بالرفع ان المستتر لا يكون ضمير
نصب ولا جر والمستتر ضربان واجب الاستتار وهو ما لا يخلفه الظاهر وجائز
الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر فالواجب الاستتار في سبعة مواضع
فعل امر الواحد كافعل والمضارع المبدأ بهمزة المتكلم كاوافق والمبدأ بتاء المخاطب
الخطاب المفرد كتغتبط والمبدأ بنون المتكلم المعظم نفسه او المشارك كنشكر
واسم فعل الامر كنزال واسم فعل المضارع كاف والمصدر الواقع بدلا من فعله
في الامر نحو ضربا زيدا فان قلت فلماذا لناظم هذه الثلثة الاخر فلم يدع
الحصر وانما مثل ليقاس على تمثيله وايضا فاقتصر على الافعال لاصالتها في العمل
واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك والجائز الاستتار هو المرفوع
بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا وبالصفة وباسم الفعل الماضي ثم انتقل
الى الضمير المنفصل وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدا بالمرفوع فقال ص وهو وارتفاع
وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه سن ضمير الرفع المنفصل ثلثة اقسام
متكلم ومخاطب وغائب فلذلك مثل بثلثة امثلة والمراد بالفروع ما دل على مؤنث
او مثنى او مجموع فانا له فرع واحد وهو نحن وانت له اربعة فروع انت انتما انتم انتن
وهو له اربعة فروع ايضا هي هما هم هن تنبيه مذهب البصريين ان الف انا زائدة
والاسم هو الهمزة والنون واستدلوا بحذف الالف وصلا وانما زيدت وقفا

لبيان الحركة ولذلك افتتحها السكاكي في قول حاتم هذا فردي انه ومذهب
الكوفيين ان الاسم الاحرف الثلثة واختاره المصنف وفي انا لغات الفصحى
حذف الفه وصلا واثباتها وقفا والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة
تميم والثالثة ابدال همزته هاء والرابعة ان همزته بعد الهمزة قال المصنف
من قال آنا فانه قلب انا كما قال بعض العرب في رأى رآى والخامسة ان حكاها
قطرب واما انت وفروعه فالضمير عند البصريين انا والتاء حرف خطاب ومذهب
جمهور البصريين ان جملته هو ضمير وكذلك هي واما هما وهم وهن فذهب ابو
علي الى انها بجملتها ضمائر وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمل ذكره هذا الموضع
ثم ثنى بالمنصوب فقال ص وذا انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع
ليس مستلا من اياي هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على
المراد به من تكلم او خطاب او غيبة هذا مذهب سيبويه وذهب الخليل
الى ان اياي ضمير مضاف الى لواحقه وهي ضمائر واليه ذهب المصنف وفيه
مذاهب اخر لا نطول بها فللمتكلم اياي انا انا وللمخاطب اياك اياك انا كما
انا لم انا كن وللغائب اياه اياها اياهما اياهم اياهن وهذا معنى قوله
والتفريع ليس مستلا ص وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل
من لما كان الغرض من وضع المضمر الاختصار وكان المتصل اخصر لم يستعمل
المنفصل مع تاتي المتصل وامكانه الا في الضرورة كقوله بالباعث الوارثين
الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير والى هذا اشار
بقوله في اختيار ولا بد من ذكر المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تاتي
الاتصال وهي اثنا عشر موضعا الاول ان يحصر بالا وشذ الا
فلا يقاس عليه الثاني ان يحصر بانما كقول الفرزدق انا الفارس الحامي الذمار

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي الثالث ان يرفع بمصدر مضاف
الى المنصوب كقول الشاعر بنصرك نحن كنا ظاهرين وقد اعرى العدى لكم
اسنة اسلامكم قتلا الرابع ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها نحو زيد
عمرو ضاربه هو مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين
الخامس ان يحذف عامله نحو فان انت لم ينفعك علمك فانت لسادس ان
يؤخر عامله نحو اياك نعبد السابع ان يكون حرف نفي نحو ما هن امهاتهم
الثامن ان يفصله مسبوق نحو يخرجون الرسول واياكم التاسع ان يلي واو
المصاحبة نحو يكون واياها بها مثلا بعدي العاشر ان يلي اما نحو بك اوثر
استعان طلبك اما اياي وانت ما انتفى المستعين الحادي عشر ان يلي اللام
الفارقة نحو ان وجدت لصديق حقا لاياك ممن فلن ازال مطيعا الثاني
عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحد رتبة وسياتي الكلام على
هذا ذكر جميع ذلك في التسهيل ثم شرع الناظم يذكر مواضع يجوز فيها الاتصال
والانفصال فقال ص وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه من المراد بها سلنيه
ما وقع تاليا ضمير منصوب من فعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال والانفصال تقول
سلنيه وسلني اياه والاتصال ارجح ولذا بدا به ولم ياتي في القران الا متصلا كقوله
اذ يريكهم الله ولم يذكر سيبويه غير الاتصال ويدل على جواز الانفصال قوله
عليه الصلوة والسلم ان الله ملككم اياهم ثم قال ص في كنيه الخلف انمي من
اي في هاكنيه والمراد به ما وقع خبرا لكان او احدى اخواتها والخلف في الاخبار
كما نبه عليه في البيت الاتي قوله ص كذاك خلتنيه من يعني انها نحو خلتنيه كهاكنيه
في الخلاف المشار اليه والمراد بها خلتنيه ما وقع تاليا ضمير منصوب من
فعل ناسخ ثم ذكر اختياره فقال ص واتصالا اختار من يعني في باب كنيه وخلتنيه

ووجهه ان الاصل الاتصال ثم قال ص غير اختار الانفصال اس وهم
الاكثرون ومنهم سيبويه ووجهه ان الضمير في الباس خبر في الاصل وحق
الخبر الانفصال وكلاهما مسموع وما اختاره هو اختيار الرماني وابن
الطراوة ونسبهما الاول وافق في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال
في ثاني طنتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب
اخر بخلاف هاكنيه فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بها ضربته في انه
لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشرا له
فاضطر اختيار المصنف في باب ظننيه الثاني يجوز الاتصال والانفصال
ايضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف الى ضمير قبله وهو فاعل
نحو وكان قرابتها امرا من الصبر او مفعول اول نحو ومنعكها لشيء يستطاع
او باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول اول كقول الشاعر لا يرجى او يخش
غير الله ان اذى وافيكه الله لا ينفك مامونا والمختار في هذه الثلاثة
الانفصال ولكنه ترك في هذه الابيات لان الوزن لم يثبت له ويجوز الوجهان
ايضا في المفعول الثاني من نحو اعطيت زيدا درهما في باب الاختيار فتقول الذي
اعطيت زيدا اياه درهم والمختار عند المازني والمصنف الاتصال لانه الاصل
وعند غيرهما الانفصال مراعاة للرتبة الاصلية ثم قال ص وقدم الاخص في
اتصال اس اي قدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب لان المتكلم
اخص من المخاطب والمخاطب اخص من الغائب وفهم من ذلك ان شرط جواز الاتصال
في هاسنيه وظننيه ونحوهما ان يكون الاول اخص فانه متى تقدم غير الاخص
وجب الانفصال لانه مع الاتصال منع تقديم غير الاخص والحاصل ان المبيح
لجواز الانفصال والاتصال هو كون الضمير ثاني ضميرين ولهما اخص وغير مرفوع

او الذي اعطيته زيدا درهم

او كونه خبر كان واخواتها ثم اذا كان المقدم من الضميرين غير الاخص فاما
ان يكون مخالفا في الرتبة او مساويا لها فان كان مخالفا لم يجز اتصال ما بعده
الا فيما ندر كقول عمر رضي الله عنه ارايتمنيه الباطل شيطانا واطار المبرد
وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتموه ولكن الانفصال
عندهم ارجح وان كان مساويا فسيأتي في قوله ص وقدما ما شئت في انفصال
اس يعني انه يجوز في الانفصال تقديم الاخص وغيره فتقول الدرهم اعطيتكه
بتقديم الاخص واعطيته اياك بتقديم غير الاخص وفي الحديث ان الله ملككم
اياهم ولو شاء لملكهم اياكم وقوله ص وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا اس اي اذا
اتحدت رتبة الضميرين بان يكونا للمتكلم او المخاطب او الغائب لزم انفصال
الثاني فتقول ظننتني اياي وعلمتك اياك وحسبته اياه ثم انه على انهما قد ينفصلان
غايتين بقوله ص وقد يلحق الغيب فيه وصلا اس مثال ذلك ما رواه الكسائي
من قول بعض العرب هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وقول الشاعر
لو جهلك في الاحسان بسط وبهجة اناطهاه تقوا كرم والد تنبيهان الاول
شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين ان يختلف لفظهما
كالمثالين ولم يذكر ذلك هنا واعتذر عنه الشارح بان قوله وصلا بلفظ
السكير على معنى نوعا من الوصل تعريض بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد
في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ الثاني اجاز بعضهم الاتصال
مع اتحاد الضميرين في التكلم او الخطاب والغيبة مطلقا وهو ضعيف ثم استطرد
الى ذكر نون الوقاية للزومها بعض الضمائر فقال ص وصل يا النفس مع الفعل التزم
نون وقاية وليسي قد نظم اس مذهب الجمهور ان هذه النون سميت نون الوقاية
لانها تقي الفعل من الكسر وقال المصنف بل لانها تقي اللبس في نحو اكرمني في الامر

فلولا النون لالتبست يا المتكلم بيا المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنثة
فعل الامر اخص بها من غيرهم حمل الماضي والمضارع على الامر ومعنى البيت
ان نون الوقاية تلزم يا المتكلم مع جميع الافعال نحو اكرمني يكرمني اكرمني الا
فعلا واحدا وهو ليس فانه قد ندر حذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر
كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي والوجه ليسني وهو الفصيح لقول بعض
العرب عليه رجل ليسني حكاه سيبويه واجاز بعضهم ليسي في الاختيار
فان قلت قد جاء في نحو نامرونني مما اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة اوجه
الفك والادغام والحذف قلت المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون
الوقاية ولا يرد على اطلاقه وهو مذهب سيبويه فان قلت قد ندر حذف نون
الوقاية ايضا في قول الشاعر تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني
والاصل فليتني فحذف النون الثانية وهي نون الوقاية قال في البسيط لا خلاف
ان المحذوفة نون الوقاية لان الاولى ضمير قلت مذهب سيبويه ان المحذوفة
نون الاناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف فلذلك لم ينبه هنا على
ندوره وليس نقل الاتفاق في ذلك بصحيح بل نبه اجاز الكوفيون حذف نون الوقاية
في ما افعل ريدا في التعجب لانهم يقولون ما سمية افعل المذكور ومذهب البصريين
ان نون الوقاية تلزم معه لانهم يقولون بفعليته وهو الصحيح واعلم ان نون الوقاية
تلحق قبل يا المتكلم مع بعض الحروف وبعض الاسما وقد شرع في بيان ذلك فقال
ص وليني فشا اي كثر الحاق النون مع ليت ولم يات في القرآن الا كذلك ص
وليني ندر اي ندر اسقاط النون مع ليت كقول الشاعر كمنية جابر اذ
قال ليتي اصادفه واقفد بعض مالي وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتني وليتي
وظاهر هذا جوازه في الاختيار ص ومع لعل اعكس س يعني ان الحذف معها هو

الكثير ولم يات في القرآن الا كذلك واثبات النون معها نادر كقول الشاعر
فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد ونص بعضهم على انه ضرورة
نسبه اثبات النون مع لعل اكثر من حذف النون مع ليت وان اشتركا في العلة نبه
على ذلك في الكافية حيث قال ومن لعلني لبني اقل وقوله ص وكن مخيرا في الباقيات
س يعني من اخوات ليت ولعل وهي اربعة ان وان ولكن وكان فيجوز فيها اثبات
نون الوقاية وحذفها كراهة لاجتماع الامثال فان قلت لم اختلف نون الوقاية
مع هذه الاحرف لشبه مع انها مستوية في العمل قلت انما لحقت هذه النون
مع هذه الاحرف لشبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب واوجه
اخر مذكورة في موضعها فاستمرت ان على مقتضى هذا الشبه الا في الشعر
وضعفت لعل من اجل انها تعلق في الغالب ما قبلها بما بعدها ومن اجل الهاجر
على لغة وكان حق ان وان ولكن وكان مساويا لها لثبوت الشبه المذكور
لكن استثقل الحاق النون معها لتوالي الامثال كما تقدم بنسبه ما ذهب
اليه الناظم من ان المحذوف من اني وانني ولكني وكاني هو نون الوقاية هو مذهب
الاكثرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى ان المحذوف هو النون الاولى
والصحيح الاول لانها طرف وبدليل العلي وهو مذهب سيبويه واما نحو انا فقد حكى
بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة الا ان الصحيح هنا حذف الثانية لان الثالثة
هنا من الضمير ولثبوت حذفها في ان اذا خففت وقوله ص واضطرارا خففا
مني وعني بعض من قد سلفا س اشار به الى قول الشاعر ايها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني وهذا في غاية الندور وقوله ص وفي لدني لدني قل س
يعني ان الاكثر في لدني الحاق النون وحذفها قليل وبالحذف قرا نافع قد بلغت من
لدني عذرا قال في شرح التسهيل وزعم سيبويه ان عدم لحاقها للدن من

الضرورات وليس كذلك بل هو جايز في الكلام الفصيح ومن ذلك قراه من قرا قد
بلغ من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال ولا يجوز ان يكون نون الوقاية لان لدن متحرك
الاخر والنون في لدن واخواته انما جي بها لصون واخرها من زوال السكون فلا يحط
فيها لما اخره متحرك وانما يقال في لدن مضافه الى اليا الذي نص على ذلك واعترض بان
سلسويه نص على عدم لحاقها للدن من الضرورات وقد وقط مثل لدن فاثبات
النون فيهما هو الاكثر ولذلك قلل الحذف بقوله قد يقي وليسا بعكس لدن خلافا
للشارح وقد جمع الراجز بين الامرين في قوله قد ني من نصر الخبيبين قدي
وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطا وبكسرها مع يا ودونها ويروى
قطني بنون الوقاية وقطي بالتنوين وبالنون اشهر تنبيهات الاول ذهب
بعضهم الى ان حذف النون من قد وقط لا يجوز الا في الضرورة والصحيح جوازه في
الاختيار الثاني اعلم ان قد تكون اسما وحرفا فالحرفية ليست هي المذكورة هنا لانها
من خواص الافعال فلا تتصل بها يا المتكلم والاسمية لها معنيان احدهما ان
تكون بمعنى حسب فيكون اليا المتصلة بها مجرورة بالاضافة ويلحقها نون الوقاية
ويجوز حذفها وهي المذكورة هنا والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى اكتف فيكون اليا
المتصلة بها منصوبة ويلزمها نون الوقاية ولم يتعرض المصنف لذكر هذا
القسم هنا وقد ذكره في التسهيل في باب اسما الافعال واما قط فلها ثلاثة
اقسام تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم وتكون اسم فعل
فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في قد وتكون ظرفا بمعنى قط الظرفية ولا تتصل
بها يا المتكلم الثالث مذهب الكوفيين ان من جعل قط وقد بمعنى حسب
قال قدي وقطي بغير نون كما يفعل من قال حسبي ومن جعلهما اسمي فعل قال قدني
وقطني بالنون كما يفعل في غيرهما من اسما الافعال ويكون اليا في الوجه

الاول في الوجه الثاني منصوبة ومذهب الخليل وسيبويه ان قد وقط
بمعنى حسب واليا مجرورة بالاضافة عند من الحق النون ومن لم يلحق الرابع
يلزم نون الوقاية ايضا مع يا المتكلم ان نصبت باسم فعل نحو عليكني حكاه سيبويه
وحكى ايضا عليكني بالياء وسمع الفرا من بعض بني سليم ما شي بلا ينظرني
في مكانك ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكره في التسهيل الخامس قد يلحق نون
الوقاية مع بجل والحذف معها اكثر كقول طرفة الا بجلي من الشراب الا
بجل ولذلك لم يذكر هذا السادس قال في التسهيل وقد يلحق مع اسم الفاعل
وافعل التفضيل مثال الاول قوله وما ادري وظني كل ظن امسلمني الى قومي
شراحي وقيل ان النون في امسلمني ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا ورد
بثبوتها مع ال في قوله وليس الموافيني ليرفد خايبا فان له اضعاف ما كان املا
ومثال الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم واعلم ان
لحاقها مع هذين في غاية من القلة فلا يقاس عليه والله اعلم العلم ص اسم يعين
المسمى مطلقا علمه ش قوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرات ومطلقا مخرج
لما سوى العلم من المعارف فان العلم يعين مسماه بمجرد الوضع او بالغلبة لا بقرينة
بخلاف غيره من المعارف فانه لا يعينه الا القرينة اما لفظية كال او معنوية كالحضور
والغيبة في جميع احواله من غيبة وخطاب وتكلم فان قلت العلم ضربان شخصي وجنسي
اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما الجنسي فلا يصدق
عليه هذا التعريف لانه لم يعين مسماه لانه في المعنى شايع كاسم الجنس النكرة ولكن
جرى مجرى العلم الشخصي في الاحكام اللفظية قلت التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم
الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا
واعلم ان العلم الشخصي لا يختص باولي العلم بل يوضع لما يحتاج الى تعيينه من

المالوفات ولذلك نوع امثلته فجعفر علم رجل وخرنق علم امراة وقرن علم قبيلة اليها
ينسب ولبن الغربي وعدن علم بلد ولاحق علم فرس وشدقم علم جمل وهيلة علم شاة
وواشق علم كلب ثم قال ص واسما اي وكنية ولقبا من العلم ثلثة اقسام اسم
وكنية ولقب لانه ان صدر بابٍ او امٍ فهو كنية كابي بكر وام كلثوم والا فان
اشعر برفعة المسمى او ضعته فهو لقب كالصديق والفاروق في الاول وكبطة وانف
الناقة في الثاني وان لم يكن كذلك فهو اسم وقوله ص واخر ذا ان سواه مجانس
ذا اشارة الى اللقب اي اذا اجتمع مع اللقب غيره اخر اللقب وقدم الاسم او الكنية
نحو قال ابو بكر الصديق وعمر الفاروق فان اللقب في الغالب منقول من اسم غير
انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون
بتاخيره وندر تقديم اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر
ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب
بان ذا الكلب عمرا خير ثم حسبا بيض شزران يعوي حوله الذيب
وفي بعض نسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وما سبق اولى لان هذه
النسخة لا تفهم منها حكم اللقب مع الكنية ثم قال ص وان يكونا مفردين فاضف
حتما من اي اذا كان اللقب والمصاحب له مفردين اضف الاسم الى اللقب نحو هذا
سعيد كرز على ما ويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثاني
بالاسم والمعنى هذا مسمى اللقب وقوله حتما هو مذهب جمهور البصريين لا
يجيزون في المفردين الا الاضافة واجاز الكوفيون وبعض البصريين الاتباع ايضا
بدلا او عطف بيان والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا
والى هذا ذهب في التسهيل وقال في شرحه لم يذكر سيبويه فيهما الا الاضافة
لانها على خلاف الاصل فيمن استعمال العرب لها اذ لا مستند لها الا السماع



بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل ينبه جواز الاضافة مقيد
بعدم المانع فان كان في الاسم مانع منها لم يضف ولو كانا مفردين نحو الحارث
كدر فان كان يمنع الاضافة وقوله ص والاسراي وان لم يكونا مفردين فشمل ذلك
المركبين نحو عبد الله انف الناقة والاسم المفرد مع اللقب المركب نحو زيد عابد الكلب
وعكسه نحو عبد الله بطة فالحكم في هذه الصور الثلثة امتناع الاضافة ووجوب
الاتباع او القطع بوجهيه ولم يذكر القطع هنا ولذلك لم يذكره الشارح بل
قال فلا بد من الاتباع وقد ذكره في التسهيل ص ومنه منقول كفضل واسد
وذو ارتجال كسعاد وادد من العلم قسمان منقول ومرتجل فالمنقول هو ما استعمل
قبل العلمية لغيرها كفضل فانه منقول من المصدر واسد فانه منقول من اسم
عين والمرتجل بخلافه كسعاد وهو علم امراة وادد وهو علم رجل ينبهان الاول
ذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وبعضهم الى انها كلها مرتجلة والمشهور
الاول الثاني قال بعضهم تقسيم العلم الى منقول ومرتجل انما هو بالنسبة الى
الاعم الاغلب والا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل الثالث المنقول
اما من مصدر كفضل او اسم عين كاسد او اسم فاعل كالحارث او اسم مفعول كمسعود
او صفة مشبهة كسعيد او فعل ماض كشمر علم فرس او مضارع كيزيد او جملة
من فعل وفاعل ظاهر كبرق نحره او مضمر بارز كاظر قا في قول الشاعر على اطرافا بالبيات
الخيام الا التمام والا العصي او مستتر كيزيد في قول الراجز يتبع خوالي بني
يزيد ظلما علينا لهم قديد كما انشد الزمخشري بالنا المشاة من تحت قال ابن
يعيش صوابه بالنا المثناة من فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب اليزيدية
قال في شرح التسهيل ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر ولا من فعل امر
دون اسناد الا اصمت اسما للفلاة الخالية فان من العلماء من زعم انه منقول من

الامر بالصمت وذلك عندي غير صحيح لوجهين احدهما انه متى كان من أصمت فالامر منه
مفتوح الهمزة وان كان من صمت فالامر منه مضموم الميم واصمت بخلاف ذلك
والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل اصمتة بالتاء الثابت ولو كان فعل امر لم يلحقه
ها التانيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل امر ولم يثبت له استعمال في غير
العلمية تعين كونه مرتجلا واعترض بانه امر من صمت بصمت بكسر الميم والجواب
عن الحاق التاء انهم ارادوا ان يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية وزاد
بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعني بذلك بيته وهو نبز لبعض بني هاشم وهو
عبد الله بن الحرث بن نوفل وهو منقول من الصوت الذي كانت امه ترقصه به وهو
صبي وذلك قولها لا تجزعي يا جارية خدية مكرمة محببة بجاه اهل الكعبة قال
ابن مالك والصحيح ان يه منقول من قولهم للغلام السمين يه حكى ابن خالويه ان يه
هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة وقال في الصحاح يقال للاحمق
الثقيل وهو ايضا عبد الله بن الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب والي البصرة
قال الفرزدق وما بعث اقواما وفيت بعهدهم ويه قد بايعته غير نادم
واسم جاريه وقال لا تجزعي يا جارية خدية مكرمة محببة بجاه اهل الكعبة
انتهى وقد وهم في استشهاده بالرجز على انه اسم جاريه لان يه في الرجز هو
لقب عبد الله بن الحرث كما تقدم والسدة بفتح الهمزة في قوله لا تجزعي والصواب
ضمها والشد بجاه اهل الكعبة بفتح التاء وكسر الجيم اي تغلبهم حسنا يقال جاه
القوم اذا غلبهم والله اعلم ص وجملة وما يمزج تركيبا ذا ان يغيروه ثم اعربا
من العلم قسمان مفرد نحو زيد ومركب وهو ثلثة اقسام تركيب اسناد
وهو ما كان جملة في الاصل نحو برق نحره وتقدم انه لم يسمع النقل من الجملة
الاسمية ولو سمي بها جاز وتركيب مزج وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا لا

لقب

بانهما منزلة ها التانيث نحو بعلبك وتركيب اضافة كامرئ القيس والاسنادي
حكي ولا يعرب مطلقا في التسهيل وربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزها ان قال
كان ظاهرا فيقول على هذا حاتي برق نحره بالاضافة قال بعضهم وهذا لا يقاس عليه
والمزجي ان ختم بويه بني على الكسر على الاشهر وقد يعرب غير منصرف وان لم يختم بويه
اعرب غير منصرف على الاشهر وقد يبنى لشبهها بخمسة عشر وقد يضاف صدره
الى عجزه وقد فهم حكم المزجي من قوله ذا ان يغيروه ثم اعربا وذا اشارة الى المزجي
فان قلت اطلق في قوله اعرب اذ لم يبين انه غير منصرف قلت قد بينه في موضعه
من باب ما لا ينصرف واما الاضافي فقد ذكره في قوله ص وشاع في الاعلام
ذو الاضافة كعبد شمس وابي قحافة من الاضافي ضربا كنيه كابي قحافة وغير
كنيه كعبد شمس وقد نبه على النوعين بالمثالين واشار بقوله شاع الى ان
المضاف اكثر اقسام المركب فان فيه الكنى ولا يخفى كثرتها فان قلت مقتضى ما ذكر
انحصار المركب في الانواع الثلثة وان ما عداها مفرد وقد صرح بذلك في
التسهيل حيث قال وما عري من اضافة واسناد ومزج مفرد وما لم
يعر مركب وليس الامر كما قال لانه يرد عليه اشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب
من حرفين قائما او حرف واسم نحو يا زيد او حرف وفعل نحو قد قام قلت عن هذا
جوابان احدهما انه تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب واما تركيب الحرفين وما
ذكر معه فلم يرد عن العرب التسمية به والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكر معه
مشبه بتركيب الاسناد لان جملة ان تحكى ولا يعرب كتركيب الاسناد فاكتفى
بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به ص ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم من هذا هو الضرب الثاني من ضربي العلم وهو العلم
الجنسي وانما قال لبعض الاجناس لانهم لم يضعوا لجميعها وانما وضعوا العلم

الجنسي لبعض الاجناس التي لا تولف غالبا كالسباع والوحوش وربما جاء في
بعض المالوفات كما في المصاحف لجنس الفرس وقوله كعلم الاشخاص لفظا يعني ان العلم
الجنسي ساوى العلم الشخصي في احكامه اللفظية فانه لا يضاف ولا يدخل عليه
حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ولا ينعت بجمله مبتدا ولا انتصاب النكرة بعده
على الحال ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية كاسامة فساوى في ذلك
كله العلم الشخصي وقوله وهو عم يعني انه فارق العلم الشخصي من جهة المعنى بعمومه اذ
ليس بعض الاشخاص اولى من بعض الا ترى ان اسامة صالح لكل اسد بخلاف العلم
الشخصي فان قلت ما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى قلت ذهب قوم
الى ان اسامة لا يخالف في معناه دلالة اسد وانما يخالفه في احكام لفظية
وانما يطلق عليه انه معرفة مجازا وهذا معنى ما ذكره ابن ملك في باب النكرة والمعرفة
في شرح التسهيل فانه ذكر فيه ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه في
الشياع كاسد واقول تفرقة الواضع بين اسامة واسد في الاحكام اللفظية
تؤذن بفرق من جهة المعنى ومما قيل في ذلك ان اسدا وضع ليدل على شخص معين
وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياع في جملتها ووضع
اسامة لا بالنظر الى شخص بل الى معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان يوجد
خارج الذهن بل هي موجودة في الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان اصلا في
الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود ما هيته ذلك المعنى الكلي في الاشخاص
والحصول في ذلك ان نقول اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث
هي هي فاسد موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص
لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية
وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها

فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة
الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان
اخر والجميع يشترك في مطلق صورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصها
فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه ايماء
الى هذا الفرق فانه قال في باب ترجمته هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه
شائعا في امته ليس واحد منها باولى من الاخر ما نصه اذا قلت اسامة الحرب
انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا
تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بمعرفته كزيد ولكنه اراد هذا الذي كل واحد
من امته له هذا الاسم انتهى فجعله بمنزلة المعرف باللام التي للحقيقة وقال
ابن ملك بعد ذكره كلام سيبويه هذا جعله خاصا شائعا في حال واحدة
فخصوصيته باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان
لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج ثم شرع في تمثيله
فقال ص من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب س علم الجنس ضربان
عيني ومعنوي فالعيني يكون اسما نحو شبوة للعقرب وثعالة للثعلب ويكون
كنية نحو ام عريط للعقرب وابي الحصين للثعلب والمعنوي مثل بره وفجار فبره
علم للمبرة وفجار علم للفجرة قال النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت
برة واحتملت فجار والى هذا اشار بقوله ص ومثله بره للمبرة كذا فجار علم للفجرة س
وفجار علم مونث مبني على الكسر مثل حذام تنبيه لما كان لعلم الجنس
خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعض عن العرب وجهان اعطاه
حكم المعارف واعطاه حكم النكرات وطريق ذلك السماع ومن المسموع
فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية اسم الاشارة لم يجد اسم

الاشارة لانه كما قيل محصور بالعد ولا يحتاج الى الحد وحده في التسهيل
بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه اما مذكرا او مونث وكل منهما اما
مفرد او مثنى او مجموع فهذه ستة اقسام فبدا بما يشار به الى الواحد
المذكر فقال ص بنا لمفرد مذكر اشر س للمفرد المذكر لفظ واحد وهو ذا
وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذايه بهاء مكسورة بعد الهمزة
تنبيه مذهب البصريين ان ذا اسم لفظ ثلاثي وضعا لقولهم في التصغير ذيا
وسياتي تقديره في باب التصغير فهل المحذوف عينه او لامه قولان اظهرهما الثاني
وهل وزنه فعل بالاسكان او فعل بالتحريك قولان اصحهما الثاني وذهب الكوفيون
والسهيلي الى انه على حرف واحد وضعا وان الفه زايدة واستدلوا بسقوطها
في قولهم ذان واجيب بانها حذفت لالتقا الساكنين او بانها صيغة مرتجلة لا
تثنية حقيقية واستدلوا ايضا بقولهم ذه امة الله واجيب باحتمال ان يكون
الهاء بدلا من الياء قلت الظاهر ان ذه صيغة مرتجلة للمونث وذهب قوم منهم
السيرافي الى ان ذا اسم الوضع فالالف على هذا اصل لا لف ما لتانيث منقلبة عن ياء
ثم انتقل الى الواحدة المونثة فقال ص بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر س اي اقتصر
بهذه الالفاظ الاربعة على المونث فلا تشير بها الى غيره وليس مراده حصر
ما يشار به الى المونث في الاربعة وقد حكى في التسهيل للمونثة عشرة
الفاظ ذي وتي وذه وته باسكان الها وذه وته بكسر الها وذهي وتهي
بالاشباع وتا وذات مبنية على الضم قلت وحكى ابن ابي الربيع في شرح
الايضاح ان من العرب من يقول ذهي في الوصل وذه في الوقف بسكون الها
شبيها بالمضمر وان منهم من يقول ذي في الوصل فاذا وقف ابدل من الياء
ها فقال ذه ثم انتقل الى المثنى فقال ص وذان تان للمثنى المرتفع وفي س

دين س اذكر تطع س اي يقول في تثنية المذكر ذان في الرفع وذين في الجر
والنصب وفي تثنية المونث تان في الرفع وتين في الجر والنصب يعني بهما اعراب
المثنى وان كانا متشابهين للمبني لان التثنية عارضت شبه الحرف لكونهما
من خواص الاسماء فلم يوثر شبه الحرف ولم يثن من اسما الاشارة غير ذا
وتا ومذهب المحققين كالفارسي ان ذين وتين ليسا بتثنية حقيقية بل الفاظ
وضعت للمثنى واستدل الفارسي على ذلك في التذكرة بان التثنية تستلزم
تقدير التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قدر تنكيره واسم الاشارة لازم
التعريف لا يقبل التنكير ثم انتقل الى الجمع فقال ص وبالا اشر لجمع مطلقا
س اي مذكرا كان او مونثا الا اخرجوا والا اخرجن ويشار به الى العاقل
وغيره قال الشارح واكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجي لغيره وفيه لغات
القصر وهو لغة بني تميم والمد وهو لغة الحجاز وهي الفصحى وبهما جا القران
ولهذا قال والمد اولى وقد حكي لغات اخر وهي هؤلا بابدال الهمزة هاء والاء
بضم الهمزة والاء بالتنوين حكاه قطرب قال في شرح التسهيل وتسميته
هذا تنوينا مجاز والحق ان يقال ان صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة
الانونا والاء باشباع الضمة قبل اللام وهؤلا حكاه الشلوبين عن بعض
العرب والاك بالقصر والتشديد حكاه بعض اهل اللغة تنبيه في همزة
اولا ثلثة مذاهب احدها انها عين ياء وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها
الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها اصلية غير مبدلة من شي بل مما
فاؤه همزة اجاوا اه وهو مذهب الفارسي ثم قال ص ولدى البعد اطفا
بالكاف حرفا دون لام او معه س فاشار بذلك الى ان لاسما الاشارة مرتبتين
قرب وبعد فما تجرد عن كاف الخطاب فهو للقريب وقد مثلنا به وما

لحقه الكاف وحدها او مع اللام نحو للبعيد فتقول في المذكر ذاك وذلك
وقالوا ذاك في معنى ذلك وفي المؤنثة تيك وتلك وتالك وفي المثنى ذانك
وتانك ولا يلحقه اللام وفي الجمع اولئك واولاك واولالك ولا يلحق اللام
اولائك على لغة المد بتسهيل الاول لا يلحق الكاف من اسما الاشارة التي
للمؤنثة الا التي وتا وذي قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التا في الثلثة
وتيك وتلك بفتح التا فيهما وتالك وذيك وقال ثعلب لا يقال ذيك وقد
حكاه غيره فهذه سبعة الفاظ للمؤنثة في البعد الثاني للنحويين في اسما
الاشارة مذهبان احدهما ان لها مراتب قربة وبعيدة والاخر ان لها
ثلث مراتب قربة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور وزعموا ان المقرون
بالكاف وحدها للمتوسط والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد وجعلوا التشديد
النون في المثنى قائما مقام اللام في الدلالة على البعد واختلفوا في اولائك
فقيل هو للمتوسط لعدم اللام وقيل هو للبعيد قال المصنف والمذهب
الاول هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعني القول بان لها مراتب فقط
قلت ونسبه الصفار الى سيبويه وقد استدل له في شرح التسهيل
باوجه اولها وهو اقواها ان الفرا روى ان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال
الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان
التميميين يقولون ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلو كان
هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس هو الا مرتبتين وثانيها ان القران
العزيز ليس فيه اشارة الا بمجرد عن اللام والكاف معا او بمصاحبتهما معا
اعني غير المثنى والمجموع فلو كانت الاشارة الى المتوسط بكاف لا لام معها
لكان القران غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله ما فرطنا

في الكتاب من شي وثالثها ان التعبير بذلك عن مضمون كلام على اثر انقضائه
شايع في القران وغيره ولا واسطة بين النطق ورابعها لو كانت مراتب الاشارة
ثلثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين لان في ذلك رجوعا عن سبيل
الافراد ولا التفات الى قول من قال ان تشديد النون دليل على البعد لان
التشديد عوض مما حذف من الواحد لانه يستعمل مع المجرد من الكاف
انتهى وفيه اختصار ولاخفاء بما في الوجه الثاني من الضعف وقوله حرفا
يعني ان الكاف في ذلك حرف خطاب يبين احوال المخاطب فيقال ذلك وذلكما
وذلكم وذلكن كما يفعل بالكاف الاسمية هذا افصح اللغات والثانية ان يكون
مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع
والثالثة ان يكون مفتوحة مجردة من الزوايد في الاحوال كلها ولا خلاف
في حرفية الكاف هنا وقوله دون لام او معه تقدم ان اللام لغة الحجازيين
وتركها لغة بني تميم وذكر بعضهم في هذه اللام ثلثة اقوال احدها انها دليل
البعد والثاني انها عماد والثالث انها عوض من التنبيه لانها لا تجامعها
تنبيه قوله او معه لا يصح في جميع اسما الاشارة وانما ذلك في المفرد والا
المقصور وقد تقدم ان المثنى والا المدود لا يلحقه اللام وقوله ص
واللام ان قدمت ها ممتنعة س يعني انك ان قدمت قبل اسم الاشارة لفظ
ها التي للتنبيه امتنع الاتيان باللام فلا يقال هاذاك قال في شرح التسهيل
كراهة لكثرة الزوايد وقد فهم من كلامه ان ها تدخل على المجرد فيقول هذا وعلى
المصاحب للكاف قليل ومنه قول طرفة رايت بني غبرا لا ينكرونني ولا اهل
هذاك الطراف الممدد تنبيه مقتضى ما ذكر جواز هذانك وها ولائك وقال
في شرح التسهيل ان المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه ها فلا يقال

هاذانك ولاهاؤلانك لان واحد هما ذاك أو ذلك فحمل على ذلك مثناه وجمعه لا
فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه ليساويهما لفظا ومعنى انتهى والسماع
الجمع يرد عليه قال منها وليتاكن الضال والسمر وقد استشهد النبي
في الشرح وقوله ص وهنا او هاهنا اشر الى داني المكان س يعني أن هنا من اسم
الاشارة المخصوصة بالمكان وقد تلحقه ها التنبيه فيقال ها هنا وكلامه
اعني المجرد والمقرون بها التنبيه وهو معنى قوله داني المكان والداني هو القريب
فاذا اريد بهما البعد حي بالكاف فيقال هناك وها هناك ولهذا قال ص
وبه الكاف صلا في البعد س يعني مجردا او مع ها التنبيه ويقال ايضا في
البعد هنالك باللام مع الكاف كما يقال ذلك ولا يدخل ها على هنالك فلا
يقال ها هنالك كما لا يقال ها ذالك وقد نبه على هنالك بقوله ص او هنا
انطقا او هنا س ظاهر كلامه اختصاص هنا بالمكان وصرح به في الكافية
وبالمكان اخص هنا وقال في التسهيل وقد يراد بهنا وهناك وهنالك
الزمان ومثل هناك في شرحه بقول الشاعر واذا الامور تعاظمت
وتشابهت فهناك تعترفون ابن المغرع ومثل هنالك بقوله هنالك ابتلى
المومنون ولا حجة فيهما لاحتمالهما ان يكون الاشارة الى المكان وقوله ص
او ثم فه س الى اخره يعني انه يشار ايضا للمكان بثم وهنا وهنا بفتح الهاء
وقد يقال هنت موضع هنا وقد يقال هناك وهناك بكاف الخطاب وقد
بهما الزمان كما ذكر في التسهيل ومنه قول الشاعر حنت نوار ولا تبه
حنت الموصول هو محصور بالعدد فاستغنى بذلك عن الحد
كما فعل في اسم الاشارة وهو قسمان اسمي وحرفي والاسمي هو المد
هنا وقد حده في التسهيل بقوله ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه وجمل

وجملة صريحة او مؤولة فاحتر بقوله ابدا من النكرة الموصوفة بجملة فانها
حال وصفها بها تفتقر اليها والى عائد لكن لا يصدق انها مفتقرة اليها ابدا
واحتر بقوله الى عائد من حيث واذ واذا فانها تفتقر ابدا الى جملة لكن لا تفتقر
الى عائد واشار بقوله او خلفه الى ما ورد من الربط بالظاهر الذي هو الموصول
في المعنى نحو قولهم ابو سعيد الذي روينا عن الخدري اي عنه قال ابو علي في التذكرة
ومن الناس من لا يحتمل هذا واراد بالمؤولة الظرف والجار والمجرور والصفة
الصريحة في نحو الضارب وسياتي بيان ذلك وحده ابن الحاجب بقوله ما لا يتم
جزءا الا بصلة وعائد قال في التحفة اللذان واللتان وبأيهم هو اشد معرفة
قبل مجيء الصلة والاعراب دليل تمامها والاولى ما يتم فايدته الى اخره واما
الحرفي فحده في التسهيل بقوله ما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد
واحتر بقوله ولم يحتج الى عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو
وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوا فانه يؤول مع ما يليه بمصدر
لكنه يحتاج الى العائد فعلم من الاسمي والحرفي مفتقر الى صلة والفرق بينهما ان
الاسمي يفتقر الى عائد والحرفي لا يفتقر اليه ولم يذكر الناظم هنا الحرفي
فلنقدمه وهو خمسة احرف أن وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا
لمن منع وصلها بالامر وما وتوصل بفعل متصرف غير امر وقد توصل بجملة
اسمية خلافا لقوم وندر وصلها بليس في قوله بما لسما اهل الخيانة
والغدر وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك جد ما دمت واجدا
وزعم الزمخشري ان أن تشاركها في ذلك وجعل منه قوله تعالى الم تر الى
الذي حاج ابرهيم في ربه ان اتاه الله الملك وهو مردود لان ان في الاية
صالحة للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه وذهب الاخفش

[illegible]

فصول اللذا واللتا وهو مع الالف متفق على جوازه واما مع اليا فمنعه البصريون
واجازه الكوفيون وهو الصحيح لقراءة ابن كثير قوله ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد
تنبيه في تثنية الذي والتي لغة ثالثة وهي حذف النون كقول الفرزدق ابني
كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقول الاخر مما اللتا لو
ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وذكر في شرح التسهيل ان حذف النون من قوله اللذا
ومما اللتا لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل فانه قال يجوز اشتراط نونها
وحذفها وقد ذكر فيه قبل ذلك من اسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة
ومثله في الشرح بقوله ابني كليب ان عمي اللذا وذكر غيره ان حذف هذه
النون لغة بني الحرث بن كعب وبعض ربيعة وقد ذكر في التسهيل لغة رابعة
وهي لذان بحذف الالف واللام وقوله ص والنون من ذين وتين شددا ايضا
س يعني ان النون في تثنية اسم الاشارة قد تشدد ايضا مع الالف
باتفاق ومنه قراءة ابن كثير وابي عمرو ص وتعويض ذاك قصدا س يعني ان
تشديد النون في اللذين واللتين قصد به التعويض عن اليا المحذوفة على
غير قياس كما تقدم والتشديد في ذين وتين عوض عن الالف المحذوفة بين
من ذا وتا فان حقهما ان تثبت كما تثبت الف المقصور هذا ما ذهب اليه
المصنف ويعدم مذهب من جعل تشديد النون في ذلك دليلا على البعد
قال في شرح التسهيل وتبطل هذا القول جواز التشديد في ذين وتين
واجيب بانه لا يدل جواز التشديد في حالة القرب على عدم جعله على سبيل
اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلتزم الشيء دلالة على شيء في حال وان كان
جائزا في حال اخرى وذكر في البسيط في علة تشديد النون انها لا تقوم على
صحتها دليل ثم انتقل الى الجمع فقال ص جمع الذي الا الى الذين مطلقا س

يعني ان الذي له جمعان احدهما الالى وتسميته جمعا يجوز وانما هو اسم جمع
وقد يرد الالى للمونث وهو قليل وقد اجتمع الامران في قوله ويفني الالى
يستلئمون على الالى تراهن يوم الروع كالحدأ القبلي وقد يقال الالاء
بالمد ومنه قول كثير ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد الفين
يوما صقالها والاخر الذين مطلقا اي رفعا ونصبا وجرا لانه مبني
ولا يعتبر اطلاق الجمع على الذين فيه ايضا يجوز لانه مخصوص باولي العلم والذي
عام فهو كالعالمين وقد تقدم فان قلت قد تقدم ان بنية اسم الاسانة
وبنية الذي والتي اعربت لان البنية من خواص الاسما فدفعت شبه
الحرف فهلا اعرب الذين لان الجمع من خواص الاسما كما تقدم قلت لما لم يجز
على بنية المجموع لكونه اخص من واحده كما تقرر لم يعتبر معنى الجمعية فيه فبقي
على بنائه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فبنى الذي والذين شبه بالتبجي
والتبجي في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم يجمع العرب على ترك اعراب الذين بل اعربه
في لغة هذيل مشهور فيقولون نصر الذين امنوا على الذين كفروا واولى هذه اللغة
اشار بقوله ص وبعضهم بالواو رفعا نطقا س قلت ونقلها بعضهم عن عقيل
بنبية في الذين اربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم
بالصلة مطلقا هكذا ذكر المغاربة وانشدوا قول الشاعر وان الذي
حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وفصل المصنف
فقال ويعني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا وانشد
البيت على انه ضرورة قيل وهو مخالف لما ذكره في التسهيل فانه ذكر لحذف
النون اسبابا فقال تسقط للاضافة او للضرورة او لتقصير صلة قلت
هو غير مخالف له فان قوله ويعني عنه الذي معناه ان الذي المفرد اللفظ



قد يعبر به عن جمع لا انه جمع حذفت نونه الا ترى قوله في الشرح واذا
لم يقصد بالذي تخصيص جاز ان يعبر به عن جمع حملا على من وما الذي جاءت
فيحتمل ان يكون مفردا عبر به عن الجمع وان يكون جمعا حذفت نونه واللغة
الرابعة حذف الالف واللام فيقال الذين قال ابو عمرو سمعت اعرابيا
يقرا اصراط الذين بتخفيف اللام ثم انتقل الى جمع المونث فقال ص باللات
واللاء التي قد جمعا س يعني ان التي لها جمعان احدهما اللاتي وفيه لغتان
اثبات الياء وحذفها والاخر اللاي وفيه لغتان ايضا اثبات الياء وحذفها
وللتي جموع اخر منها اللوائي باثبات الياء وحذفها واللواء بالمد واللوا بالقصر
واللاءات مبنيا على الكسر او معربا اعراب الالات وليست هذه جموع حقيقة
وانما هي اسما جموع وفي شرح التسهيل في هذه الجموع قال الصحيح ان الذين
جمع الذي مرادا به من يعقل وان اللاءات جمع اللاء مرادف للاتي وكذا اللوائي
واللوائي جمعان للاتي واللاي على حد قولهم في الهادي وهو العنق الهوادي
واما اللاتي فيحتمل ان يكون اسما للجمع لانه ليس على بناء من ابنية الجمع ويحتمل ان
يكون جمعا لانه متضمن حروف التي ويعتبر كونه مخالفا لابنية الجموع كما اعتبر
في اللتيا كونه مخالفا لابنية التصغير واما اللائي والالي وغيرهما من
الموصولات الدالة على جمع فاسما جموع وذكر ان اللا واللوا اصلهما اللاي
واللوائي بحذفوا الياء والياء قال والاظهر عندي ان الاصل في اللا وفي اللوا
اللاء واللواء ثم قصرا وقوله ص واللاء كالذين بزرا وقاس بسيره الى
نحو قوله فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاستعمل
اللاء بمعنى الذين والاصل فيه ان يكون للمونث كما تقدم تنبيه من جموع
الذي ايضا اللائي مطلقا وهذيل تعربه كما اعربت الذين وذكر في شرح التسهيل

ان اللائين جمع اللائي مرادف الذين ثم اشار الى الفاظ اخر من الموصولات
بقوله ص ومن وما وال تساوي ما ذكرس يعني ان هذه الاسما تستعمل
بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فمن لمن يعقل نحو ومنهم من يستمع اليك
او لمنزل منزلته كقوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب
له فعبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل او لمختلط به نحو الم تر ان الله
يسبح له من في السموات والارض او لمقترن به نحو ومنهم من يمشي على
اربع اوقع على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن قال في شرح
التسهيل وقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق واجاز قطرب وقوع من على ما لا
يعقل بلا شرط واستدل بما لا حجة فيه وما لما لا يعقل نحو والله خلقكم
وما تعملون او لصفة من يعقل نحو والسما وما بناها اي وباينها فانكحوا ما طاب
لكم من النسا اي الطيب او لمبهم امره نحو ان ترى شبحا نقدر انسانيته وعدم
انسانيته فتقول اخبرني ما هناك قال في شرح التسهيل وكذا لو علمت انسانيته
ولم تدر اذكر هو ام انثى ومنه قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا قلت وقال
غيره اني بما دون من لان الحمل حينئذ لم يتصف بالعقل او لمختلط بما لا يعقل
نحو ولله يسجد ما في السموات وما في الارض قال في الكافية وعند الاخفاش
خير من نطق في ان يجي منهما بما اتفق واجاز ابو عبيدة وابن درستويه
وابن خروف ومن وافقهم وقوع ما على احاد من يعقل ونسبه ابن خروف الى
سيبويه واستدلوا بجواهرنا ولها المخالف ووافقهم المصنف تنبيه
من لها اربعة اقسام موصوله وقد ذكرت وشرطية نحو من يضلل الله
فلا هادي له واستفهامية نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ونكرة
موصوفة نحو مررت بمن معجب لك وزعم الكسائي ان العرب لا تستعمل من نكرة



موصوفة الا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب في قوله ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وورد بقول الشاعر فكفى
بنا فضلا على من غيرنا واجيب بان الكسائي يرى انها في هذا البيت زائدة لانه
اجاز زيادة من ومذهب البصريين والفرا انها لا تزاد وزاد ابو علي في اقسام
من ان تكون نكرة غير موصوفة وما لها سبعة اقسام موصوله نحو ولله يسجد
ما في السموات وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية
نحو وما تلك بيمينك يا موسى ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك ويمكن
ان يكون منه هذا ما لدي عتيد ونكرة غير موصوفة نحو ما احسن زيدا على
مذهب سيبويه وصفة نحو لا مرحبا بجبع قصر انفه قال المصنف والمشهور
ان ما في هذا المثال ونحوه زائدة مبهمة على وصف لا يتوبالمحل ومعرفة تامة
وذلك في باب نعم نحو غسلته غسلا نعم ما اي نعم الغسل وفي هذا خلاف
ما في باب نعم فهذه اقسام ما الاسمية واما الحرفية فتكون نافية
وزائدة ومصدرية وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الاقسام قال
يشترك فيه العاقل وغيره وهي اسم موصول عند الجمهور وذهب المازني
الى انها حرف موصول وذهب الاخفش الى انها حرف تعريف والصحيح انها
اسم لاوجه احدها عود الضمير عليها في نحو فذا فلج المنفي به واجاب المازني
بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان الحذف الموصوف مطانة لا
يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفة
معها عن الموصوف نحو جا الكريم فلولا انها اسم موصول لما عمدت
الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لفتح خلوها عن الموصوف الثالث
اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي فلولا انها موصوله واسم الفاعل معها في

[illegible]

[illegible] الفعل [illegible] في عمل اسم الفاعل بمعنى الحال في الاستقبال [illegible]
[illegible] ذلك لاخفش فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ان مسئلة
في باب الرابع [illegible] على الفعل في جواز [illegible] حكومته والمعرفة [illegible]
واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بان [illegible] كحروف [illegible]
والمجرور ضارب ولا موضع لان [illegible] اسما [illegible] موضع من الاعراب
قال المشلوين الدليل على ان الالف واللام حرف [illegible] اسما
لكانت فاعلا واسمح قام [illegible] لا يسلط عليها عامل الموصول [illegible]
يظهر عمل الموصول [illegible] الصلة [illegible]
منع من ذلك كون الصلة جملة [illegible]
في اللفظ غير جملة [illegible] على مقتضى [illegible]
عند [illegible] من [illegible] موصول [illegible]
واحد [illegible]
[illegible]
وجلي [illegible] وحفرت [illegible] وصوت [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الطائية [illegible]
موصولة الاخرى [illegible]
في ذو الطائية [illegible]
بالوجهين قول الشاعر [illegible]
[illegible] وموضع اللاتي [illegible]
[illegible] اذا اراد معنى التي وذوات اذا اراد معنى اللاتي [illegible]

فيهما وظاهر هذا انه اراد غير التي واللاتي يقول ذو على الاصل واطول عصفور
القول في تشبيه ذو وذات وجمعهما قال المصنف واظن الحامل له على ذلك
قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت عنه لذلك [illegible] وقال الهروي
وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور ص ومثل ماذا بعد ما استفهام
او من اذا لم تلغ في الكلام س يعني ان من الموصولات التي تستعمل بمعنى الذي
وفروعه بلفظ واحد [illegible] اذا شرطت الاول ان تقع بعد من او ما الاستفهاميتين
خلافا لمن منع وقوعها الثاني ان يكون غير ملغاة والمراد بالالغاء ان تركب
مع ذا فيكونا اسما واحدا ولها حالة الالغاء معنيان احدهما وهو الاشهر
ان يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه فعل متقدم والاخر ان يكون اسما
موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب دعي ماذا علمت سانقه
ولكن ما لمغيبه تبيني اي دعي الذي علمت وشيا علمت ولذلك عمل فيهما ما قبلهما
ولها شرط ثالث مهمل لوضوحه وهو ان لا يكون اشاريه نحو من ذا وماذا
وقد اتضح مما ذكر ان ماذا لها اربع استعمالات وجوز في نحو ماذا صنعت وجهان
احدهما ان يكون ذا موصولة فتكون ما خبر مبتدا وذا وصلته خبر المبتدا
والعائد محذوف اي صنعته والاخر ان يكون ملغاة اي مركبة مع ذا فتجعلا
اسما واحدا من اسما الاستفهام فتكون ما مفعولا مقدما لصنعت ويظهر
اثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب فبدل الاول مرفوع
وكذا جوابه على المختار لان حق الجواب ان يطابق السؤال وقد قرئ بالوجهين قوله
تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو برفع العفو والباقون بنصبه
فتكون في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة ولما فرغ من عد الموصولات شرع
في بيان صلتها وعائدها فقال ص وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة

س يعني ان كل واحد من هذه الموصولات لابد له من صلة لانه اسم ناقص لا يتم
معناه الا بصلته فان قلت مقتضى قوله يلزم انها لا تحذف وحذفها جايز اذا
دل عليه دليل او قصد الابهام ولم يكن صلة ال كقول الشاعر نحن الالى
فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالنجابة ونحو ذلك
قلت المراد انها تلزم لفظا او تقديرا فهي لازمة نية وان حذفت لفظا بنية
فهم من قوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شي منها على الموصول واما نحو وكانوا
فيه من الزاهدين فالجار متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال لا بصلتها والتقدير
وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وقوله على ضمير هذا الضمير هو العايد على
الموصول وقوله لا يفي اي هو المطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما
نفسه الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في العايد وان خالف لفظه
معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما فلك في العايد
عليه وجهان مراعاة اللفظ وهو اكثر كقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ومراعاة
المعنى وهو دونه كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ما لم يلزم من مراعاة اللفظ
لبس نحو اعط من سالتك لا من سالك او قبح نحو من هي حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى
او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قول الشاعر وان من النسوان من
هي روضة يهيج الرياض قبلها ويصوح فان قلت يفهم من قوله على ضمير انه لا يربط
الصلة بالموصول غيره وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقول
ابو سعيد الذي روينا عن الخدري والحجاج الذي رأيت ابن يوسف وقول الشاعر
وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمتك قلت هذا من القلة بحيث لا يقاس
عليه فلذلك لم نذكره في هذا المختصر وجمله وسيهما الذي وصل به لمن
عندي الذي انه كفل س يعني الذي يوصل به الموصول غير ال شبان جمله وشبه

في مطابق

نحوها

في رحمته او

ان



جمله اما الجمله فهي ضربان اسميه نحو جا الذي ابوه فاضل وفعليه نحو جا الذي
قام ابوه واما شبه الجمله فهو الظرف نحو الذي عندك والجار والمجرور نحو
الذي في الدار وانما كان الظرف والجار والمجرور شبه الجمله لانهما حين
تعلقهما بفعل مقدر مسند الى ضمير الموصول والتقدير الذي استقر عندك
او في الدار وقد مثل شبه الجمله بقوله من عندي فمن موصوله وعندي صلتها
ومثل الجمله بقوله الذي ابنه كفل فالذي موصول وابنه كفل جمله اسميه هي الصلة
نفسه شرط الجمله الموصول بها ان يكون خبرية خلافا للكسائي في جواز الامر
والنهي واجاز المازني ان يكون دعا بلفظ الخبر نحو جا الذي رحمه الله ويلزم
الكسائي موافقته فان قلت من اين يعلم هذا الشرط من كلامه قلت من مثاله فانه
انما مثل ليقاس عليه والمشهور اشتراط كون الجمله الموصول بها معهوده
قال المصنف وليس ذلك بلازم لان الموصول قد يراد به الجنس فيوافقه صلته
نحو قوله تعالى كمثل الذي ينعق وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى
فاوحى الى عبده ما اوحى وشرط اكثرهم ان لا تكون تعجبية فلا يجوز مررت بالذي
ما احسنه وان كانت عندهم خبرية ومن النحاة من اجاز ذلك وهو مذهب
ابن خروف كما اجاز التعجب بها وزاد المغاربة في شروط الصلة ان لا يستغني
كلاما قبلها فلا يجوز جا الذي جئ ابوه قائم ثم ذكر صلة ال فقال ص وصفة صريحة
صلة ال وكونها معرب الافعال قال س المراد هنا بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة
والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازا مما يوصف به وليس بمشتق
نحو اسد ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو ابطح واجرع وصاحب
قال في ذلك حرف تعريف لا موصوله وقوله وكونها معرب الافعال قال يعني

ان ال قد وردت موصوله بمعرب الافعال وهو المضارع لكونه مشابها للاسم
الفاعل وذلك قليل ومنه قول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته
وقد سمع منه ابيات ومذهب الناظم جوازه اختيارا وقال بعض الكوفيين
وخصه الجمهور بالضرورة منسه بيد وصل ال بمبتدا وخبر في قول الشاعر
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد وبظرف في قوله
من لا يزال شاكرا على المعة فهو حر بعيشة ذات سعة ولا يقاس على هذا
باتفاق وقيل ال في البيت الاول زائدة وفي الثاني بقية الذي ص
اي كما واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير احذف ش قوله كما
يعني انها تستعمل موصوله بمعنى الذي والتي وفروعهما خلافا لاحمد بن يحيى
في قوله انها لا تستعمل الا حرفا او استفهاما وقد تونث بالتا اذا اريد
بها المونث وقال ابو موسى واذا اريد بها المونث لحقت التا في الاشهر وحكى
ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها وقوله واعرب يعني دون اخواتها
ولذلك افردها بالذكر وقد تقدم سبب اعرابها مع ان فيها ما في اخواتها من
شبه الحروف والتاب وقوله ما لم تضف وصدر وصلها ضمير احذف
يعني انها اعربت ما لم يجتمع فيها هذان الامران الاضافة وحذف الصدر
فان فقدا او احدهما اعربت فالصور اربعة الاولى ان لا تضاف ولا يحذف
الصدر نحو جاني ايٌ هو فاضل فتعرب لفقد الامرين الثانية ان لا تضاف
ويحذف الصدر نحو جاني ايٌ فاضل فتعرب لفقد الاول وهو الاضافة
الثالثة ان تضاف ويثبت الصدر نحو جاني ايهم هو فاضل فتعرب ايضا لفقد
الثاني وهو حذف الصدر الرابعة ان تضاف ويحذف الصدر كقوله
تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فهي تبنى لاجتماع الامرين هذا مذهب

شاكرا

شرطا



سيبويه خلافا للخليل ويونس فانهما لا يريان البناء بل هي عندهم معربة في الاحوال
كلها وتاولا الاية اما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر
والتقدير لننزعن من كل شيعة نقول فيهم ايهم اشد واما يونس فجعلها
استفهامية ايضا وحكم بتعليق الفعل لان التعليق عنده غير مخصوص
بافعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر اذا ما اتيت بني مالك فسلم
على ايهم افضل لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر بينها وبين معمولها
وبهذا يبطل قول من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة
ذكر هذا الشرط ابن ابا زو قال نص عليه النقيب في الامالي وفي الاية اقوال
اخر قال الاخفش من زائدة وكل مفعول وايهم اشد جملة مستانفة وذهب
الكوفيون الى ان ايهم علق عنه شيعة لما فيه من معنى الفعل كانه قال لننزعن
من كل من يشيع في ايهم اشد اي من كل من نظر في ايهم وكانهم راوا ان لننزعن لا
يعلق فعدلوا الى هذا وقال ابن الطراوة ولم يبن الا لقطعها عن الاضافة وهم
مبتدا واشد خبره وليس بشيء لانها لا تبنى الا اذا اضيفت ولا اثبت اي
في رسم المصحف الا موصولة بالضمير ولو كان مبتدا لفصل ثم قال ص وبعضهم
اعرب مطلقا ش اي وبعض العرب اعربها مطلقا يعني في الصور الاربعة
وقرئ شاذا ايهم بالنصب على هذه اللغة ويحتمل ان يريد بقوله وبعضهم بعض
النحويين فيكون اضافة الى مذهب يونس والخليل ومن وافقهما ص وفي ذا الحذف
ايا عدا اي يصفى س يعني ان غير اي من الموصولات يبقى ايا اي يتبعها في جوازه هذا
الحذف يعني حذف العائد اذا كان مبتدا لكن بشرط وهو ان يطول في الصلة
طول كقولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا اي هو قائل ومنه قوله تعالى وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله اي هو في السماء اله م قال ص وان لم

الذي يقال قبلها

عدلوا

ولان اياة رسم المصحف موصولة

يستطل فالحذف نزر س يعني الصلة اذا لم يكن فيها طول كان حذف العايد
الذي هو المبتدا نزرا اي قليلا ضعيفا وليس بممتنع ومنه قراءة بعض السلف
تماما على الذي احسن اي هو احسن وقراه بعضهم مثلا ما بعوضة اي هو بعوضة
ومذهب البصريين ان ذلك لا يقاس عليه ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل
اجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم اشتراطه في اي م قال ص وابو ان
يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل س يعني انه يشترط في حذف العايد اذا كان
مبتدا ان يكون ما بقي بعد حذفه غير صالح لان يكون صلة كاملة بل جزء صلة
فيعلم ان احد الجزئين محذوف وان كان الخبر جملة او ظرفا او جارا ومجرورا لم يجز
حذفه لانه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل لان الجملة والظرف
والجار والمجرور يصلح لان يكون صلة كاملة فاذا قلت م جا الذي هو يفعل او هو عندك
او هو في الدار لم يجز حذفه لما ذكر وقد اتضح بما ذكر ان العايد ان كان مرفوعا
فاما ان يكون مبتدا او غير مبتدا فان كان غير مبتدا لم يجز حذفه وذلك مفهوم من
سكوته عنه وان كان مبتدا جاز حذفه من صلة اي بشرط واحد وهو ان يكون
خبره مفردا وفي صلة غيرها بشرطين عند البصريين ان يكون الخبر مفردا وان تطول
الصلة بنسبة ذكر غير الناظم لحذف العايد الذي هو المبتدا شروطا اخر
احدها ان لا يكون معطوفا نحو جا الذي زيد وهو فاضلان والثاني ان لا يكون
معطوفا عليه نحو جا الذي هو وزيد قايمان واجاز الفراء حذفه في هذا المثال
ونحوه واجازه ايضا ابن السراج قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراط
هذا الشرط عن البصريين والثالث ان لا يكون بعد لولا نحو جا الذي لولا هو
لاكرمتك ثم انتقل الى العايد المنصوب فقال ص والحذف عندهم كثير منجر
في عايد متصل انتصب بفعل او وصف كمن ترجو يهب س اعلم ان العايد



المنصوب اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا
يفوت فايدة الانفصال نحو جا الذي اياه اكرمت ولذلك قال في عايد متصل
وان كان متصلا فاما ان يتصل بفعل او بوصف او بحرف فان اتصل بفعل او بوصف
جاز حذفه وقد مثل المصنف بالفعل بقوله من ترجو يهب اي من ترجوه ومنه قوله
تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومثال المنصوب بالوصف قول
الشاعر ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي
الذي الله موليكه فضل وان كان منصوبا بحرف لم يجز حذفه نحو جا الذي انه فاضل
او كانه اسد وهذا مفهوم من اقتصاره على الوصف والفعل بسهات الاول
حذف العايد المنصوب بفعل اكثر من حذف المنصوب بوصف وان اشتركا
في الجواز الثاني لا يخلو المنصوب بالوصف من ان يكون في صلة ال او في صلة غيرها
فان كان في صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم وان كان في صلتها فمذهب الجمهور انه
لا يجوز واجازه بعضهم نحو الضارب زيد هند يريد الضاربها واختلف فيه
عن الكسائي وقال في التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام ومثال
ذلك قول الشاعر ما المستفز هوى محمود عاقبة ولو اتيح له مفؤولا كدر
وقول الاخر سه المعقب البغي اهل البغي ما سهى امرا جاز ما ان يسا ما
اي في الذي اعقبه البغي على خلاف في هذا الضمير المنصوب هو ام مجرور وعلى
كل حال فحذفه نادر ومقتضى عبارة الناظم ان حذف المنصوب بالوصف كثير
وليس كذلك الثالث شرط ابن عصفور في جواز حذف المنصوب ان يكون
متعينا للربط فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جا الذي ضربته في داره وشرط قوم ان
يكون الفعل الناصب له تاما فلو كان ناقصا لم يجز حذفه نحو جا الذي ليسه زيد
الرابع اذا حذف العايد المنصوب بشرطه فهي توكيده والنسق عليه خلاف

اجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واختلف عن
القرا الخامس اتفقوا على نحو الحال منه اذا كانت موخرة عنه نحو هذه التي
عاتقت مجردة اي عاتقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة
عاتقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام ثم انتقل الى المجرور فقال ص
كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت فاض بعدا مر من قضى س العايد المجرور اما
ان يجر باضافة او بحرف فان جر باضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه
كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي الذي انت قاضيه والى هذه الاية اشار
بقوله كانت فاض بعدا مر اي بعد فعل امر من قضى وهو قوله فاقض وليس حذفه بقبيح
جدا خلافا لابن عصفور بل فصيح لوروده في القران ولانه منصوب في المعنى على
ان من النحويين من زعم انه منصوب وان كان المضاف غير وصف نحو جا الذي
وجهه حسن او وصف غير عامل نحو جا الذي انا ضاربه امس لم يجز حذفه
فان قلت اطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل قلت انه اكتفى بالمثال عن
التقييد لانه قد فهم من استقرا هذا النظم انه قد تم الحكم بالتمثيل واما المجرور
بحرف فقد ذكره في قوله ص كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو
س يعني انه يجوز حذف العايد المجرور بالحرف بشروط الاول ان يجر الموصول بحرف
مثل الحرف الجار للعايد لفظا فلو اختلفا لفظا لم يجز نحو طلت في الذي طلت به
الثاني ان يتحد الحرفان معنى فلو اختلفا معنى لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به
تعني باحد البايين السببية الثالث ان يتحد متعلقهما فلو اختلف المتعلق
لم يجز الحذف نحو سررت بالذي مررت به وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع
الشروط فيه بقوله مر بالذي مررت اي به فحذف العايد لانه قد جر بحرف
جر الموصول مثله لفظا ومعنى ومتعلقا ولو جر الموصوف بالموصول بالحرف

الحذف

معنى



المماثل فيما ذكر جاز الحذف ايضا وان كان الموصول لم يجر نحو مررت بالرجل
الذي مررت به فان قلت لا يوخذ من كلامه الا شرط واحد وهو اتفاق لفظ
الحرفين قلت اما اخذ الشرط الثاني من كلامه فظاهر فانه شرط ان يجر العايد
بالذي جر الموصول ومتى اختلف الحرفان كان الجار للعايد غير الجار للموصول
فان ثنا السببية غير ثنا البعدية واما اخذ الشرط الثالث فمن تمثيله فان
قلت كان ينبغي ان يقول بما جر الموصوف والموصول به ليشمل الصورتين
قلت الموصوف والصفة كالشي الواحد فدخول الحرف على الموصوف كدخوله
على الصفة فلذلك ترك هنا التنصيص اختصارا بتنبيه بشرط في حذف
العايد المجرور بالحرف ثلثة شروط اخر ذكرها غير الناظم الاول ان لا
يكون ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره والثاني ان
لا يكون نايبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به والثالث ان لا يكون محصورا
نحو مررت بالذي ما مررت الا به فان قلت فقد اخل الناظم بهذه الشروط
قلت انما يلزمه ان يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب لا يوخذ من غيره
وقد علم ان كل ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره
وان النايب عن الفاعل كالفاعل في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه
وان الفضلة اذا حصرت لم يجز حذفها وقد جا حذف العايد المجرور وان لم
يكمل شروط الحذف كقول حاتم ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم
يحسد ولي اي فيه وهو نادر المعرف باداة التعريف
ص ال حرف تعريف او اللام فقط فيما عرفت قل فيه النمط س مذهب
الخليل ان حرف التعريف ال وان الهمزة اصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة
الاستعمال وكان يعبر عنها بال ولا يقول الالف واللام وهو اختيار

مثنى

الناظم ومذهب سيبويه ان حرف التعريف ال لا غير ولكن الهمزة عنده زائدة
معتد بها في الوضع لحرف التعريف عنده تتأتى هذا نقله عنه في التسهيل وشرحه
وهو ظاهر كلام سيبويه ونقل في شرح الكافية عن سيبويه انه اللام وحدها
وتبعه الشارح وهو اختيار المتأخرين وقوله ال حرف تعريف يحتمل مذهب
الخليل ومذهب سيبويه وقوله او اللام فقط هو المذهب الثالث وما في
البيت واضح يشبه ان الاول قال في شرح التسهيل الصحيح عندي
قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظائر
احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني
وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث
افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة
وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال
واخترت للزوم ونفي السبب من همزة ايمن في القسم فانها تفتح وتكسر وكسرها
هو الاصل وفتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين الخامس ان المعهود
الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن ولم تفعل ذلك بلام التعريف
الا على شذوذ وقيل بدلا لهمزة في المشهور من قراءة ورش السادس انها لو كانت
همزة وصل لزم بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة او مبدلة في الذكر وقد
اشار اليه في شرح التسهيل واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها واعادتها
في قول الراجز عجل لنا هذا والحما بذال بالشحم انا قد مللناه بجل وبالوقف
عليها في قوله يا خليلي ارتعا واستخبرا ال منزل الدارس عن حي حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال قطر مغناه وتأويب الشمال وهي ابيات
كثيرة طرد فيها ذلك وقد اجاب المنتصر لسيبويه عن اكثر هذه الاوجه وقد

في نصف البيت



ذكرت ذلك في غير هذا الكتاب فان هذا الكتاب مبني على الاختصار الثاني اعلم ان
اداة التعريف قسمان عهدية وجنسية لان مصحوبها ان عهد تقدم ذكره
نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل او بحضور مدلوله حسا كقولك لقرطاس لمن سدد
سهما او علما كقوله اذ هما في الغار فهي عهدية والا فجنسية والجنسية
ان خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الافراد نحو ان الانسان لفي خسر وان خلفها
تجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو انت الرجل علما وان لم يخلفها فهي لبيان
الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وهو الذي يسميه المتكلمون تعريف
الماهية وكلامه في شرح الكافية يقتضي انها هي العهدية وقد جعلها بعضهم
قسما برأسه فان قلت ما الفرق بين المعرف بهذه التي للحقيقة نحو اشتر اللحم وبين
اسم الجنس النكرة نحو اشتر لحما قلت الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم
الجنس وقد تقدم ولما كانت اداة التعريف قد ترد زائدة غير معرفة نبه على ذلك
بقوله ص وقد تزاد س ثم ان زيادتها على ضربين لازمة وغير لازمة فاللازمة في الفاظ
محفوظة منها اللات علم صنم والان اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف
ولذلك بني ومنها بعض الموصولات كالذي واللاتي وانما حكم على ال في هذه الكلمات
بالزيادة لانها تعرف بغيرها اما اللات فبالعلمية واما الان فبتضمنه معنى
حرف التعريف واما الموصولات فلان تعريفها بالصلات وانما حكم عليها بانها
لازمة لانه لم يعهد حذفها فان قلت قد رد في شرح التسهيل قول من جعل
سبب بناء الان تضمن معنى حرف التعريف والقول بزيادة ال فيه مبني على ذلك
قلت القول بزيادتها فيه يستلزم ان يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم ان يكون تضمن
معنى حرف التعريف بل يلزم ان يكون بوجه اخر من وجوه التعريف وقد قال في
التسهيل ان الان بني لتضمن معنى الاشارة وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف

بما تعرف به اسما الاشارة واذا كان تعريفه بذلك فال فيه زائدة وذهب
قوم الى ان ال في الموصولات للتعريف والصحيح الاول فان قلت قد حكى في التسهيل
حذف ال من الذين واللاتي وذكر في شرحه ان ذلك لغة قال ابو عمرو سمعت
اعرابيا يقرا صراط الذين بحذف اللام فكيف جعلها لازمة قلت كانه اراد انها
لازمة عند اكثر العرب وهو صحيح فجزم هنا بافصح اللغتين ثم انتقل الى غير اللازمة
فقال ص ولاضطرار كبنات الاوبر من الزائدة غير اللازمة قسمان قسم يزاد
لمعنى وقسم يزاد للضرورة فالاول هي التي للمح الصفة والثاني ضربان ضرب يزاد
مع معرفة وضرب يزاد مع نكرة لا يقبل التعريف وقد اشار الى الضربين فالاول
كقول الشاعر ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
يعني بنات اوبر وهو علم على ضرب من الكماة ردي والثاني كقول الشاعر
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
اراد نفسا لانه تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين فان قلت تمثيله
ببنات الاوبر ليس بجيد لان مذهب المبرد انه نكرة وال فيه للتعريف قلت نص
سيبويه على انه علم جنس وافادنا بمثله به انه موافق لسيبويه ثم انتقل الى
القسم الاول وهو الذي يزاد لمعنى فقال ص وبعض الاعلام عليه دخلا
للمح ما قد كان عنه نقلا من انما قال بعض الاعلام لان منها ما لا يدخل عليه
للمح كالمنقول من فعل نحو يزيد لا في الضرورة وظاهر قوله للمح ما قد كان عنه
نقلا انها مدخل للمح الاصل لا للمح الوصف وهو ظاهر كلامه في التسهيل
وشرحه ويؤيده انه انما مثل بالمنقول من صفة كحارث ومن مصدر كفضل
ومن اسم عين كنعمان وهو من اسما الدم وقول الشارح وقد تكون في المنقول
من مصدر او اسم عين لان المصادر واسما الاعيان قد تجري مجرى الصفات



في الوصف بها على التاويل بمعنى ان اللمح للوصف وهذا هو المشهور في عبارتهم
تنبيه اعلم ان تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت
الاداة بعلم وعلى هذا فالاداة فيه لازمة واذا كانت للمح لم يكن لازمة وقوله
ص فذكر ذا وحذفه سيان يعني ان ال في ذلك ليست للتعريف فحذفها لا
يخل به فذكر ال في ذلك وحذفها سيان فان قلت كيف قال سيان والوجهان
مرتبان على مقصدين ان قصد اللمح جيء بال وان لم يقصد استديم تجريده قلت اما كونهما
مرتبين على مقصدين فصحيح وهو مفهوم من قوله دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا وقوله
سيان يعني من جهة التعريف كما قرره ص وقد يصير علما بالغلبة مضاف او
مصحوب ال كالعقبة يعني ان المعرف بالاضافة او الاداة ما تغلب على بعض ما له
معناه فيصير علما بالغلبة خلافا لمن ذهب الى انه ليس بعلم بل اجري مجراه ومثال
المضاف ابن عمر وابن الزبير وابن عمرو وابن عباس في العادلة رضي الله عنهم
ومثال مصحوب ال العقبة والبيت والمدينة والكتاب في عصبة اهله والبيت
الحرام وطيبة ومصنف سيبويه ثم قال ص وحذف ال الذي ان زاد او نصف
او حب من ذي اشارة الى التي صحبت ما صار علما بالغلبة ومثال حذفها في
النداء قولهم في الصعق يا صعق ومثال حذفها في الاضافة قولهم في الاعشى اعشى
قيس ولا يحذف في غير النداء والاضافة الا قليلا كقولهم هذا يوم اسن مباركا
فيه ومحي الحال توضح فساد قول المبرد في جعله ال في الاسن وسائر الايام
للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والى حذفها في ذلك اشار بقوله وفي
غيرهما قد تحذف لا ابتداء ص مبتدا زيد وعاد رجحان قلب زيد عاذر
من اعتدر من المبتدا هو المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا
عنه او وصفا رافعا لما يستغني به فالاسم جنس يشمل الصريح والمؤول نحو وان
تصوموا خير لكم

والمجرد من العوامل اللفظية يخرج لاسيما كان ونحوه وغير الزائدة مدخل
نحو يحسبك زيد وما لكم من اله غيره ويخبر عنه يخرج لاسيما الافعال
او وصفا رافعا ما يستغني به يشمل الفاعل نحو اقائم الزيدان وبابه
نحو امضروب العبدان ويخرج به نحو قائم من قولك قائم ابوه زيد فان
مرفوعه غير مستغني به وقد اتضح بذلك ان المسند قسمان احدهما ذو خبر
والثاني مسند الى مرفوع يغني عن الخبر وقد اشار الى الاول بقوله مسند
زيد اخ لك والى الثاني بقوله ص واول مسند والثاني فاعل اغنى في
اشار ان من زيد في المثال الاول اسم مجرد من العوامل اللفظية
وهو وصف رافع ما يستغني به وقد فهم من المثال ان احد مسندي
ص وقس من اي قس على هذين المثالين ومثل زيد عاذر واشار ان قائم
على الثاني في قوله بعد استفهام ثم قال ص وذا استفهام النفي من نفي
النفي مفهوم الاستفهام الوصف المذكور لا استفهام نحو اقائم
واصل الاستفهام ليتناول جميع ادواته واصل النفي ليتناول كل ما
يصح لما اشرنا الاسماء حرفا وهو ما ولا وان اسما نحو غير وليس
فهو مسند مضاف الى الوصف والزيدان فاعل مغني عن خبره ولا يجوز
قائم الزيدان لان الوصف بعد اسم مرتفع على انه اسمها والفاعل يغني عن
وذلك لتحجره وقوله ص وذا يجري نحو وما اولو الرشد من اسناده
جواز الاسناد الى الوصف المذكور مجردا من النفي والاستفهام وهو قليل
وعلى المصنف ان يبين جوازه على قبح وان لا يحصل له وقد ذكر
وعن عمرو ان ذهب الزيدان عن الاخفش المنع واعلم ان الوصف
اذا اسند مسندا وما بعده فاعل مسد مسد الخبر اذا كان مفردا

بعده مثنى او مجموع اما اذا طابق ما بعده فله ثلثة احوال اشار اليها بقوله
ص والثاني مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا اسفر س واحد
الاحوال ان يطابق في التثنية نحو اقائمان الزيدان والثاني ان يطابقا في الجمع
نحو اقائمون الزيدون واعراب هاتين الصورتين واحد وهو ان الوصف خبر
مقدم والثاني مبتدا موخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهما مبتدا وما بعده
فاعلا لتحمله الضمير الا على لغة اكلوني البراغيث والثالث ان يطابقا في الافراد
نحو اقائم زيد فيجوز فيه الوجهان فان جعل الوصف مبتدا وما بعده فاعل لم يكن
فيه ضمير وان جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدا كان فيه ضمير ثم اشار الى
رافع المبتدا بقوله ص وارفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبرا بالمبتدا س
ما ذكره هو الصحيح وهو مذهب سيبويه والابتدا هو كون الاسم مجردا من
العوامل اللفظية مخبرا عنه او مسندا هو الى ما يغني عن الخبر ثم شرع في
تعريف الخبر فقال ص والخبر الجزء المتم الفائدة س فالجزء يشمل المبتدا والخبر والمتم
الفائدة اخرج المبتدا فان قلت هذا ليس بحد صحيح لانه صادق على الفعل
والفاعل وعلى الحرف ايضا قلت ليس مراده بالجزء الكلام مطلقا فيلزم
ما ذكرت وانما المراد جزء الجملة الاسمية ويدل على ذلك امران احدهما ان
الباب موضوع لها والثاني تمثيله بقوله الله بر والاياد شاهد فلم يدخل
تحت كلامه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف ايضا لانه لا يكون احد جزئي جملة
فان قلت اخراج المبتدا بقوله متم الفائدة غير واضح لان المبتدا ايضا متم
الفائدة فان الفائدة بما حصلت قلت الخبر هو ثاني الجزئين ولا اشكال في
ان ثانيهما هو الذي يتم به الفائدة وايضا فان الخبر هو المستفاد من الجملة
ولذلك كان اصله ان يكون نكرة ولهذا قال ابو موسى المبتدا معتمد البيان

والخبر معتمد الفائدة ثم قال ص ومفردا يأتي وبالجملة س فتقسيم الخبر الى قسمين
مفرد وجملة خلافا لابن السراج في اثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف
والجار والمجرور ثم ذكر حكم الجملة فقال ص حاوية معنى الذي سبقت له س اي الذي
سبقت له هو المبتدأ وكانه قال حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير فشمل الاجنبي
اسما الضمير نحو زيد ابوه قائم وقد يحذف نحو السمن منوان بدرهم واسم الاشارة
نحو ولباس التقوى ذلك خير وتكرار لفظ المبتدأ نحو الحاقة ما الحاقة والعموم نحو
فاما القتال لا قتال لديكم وهذه الروابط المتفق عليها فان قلت قد ذكر ابن
عصفور من الروابط المتفق عليها عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة نحو وانساك
عني بجلس المانا فيبدو وعبارة المصنف لا تشمله قلت التحقيق ان الجملتين
اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء
واكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء فاذا
قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط واقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك
ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلا منزلة زيد لما جاء عمرو اكرمه فالاخبار اذا
انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير ثم قال ص وان تكن اياه معنى اكتفى
س اي اذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها فلم يحتج الى الرابط
بقوله يطفي الله حسبي فيطفي مبتدأ والله حسبي جملة اخبر بها عنه ولا رابط
لانها هي نفس المبتدأ في المعنى ومن ذلك قولهم تحيتي ابي بكر لا اله الا الله
واقول الذي يظهر والله اعلم في هذا ونحوه انه ليس من الاخبار بالجملة وانما هو
الاخبار بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها كما قصد حين اخبر عن
في نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فليتامل ثم انتقل
حكم المفرد فقال ص والمفرد الجامد فارغ س الخبر المفرد قسمان جامد



فالجامد فارغ اي من الضمير فلا يحتمل الجامد ضميرا خلافا للكسائي ص وان يشتق
فهو ذو ضمير مستكن س اي يحتمل ضميرا يعود على المبتدأ فان قلت هذا البيت
غير محرر وذلك من خمسة اوجه الاول ان الجامد ليس فارغا من الضمير مطلقا
بل اذا لم يؤول بمشتق فان اول به تحمل الضمير الثاني ان قوله فارغ ليس مبينا لمراده
اذ لا ندري مماذا الثالث ان قوله وان يشتق ظاهره ان فاعل يشتق ضمير المفرد
الموصوف بالجمود وذلك غير مستقيم الرابع انه اطلق ايضا في المشتق ومنه
ما لا يحتمل الضمير كاسما الالة والزمان الخامس انه اطلق في قوله فهو ذو ضمير
مستكن وهو مقيد بان لا يرفع ظاهرا فان رفع الظاهر لم يحتمل ضميرا نحو زيد قائم ابوه
قلت الجواب عن الاول ان ما اول بالمشتق نزل منزلته واعطي حكمه فذكر حكم المشتق
يغني عن ذكره في مقام الاختصار وعن الثاني ان قوله في المشتق فهو ذو ضمير مستكن
علم منه ان المراد فارغ من الضمير لانه مقابله وعن الثالث ان الضمير عائد على الموصوف
لا بقيد صفته ولذلك نظائر وعن الرابع ان المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح
التسهيل قال والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغ من مصدر مستعمل
او مقدر واسم الزمان والمكان والالة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح وعن
الخامس ان البيت الاتي يقيده كما سياتي ص وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس
معناه له محصلا س امر بابراز الضمير اذا جرى على غير من هو له مطلقا اي سواء
خيف اللبس او امن مثال ما خيف فيه اللبس زيد عمرو ضاربه هو ومثال ما لا لبس فيه
زيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون استتاره ان امن اللبس كالمثال الاخير
ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب ومن صور جريانه على غير صاحبه ان يرفع
ظاهرا نحو زيد قائم ابوه فقائم خبر عن زيد وهو للاب فيجب في هذه الصورة ايضا
ابراز الضمير لانه لا يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا فالهاء في قولك ابوه هو الضمير الذي كان

مستكنا وهذا هو الجواب عن الوجه الخامس ص واخبر والظرف او حرف جر س
مثال الظرف زيد عندك ومثال حرف الجر زيد في الدار واقتصر على ذكر الحرف لاستلزامه
المجرور ثم ان الظرف والجار والمجرور ليسا خبرين في الحقيقة وانما الخبر هو العامل
فيهما واطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه ولهذا قال ص ناويين معنى كائن او استقر س
فمن قدر كائنا جعلهما من قبيل الخبر المفرد ومن قدر استقر جعلهما من قبيل الجملة والاول
اختيار المصنف ورجحه ان اصل الخبر الافراد والثاني قول اكثر البصريين ورجحه ان
الاصل في العمل انما هو للفعل وقد نسب كل منهما الى سيبويه فان قلت ما فائدة قوله من
كائن واستقر قلت لا يعين بل مستقر وثابت وحاصل ونحوها ككائن وقد
وثبت وحصل ونحوها كاستقر وضابط ذلك الكون المطلق ص ولا يكون اسم زمان خبرا
عن جثة وان يفد فاخبر اس اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو زيد امامك وعن المعنى
نحو العلم امامك واسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو الرحيل غدا ولا يخبر به عن الجثة
لعدم الافادة ما لم تقدر اضافة معنى اليها فيجوز لان الاخبار حينئذ انما هو
في الحقيقة عن المعنى المقدر كقولهم الهلال الليلة اي طلوع الهلال والى هذا اشار
بقوله وان يفد فاخبر او قوله ص ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد س يعني ان الاصل
في المبتدا ان يكون معرفة لان الاخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فان افاد الاخبار عن
النكرة جاز الابتدا بها ولم يشترط سيبويه في الاخبار عن النكرة الا حصول
الفائدة وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فقالوا لا يبتدا بها الا بمسوغ
والمسوغات كثيرة وهي راجعة الى شيئين التخصيص والتعميم وقد اشار بالمثل الى
ستة منها الاول تقدم الخبر وهو ظرف مختص نحو عند زيد تمرة او مجرور
نحو في الدار رجل او جملة مشتملة على فائدة نحو قصدك غلامه رجل ذكره في شرح
التسهيل والثاني تقدم استفهام نحو هل في فيكم والثالث النفي نحو ما في

والرابع الوصف نحو رجل من الكرام عندنا والخامس العمل نحو رغبة في
الخير خير والسادس الاضافة نحو عمل بر يزين ويصح الاستغنا بالعمل
عن الاضافة لان المضاف عامل ولما لم يذكر جميع المسوغات قال ولنفس ما لم
يقل والضابط حصول الفائدة ثم قال ص والاصل في الاخبار ان يؤخر س
لان الخبر وصف في المعنى فحقه ان يتاخر ص وجوزوا التقديم اذ لا ضرر
س مثاله تميمي انا ومشنوء من يشنأك ومنع الكوفيون تقديم الخبر الا في نحو في
داره زيد وهم محجوجون بالسماع ص فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا
عادمي بيان س يعني ان الخبر يمنع من تقديمه اسباب وهي خمسة الاول
ان يستوي الجزآن اعني المبتدا والخبر في التعريف نحو زيد صديقي والعالم
زيدا وفي التنكير نحو افضل منك افضل مني ولا قرينة فلو علم المخبر به منهما
بقرينة جاز التقديم كقولك ابو حنيفة ابو يوسف فابو حنيفة خبر
مقدم لان المراد تشبيه ابي يوسف به والثاني ان يكون الخبر فعلا يوهم
تقديمه فاعلية المبتدا نحو زيد قام فان لم يوهم نحو الزيدان قاما او زيد قام
ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام ابوه زيد لان اسناد الفعل الى
الضمير او السببي يعلم منه اسناده المتاخر فان قلت تقدم الخبر في نحو قاما
اخواك وقاموا اخوتك يوهم فاعلية المبتدا على لغة اكلوني البراغيث قلت
قال في شرح التسهيل لا يمنع ذلك من التقدم لان تقدم الخبر اكثر من تلك
اللغة والحمل على الاكثر اراجح فان قلت اطلق في قوله اذا ما الفعل كان الخبر
وهو مقيد بان يوهم تقديمه الفاعلية كما سبق قلت كانه استغنى عن تقييده
بتقييد ما قبله والثالث ان يقصد استعمال ما للمبتدا منحصر الخبر بالا نحو
ما زيد الا كاتب وانما نحو انما زيد كاتب وقد تقدم تقدم الخبر المقرون

بالا مقدما في الضرورة كقوله فما رب هل الا بك النصر يرتجى وما رب هل الا
عليك المعول والرابع ان يكون الخبر مسندا لمبتدا مقرون بلام الابتداء
لاستحقاقها الصدر نحو لزيد قائم واما قوله خالي لانت ومن جرير خاله
فخرج على زيادة اللام او حذف مبتدا اي لهو انت والخامس ان يكون لازم
للصدر كاسم الاستفهام واسم الشرط والمضاف الى احدهما وضمير الشان
وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله من لي وامثله البواقي ظاهرة ثم قال ص
ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر س يعني ان الخبر يلتزم
تقديمه لاسباب الاول ان يكون تقديمه مسوغا للابتدا بالنكرة نحو عندي
درهم ولي وطر فمثل بالظرف والجار والمجرور وزاد في شرح التسهيل الجملة
نحو قصدك غلامه رجلا والثاني ان يعود على الخبر ضمير من المبتدا نحو في الدار
ساكنها اذ لو تاخر لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وتقدير كلامه انه يجب
تقديم الخبر اذا عاد عليه يعني على الخبر ضمير من الشي الذي يخبر عنه يعني من
المبتدا ودعاه الى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم
فان قلت الضمير في قولك في الدار ساكنها ليس عائدا على الخبر لان الخبر ليس
هو المجرور وحده فكان يسعه ان يقول كما اذا اتصل بالمبتدا ضمير يعود على ما
التبس بالخبر او على شي وبحو ذلك قلت ما التبس بالخبر تنزل منزلة جزئه فلذلك
اكتفي بذكر الخبر والثالث ان يكون مستوجبا للصدر نحو اين من علمه
وكيف زيد فان الاستفهام له صدر الكلام والرابع ان يكون المبتدا محصورا
بالا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم او بانما نحو انما قائم زيد
وقوله ص وحذف ما يعلم جائز س يعني انه يجوز حذف كل من المبتدا والخبر
اذا علم ومثال حذف الخبر زيد في جواب من عندكما والتقدير زيد عندنا

الخبر

قوله اولا زم الصدر بالخبر عطفا على يلزم
ابتدا والصدر واللازم الصدر مبتدا

فلو كان المجاب به نكرة نحو درهم ففي شرح التسهيل ان الخبر يقدر بعده قال
ولا يجوز ان يكون التقدير درهم عندي الا على ضعف ومثال حذف المبتدا
دنف في جواب كيف زيد اي هو دنف فحذف المبتدا للعلم به فان قلت ظاهر
قوله وربما استغني عنه ان المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره والذي جرت عادة
النحويين في ذلك ان يقدروا الضمير قلت تقديره بالظاهر هو الاصل وانما قدره
النحاة بالمضمر لئلا يتوهم المغايرة وقوله ص وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم
س يعني ان الخبر يجب حذفه في اربعة مواضع الاول بعد لولا اذا كان كونا
مطلقا وهو الغالب نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد كائن او موجود
فان كان خاصا ولا دليل عليه وجب اثباته قال المصنف كقوله عليه السلام
لولا قومك حديثو عهد بجاهلية وان كان خاصا وله دليل جاز اثباته وحذفه
نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه قول المعري فلولا الغمد يمسكه لسالا
والى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب الرماني والشجري والشلوبين
ومذهب الجمهور ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا واذا اريد الكون الخاص
قيل لولا قيام زيد لابنك فجعل مبتدا ولذلك لحنوا المعري في قوله فلولا الغمد
يمسكه لسالا وحاصل مذهبهم منع الاخبار بالخاص بعد لولا وتاول ابن ابي
الربيع قوله عليه السلم لولا قومك حديث عهدهم بكفر لاقمت البيت على ان حديث
عهدهم مبتدا وخبر تقدم وهي جملة مقدمة من تاخير والتقدير لولا قومك
لاقمت البيت على قواعد ابرهيم ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على ان هذه الرواية
لم ارها من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك ولولا
حداثة قومك ولولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك والثاني
بعد مبتدا هو نص في القسم نحو لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي وسد الجواب مسده

بنا على انه الا كونا

والثالث بعد واو مع الناصبة على المعية نحو كل صانع وصنعته اي مقرونان
خلافا لمن لم يقدر في نحو هذا خبرا والرابع قبل حال لا يصلح جعلها خبرا عن
المبتدا المذكور وشرط ذلك ان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب
الحال نحو ضربي العبد مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف
وذلك الضمير يعود على العبد وهو معمول للمصدر والتقدير عند سيبويه اذا
كان مسيئا فالمصدر اذن عامل في العبد وهو مفسر صاحبها او يكون المبتدا
مضافا الى المصدر اضافة بعض لكل او كل لجميع نحو اكثر ضربي زيدا قائما او كل
ضربي زيدا قائما واقل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربي زيدا قائما والغرض ان
يكون المضاف مصدرا في المعنى ولا يختص ذلك بافعل التفضيل والى هذا اشار
بقوله واتم تبيين الحق منوطا والتقدير اذا كان منوطا وان اردت الماضي
قدرت اذ كان هذا مذهب سيبويه وكانت المقدرة تامة فان قلت هلا كانت
ناقصة والمنصوب خبرا لان حذف الناقصة اكثر قلت منع من ذلك امران التزام
تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله خبر
اقترابي من المولى حليف رضى وشر تعدى عنه وهو غضبان وذهب
الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير صاحبها والتقدير
ضربي زيدا ضربه قائما واختاره في التسهيل ولم يتعرض هنا لوجوب حذف
المبتدا وذكر في غير هذا الكتاب اربعة مواضع الاول ما اخبر عنه بمصدر
مقطوع والثاني ما اخبر عنه بمخصوص نعم والثالث ما اخبر عنه بمصدر
بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة والرابع ما اخبر عنه بصريح في القسم
كقولهم في ذمتي لافعلن وقد ذكر الاولين في الالفية في موضعهما وقوله
ص واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد س يعني عن غير متعدد وذلك شامل

لصورتين احداهما متفق على جوازها وهي ان يتعدد الخبر لفظا ويتحد معنى نحو
الرمان حلو حامض ولا يجوز فيها العطف خلافا لابي علي والاخرى مختلف
فيها وهو ان يتعدد لفظا ومعنى نحو هم سراة شعراء والصحيح جوازها بعطف وبغير
عطف خلافا لمن منعها بغير عطف واما اذا تعدد الخبر لتعدد ما هو له
حقيقة او حكما فلا بد من العطف نحو هو فقيه وكاتب وشاعر **كان**
**واخواتها** لما فرغ من احكام المبتدا والخبر اخذ يبين نواسخهما وهي ثلاثة
اقسام قسم يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما الحجازية وافعال
المقاربة وقسم ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهي ان واخواتها ولا التبرئة
للجنس وقسم ينصبهما معا وهو ظننت واخواتها واعلم واخواتها وقد ذكر هذه
النواسخ في سبعة ابواب وبدا بكان واخواتها فقال ص يرفع كان المبتدا اسما
والخبر تنصبه كان سيدا عمر س لا خلاف انها تنصب الخبر ومذهب البصريين
انها ترفع الاسم ايضا خلافا للكوفيين ثم ذكر اخواتها ص كان ظل س اي ظل
وما ذكر بعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر وهذه الافعال ثلاثة اقسام
قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي سبعة اولها كان واخرها ليس وقسم يعمل
بشرط تقدم نفي او شبهه وهو الاربعة الذي بعد ليس وقسم يعمل بشرط ان يقع
صلة لما الظرفية وهو ما دام وفهم هذا من كلامه واضح ومثل قوله بعد نفي
كل ناف وشبه النفي هو النهي نحو قوله لا تزل ذاكرا الموت والدعا لا زال
منهلا بجرعائك القطر فان قلت اطلق في قوله ومثل كان دام مسبوقا بما وينبغي
ان يقيد فيقول المصدرية الظرفية قلت حال على المثال فانه انما مثل للتقييد
وقوله ص وغير ماض مثله فدع لا س يعني ان ما تصرف منهما كالمضارع والامر يعمل
عمل الماضي ثم اشار الى ان منهما ما لا يتصرف بقوله ص ان كان غير الماضي منه استعملا

سن وطها تتصرف الا ليس باتفاق ودام على الصحيح وقوله ص وفي جميعها توسط الخبر
اجز سن يعني ان خبر هذه الافعال اصله التاخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في
جميعها حتى في ليس وما دام لقوله فليس سواء عالم وجهول وكقول الاخر
لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته باذكار الموت والهرم وحكى المصنف
الاجماع على جواز توسط خبر ليس تبعا للفارسي وفيه خلاف ومنع ابن معط توسط
ما دام ونسب الى الوهم اذ لم يقل به غيره وقوله ص وهل سبقه دام خطر سن اي
هل انتحاه او العرب منع ان يتقدم الخبر على دام وخطر بمعنى منع ولذلك صورتان
احدهما ان يتقدم على دام بعد ما وظاهر كلامه انه مجمع على منعها وفيه نظر لان
المنع معلل بعلين احدهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق
بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى ان ما موصول
حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير الفصل
بين الموصول الحرفي وبين صلته اذا كان غير عامل كما تم قال ص كذاك سبق خبر ما النافية
سن يعني انه يمتنع تقديم خبر المقرون بما النافية على ما لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز
ان يقال قائما ما كان زيد ولا جاهلا ما زال عمرو وقال في شرح الكافية وكلاهما
جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها ووافق ابن كيسان البصريين
في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها اكاب قال قلت قوله كذاك
يوهم انه مجمع عليه للتشبيه بالمجمع عليه قلت انما اراد ان هذا مثل ذاك في
المنع لا في كونه مجمعا عليه اما الخلاف في ما زال واخواتها فشهير واما ما كان
ونحوها فحكى في البسيط الاتفاق على منع تقديم اخبارها على ما وقد تقدم نقل
الخلاف وفهم من كلامه مسئلتان الاولى انه يجوز توسيط الخبر سن ما والمنفي
نحو ما عالما كان زيد ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثانية ان النافي ان كان غير

على ما والاخرى ان يتقدم

جاز التقديم قال في شرح الكافية عند الجمهور وحكى الخلاف عن الفراء في
التسهيل فان قلت ما فائدة قوله فجي بها متلوة لا ما تليه قلت تقرير الحكم
وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم وهو ان ما لها صدر الكلام فتكون
متبوعة لا تابعة ثم قال ص ومع سبق خبر ليس اصطفى سن يعني ان المختار منع
تقديم خبر ليس عليها وقال الكوفيون والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج
وابي علي في الحلبيات والجرجاني واكثر المتاخرين وذلك لضعفها بعدم التصرف
وشبهها لما النافية وينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها بل ينبغي
ان يمنع التقديم فيها قولا واحدا واقتضى سكوته عن سائر افعال الباب انه يجوز
تقديم خبرها عليها ثم ان افعال هذا الباب قسمان احدهما يستعمل تاما وناقصا
والاخر لا يستعمل الا ناقصا فاشار الى ذلك بقوله ص وذو تمام ما برفع يكتفي
سن اي التام من هذه الافعال ما اكتفى بالمرفوع ولم يفتقر الى المنصوب نحو وان كان
ذو عسرة ص وما سواه ناقص سن وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع ولهذا سميت هذه
الافعال ناقصة لا لانها سلبت الدلالة على المصدر خلافا لجمهور البصريين
لوجود مصدرها عاملا عملها في قوله وكونك اياه عليك يسير ثم قال ص
والنقص في فتي ليس زال دائما فتي سن يعني ان هذه الافعال الثلاثة اعني ليس وزال
وفتي تلزم النقص ولا تستعمل تامة واجاز الفارسي في الحلبيات وقوع زال
تامة قياسا لا سماعا ص ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا او جرا
سن هذا مذهب البصريين والعامل هنا هو كان واخواتها فلا يجوز كان طعامك زيد
اكلا لانه ليس بظرف ولا مجرور فان كان ظرفا او مجرورا نحو كان عندك او
في الدار زيد فانما جاز للتوسع في الظرف والمجرور واجاز الكوفيون كان
طعامك زيدا اكلا ونحوه واحتجوا بقوله فما قد هدا جون حول بيوتهم بما كان

ايام عطية عودا فاولى كان ايام وهو معمول الخبر وهذا ونحوه متاول
عند البصريين وقد اشار الى تاويله بقوله ص ومضمر الشان اسما ابوا وقع
موهم ما استبان انه امتنع من يعني اذا وقع شي يوهم جواز ما منعناه كالبيت
المتقدم فانو في العامل ضمير شان يحول بينه وبين المعمول والجملة بعده
خبر فيكون اسم كان في البيت ضمير شان منوي وعطية مبتدا وعود خبره
وايام معمول عود والجملة خبر كان ص وقد تزاد كان في حشو كما كان
اصح علم من تقدما من فما مبتدا واصح خبره وكان زائدة بين جزئي الجملة وفهم
من قوله تزاد كان انها انما تزاد بلفظ الماضي وقد تزاد زائدة بلفظ
المضارع في قول ام عقيل انت تكون ماجد نبيل وفهم من قوله في حشو
انها لا تزاد في غيره خلافا للفراء في اجازته زيادتها اخرا وفهم من تخصيص
الحكم بها ان غيرها لا تزاد وقد شذ زيادة اصبح وامسى واجاز بعضهم زيادة
اضحى وسائر افعال هذا الباب اذا لم ينقص المعنى ص وتحذفونها وتبقون
الخبر وبعد ان ولو كثيرا اذا اشتهر من كثر في كلامهم حذف كان مع اسمها
وابقاء خبرها بعد ان الشرطية كقولهم المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان
شرا فشر اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وفي هذا ونحوه ارتفاع اوجه الاسم
نصب الاول ورفع الثاني وهو ارجحها وعكسه وهو اضعفها ورفعهما
ونصبهما والمسئلة مشهورة وبعد لو كقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا
اي ولو كان الباغي ملكا وقل حذفها بعد غير ان ولو ومنه قوله من لدن شولا
فالى اتلائها اي من لدن كانت شولا ص وبعد ان يعوض ما عنها ارتكب كمل اما
انت برا فاقترب من يعني ان كان حذفت انها بعد ان المصدرية وابقي اسمها
وخبرها وعوض عنها ما فصار حذفها واجبا اذ لا يجمع بين العوض والمعوض

خلافا للمبرد في اجازته اما كنت منطلقا انطلقت وجعل ما زائدة فالاصل في
قوله اما انت برا فاقترب لان كنت برا فحذف لام التعليل لان حذفها مع ان
مطرد ثم حذف كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض عنها ما
فانت اسمها وبرا خبرها ص ومن مضارع لكان مجزوم تحذف نون وهو
حذف ما التزم من مضارع كان يكون فاذا دخل عليه الجازم سكنت نونه ثم
حذفت لواو ولالتقاء الساكنين نحو لم يكن ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا
لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس وبشرط ان يكون بعدها متحرك عند
سيبويه ويشهد ليونس قوله فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت
المراة جبهة ضبغم قال المصنف وقوله اقول اذ لا ضرورة في البيت لامكان
ان يقال فان تكن المراة احقت وسامة الا ان الاثبات قبل الساكن به ورد
القران فان قلت فهل حذف النون مخصوص بالناقصة قلت لا بل هو كثير في الناقصة
ومن وروده في التامة قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها ما ولا وان
المشبهتان بليس هذه الاحرف من باب كان وانما فصلت عنها لانها
احرف وتلك افعال ص اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب
ذكر ليس ما حرف مهمل عند بني تميم وهو القياس لعدم اختصاصه والحقه
اهل الحجاز بليس لانها لنفي الحال غالبا فاعملوها عملها وبه ورد القران قال الله
تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ومن اعمالها شرط في اعمالها شروطا الاول
تقدم الزائد فلو وجدت بطل العمل نحو ما ان زيد قائم قال في شرح التسهيل
دون خلاف وحكي عنه عن الكوفيين اجازة النصب والثاني بقا النفي فلو انتقض
بالا بطل العمل نحو ما زيد الا قائم والثالث الترتيب وهو تقديم الاسم على
الخبر فلو تقدم الخبر عليه بطل العمل نحو ما قائم زيد وفي هذين الشرطين خلاف

الكثرة

ولات

النافية

قال في شرح التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالاوفاقا
لسيبويه في الاول وليونس في الثاني والرابع ان لا تتقدم معمول
خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا او مجرورا فان تقدم وليس بظرف ولا مجرور
بطل العمل نحو ما طعامك زيدا كل واجاز ابن كيسان نصب كل ونحوه مع تقدم
المعمول قيل وينبغي لمن اجاز تقدم الخبر ان يجيز تقدم معموله قلت ليس بلازم
من تقدم المعمول بلا العامل معمول غيره ولا يلزم ذلك مع تقدم الخبر فان كان
المعمول ظرفا او مجرورا جاز تقدمه على الاسم مع بقا العمل نحو ما عندك زيد قائما
وما في الدار منتظرا فان قلت من اين يوخذ الشرط الرابع من كلامه قلت من قوله وسيبو
حرف جر البيت فان مفهومه ان معمول الخبر ان لم يكن ظرفا او مجرورا فانه لا يجوز
تقدمه مع بقا العمل ص ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم
حيث جر س اذا عطف على منصوب ما وهو خبرها ببل او لكن وجب رفع المعطوف
وجعل خبر مبتدا محذوف لان المعطوف بهما موجب وما لا يعمل في الموجب قال
عطف بحرف لا يوجب كالواو والفا نصب المعطوف واعلم انه قد يجوز في تسمية
ما بعد بل ولكن معطوفا وليس هو بمعطوف بل خبر مبتدا وبل ولكن حرفا ابتدا ص
وبعد ما وليس جرا لبا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر س مثاله بعد ما وما ربك
بظلام للعبيد وبعد ليس الليس الله بكاف عبده وبعد لا قول سواد بن قارب
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب وبعد نفي كان
وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم اعجل وهو كثير بعد
وليس وقليل بعد لا وكان المنفية ص في النكرات عملت كليس لا س يعني ان لا تعمل
عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط ان يكون اسمها نكرة لقوله تعز فلا
شيء على الارض باقيا خلافا للمبرد ومن وافقه في منعهم اعمالها اعمال ليس

واما قول النابغة الجعدي وحلت سوادا القلب لا انا باغيا سواها ولا
في حبها متراخيا فظاهره انه اعملها في المعرفة واجاز في شرح التسهيل القياس
عليه واجازه ابن جني وما وله الما نعون ص وقد يلي لات وان ذا العمل س يعني ان
لات وان قد يرفعان الاسم وينصبان الخبر اما لات فاثبت سيبويه والجمهور عملها
ونقل منعه عن الاخفش وهي مركبة عند سيبويه من لا النافية والتا واما ان
فاجاز اعمالها عمل ليس الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور
البصريين واختلف عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال وقد سمع في النثر والنظم فمن
النثر قولهم ان ذلك نافعك ولا ضارك وان احدا خيرا من احد الا بالعافية وقال اعرابي
ان قائما رجلان انا قائما وجعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من
دون الله عبادا امثالكم والنظم قوله ان هو مستوليا على احد وقول الاخر
ان المرء ميتا بانقضا حياته ولكن بان يمضي عليه فيخذلا وهذا يبطل
قول من قال انه لم يات منه الا ان هو مستوليا وتخصيصه ذلك بالضرورة
ونص المصنف على ان عمل لا اكثر من عمل ان والعكس اقرب الى الصواب ص وما للات
في سوى حين عملت س يعني ان لات تختص باسما الاحيان فلا تعمل في غيرها ثم اشار
الى ان حذف اسمها وابقا خبرها كثير وان عكسه قليل فقال ص وحذف ذي الرفع
فشا والعكس قل س فمن حذف مرفوعها قوله تعالى ولات حين مناص ومن حذف
منصوبها قراءة من قرا ولات حين مناص بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا
افعال المقاربة سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا وهي
ثلثة اقسام قسم لرجا الفعل وهو عسى واخلولق وحري فهذه الثلاثة للاعلام بالرجا
على سبيل المقاربة وقسم لمقاربة الفعل وهو كاد وكرب واوشك وقسم للشروع
وهي انشا وطفق واخذ وجعل وعلق وهذه الافعال من باب كان لانها ترفع الاسم

ونصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد اشار الى ذلك
بقوله ص كان كاد وعسى س يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر ثم قال ص
بدر غير مضارع لهذين خبر س فاشار الى الفرق بينهما وبين كان ومن وروده غير مضارع
لا يكثر اني عسيت صائما وقول الاخر فانت الى قوم وما كدت آيبا وذلك منهما
على الاصل ثم قال ص وكونه بدون ان بعد عسى نزر س يعني ان الاكثر في المضارع الواقع
خبر عسى اقترانه بان وكونه بدون ان قليل ومنه عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب وجمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام
سيبويه ان لا يحفظ بالشعر ثم قال ص وكاد الامر فيه عكس س يعني ان اقتران
المضارع بعدها بان قليل ومنه قوله فكاد من طول البلى ان يمصحا وظاهر كلام
المصنف جواز ذلك وخصه المغاربة بالضرورة ثم قال ص ولعسى حرى س اي في
المعنى لانها في الرجا كما سبق ص ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا س فيقال
حرى زيد ان يفعل ولا يجوز حرى يفعل وقل من ذكر حرى ثم قال ص والزموا اطولق
ان مثل حرى س فيقال اطولق زيد ان يفعل ولا يجوز اطولق يفعل ثم قال ص ولعل وعسى
انتفا ان نزر س فهي مثل عسى في ذلك ومن اثبتها ان بعدها قوله لعل ابي المغيرة
منيته في بعض غزاته يوافقها ثم قال ص ومثل كاد في الاصح كرباس يعني ان اثبات
ان بعدها قليل ومنه قوله وقد كربت اعناقها ان تقطعا ولم يذكر سيبويه
في خبر كرب الا التجريد واشار بقوله في الاصح والمشهور في كرب فتح الراء وقد حكي كسرها
ثم قال ص وترك ان مع ذي الشروع وجبا س وذلك لان الفعل معها حال وان
للاستقبال ثم ذكر افعال الشروع بقوله ص كانشا السابق بحدوس يقال
طفق بكسر الفا وفتحها وطبق بالباء ايضا فان قلت قد ذكر في التسهيل من افعال
الشروع هب وقام قلت هما غريبان وايضا فانه لم يدع الحصر بل قال كانشا ص

واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزاد واوسكا س جميع افعال
المقاربة لا تصرف الا كاد واوسك فان لهما مضارعا وهو يكاد ويوشك واسم
فاعل وهو موشك وكائد ولم يذكر هنا اسم فاعل كاد وقال في الكبرى واحفظ
كائدا وموشكا وذكر الجوهري مضارع طفق قال المصنف ولم اره لغيره والظاهر
انه قاله رايا وقد حكي مضارع جعل ص بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد عني
بان يفعل عن ثان وقد س يجوز اسناد هذه الثلثة الى ان يفعل فتستغني عن الخبر نحو
عسى ان يقوم فان وصلتها في موضع رفع بعسى وسدت مسد الخبر فان
قلت اذا اسندت هذه الثلاثة الى ان والفعل فهل هي تامة او ناقصة قلت
فيها خلاف ذهب قوم الى انها تامة والمرفوع فاعلها وقال في شرح التسهيل
الوجه عندي ان تجعل عسى ناقصة ابدا واذا اسندت الى ان والفعل بما يوجب
وقوع حسبت عليهما في نحو احسب الناس ان يتركوا ص وجرد عسى اوارفع مضمرا
بها اذا اسم قبلها قد ذكرا س اذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز اسنادها
الى ضميره وجعل ان يفعل خبرا وجاز اسنادها الى ان يفعل مكتفى به وتكون مجردة
من الضمير وتظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فتقول على الاول
هند عسيت ان تفعل والزيدان عسيا ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا
وتقول على الثاني عسى بالتجريد في الاحوال كلها ص والفتح والكسر اجز في السين
من نحو عسيت وابقا الفتح زكن س يجوز كسر السين من عسى وفتحها اذا
اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او غائب والفتح اكثر ولذلك قال
وابقا الفتح زكن اي واختار الفتح علم وما كسر فرا مانع ثم اشار الى القسم
الثاني من نواسخ الابتدا فقال ص إن واخواتها س لان ليت لعل
كان عكس ما لكان من عمل س يعني ان كان يرفع الاسم وينصب الخبر وهذه

الاحرف نصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين في قولهم ان الخبر باق على
رفعه وبعض العرب نصب بهذه الاحرف الجزئين معا وحكى قوم منهم ابن
السيد ان ذلك لغة واما معاني هذه الحروف فان للتاكيد ولكن للاستدراك
وليست مركبة على الاصح وليت للتمني ويكون في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب
ولعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه ولا يكون الا في الممكن ولا يكون
للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك وليس
مركبة على الاصح وكان للتشبيه ولا يكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافا
لمن قال بذلك وهي مركبة من كاف التشبيه وان قيل بلا خلاف وليس بصحيح
بل قيل بتساطهما ثم مثل بقوله ص كان زيدا عالم باق كعمرو لكن انه ذو فضل
س وتمثل البواقي سهل ثم قال ص وراعوا التزيد الا في الذي ليت فيها
او هنا غير البدي س الاشارة الى تقديم الاسم وتاخير الخبر يعني انه لا يجوز
تقديم خبرها على اسمها لضعفها الا اذا كان ظرفا نحو ليت هنا غير البدي
او مجرورا نحو ليت فيها غير البدي وانما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع
فيهما ولانهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه قال في العمدة ويجب
ان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ص
ويمتنع ان يقع لسد مصدر مسدها وفي سواه ذاك اكسر س ان المكسورة
اصل والمفتوحة فرعها على الاصح الاقوال ولذلك يستدام كسرها ما لم تؤول
هي ومعمولاها بمصدر فيفتح وجوبا ان لزم التاويل نحو بلغني انك فاضل اي
فضلك وجوازا ان لم يلزم ذلك وذلك في مواضع ستاتي وقد سه على الكسر
ص فاكسر في الابتدا س يعني في ابتدا الكلام حقيقة نحو انا فيما لك فيجا
او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ص وفي بدء صلة س يعني او صلة



موصول كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء واحترز بالبدء من نحو
جا الذي في ظني انه فاضل ص وحيث ان يمين مكمله س يعني اذا وقعت جواب قسم مطلقا
مع اللام او دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر ونحو حم والكتاب المبين
انا انزلناه فان قلت قد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر بعد اليمين اذا لم
توجد اللام فيكون اطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم قلت الصحيح وجوب
كسرها اذا وقعت جواب قسم مطلقا فاطلاقه صحيح ولا يعارضه اجازته
للوجهين بعد لان من فتح لم يجعلها جوابا وسياتي بيانه ص او حكيت بالقول س
مثاله قال الله اني معكم فان سبقت بعد القول للتعليل فحت لانها غير محكية
نحو اخصك بالقول انك ذكي اي لانك وعنه احترز بقوله حكيت واحترز ايضا
من القول المضمن معنى الظن فانه يجوز بعده الفتح والكسر كقولك القول انك
بالحياة ممتع فمن فتح جعل القول عاملا وان غير محكية ومن كسر حكى به لان الحكاية
بالقول مع استيفا اجرايه مجرى الظن جايزة ص او حلت محل حال س يعني مع الواو
نحو قوله كزرته واني ذو امل او دون واو كقوله تعالى الا انهم ليا كلون الطعام
ص وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم انه لذو تقى س جواز بعد افعال
القلوب ان يفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو والله يعلم انك لرسوله
وكقوله اعلم انه لذو تقى فلولا اللام لفتحت فهذه ستة مواضع يجب كسرها وزاد
المصنف في غير هذا الكتاب سابعا وهو ان يقع خبرا اسم عين نحو زيد انه فاضل
وزاد غيره ثامنا وهو بعد حيث قال وقد اولع عوام النحاة بالفتح بعدها قلت
ويخرج على مذهب الكسائي ثم اشار الى موضع الوجهين فقال ص بعد اذا فجاة
او قسم لا لام بعده بوجهين نمي س مثال ذلك بعد اذا قول الشاعر وكنت
ارا زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يروى بالكسر على عدم

الى ويل وبالفتح على تاويل ان ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
قال المصنف والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير قلت وذهب قوم الى انها على
وعلى هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فيستوي الوجهان ومثال ذلك بعد القسم
قول الشاعر او تحلفي بربك العلي اني ابوذ بالك الصبي يروى بالكسر على جعل
ان جواب القسم وبالفتح على تاويل ان بمصدر معمول لفعل القسم باسقاط الخافض
اي على اني وقد اتضح بهذا ان من فتح لم يجعلها الجواب وذلك لان الفتح متوقف
على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم ليس كذلك فانه لا
يكون الا جملة قال في شرح التسهيل فان ورد الفتح في جواب قسم حكم بشذوذه
وحمل على ارادة على فان قلت فهل يجوز الفتح في نحو والله ان زيدا لقائم قلت قد حكى
الكوفيون تفضيله على الكسر في هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر ومذهب
البصريين ان الكسر لازم وهو الصحيح قال ابن خروف ولم يسمع فتحها بعد اليمين ولا
له وهو كما قال وشبهة من اجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو
حلفت ان زيدا لقائم فلما جاز الفتح مع التصريح بالفعل كذلك يجوز مع تقديره لان التقدير
متقدر في المثال المذكور ونحوه قيل وذلك غلط لان من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما
بل اخبارا عن قسم ولا يتصور ذلك في حلفت المضمرة لان العرب لا تضمر حلفت وتريد
بها غير القسم ثم كمل مواضع الوجهين فقال ص مع تلو فا الجزاء مثال ذلك قوله
تعالى فانه غفور رحيم الفا جواب قوله من عمل وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعلها
بعد الفا جملة تامة والفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدا محذوف اي فجزاؤه
الغفران او مبتدا وخبره محذوف والكسر احسن في القياس قال المصنف والذي
لم يجئ الفتح في القرآن الا بان المفتوحة ص وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد
س فالكسر على تقدير اول قول افتتح به هذا المفتح اني والفتح على تقدير اول قول

باب الجواب



علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال فيه ان لله
ملائكة يعافون فيكم اسهى وطي بعض اليحوس انها لغة طي وطي بعضهم انها من لغة
ازد شنوءة ولا يقبل قول من انكرها ص ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في
جواب من قرا س يعني ان الفاعل قد يحذف رافعه وحذفه على قسمين جائز نحو زيد
في جواب من قرا وهذا المثال يحتمل ان يكون زيد فيه مبتدا محذوف الخبر اي زيد
القارئ وهو الاظهر لان الاولى مطابقة الجواب للسؤال والاحسن ان يقال كمثل
زيد في جواب هل قرا احد وواجب نحو وان احد من المشركين استجارك اي وان
استجارك وتجوز المصنف فعبر عن الحذف بالاضمار وفهم من كلامه ان الرافع للفاعل
هو المسند اعني الفعل وما جرى مجراه وهذا اصح الاقوال ص وتاء تلي الماضي اذا
كان لانثى كابت هند لا ذي س اذا اسند الفعل الماضي الى مونث ولو تاويلا
لحقته تاء ساكنة تدل على تانيث فاعله ولحاقها على ضربين جائز وواجب وفهم من
ذلك بقوله ص وانما يلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حرس يعني ان هذه التاء لا
تلزم الفعل الا في حالين الاول ان يسند الى ضمير متصل سواء كان حقيقي التانيث
نحو هند قامت او مجازيه نحو الشمس طلعت وان كان منفصلا نحو ما قام الا انت
ضعف تانيث التاء الثاني ان يسند الى ظاهر حقيقي التانيث متصل غير جمع
ولا جنس نحو قامت هند وقامت الهندان فان كان مجازي التانيث نحو طلعت
الشمس او منفصلا نحو قامت اليوم هند او جنسا نحو نعمت المراة هند او جمعا
نحو قامت الهنود لم تلزم التاء على سببين وقد فهم القيد الاول وهو ان يكون حقيقي
التانيث من قوله او مفهم ذات حر والحر فرج المراة ونبه على القيد الثاني
اعني الاتصال بقوله ص وقد يلي الفصل بل التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف
س ولكن يجاز اثبات التاء في غير الحقيقي المتصل بغير الا فقولك اتت القاضي

المفصول

الجمع المتصل وفي

بنت الواقف احسن من اتى وان كان الفصل بالا فيا لعكس وقد نبه عليه بقوله
ص والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الافتاه ابن العلاس وما زكى
الافتاه اجود من ما زكت وبعضهم لا يجيز شيوعها مع الفصل بالا الا في
الضرورة والصحيح جوازه في النثر على قلة ومنه قراءة ملك بن دينار وابي رجاء
والجحدري فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ذكرها ابو الفتح ثم نبه على انه قد ورد
الحذف مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجازي بقوله ص والحذف قد ياتي
بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع س اما الحذف مع الحقيقي
المتصل فذكره سيبويه وحكى قال فلانة وذكر المصنف انه لغة وقال بعضهم
هو شاذ لا يجوز الا حيث سمع واما الحذف مع ضمير المجازي فقد ورد
في الشعر كقوله ولا ارض ابقل ابقالها وكقوله ان السماحة والمروءة
ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح وقوله فان الحوادث اودى بها وهو
من ضرائر الاشعار خلافا لابن كيسان في القياس عليه ثم اشار
الى القيد الثالث اعني غير جمع مذكر سالم بقوله ص والتاء مع جمع
سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللتين س يعني ان حكم التاء
المسند الى جمع غير المذكر السالم حكمها مع المجازي التانيث كاحدى اللتين
وهي لينة فيجوز اثباتها وحذفها فعلى هذا تقول قام الرجال وقامت الرجال
وقام الهندات وقامت الهندات لان قوله سوى السالم من مذكر يشمل
الجمع المكسر والسالم من المونث فالمذكر على ما ولهم بجمع والتانيث على ما
بجماعة وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه واما المونث السالم
فاما ان يكون واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا وهو تبنات فحكمه ايضا
جواز الامرين حكم التكسير واما ان يكون غير ذلك كالهندات فحكمه حكم

كونه



واحده فلا يقول قام الهندات الا من يقول قال فلانة هذا هو الصحيح وذهب اليه
في التسهيل واجاز الكوفيون قام الهندات كجمع التكسير واختاره ابو علي
واستدلوا بقوله تعالى اذا جاءكم المومنات واجيب بان حذفها في الاية للفصل
وكلامه هنا موافق لمذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين واما جمع المذكر
السالم فلا يجوز الحاق التاء معه اذ لم يسمع ولذلك استثناه خلافا
للكوفيين فاجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة ويستثنى من ذلك البنون
فحكمه حكم التكسير لتغير واحده واعلم ان اسم الجمع كالجمع المكسر ثم نبه
على القيد الرابع اعني كونه غير مقصود به الجنس بقوله ص والحذف في نعم
الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين س يعني انهم استحسنوا
الحذف في نعم وبئس فيقول نعم الفتاة من يقول قال فلانة لان المقصود
به جنس الفتاة وال فيه جنسية خلافا لمن زعم انها عهدية ولا يعني ان
الحذف احسن من الاثبات بل هو حسن والاثبات احسن منه ص والاصل
في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا س يعني ان الاصل
في الفاعل ان يتصل بفعله لانه كالجزء منه والاصل في المفعول ان ينفصل
عنه بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا ص وقد يجاء خلاف الاصل س اي يقدم
المفعول على الفاعل نحو ضرب عمرا زيد ويقدم به على الفاعل على ثلاثة
اقسام جائز كما مثل وواجب وممتنع وقد نبه عليها بقوله ص وقد
يحل المفعول قبل الفعل س وهو على ثلاثة اقسام جائز نحو قوله تعالى وريقا
هدى وواجب نحو من اكرمت لان الاستفهام له الصدر وممتنع ويمنعه
ما اوجب تاخره او توسطه ص واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر
الفاعل غير منحصر س يجب تاخير المفعول في ثلاث مسائل الاولى اذا

خيف لبساسه بالفاعل لخفاء الاعراب فيهما ولا فرسه نحو ضرب موسى عيسى
فيتعين كون الاول فاعلا ابن السراج وتظافرت على ذلك نصوص المتاخرين وتارعوا
في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور وقال الا يوجد في كتاب سيبويه شيء
من هذه الاغراض الواهية ولا يعدان يقصد قائل ضرب احدهما من
غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل ولا يمتنع به لغة ويتاخر البيان الى وقت
الحاجة نعم يمكن ان يقال اذا احتملا فينبغي ان يبقى مع الظاهر من تقديم الفاعل
لكن ليس هذا قطعا على منعه قال الزجاج في معانيه في قوله تعالى وما تلك
تلك دعوا بهم يجوز ان يكون تلك في موضع رفع على انه اسم زالت وفي موضع
نصب على خبر زالت ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين انتهى نحتمل
ويعضده بالمعنى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية الكريمة جواز
مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس
اسم زال بخبرها وذلك واضح فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو ولدت
هند هذه تشبه بالاولى الى الصغرى او بقرينة لفظية نحو ضرب موسى
سعدى جاز التقديم الثانية ان يكون ضميرا غير محصور نحو اكرمت
زيدا فلو كان محصورا وجب تاخره نحو ما ضرب زيدا الا انا الثالثة
ان يحصر بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وجب تقديم المفعول
على الفاعل لئلا يلتبس الاول ان يحصر بالا او بانما نحو ما ضرب
زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو والثاني ان يكون ضميرا متصلا
وفاعله ظاهر نحو اكرمك زيد الثالث ان يعود عليه ضمير متصل
بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه عند الاكثرين وقد نبه المصنف على
وجوب تاخير ما حصر فاعلا كان او مفعولا بقوله ص وما بالا او بانما



اخر س فاما المحصور بانما فلا خلاف في وجوب تاخيره واما المحصور
بالا فنقل المصنف انه يجب تاخيره خلافا للكسائي فانه اجاز تقديمه فاعلا
كان او مفعولا ووافقه ابن الانباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل
والحاصل ثلثة مذاهب الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي والمنع مطلقا
وهو مذهب الجمهور والتفصيل وهو مذهب ابن الانباري ونقل غيره ان
مذهب البصريين والفراء والكسائي اجازة تقديم المفعول اذا حصر بالا وكلام
المصنف هنا يقتضي موافقة الكسائي لقوله وقد يستبان قصد ظهر س
واحترز بقوله ان قصد ظهر من المحصور بالا فانه لا يظهر قصد الحصر معها الا
بالتاخير ولم ينبه على باقي اسباب تقديم المفعول وهو مستفاد من قوله
او اضمر الفاعل غير منحصر لان العلة واحدة وهي ان الانفصال الاحوج مع
امكان الاتصال في غير المواضع المستثناة ثم قال ص وشاع نحو خاف ربه عمرا
س اي كثر تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل عليه لان الفاعل في نية التقديم
نحو خاف ربه عمرا م ص وشذ نحو ازان نوره الشجر س اي شذ تقديم الفاعل
المتلبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
قال المصنف والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه واستدل
على ذلك بالسماع وانشد ستة ابيات وانشد غيره ابياتا اخر ودل الجواز
وجها من القياس وقد اجازه قبله وقبل ابي الفتح الاخفش من البصريين والطوال
من الكوفيين وتاول المانعون بعض الابيات بما هو خلاف الظاهر وقد اجاز بعضهم
ذلك في الشعر دون النثر وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر الثالث
عن الفاعل ص ينوب مفعول عن فاعل فيما له كنيل خير نائل س قد يحذف
الفاعل لغرض لفظي كالاحتراز والتفعيل والتوافق والتقارب او معنوي كالعلم

به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه وعليه وينوب عنه بعد
حذفه احد خمسة اشياء مفعول به ومصدر وظرف زمان او مكان ومجرور
خلافا لمن منع اقامة المجرور ولا ينوب عن الفاعل حال ولا تمييز ولا مشبه
بالمفعول خلافا لمن اجاز ذلك وما اقيم مقام الفاعل ناب عنه في جميع احكامه
كالرفع ووجوب التاخير وامتناع الحذف وتنزله منزلة الجزء والاغنا
عن الخبر في نحو امضروب العبدان واتصال تا التانيث بفعله اذا كان مؤنثا
الا ان نابه ما ذكر مشروطة تغيير الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة
تدبه على ذلك وما اشار الى كيفية التغيير بقوله ص واول الفعل اضمم س
يعني ماضيا كان ومضارعا فان قلت منه ما يكسر اوله نحو قيل في الفصحى وردّ
في لغة قلت لم يكسر الا بعد تقدير ضمه كما سياتي والاصل قول ورد ص
والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل س المتصل بالاخر هو الحرف الذي قبله
كالصاد من وصل فان قلت فنحو قيل وردّ لا يكسر ما قبل اخره قلت بل كسر
تقديرا كما سبق في ضم اوله ص واجعله من مضارع منفتحا س اي واجعل المتصل
بالاخر منفتحا لفظا او تقديرا كما سبق ثم مثله فقال ص كينتحي المقول فيه
ينتحي س المقول بالجر صفة للفظ ينتحي اي الذي يقال فيه اذا بني للمفعول ينتحي فيضم
اوله ويفتح ما قبل اخره فهذان العملان اعني ضم اول الفعل وكسر ما قبل اخره
في الماضي او فتحه في المضارع مطردان في كل فعل مبني لما لم يسم فاعله وقد ينقاس
اليهما في بعض الافعال عمل اخر وقد نبه على ذلك بقوله ص والثاني التالي تا
المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه س اي اجعل الحرف الثاني الذي يتلو
تا المطاوعه كالاول فتضمه كما تضم الاول نحو تعلم فيقول فيه تعلم بضم اوله
وثانيه وكذلك كل فعل اوله تا مزيدة معتادة وان كانت لغير مطاوعة نحو



تبختر وتكبر وتوانى وتحكم فان قلت فقيد المصنف التا بالمطاوعة ليس
بجيد قلت هو كذلك والعذر له ان التا فيما ذكرناه من الافعال شبيهة بتاء
المطاوعه فاكتفى بذكرها فان قلت قوله في التسهيل ومع ثانيه ان كان ماضيا
مزيدا اوله تا عبارة صحيحة لشمولها قلت لكنها شملت غير المقصود ايضا في
قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها مزيدة وهو لا يضم ثانيه لكونها تا زائدة
غير معتادة فالاولى ان يقال مزيدا اوله تا معتادة ص وثالث الذي بهمز
الوصل كالاول اجعله كاستحلى س اذا كان اول الماضي همزة وصل ضم
اوله وثالثه فتقول في استحلى استحلى وذلك واضح فان قلت ليس ذلك على اطلاقه
لان الافصح في احتار وانقاد اختير وانقيد وسيذكره قلت الجواب عنه
كالجواب عن كسر قيل وقد تقدم ص واكسر او اشمم فاثلاثي اعل عينا وضم
جا كبوع فاحتمل س اذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين معلها نحو قال وباع
وقصد بناؤه للمفعول فعل فيه تقديرا ما يقتضيه القياس فيضم اوله
ويكسر ما قبل اخره فيقال قول وبيع الا ان العرب قصدوا تخفيفه لثقل الكسرة
على حرف العلة فمنهم من حذف ضمة الفا ونقل كسرة العين الى مكانها فسلمت
الياء من بيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ قيل
وبيع ففي ذوات الياء عملان وفي ذوات الواو ثلثة وهذه افصح اللغات ومنهم
من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة الا انه يشم الفا الضم ومعنى
الاشمام هنا شوب الكسرة شيا من صوت الضمة ولهذا قيل ينبغي ان يسمى
روما قلت وقد عبر عنه بعض القرا بالروم فان قلت ما كيفية اللفظ بهذا
الاشمام قلت ظاهر كلام كثير من النحويين والقرا انه يلفظ على فا الكلمة بحركة
تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع والاقرب ما

حرره بعض المتاخرين فقال كيفية اللفظ ان يلفظ على فا الكلمة بحركة
تامة مركبة من حركتين افرازا لا تسبوعا حرزا الضمة مقدم وهو
الاول يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تحتمت لبا وهذه
اللغة اعني لغة الاشمام فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة ومنهم
من يحذف كسرة العين اذ منها نشا الثقل وينقي الفا على ضمها فيسلم
في قول وتقلب الياء واوا في بيع لانضمام ما قبلها وهذه اللغة
اضعف اللغات وعليها قول الراجز ليت شعري ما بوع فاشتريت
تنبيه انما قال اعل دون اعتل ليخرج ما عينه حرف علة ولم تعل
نحو عور في المكان وصيد فيه فان حكمها حكم الصحيح ص وان تشكل خيف
لبس تجنب س اذا خيف التباس فعل الفاعل بفعل المفعول بسبب
شكل وهو ضم الفا او كسرها وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل
الذي يسببه وقع اللبس فيقول في بيع بعت يا عبد باخلاص الضم او
بالاشمام وفي نحو عوق عفت يا زيد باخلاص الكسر او بالاشمام اذ
لو اخلصت الكسرة في بعت والضم في عفت لالتبس فعل المفعول بفعل
الفاعل وما ذكره من اجتناب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه
جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن امه بني فلان
عثنا ما شئنا وهو فعلنا لانه يقال غيثنا القوم ص وما لباع قدر ثم
حب س يعني ان الثلاثي المضاعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فا باع من اخلاص
الكسر والضم والاشمام نحو حب ورد وقرئ هذه بما عثنا رد ذلك لبسا
ولكن الافصح في المضاعف الضم وقال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز قلت
قلت هل يعرض في المدغم من الالتباس ما عرض في نحو قيل وبيع قلت لا لان

قصد ظاهره للمفعول فافهم



المضاعف ذا بني للفاعل فتحت فاؤه الا فيما كان على فعل اذا نقلت ضمة عينه
الى الفا نحو حب فيعرض اللبس باخلاص الضم فقياس من راعى ازالة اللبس
ان يقول حب بالكسر او بالاشمام ص وما لفا باع لما العين تلي في
اختار وانقاد وشبه تجلي س يعني انما اعلت عينه من الفعل الماضي
الموزون بافتعل نحو اختار او بانفعل نحو انقاد بفعل ثالثه وهو الذي تليه
العين ما فعل بفا باع من الكسر والضم والاشمام فيقال اختير واختور
وبالاشمام ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة
ومن اشمه اشمها واعلم انما لم تعل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما
سبق في الثلاثي نحو اعتور ولما فرغ من بيان الكيفية شرع في ذكر تتمة
الاشياء التي تنوب عن الفاعل فقال ص وقابل من ظرف او من مصدر
او حرف جر بنيابة حري س واشار بقوله وقابل الى ان من الظروف والمصادر وحروف الجر
ما لا يقبل النيابة اما الظرف فلا يقبلها الا بشروط الاول ان يكون
مختصا فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان والثاني ان يكون متصرفا فلا يجوز
جلس عندك خلافا للاخفش والثالث ان يكون ملفوظا به خلافا لابن
السراج في اجازته نيابة الظرف المنوي واما المصدر فلا يقبلها
الا بشروط الاول ان يكون متصرفا فلا يجوز نيابة سبحان ونحوه والثاني
ان يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز ضربت ضربا لعدم الفائدة والثالث
ان يكون ملفوظا به او مدلولا عليه بغير العامل نحو بلا سير لمن قال ما سير
سير شديد فلو دل عليه العامل لم ينب خلافا لبعضهم واما المجرور
فلا يقبلها الا بشرطين الاول ان لا يلزم الحرف الجار له وهما واحد في
الاستعمال كمذ ورب والكاف وما خص بقسم واستثنا فلا ينوب شي

من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف والباء لا تكون للتعليل كاللام
والباء من اذا دلت على التعليل ذكر ذلك بعض النحويين وقد اجاز ذلك في قوله
يغضي حياء ويغضى من مهابته وذكر ابن ابا زان الباء الحالية في نحو خرج زيد
بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي ينوب عنه كذلك وكذلك
المميز اذا كان معه من قال بعولك طيب من نفس فانه لا تقوم مقام الفاعل الفاعل
قلت دخول من في نحو هذا المثال غير ظاهر وسياتي في بابه فان قلت قوله او حرف
جر يقتضي ان النائب هو حرف الجر فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء قلت مذهب
البصريين ان النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع ولما كان الحرف ملازما
للمجرور اكتفى بذكره وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل ان النائب هو الجار
والمجرور معا ص ولا ينوب بعض هذا ان وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد
من الاسارة بهذا الى الظرف والمصدر وحرف الجر مذهب البصريين انه لا
يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به ومذهب الكوفيين جواز ذلك مطلقا
ونقله المصنف عن الاخفش ونقل بعضهم عنه انه انما يجيز نيابته عن الفاعل
اذا تقدم على المفعول به فالمذاهب على هذا ثلثة قال المصنف ويقول الكوفيين
اقول اذ لا مانع من ذلك مع انه وارد عن العرب ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون والى هذا وبنحو الاسارة بقوله وقد يرد واذا تعدد المفعول به
جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قبل ولا اولويه لشيء منها وقيل المصدر
اولى وقيل المجرور وقال الشيخ ابو حيان ظرف المكان ص وما بقي وقد ينوب
الثاني من باب كسا فيما التباسه امن من المتعدي الى مفعولين ثلثة
انواع باب كسا وباب ظن وباب اختار فباب كسا كل فعل متعد الى مفعولين
ليس اصلهما المبتدا والخبر وباب ظن كل متعد الى مفعولين اصلهما المبتدا



والخبر وباب اختار كل متعد الى واحد بنفسه واخر باسقاط حرف الجر ولا
خلاف في نيابة المفعول الاول في الابواب الثلثة واما الثاني فنقل المصنف
الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط امن اللبس فيقول اعطي زيدا
درهم ولا يجوز اعطي زيدا عمرا والاصابة الاول لانه يلبس وحكي عن الفارسي
منع اقامة الثاني اذا كان نكرة والاول معرفة وسياتي خلاف في باب ظن
واما باب اختار فلم يتعرض له هنا وقال في التسهيل ولا يمنع نيابة المنصوب
لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وهذا مذهب الفراء ومذهب
الجمهور تعين رفع المنصوب بنفس الفعل ص في باب ظن واري المنع اشتهر ولا
اري منعا اذا القصد ظهر من تقدم بيان باب ظن واما باب اعلم فكل متعد الى ثلثة
قال المصنف منع الاكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن واعلم والصحيح عندي
جواز ذلك ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا مجرورا انتهى
واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا ان قوله في التسهيل ولا يمنع نيابة غير
الاول من المفعولات مطلقا يقتضي جوازه وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز
اعلم زيدا فرسك مسرجا ونقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن المصنف
منع نيابته باتفاق ص وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا
من يعني انما تعلق بالفعل ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا كالمصدر
والظرف والمفعول به او فيه او له او معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه
او محلا كالمجرور بحرف نحو مررت بزيد فان قلت ينبغي ان يقول وما سوى الفاعل
والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاث مرفوعة قلت
عني بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به
اشتغال العامل عن المعمول المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله

فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصح العمل
فيما قبله ص ان مضمر اسم سابق فعلا اشتغل عنه بنصب لفظه او المحل س
تقدير البيت ان شغل مضمر اسم سابق فعلا فقوله مضمر اسم فاعل بفعل مقدر
يفسره الظاهر وقوله سابق صفة لاسم وفعلا مفعول شغل وقوله عنه اي عن
الاسم السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد
بنصب لفظ الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيدا ضربته ونصب محله نحو زيدا
مررت به والثاني ان يكون المراد بنصب لفظ الاسم السابق او محله فعلى
هذا فالباء بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه باعادة العامل والتقدير
ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان
الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب زيدا او نصب محله نحو زيدا مررت به فان
الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فيقول بزيد مررت فيكون محل المجرور
نصبا فان قلت اي الاحتمالين ارجح قلت الاول هو ظاهر لفظه ويؤيده قوله
في اذا انتصب لفظا او محلا ضمير اسم سابق الا انه يلزم منه تجوز في موضعين
احدهما قوله عنه فانك اذا قلت زيدا مررت به لم يشغله الضمير عن زيد لانه
فعل لازم لو سلط عليه لم ينصبه ولكن قد يقال شغله الضمير عن زيد بمجاز
بمعنى شغله عن العمل في محله والآخر قوله بنصب لفظه فالضمير لا ينصب لفظه
لانه مبني ويلزم منه ايضا تكرار فانه قد قال بعد وفصل مشغول بحرف جر
باضافة كوصل بحرى فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لانه قد علم من
قوله او المحل واما الاحتمال الثاني فلا يلزم منه شيء من ذلك فتامله ويؤيده
قوله في شرح الكافية اذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظا او محلا

التسهيل



بجعل التقسيم في الضمير لا في الاسم السابق وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من
استعمال الباء بمعنى عن في نصب على ان استعمال الباء بمعنى عن كثير فان قلت قد
يرد على كلامه كما قبل زيدا ما احسنته فانه فعل اشتغل بضمير اسم سابق
وليس من الباب باجماع قلت لا يرد لان الضمير لم يشغله عن الاسم السابق
لان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله عنه ص فالسابق انصبه بفعل
اضمر حتما س يعني ان الاسم السابق اذا نصب فالناصب له عند الجمهور
فعل مضمر لا يجوز اظهاره ولهذا قال حتما اي اضمارا حتما لان الظاهر كالعوض
منه فلا يجمع بينهما فان قلت مقتضى عبارته ايجاب نصبه وليس نصبه بواجب
في كل صورة كما سنذكر قلت المراد انصبه بالضمير حتما حيث يصح النصب وليس
المراد انصبه حتما وذلك واضح وقوله ص موافق لما قد اظهر س يعني موافقا
له في المعنى واللفظ ان امكن نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا او في المعنى دون
اللفظ ان تعذر نحو زيدا مررت به واعلم ان الاسم الواقع بعده فعل ناصب
لضميره على خمسة اقسام واجب النصب وواجب الرفع وراجح النصب
ومستوفيه الامران وراجح الرفع فاشار الى الاول بقوله ص والنصب
حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما س يعني ان النصب واجب
ان ولي الاسم السابق ما يختص بالفعل كادوات الشرط وادوات التحضيض
وادوات الاستفهام الا الهمزة فان النصب بعدها راجح لا واجب وقد
مثل بنحو ان زيدا ضربته وحيثما نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه ثم اشار الى
الثاني بقوله ص وان تلا السابق ما لا يبتدا يختص فالرفع التزمه ابدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد س يعني الرفع يجب
لشيئين احدهما ان يتقدم على الاسم ما يختص بالابتداء ومثل ذلك باذا الفجائية

قوله ح اصل

ضربته ح ا

ولبيما نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ولبيما بشر طلعته اما اذا فجاءة
الاستفهال بعدها مذهب جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه ووجوب
رفعه لانها لا يليها فعل ولا معمول فعل وانما يليها مبتدا وخبر وان المنصوب
بعده بمبتدا او المكسور لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فمن ادعى
غير ذلك فقد خالف كلام العرب قال في شرح ولا يلتفت اليه وان كان
سيبويه رحمة الله عليه والتسهيل فان كان الفعل مفروغا بعد جاز النصب
بعدها وان لم يكن مفروغا بها وجب الرفع لان الاحسن حكاه العرب ايلاها
الفعل المفروغ بعد قيل وهو الصحيح واما لبيما فمذهب الجمهور انه لا يليها
فعل ولا معمول فعل وقد اجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها وعلى هذا
لا يمتنع النصب وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء او الحال نحو خرجت وزيد
يضربه عمرو والثاني ان يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله
كادوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف والا
في الاستثنا والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتدا وما النافية
واما الا فعلى المذاهب في تقديم ما نفي بها مثال ذلك زيد هل لقيته فالنصب
في هذا المثال ونحوه واجب لان هل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها من
ادوات الصدر وتمثيل سائرها سهل فلا نطول به وتقدير البيت كذا اذا
الفعل لا شيء لن يرد ما قبله معمولا لما بعده وجد ثم اشار الى الثالث
بقوله ص واختير نصب قبل فعل ذي طلب يعني ان النصب يرجح على الرفع
بثلاثة اسباب الاول ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب وهو الامر
والنهي والدعا نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه والثاني
ان يكون الاسم بعد شيء غلب ايلاؤه الفعل كالاستفهام بالهمزة وحيث

التسهيل

ايضا

ولا تجوز زيدا
يضربه عمرو

معمول



ولا وان نحو زيدا ضربته وحيث زيدا تلقاه فاكرمه وما زيدا لقيته
والثالث ان يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية وهو المراد بقوله ص على
معمول فعل مستقرا ولا بعد واختير بقوله مستقرا ولا من ذات الوجهين
وسياتي مثال ذلك لقيت زيدا وعمرا لقيته وانما رجح النصب للمشاكلة
بعطف فعلية على مثلها واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد واما عمرو
فاكرمته فلا اثر للعطف مع الفصل بما لانها من ادوات الصدر فالكلام
بعدها منقطع عما قبلها فالرفع بعدها ارجح ما لم يوجد مرجح للنصب نحو
واما زيدا فاكرمه تنبيهان الاول جوز المصنف في قوله على معمول
فعل وليس كذلك وانما العطف على الجملة الفعلية الثاني لترجيح النصب
اسباب اخر لم يذكرها هنا احدها ان يكون اسم الاشتغال بعد شبيه
بالعاطف على جملة فعلية نحو ابيت القوم حتى زيدا مررت به فحتى هنا حرف
ابتدا ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة فلو قلت
ضربت زيدا حتى عمرو ضربته بعض رفع عمرو لزوال الشبه حتى الابتدائية
بالعاطفة اذ لا تقع العاطف الا بين كل وبعض ذكره في شرح التسهيل
الثاني ان يجاب به اسم استفهام بمعمول ما يليه او مضاف اليه مفعول
ما يليه مثال ذلك قولك في جواب بكم ضربت زيدا ضربته ومثال الثاني
قولك في جواب غلام بكم ضربت غلام زيد ضربته والثالث ان يكون رفعه
يوهم وصفا محلا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فالنصب فيه راجح
لان الرفع يوهم ان يكون خلقناه صفة مخصصة والنصب يرفع ذلك التوهم اذ
الصفة لا تفسر ناصبا لما قبلها واذا لم يكن صفة فهو خبر فيلزم عموم خلق
الاشياء بقدر وهو مذهب اهل السنة وقد قرئ بالرفع ثم اشار الى

الرابع بقوله ص وان يلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطف مخيرا بين يعني انه
اذا وقع اسم الاستغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين فهو الاجود اتباع الجملة
فعل نحو زيد قام وعمرو كلمته فيجوز الرفع مراعاة لصدرها والنصب مراعاة لعجزها ولا
ترجيح لاحدهما على الاخر لان في كل منهما مشاكلة فان قلت ينبغي ترجيح النصب لترتبه على
اقرب المتشاكلين قلت قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك ولا ينهض لان الرفع مترجح
بعدم الاضمار وكل منهما مرجح فتساويا وقد حكي عن الفارسي ترجيح الرفع فان
قلت ينبغي ان يقول بالاصل كما قال في البيت السابق احترازا من نحو زيد قام واما
عمرو فاكرمته فالرفع فيه راجح ولا اثر للعطف قلت ينبغي تقديم الاحتراز عنه
فان قلت ما المراد بقوله المعطوف قلت اراد باسم الاشتغال فقد تسامح
في العبارة وان اراد جملة الاشتغال فهو صحيح ثم شبه حكم شبه العاطف في هذه
المسئلة حكم العاطف نحو زيد اتى القوم حتى عمرا مر به وقد سبق بيان ذلك وحكم
شبه الفعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله
وعمرو يكرمه ثم اشار الى الخامس بقوله ص والرفع في غير الذي مر رجح س
مثاله زيد ضربته لانه خلا من موجب النصب وموجب الرفع ومرجح النصب
ومسوي الامرين وانما رجح رفعه لانه لا اضمار فيه ص ونصل مسعول بحرف
او باضافة كوصل بحري س يعني ان الاقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل
المباشر للضمير جاريه مع ما منع من مباشرته حرف جر او اضافة فيقال ان
زيدا رايته في وجوب النصب ان زيدا مررت به او رايت اخاه وقس على بقية
المسائل فان قلت كيف يصح ذلك في جميع المسائل وقد ذكروا ان النصب في نحو
زيدا ضربته احسن منه في ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه
في زيدا مررت به لوصول ضربت بنفسه وعكس ابن كيسان فالنصب في زيدا مررت



بحرف متوسط في زيدا مررت باخيه قلت هذه المسائل متساوية في رجح الرفع
على النصب ومتفاوتة في مراتب الضعف فترك الاتيان في ذلك ص وسوى في ذا الباب
وما ذا عمل - بالفعل ان لم يك مانع كهل تش يعني حكم الوصف العامل في تفسير
ناصب الاسم السابق حكم الفعل والذي يستوي بالفعل في هذا الباب من الاوصاف
اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف
كالمصدر المقدر بالفعل وحرف مصدري واسم الفعل واما المصدر النائب
عن فعله فعلى الخلاف في جواز تقديم معموله وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل
بمعنى الماضي فانه لا عمل له وبقوله ان لم يك مانع من اسم الفاعل الواقع صلة لال
فانه لا يعمل فيما قبل الا ما هو صلة وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب
فان قلت يرد عليه الصفة المشبهة فانها لا تقع في باب الاشتغال فلم سمي كاسم
الفاعل الواقع صلة لال لانها لا يتقدم معمولها عليها فالعلة واحدة ص
وعلقه حاصله بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع س يعني ان الشاغل اذا كان
اجنبيا وله تابع سببي فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض واطلق في التابع وهو
مقيد بالنعت نحو هند ضربت رجلا يضربها وعطف البيان نحو زيد ضربت عمرا
اخاه فلو جعلت اخاه بدلا امتنع وعطف النسق بالواو خاصة نحو زيد ضربت
عمرا واخاه لافادتها معنى الجمع فلو كان العاطف بغيرها امتنع **تعدي**
**الفعل ولزومه** ص علامة الفعل المتعدي ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل
س الفعل قسمان متعد ولازم فعلامة المتعدي صلاحيته لان يتصل به ضمير
يعود على غير المصدر نحو عمل فيقول الخبر عمله زيد وانما احترز عن المصدر
لانها تتصل بالمتعدي واللازم فليستا لواحد منهما فان قلت كان ينبغي ان يستثني
ضمير ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو ويوما

شهدناه والميل سرته قلت لا يتصل بالاسم ضمير الزمان ولا المكان
حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به فان قلت يرد
عليه نحو كنته فان الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق عليه
كان واخواتها انها افعال متعدية به قلت انما لم ينبه على هذا لوضوحه
وايضا فكان واخواتها شبيهة بالمتعدي وربما اطلق على خبرها المفعول
ص فانصب به مفعوله ان لم يك عن فاعل نحو تدبرت الكتب س قوله
فانصب به تصريح بان ناصب المفعول به هو الفعل وهذا هو الصحيح وشرط
في نصبه ان لا يكون عن فاعل نحو تدبرت الكتب فلو ناب عن فاعل رفع كما ذكر في
بابه ثم قال ص ولازم غير المعدى س يعني انما سوى المتعدي هو اللازم
ولا ثالث لهما فان قلت ثم قسم ثالث صالح للتعدي واللزوم كما ذكر في
التسهيل قلت هو غير خارج عن القسمين ثم اشار الى ان من اللازم
ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بزنته فقال
ص وحتم لزوم افعال السجايا كنهم س افعال السجايا ما دل على معنى
قائم بالفاعل لازم له كشجع وجبن وحسن وقبح ونهم اذا كثر اكله ص
كذا افعلل س نحو اقشعر واشمأز واطمأن ص والمضاهي افعنسس س
يعني انه ما كان على وزن افعنلل كاحرنجمت الابل اي اجتمعت وكذا ما الحق
بافعلل كافعنسس البعير امتنع ان ينقاد واحرنبى الديك انتفش والمضاهي
يعني المشابه وينبغي ان يكون افعنسس فاعل المضاهي والمفعول محذوف
اي وكذا الفعل الذي ضاهاه افعنسس كاحرنجم لا افعنسس ملحق باحرنجم
ص وما اقتضى نظافة او دنسا س نحو نظف ووضؤ وطهر ونجس
ورجس وقذر ص او عرضا س وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل

على التعدي



غير باب فيه كمرض وكسل ونشط وحزن وفرح ص او طاوع المعدى لواحد
س المراد بالمطاوع ما دل على قبول الاثر نحو مددت الثوب فامتد وجرحت
الشيء فتجرح فاخبر بقوله لواحد من مطاوع المتعدي الى اثنين فانه متعد
الى واحد ص وعد لازما بحرف الجر س يعني انه اذا علق اللازم بمفعول به معنى
عدي بحرف الجر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته وجهرت في الجهر واعرضت
عن الشر وقد ما تعدية المتعدي الى واحد بالباء الى ثان كقوله تعالى ولولا
دفع الله الناس بعضهم ببعض ص وارحذف فالنصب للمنجر س يعني ان حرف الجر
اذا حذف نصب المجرور وقد يحذف ويبقى عمله وهو قياس مطرد كقوله
اشارت كليب بالاكف الاصابع ومطرد نحو وليل كموج البحر ارخى سدوله
ليل وهبائي بيانه في باب [illegible] الجر واما حذفه ونصب المجرور فهو على ان
مقصور على السماع ومطرد والمقصور على السماع مخصوص بالضرورة
ووارد في السعة فالمخصوص بالضرورة كقوله واخفي الذي لولا الاسى
لقضاني اي لقضا علي والوارد في السعة كقولهم نصحته وشكرته في احد
الاقوال وكقولهم ذهبت الشام اي الى الشام والمطرد حذفه مع ان
وان بشرط امن اللبس نحو عجبت انك فاضل اي من انك وعجبت ان زيدا
اي لغرمواله وهو معنى قوله ص بملا وفي ان وان يطرد مع امن
لبس كعجبت ان زيد وس واخترنا من اللبس من رغبت في ان يفعل فلا يجوز
حذفه لئلا يوهم ان المراد عن ان فان قلت فقد حذف في قوله وترغبون ان
تنكحوهن قلت عنه جوابان احدهما ان يكون حذف اعتمادا على القرينة الرافعة
اللبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد
الابهام ليرتدع بذلك من رغب فيهن لمالهن وجمالهن ومن رغب عنهن

اذ ما منهن وقد جاز بعض المفسرين التقدير ص والاصل سبق
فاعل معنى كمن س ليس من زاركم نسخ اليمن س اللام هنا على المبتدى
من غير بابي ظن واعلم وهو ضربان متعد الى واحد نحو ضربت زيدا ومتعد الى
اثنين نحو اعطيت زيدا درهما فاشار الى ان الاصل في باب اعطا تقديم ما
هو فاعل في المعنى من مفعوليه كزيد من اعطيت زيدا درهما ومن من قوله
ليس من زاركم نسخ اليمن ص ويلزم الاصل لموجب عرا س يعني ان الاصل المذكور
وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجبا وذلك لاسباب منها خوف
اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وحصر الثاني نحو ما اعطيت زيدا الا درهما
وكون الاول ضميرا متصلا والثاني ظاهر نحو اعطيتك درهما وقوله غير
اي وجد ص وترك ذلك الاصل حتما قد يرى س يعني انه قد يجب تاخير فاعل
في المعنى على خلاف الاصل وذلك لاسباب منها حصر الاول نحو ما اعطيت
درهما الا زيدا وكون الثاني ضميرا متصلا والاول ظاهر نحو الدرهم
اعطيته زيدا واتصال ضمير بالاول يعود على الثاني نحو اعطيت الدرهم
وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاؤه على الاصل وجاز خروجه عن الاصل
كما ذكر في الفاعل ص وحذف فضله اجز ان لم يضر لحذف ما سيق جوابا او
س المفعول من غير باب ظن فضله نحو حذفه اختصارا كما جاز ذلك في مفعول
ظن ونحو حذفه اقتصارا بخلاف باب ظن فيقول ضربت ويحذف المفعول لغير
دليل وكذا اعطيت نحو حذف مفعوليه معا اقتصارا او حذف احدهما اقتصارا
وان كان ذلك ممتنعا في باب ظن ثم نبه على ان حذف الفضلة مشروط بان لا
يضر فان كان حذفه يضر امتنع ومثله بالجواب به كقولك زيدا في جواب من
ضربت وبالحصر كقولك ما ضربت الا زيدا ومما يمنع حذفه ما حذف عامله

وقوله



والثالث ان يحذف فاعلهما ولو تقديرا فمثال ما استوفى الشروط ضربته تاديبا
وحذر شكرا ومثال الحاد فاعلهما تقديرا بريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم
يجعلكم ترون وفي بعض هذه الشروط ثم قال ص وان شرط فقد فاجره بالحرف
س اي اذا فقد شرط من الشروط الثلثة وجب جر ما علل به بالحرف الدال على
التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وهو من وفي والبا فتقول جئت للماء
لانه ليس بمصدر وجئت امس لاكرامك غدا لاختلاف الزمان واحسنت اليك
لاحسانك الي لاختلاف الفاعل وقوله ص وليس يمتنع مع الشروط س يعني انه لا
يمتنع جره بالحرف مع استيفا الشروط نحو قمت هذا لزهد فان هذه الشروط
ليس اجتماعها موجب للنصب بل هو مسوغ له ثم هو بعد ذلك على ثلثة
اقسام راجح النصب وراجح الجر ومستوفيه الامران فاشار الى
الاول بقوله ص وقل ان تصحبها المجرد س يعني ان المجرد من ال والاضافة
يترجح نصبه وقل ان يصحب الحرف فقولك ضربته تاديبا ارجح من قولك
للتاديب ومنع الجزولي جر المجرد وقيل لم يقل به غيره واشار الى
الثاني بقوله ص والعكس في مصحوب ال س يعني ان الارجح في مصحوب ال
جره بالحرف فقولك ضربته للتاديب ارجح من قولك التاديب ثم ذكر
شاهد مصحوب ال من كلام العرب وسكت عن المضاف فلم يعزه الى راجح
النصب ولا الى راجح الجر فعلم انه يستوي فيه الامران نحو حسك اتقا
الخير ولاتقا الخير **تنبيه** اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف
الى معرفة تعرف بال وبالاضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في
قولهم انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة والاضافة غير محضة فان قلت
هل يجوز تقديم المفعول له على عامله قلت هو جائز سوا كان منصوبا او

خلاف

المسمى ظرفا

مجرورا وهو مستفاد من قوله ظرف هذا فتنبه فيمثل به معدما المفعول
فيه وهو الظرف ص الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا
امكث زمنا س وقت او مكان جلس ضمن في مخرج لوقت او مكان لم يضمن معنى
نحو يومنا يوم مبارك ونحن في مكان حسن باطراد احترازا مما نصب بنزع
الخافض المختص نحو دخلت الدار فهو منصوب نصب المفعول به بعد
اسقاط الخافض توسعا لا نصب الظرف اذ لو كان ظرفا لم يختص بدخول
الظرف لا يختص بعامل دون عامل بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث معدى
اليه كل فعل قال الشارح واذا كان كذلك فلا حاجة الى الاحتراز بقيد
الاطراد لانه يخرج بقولنا مضمن معنى في قلت وفي نصب المختص من المكان
بعد دخول ثلاثة مذاهب احدها انه منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط
الخافض توسعا كما سبق وهو مذهب الفارسي والمصنف نسبه الى سيبويه
والثاني انه منصوب على الظرفية لشبهها له بالمبهم ونسبه الشلوبين
الى سيبويه ونسب الى الجمهور والثالث انه مفعول به ودخل بتعدي فعله
بنفسه وبانه بحرف الجر وهو مذهب الاخفش وقوله كهنا مثال الظرف
المكان وازمنا مثال الظرف الزمان ص فانصبه بالواقع فيه مظهرا
كان والا فانوه مقدرا س يعني ان حكم الظرف النصب وان الناصب له هو
الواقع فيه من فعل او ما فيه معناه وان الناصب له قد يكون ظاهرا نحو
جلست امام المسجد وسرت يوم الخميس وقد يكون مقدرا اما جوازا
نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت واما وجوبا كالواقع خبرا او صفة او
حالا او صلة ص وكل وقت قابل ذاك س يعني ان جميع اسماء الزمان قابلة
للظرفية مبهمها ومختصها واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن

المطرد

جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين
والمختص المعدود وما له مقدار من الزمن معلوم نحو يوم والمختص غير المعدود
كاعلام الايام وما اختص بالاضافة او بالصفة او بالاضافة ص وما يقبله المكان
الا مبهما س يعني ان اسماء المكان لا يقبل الظرفية الا اذا كانت مبهمة فان كانت
مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار والمسجد ثم قال ص نحو الجهات والمقادير
وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى س فمثل المبهم ثلثة انواع الجهات نحو خلف
وامام والمقادير نحو ميل وفرسخ وما صيغ من اسم الحدث نحو مرمى ومذهب
فظاهره ان هذه الثلثة الانواع للمبهم اما الجهات فلا اشكال في انها مبهمة
واما المقادير فظاهر كلام الفارسي انها داخلة تحت المبهم وصححه بعض النحويين
وقال السلوبين ليست داخلة تحته وصحح بعضهم انها شبيهة بالمبهم لا مبهم واما
ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره وهو
ظاهر كلامه في شرح الكافية قال فيه واما المكان فلا يكون من اسمائه مختصا
صناعيا الا ما كان مبهما او مشتقا من اسم الحدث فجعله قسيمه قلت
وقد قسم المصنف المصدر الى مبهم ومختص وصرح بان المعدود من المختص
وقياسه ان يجعل المعدود في الظرف من المختص ايضا فان قلت ما يعني
بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت ظاهر كلامه انه الفعل الصناعي
لقوله كمرمى من رمى وليس ذلك بجيد لانه لم يصغ من الفعل وانما صيغ من
المصدر وان حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح لولا قوله من رمى
بعده ص وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع س
الاشارة الى ما اشتق من الحدث يعني ان هذا النوع لا يكون ظرفا مقيسا
الا اذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق نحو رميت مرمى زيد

ظرفا

اسم

وقعدت مقعده فلذا عد من الشواذ قولهم هو مني مقعد القابلة ونحوه
وتقدير قوله لما في اصله معه اجتمع لعامل اجتمع مع الظرف في اصله وهو
اسم الحدث فان قلت يخرج من كلامه نحو سرت في طلوع الشمس مجلسك لان العامل
فيه اصله لا شيء اجتمع معه في اصله قلت هذا وان لم يشمله عبارته فهو
تقرر ان المصدر يعمل عمل فعله ص وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك
تصرف في العرف س كل من ظرف الزمان وظرف المكان قسمان متصرف وغير
متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف اخرى
نحو يوم وليلة من الزمان ويمين وشمال من المكان وغير المتصرف ما لا يخرج
اصلا كقط وعوض او لا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبه الظرف
الجر بمن وانما يثبت تصرف الظرف بالاخبار عنه والجر بغير من في الاخير
لان من كثرت زيادتها فلم يعتد بها فلذلك حكم على قبل وبعد وعند
بعدم التصرف مع انها تجر بمن والى هذا اشار بقوله ص وغير ذي التصرف
البيت ص وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر س
نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وشرط ذلك افهام تعيين او مقدار وذلك قليل في المكان كقولك
جلست قرب زيد وقصده اي مكان قربه ومكان قصده وكثير في الزمان
نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا اي وقت خفوق النجم وطلوع الثريا
وكثرته تقتضي القياس عليه **المفعول معه** ص ينصب تالي الواو
مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعة س المفعول معه هو الاسم
المنصوب بعد واو بمعنى مع نحو سيري والطريق اي مع الطريق واصل
الباب مقيس على الاصح وقد فهم ذلك من قوله ص بما من الفعل وشبهه





ذا النصب لا بالواو في القول الاحوس ناصب المفعول معه اما فعل نحو
استوى الماء والخشبة واما اسم يشبهه نحو زيد سائر والطريق
ومذهب سيبويه انه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف
التشبيه والظرف المخبر به واجاز ابو علي في قول الشاعر هذا رداي مطويا
وسربالا ان يكون العامل فيه هذا وذهب الجرجاني الى ان ناصبه الواو بنفسها
لاختصاصها بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل الضمير بها ولم يشترط
تقدم فعل او شبهه واليه الاشارة بقوله والنصب لا بالواو وفهم من قوله
سبق ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهذا متفق عليه واما تقدمه
على مصاحبه نحو استوى والخشبة الماء فمذهب الجمهور منعه وهو الصحيح
واجازه ابن جني ص وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
س من كلامهم كيف انت وقصعة من ثريد وما انت وزيدا برفع ما بعد الواو
على انها العاطفة وبعضهم ينصب على انها التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل
مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف تكون وما تكون والصحيح ان كان المقدرة
ناقصة وكيف خبر مقدم وكذلك ما واعلم ان الصالح لكونه مفعولا معه
على ثلثة اقسام قسم يجوز فيه العطف والنصب على المعية والعطف ارجح
وقسم يجوز فيه الامران والنصب على المعية ارجح وقسم يمتنع فيه العطف
فالاول هو ما امكن فيه العطف بلا ضعف لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى
نحو قمت انا وزيد وان شئت نصبت والثاني ما لم يمكن فيه العطف الا بضعف
من جهة اللفظ نحو قمت وزيدا لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد
او فصل ضعيف او من جهة المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها ترضعها
فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترام فصيلها وترك فصيلها

لرضاعها لرضعها وهذا تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف والوجه
النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها والثالث هو ما لم يمكن فيه
العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيد فان العطف على الضمير المجرور بغير
اعادة الجار ممتنع عند الجمهور او معنوي نحو سرت والجبل مما لا يصلح
للمشاركة فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية ويمتنع فيه العطف وقد
اشار الى الاول بقوله ص والعطف ان يمكن بلا ضعف حق والى الثاني
بقوله ص والنصب مختار لدى ضعف النسق والى الثالث بقوله ص
والنصب ان لم يجز العطف يجب واما قوله ص او اعتقد اضمار عامل نصب
فيحمل وجهين احدهما ان يكون مخيرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية
وبين اضمار عامل حيث يصح اضماره كقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فانه
لا يصح جعله معطوفا لان اجمع بمعنى عزم فلا ينصب الا الامر والكيد وكذلك
فلك ان تجعل شركاءكم مفعولا معه وان تجعله مفعولا به بفعل مقدر
تقديره واجمعوا من جمع لان جمع بمعنى ضم المتفرق فينصب الشركاء ونحوه
وقد حكي ان اجمع بمعنى جمع فعلى هذا يصح العطف والثاني ان يكون نوعا
والمعنى انما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية
ونوع يضمر له عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة كقوله علفتها
تبنا وماء باردا فما منصوب بفعل مضمر تقديره وسقيتها ماء فلا
يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة
ويجوز ان يجعل قوله او اعتقد اضمار عامل شاملا للناصب كما مثلنا
به وللجار كقولك ما لك وزيد فيجوز جره لا بالعطف بل باضمار الجار
نص عليه في شرح الكافية وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال



## الاستثنا

الاستثنا اخراج بالا او احدى اخواتها تحقيقا
او تقديرا فالاخراج جنس وبالا او احدى اخواتها مخرج للتخصيص ونحوه
والمراد بالمخرج تحقيقا المتصل وبالمخرج تقديرا المنقطع نحو ما لهم به من
علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير
الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع قال ابن
السراج اذا كان الاستثنا منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا
قد دل على ما يستثنى فتامل فانه دقيق انتهى قوله ص ما استثنت الا مع تمام
يتضمن يجوز ان يكون ما موصولة فينتصب خبرها فهو مرفوع وان يكون
شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم والمراد بالتمام ان يكون المخرج منه
مذكورا ويقابله التفريغ يعني ان المستثنى بالا في غير التفريغ ينتصب
متصلا كان او منقطعا بعد موجب وغيره الا ان نصبه على ثلثة اقسام
واجب وجائز مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب هو المستثنى
بعد ايجاب متصلا او منقطعا موخرا او مقدما نحو قام القوم الا
زيدا وخرج القوم الا حمارا وقام الا زيدا القوم والمرجوح النصب هو
المتصل بعد نفي او شبه النفي والمراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي
فمثال النفي ما فعلوه الا قليل ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال
الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في هل ومن
فجميع هذا يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجره بدلا
عند البصريين وعطفا عند الكوفيين والى هذا اشار بقوله ص
وبعد نفي او كهل اتبع والراجح النصب هو المنقطع
بعد نفي او نفي ان صح اغناؤه عن المستثنى فان بني بمم يجوز فيه النصب

والاتباع ونزول الاتباع الطرد وذكر بعض النحويين ان نصبه عندهم
ارجح واما الحجازيون فالنصب عندهم واجب فان لم يصح اغناؤه عن
المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع وهو كل استثنا منقطع لا يجوز
تفريغ ما قبل الا للاسم الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا
ما ضر وجعل المصنف منه قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم والى هذا القسم الثالث اشار بقوله ص وانصب ما انقطع وعن
تميم فيه ابدال وقع س ولكنه اطلق فلم يفصل بين ما يصح اغناؤه وما لا يصح
وقوله ص وعن نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد
س يعني ان المستثنى المقدم على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان احدهما
وهو المختار نصبه على الاستثنا والثاني ان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى
منه بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما بعرينتهم يقولون ما لي الا
ابوك ناصرا فيجعلون ناصرا بدلا انتهى وهذا قليل ولذلك قال قد ياتي
واحترز بقوله في النفي من ان يكون المقدم في الايجاب فانه واجب النصب
كما سبق ولما فرغ من بيان التام شرع في المفرغ فقال ص وان تفرغ
سابق الا لما بعد كما لو الا عدما س اي وان يفرغ ما سبق الا
لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد الا معه نحو ما قام الا زيد فقام مفرغ
لما بعد الا يعني زيدا فهو فاعل به كما لو عدمت الا وقيل ما قام زيد
وقوله سابق اولى من قوله في التسهيل العامل لان السابق قد يكون عاملا
كما مثلنا به وقد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد فان قلت على ماذا
يعود الضمير في يكن قلت يحتمل ان يكون على السابق اي يكن السابق في طلبه
لما بعد الا كما لو عدم الا وان يعود على ما من قوله لما بعد اي يكن ما بعد الا



في تسلط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا ملتزما ان الاول لا يكون التفريغ
الا بعد نفي او شبهه الثاني يصح التفريغ بجميع المعمولات الا المصدر
المؤكد فاما قوله تعالى ان بطش الا طاغوتا فمتاول ولما كانت الا قد تكرر لتوكيد
ولغير توكيد نبه على ذلك فقال ص والغ الا ذات توكيد س وهي التي
يصح طرحها والاستغنا عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا فان صح اغنا
الثاني عنه جعل بدلا وان لم يصح عطف بالواو فالاول نحو لا يمر بهم الا
الفتى الا العلا فان العلا هو الفتى والثاني لا تمر بهم الا زيدا والا عمرا
وقد اجتمعا في قوله مالك من شخصك الا عمله الا رسمه والا رمله
فان قلت ما المراد بالغائها قلت جعلها كانها لم تذكر فلا يؤثر في لفظ
ولا معنى غير التوكيد ثم قال ص وان تكرر لا لتوكيد س يعني بل لقصد
استثنا وحينئذ لا يخلو ذلك من ان يكون مع تفريغ ما قبل الا من العوامل
او مع تمامه فهاتان حالتان اشار الى الاول بقوله ص فمع تفريغ
التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه معنى
س المراد بالعامل الا وبالتاثير النصب على الاستثنا فكانه قال دع
النصب على الاستثنا بالا في واحد من المستثنيات او المستثنيات وليس
عن نصب سواه معنى اي سوى ذلك الواحد والحاصل ان الا اذا تكررت
لغير توكيد وما قبلها من العوامل مفرغ شغل بواحد ونصب ما عداه
على الاستثنا نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا خالدا وقد فهم من عبارته
فوائد الاولى ان الناصب للمستثنى هو الا لقوله بالعامل ونسبه في
التسهيل الى سيبويه والمبرد وزاد في شرحه الجرجاني والخلاف في
ذلك شهير الثانية ان الاسم الذي شغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه

الاول بل يجوز ان يكون المتوسط والاخر لقوله في واحد الا ان شغله
بالاول الاولى الثالثة ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب
سواه مغني فهو انص من قوله في التسهيل ونصب ما سواه فان قلت
عبارته غير وافية بالمقصود من ثلثة اوجه احدها انه امر بترك
الثاني بالاولى واحد فعلم انه لا ينصب على الاستثنا ولم يعلم ما يفعل به
والثاني ان الحكم الذي ذكره انما يكون اذا لم يمكن استثنا كل واحد من متلوه
فان امكن جعل كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام الا اخوتك الا زيدا والا
ان قوله وليس عن نصب سواه مغني ليس كذلك بل اذا رفع الاول جاز نصب
ما بعده اذا قصد بدل البدا قلت الجواب عن الاول انه قد علم ان العامل
المفرغ يستعمل من قوله قبل يكن كما لو الا عدما والثاني ان كلام المصنف
في تكرر الا مع اتحاد المستثنى منه وعن الثالث انه اذا جعل بدل البدا
كانت الا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج تحت قوله والا
الا اذا توكيد ثم اشار الى الثانية بقوله ص ودون نفي يرفع مع التقدم
نصب الجميع احكم به والتزم س مثال ذلك ما قام الا زيدا الا عمرا الا
عمرا الا خالدا القوم ثم قال ص وانصب لتاخير وجي بواحد منها
كما لو كان دون زايد س يعني ان العامل اذا لم يكن مفرغا وتاخر ما استثني
عن المستثنى منه نصب الجميع الا واحدا منها فله معها ما له مفردا نحو
قام احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا ويجوز رفع واحد منها على البدل
لانه بعد نفي وهو ارجح فان قلت فهل يجوز رفع الجميع على الابدال
قلت قد جاز ذلك الا بدي وظاهر كلام المصنف انه لا يبدل منها الا
واحد ثم مثل ذلك بقوله ص فلم يفوا الا امرؤ الا على س فيجوز رفع امرؤ



على البدل ونصبه على الاستثنا كما لو انفرد ونصب على لغة وقف على
لغة ربيعة فحذف تنوين المنصوب والاصل الا عليا وقوله ص وحكمها
في القصد حكم الاول س يعني في الدخول ان كان الاستثنا كل من غير موجب
وفي الخروج ان كان من موجب تنبيه اذا تكررت الا لغير توكيد فتارة
يمتنع استثنا كل من متلوه وتارة لا يمتنع ولم يتكلم المصنف على الثاني
لوضوحه وقد تكلم عليه في الكافية والتسهيل ولما فرغ من حكم الاستثنا
بالا شرع يذكر سائر ادوات الاستثنا فقال ص واستثن
بحرف او بفعل معربا بما لمستثنى بالا تسبا س اصل غير ان يكون صفة
دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما اضيف اليه وقد تضمن معنى الا
فيستثنى بها ولم يكن بد من جر ما استثنيته بالاضافة واعربت هي بما
يستحقه المستثنى بالا من نصب واجب نحو قام القوم غير زيد او راجح
نحو ما لزيد علم غير ظن او مرجوح نحو ما قام احد غير زيد ومن تاثر بعامل
مفرغ نحو ما قام غير زيد فان قلت قد تقدم ان الا عند ناصب المستثنى
عند المصنف فما ناصب غير قلت ناصبها العامل الذي قبلها على الحال
وفيها معنى الاستثنا هذا اختيار المصنف قال في شرح التسهيل
وهو الظاهر من قول سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة والمشهور
ان انتصابها على حد انتصاب ما بعد الا فان قلت ظاهر قوله معربا بما المستثنى
بالا تسبا اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل قلت
المفهوم من عبارته ان غير اعرب بالاعراب المنسوب للمستثنى بالا من
نصب وغيره كما سبق وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب بسهات
الاول قد يحمل الا على غير فيوصف بها وما بعدها كما حملت غير على الا

نصب المستثنى

فاستثني بها وللموصوف بالاشتراط ان يكون جمعا وان يكون نكرة او
معرفا بال الجنسية فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محض ويفارق
غير امن وجهين احدهما ان موصوفها لا يحذف ويقام مقامه فلا يقال
جاني الا زيد بخلاف غير والاخر انها لا يوصف بها الا ان يصح الاستثنا
متصلا او منقطعا فلا يجوز عندي درهم الا جيد لانه لا يصح فيه
الاستثنا بخلاف غير قال في البسيط وهل يجوز فيه الحال كما جاز في
غير فيه نظر واجازه ابن السيد الثاني يجوز في المعطوف على المستثنى
بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فتقول قام القوم غير زيد وعمرو
بالجر على اللفظ وبالنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا وتقول ما
قام احد غير زيد وعمرو بالجر والرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام
سيبويه انه من العطف على الموضع وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم
الثالث لا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا في نحو قام القوم الا زيدا
على معنى غير خلافا لبعضهم وما استدل به متاول قوله ص ولسوى س
سواء س هذه ثلث لغات وزاد بعضهم رابعة وهي المد مع الكسر وظاهر
كلامه انه يستثنى بالثلثة وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه
الا بالمكسورة وقال ابن عصفور في الشرح الصغير لم يسمع منها
معنى الاستثنا الا سوى المكسورة السين قال ويستثنى بما عداها
قياسا على ما وقوله ص اجعلا على الاصح ما لغير جعلا س اي اجعل
لسوى واختيها ما جعل لغير من كونها جر المستثنى ونصب ما اعراب ما
بعدا لا على ما سبق في غير من التفصيل والتمثيل لانها بمعنى غير واشار
بقوله على الاصح الى مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو انها ظرف لا



تتصرف الا في الشعر ونقل عن الفراء قال سيبويه بعد ان مثل بقوله ما
اتاني القوم سواك زعم الخليل ان هذا كقولك اتاني القوم مكانك الا ان في
سواك معنى الاستثنا انتهى قال ابن عصفور ولما كانت الظرفية فيها
مجازا لم تتصرف فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو
جا الذي سواك وانما اختار خلاف ما ذهبوا اليه قال في شرح الكافية
لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك
وقاموا غيرك واحد وانه لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او
زمان والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف
والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك واكثر فيه وفي شرح التسهيل
من الاستشهاد على تصرفها واجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بانه لا
يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفا واجاز ان يكون موضعها بعد الموصول
رفعا على انها خبر مبتدا مضمر وان يكون نصبا على انه حال وقيله ثلث مضمرا
قال ويقوى هذا الوجه قول من قال رايت الذي سواك بالنصب قال
ولنا ان نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدا مضمر على انه يكون مبنيا
لابهامه واضافته الى مبني كما فعل ذلك بغير في قوله لذ تقيس حسن بالي
غيره قلت هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصره لمذهبه وهو منقول عن
الزجاجي ولقائل ان يقول ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه اما ما
ذكره من اجماع اهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل وقد تقدم
واما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه لان سيبويه ومن وافقه معترف
بتصرفه في الشعر وقد انشد سيبويه بعضه ولم يذكر من تصرفه في النثر
الا جزء بمن في الحديث وقول بعض العرب اتاني سواك حكاه الفراء اما

الجر من فقد تقدم انه لا يعتد به في اخراج الظرف عن عدم التصرف
واما اتاني سواك فهو اقوى مما احتج به قال في البسيط قال البصريون
هذا من الشاذ قلت وكلام حاكيه اعني الفراء يدل على قلته فانه قال
سواك ومكانك وبدلك وبحوك ودونك لا تستعمل اسما مرفوعا ثم
قال وربما رفعوا قال ابو نزوان اتاني سواك واما تجويزه كون سواك
بعدا لموصول خبر مبتدا مضمر فضعيف لان فيه حذف صدر الصلة
من غير طول ولو كان كذلك لجاز في غير فصيحا كما جاز في سوى وايضا فقوله
رايت الذي سواك بالنصب يضعفه واما ادعاؤه انه لابهامه واضافته
الى مبني فبعيد وقد ضعف في باب الاضافة من شرح التسهيل القول
بمثل ذلك واما تقدير بيت فلا يخفى بعده وقد اتضح بذلك صحة الظرفية
الا ان الظاهر عدم لزومها لكثرة تصرفه في الشعر ولما حكاه الفراء
اذ ظرف متصرف يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وهذا مذهب قوم
منهم الرماني والعكبري وقوله في الكافية وما تصرفه من عده
ظرفا يوهم ان كل من قال بظرفيته قال بمنع التصرف وليس كذلك بل
المذاهب ثلثة فان قلت ظاهر قوله ما لغير مساو انها لغير في جميع
الاحكام وليس كذلك بل افترقا في امرين الاول ان المستثنى بغير قد
يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم والفتح وبالتنوين بخلاف سوى
الثاني ان سوى تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف
غير قلت انما تساوي بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى واعرابها
بما بعد الا لا في جميع الاحكام فان قلت يلزمه ان يجوز في المعطوف
على المستثنى بها اعتبارا المعنى كما جاز في غير قلت لا بعد ان يلزمه قياسا



وقوله في التسهيل وتساويهما مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى
في المعطوف على مجرور غير ظاهر في اجازته ص واستثن ناصبا بليس وخلا
وبعدا وسكون بعد لا س اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما خبرهما فلهذا
وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام
والمعنى ليس هو اي بعضهم زيدا وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم
من الكلام السابق ولذلك كان مفردا والتقدير ليس هو اي ليس فعلهم فعل
زيد فحذف المضاف ورد بانه لا يطرد وفي الارتشاف قال ابن مالك وصاحب
البسيط هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه وهذا مخالف
لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من ان الفاعل مضمر لا محذوف قلت قد
صرح في شرح الكافية بضمير مستتر وقوله في التسهيل واسمها بعض مضاف
الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف يقتضي ظاهره انه محذوف لا مضمر ويمكن
ان يكون تجوزا بالتعبير عن الاضمار بالحذف فان قلت هل الجملتي ليس ولا يكون
في الاستثنا محل من الاعراب قلت في ذلك خلاف قيل هما في موضع نصب
على الحال وقيل لا محل لهما وصححه ابن عصفور واما عدا وخلا فقد ثبت بالنقل
الصحيح عن العرب انهما ينصبان المستثنى وبرهانه قولهم قام القوم عدا زيدا
وعدا زيد وخلا عمرا وخلا عمرو وقد اشار الى جواز جر المستثنى بهما
بقوله ص واجر بسابقي يكون ان يرد س وبما عدا وخلا فان قلت هل الارجح
نصب المستثنى بهما او جره قلت لا اشكال في ان النصب بعدا ارجح لان
فعليتها اشهر ولذلك الزم سيبويه فعليتها ولم يحفظ حرفيتها واما خلا
فالنصب بها ارجح ايضا قيل ولم يعرف سيبويه الجر بها وليس كذلك
بل ذكر سيبويه فيها الجر ايضا وقال الاخفش في الاوسط كل العرب

بان اسمها

يجرون بخلا وقد زعموا انه ينصب بها وذلك لا يعرف انتهى وهو خلاف
المشهور وقوله ص وبعدما انصب شبه بحوما عدا زيدا وما خلا عمرا وانما
تعين النصب بعدما لانها مصدرية فتعينت فعليتها لانها لا يليها
حرف جر وتعين النصب على ما هو مذهب الجمهور وحكى الجرمي الجر مع ما
في الفرج عن بعض العرب واليه الاشارة بقوله ص وانجر اقدر دس واحد
ذلك الكسائي والربعي والفارسي في كتاب الشعر له وعلى هذا فما زائدة
لا مصدرية وقوله ص وحيث جرا فهما حرفان س يعني مجردين من ما او مقترنين
بها فان قلت باي شيء يتعلقان اذا كانا حرفي جر قلت قيل بالفعل او معنى الفعل
لموضعهما نصب وقيل بما في موضع نصب عن تمام الكلام وقوله ص كما بما
ان نصبا فعلان س يعني مجردين من ما او مقترنين بها وبما فعلان متعديان
والمستثنى بهما مفعول به وفاعلهما عند سيبويه واكثر البصريين ضمير
مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وبه
جزم في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي انه محذوف مما تقدم في اسم
ليس ولا يكون وقال في شرحه وفيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا ان
جعل قوله عدا بعضهم زيدا لم يستقم الا ان يراد بالبعض من سوى زيد وهذا
وان صح اطلاق البعض على الكل الا واحدا فلا يحسن لقلته في الاستعمال
فالاجود ان يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه فيقدر في قاموا
عدا زيدا جاوز قيامهم زيدا انتهى قيل ولا يطرد اذ ينتقض في نحو القوم
اخوتك عدا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وينبغي ان لا يجوز
تقدير جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام لان البعض عندهما لا
يقع الا على ما دون النصف والصحيح جواز وقوعه على النصف وعلى ازيد

تقدير؟



منه لقوله دانت اروى والديون تقضى فمطلت بعضا وادت بعضا
وذهب المبرد الى ان فاعلهما ضمير عائد على من المفهوم من معنى الكلام اي عدا
من قام زيدا فان قلت هل الجملتي عدا وخلا محل من الاعراب قلت ان وقعا صلة
لما فلا محل لهما كما صححه في ليس ولا يكون فان قلت اذا وقعا صلة لما المصدرية
فما موضع المصدر المؤول من الاعراب قلت نصب بلا خلاف وانما اختلفوا
في وجه نصبه فقال السيرافي هو مصدر موضوع موضع الحال كما جوز
ذلك في المصدر الصريح وذهب ابن خروف الى ان انتصابه على الاستثنا
انتصاب غير وقيل انتصابه على الظرف وما وقتية اي وقت مجاوزتهم ص
وكخلا حاشى ولا تصحب ما س يعني ان حاشى مثل خلا يجوز نصب المستثنى بها
وجره فاذا نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في
خلا واذا جرت كانت حرفا والكلام على ما يتعلق به كالكلام على خلا لا فرق
بينهما الا في بلثة اوجه الاول ان الفراء ذهب الى ان حاشا فعل ولا
فاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على الاول ولم ينقل عنه ذلك في عدا
وخلا وقيل ويمكن القول فيهما بذلك الثاني ان الجر بحاشا هو الاكثر
بخلاف عدا وخلا ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب بها
لانه لم يحفظه وقد نقل ابن زيد والفراء والاخفش والسيباني وابن
خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج الثالث ان حاشى لا
تصحب ما بخلاف عدا وخلا قال سيبويه لو قلت اتوني ما حاشا زيدا لم
يكن كلاما وقد اجازه بعضهم على قلة وقال في التسهيل وربما قيل ما حاشا
وذكر في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما
حاشا فاطمة وانشد بعضهم على ذلك قوله رايت الناس ما حاشا

والا فقولان كما تقدم
في ليس ويحتمل ان يعضور
انهما لا محل لهما مع احد

قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وقوله ص وقيل حاشى وحشا فاحفظهما
س ظاهره ان هاتين اللغتين في حاشا التي يستثنى بها وقد سمع الاستثنا
بحشى في قوله حشى رهط النبي فان منهم بحورا لا نكدرها الدلاء و
ولم يسمع بحاش وكلامه في التسهيل ظاهر في انهما في حاشا التي للتنزيه وهي
التي يليها المجرور باللام نحو حاشى لله وقد قرئ باللغات الثلاث وقيل حاشى
وهذه التي يليها المجرور باللام ليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل
هي اما فعل وهو مذهب المبرد واما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود حاشى الله بالاضافة
مثل سبحان الله وقراءة ابي السماك حاشا الله بالتنوين مثل رعيا لزيد
والوجه في قراءة من لم ينون ان يكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى

## الحال

ص الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كزيد اذهب
س الحال تذكر وتؤنث وقوله وصف كالجنس يشمل الحال وبعض الاخبار
وبعض النعوت ونحو لله دره فارسا من التمييز وقوله فضلة اخرج الخبر
والفضلة ما يجوز الاستغناء عنه الا لعارض ولا يعترض بالحال في مثل
ضربي زيدا قائما فان امتناع حذفها لسدها مسد الخبر وقوله منتصب
اخرج النعت لانه يعني لازم النصب والنعت تابع للمنعوت وقوله مفهم
في حال كذا اخرج نحو لله دره فارسا فان التمييز يقدر بمن لا بفي وقول
الشارح ان هذا التعريف ليس بمانع لانه يشمل النعت غير مسلم لخروجه
بتقييد لزوم النصب بنسبة ذكر في الكافية والتسهيل ان الحال قد يجر
بباء زائدة ان تفي عاملها كقوله فما انبعثت بمزود ولا وكل ونوزع
في ذلك وذكر في باب حروف الجر من شرح التسهيل ان من الزائدة ربما



دخلت على حال ومثله لقراءة من قرا ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من
اولياء مبنيا للمفعول وفيه نظر وقوله كزيد اذهب مثال وفهم منه جواز
تقدم الحال على عاملها وسيأتي ص وكونه منتقلا مشتقا بغلب لكن
ليس مستحقا س كون الحال منتقلا اي غير لازم لصاحبه ومشتقا
اي مصوغا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب فمجيء وروده
لازما وخلق الانسان ضعيفا ومن وروده غير مشتق فاقرا واثبات
او اقرا جميعا وقد اجتمع اللزوم والجمود في قولهم هذا خاتمك
حديدا وهذه جبتك خزا وهما من امثلة سيبويه وفصل بعضهم في
الانتقال فعال الحال فسماه مبينة وموكدة فالمبينة لا بد ان تكون منتقلة او
مشبهة بمنتقلة نحو خلق زيد اشهل لانه كان يمكن ان يكون غير اشهل والموكدة
يجوز ان تكون غير منتقلة ص ويكثر الجمود في سعر س اعلم انه يكثر جمود الحال اذا
كان موولا بالمشتق تاويلا غير متكلف وذلك بان يدل على سعر نحو بعه مدا بكذا
اي مسعرا او مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي مناجزة او تشبيه نحو كر زيد
اسدا اي مثل اسد او ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وفي نصب
الثاني اقوال والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما
هو الحال ونظير هما في الخبر الزمان خلوا حامض او اصالة نحو قال سجد لمن
خلقت طينا او فرعية نحو ويخرجون من الجبال بيوتا وهي حال مقدرة او تنويع
نحو هذا مالك ذهبا او طوار واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
او نعت نحو فتمثل لها بشرا سويا وقد اندرج ذلك كله تحت قوله ص وفي
مبدئ تاول بلا تكلف س فان قلت الدال على السعر مندرج في ذلك وقد افرده
بالذكر قلت هو من باب عطف العام على الخاص ص والحال ان عرف لفظا فاعتقد

تنكيره معنى كوحدك اجتهد من لما كان الغالب استعمال الحال والتعريف صاحبه
التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا وقد يجي على صورة المعرف بالاداة فيحكم بزيادة
بحواد خلوا الاول فالاول او بالاضافة فيحكم بانه نكرة لم تعرف بها نحو طلبته
جهدي وطاقتي واجتهد وحدك اي منفردا واذا اقلني المتعدي ضربت زيدا وجب
فمذهب سيبويه انه حال من الفاعل اي ضربته في حال انفرادي له بالضرب
واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول ورجح مذهب سيبويه بان وضع المصدر
موضع اسم الفاعل اكثر وعن ابن طلحة كونه حالا من المفعول لانه اذا اراد
الفاعل قالوا مررت به وحدي وفي وحده اقوال الاول مذهب سيبويه انه اسم
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد في موضع انفراد والحال
في موضع موحدا الثاني انه مصدر وحدته وهو محذوف الزوائد واليه
ذهب ابو الفتح والثالث مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر
في موضع الحال الرابع ذهب يونس الى انه منتصب على الظرف كقول العرب
زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام في قولهم زيد وحده
وجهين احدهما ما قاله يونس والاخر ان يكون مصدرا لفعل مقدر هو الخبر كما
قالوا زيد اقبالا اي يقبل اقبالا وقد حكى الاصمعي وحدك تعلى هذا هو مصدر
لفعل مستعمل تنبيه ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول
واجاز الكوفيون ان تاتي على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك
نكرة فاجازوا عبد الله المحسن افضل منه المسيء ص ومصدر منكر حالا ينقاس
بكثرة كبغتة زيد طلع س من وقوع المصدر موضع الحال قوله تعالى ثم ادعهن
يأتينك سعيا وادعوا ربكم خوفا وطمعا وقولهم قتله صبرا وطلع زيد بغتة



وهو كثير ومع كثرته فنقل اجماع النحويين على قصره على السماع وان اختلفوا في
التجريح الا المبرد فانه اجاز القياس وقيل عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع الفعل نحو
اتيته سرعة وهو المشهور عنه واستثنى في التسهيل ثلثة انواع لا تقتصر فيها
على السماع الاول قولهم انت الرجل علما فيجوز ان يقول انت الرجل ادبا ونبلا والمعنى انت
الكامل في حال علم وادب ونبل قال في الارتشاف ويحمل عندي ان يكون تمييزا
الثالث ما علما فعالم يقول ذلك لمن وصف عندك سخيا بعلم وغيره منكرا عليه
وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال
هو المرفوع والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم ويجوز ان يكون
ناصبها ما بعد الفا وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا موكدة والتقدير
مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل ما بعده فيما قبله
نحو اما علما فهو ذو علم تعين ان يكون العامل فعل الشرط فلو كان المصدر الثاني
اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المنكر
والمعرف كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى
ان القسمين مفعول به لفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال
في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في
الجواب تنبيهان الاول مذهب سيبويه في المصدر الواقع موقع الحال انه هو
الحال وذهب الاخفش والمبرد الى انه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال
وذهب الكوفيون الى انه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس في موضع
الحال وذهب بعضهم الى انها مصادر على حذف مضاف فتقدير اتيته ركضا
اتيان ركض وكذا سائرها وقيل هي احوال على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض
والثاني في قوله ومصدر منكر حالا ينقاس بكثرة تنبيه على وقوع المصدر المعرفة حالا

بقله وهو ضربان علم جنسي كقول العرب جاءت الخيل بدادا فيا ول نكرة
متبددة وذواداه كقوله ارسلها العراك ولم يذدها فيا ول على زيادة
ال وفيه وفي نحوه ثلثة مذاهب احدها انه مصدر في موضع الحال
وهو مذهب سيبويه والثاني انه مفعول لفعل مقدر اي تعترك العراك
وهو مذهب الفارسي والثالث انه مفعول لحال محذوفة اي معتركة العراك
وذهب ابن الطراوة الى ان العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال
اي الارسال العراك والتقدير لعلت فاوردها العراك وزعم ان
العراك مفعول بان لاوردها ونقل عن الكوفيين ان ارسلها مضمن معنى
اوردها ثم انتقل الى صاحب الحال فقال ص ولم ينكر غالبا ذو الحال
س وذلك لشبهه بالمبتدا واشار بقوله غالبا الى انه قد ينكر في غير الموضع
قليلا حكاه سيبويه وجعله مقيسا بغير شرط وان كان الاتباع اقوى
والقياس قول يونس والخليل خلافا لمن قال لا يجوز في غير الموصوف الا سماعا
ما لم يتقدم عليه نحو قوله ص ان لم تباشر يعني عن الحال نحو هذا قائما رجل مثل
ه سيبويه واما نحو فيها قائما رجل فيظهر من كلام سيبويه ان ذا الحال
هو المبتدا لا الضمير المستكن في الخبر كما ذهب اليه قوم قال في شرح
التسهيل وقول سيبويه هو الصحيح لان الحال خبر في المعنى فجعله لاظهر
الاسمين اولى من جعله لاعمضهما قيل وهذا يستقيم لو تساويا في التعريف
وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه
والفرا الا اذا تاخر وقوله ص او تخصص يعني باضافة نحو في اربعة ايام سواء
للسائلين او وصف نحو فيها لفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا لمن
شرط وصفين ولو قيل ان الحال من الضمير في الوصف لكان اولى وقوله ص



بين اي يظهر من بعد نفي كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
خلافا للزمخشري في جعل الجملة صفة قرية او مضاهيه يعني مشابه النفي
وهو النهي والاستفهام فالنهي كقوله لا تركن احدا الى الاعجام يوم الوغا
ميحوفا لجمام والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك
العذر في ابعادها الاملا ومثل النهي بقوله ص لا تبغ امرؤ على امرئ مسلما
س فهذه ستة مسوغات على التفصيل وزاد في التسهيل ثلثة احدها ان يكون
الحال جملة مقرونة بالواو نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية لان الواو نعت
تورث التبعية والثاني ان يكون الموصوف به على خلاف الاصل نحو هذا خاتم
حديدا والثالث اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو هذا ولانا سن
وعبد الله منطلقين وقد جعل سيبويه هذه المسئلة بابا ص وسبق حال
بحرف جر قد ابو او لا امتنع فقد ورد س صاحب الحال مرفوع ومنصوب
ومجرور فتقديمها على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنع مانع
كالحصر ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر فصل عنهم مطلقا وقيل
ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا فقيل
مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا واما المجرور فان كان باضافة لم يجز تقديم الحال
عليه باجماع قال في شرح التسهيل فان كانت الاضافة غير محضة جاز نحو لك
هذا مشارا لسوين ملوما الان او غدا وان كان مجرورا بحرف لم يجز تقديم
الحال عليه عند اكثر النحويين وقال المصنف الصحيح الجواز لثبوته سماعا ولضعف
دليل المنع الا ان تقديمه ضعيف مع جوازه وفصل الكوفيون وقالوا ان كان
المجرور بالضمير نحو مررت صاحكة بك او كانت الحال فعلا نحو مررت تضحك
بهند جاز والا امتنع واستدل المصنف بقوله تعالى وما ارسلناك

قيل

س

الاكاوه للناس وبايات ظاهرة في مدعاه تنبيه فان قلت اطلق المصنف
في قوله بحرف وينبغي ان يقيد بغير الزائد لانه موضع الخلاف قلت العرف
له ان الزائد لا يعتد به فلذلك اهمل التنبيه عليه لوضوحه فان قلت على ما
ذا يعود الضمير في قوله ابوا قلت ظاهره انه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله
على ذلك لان منهم من اجاز وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان وابن برهان
على ان ابن الانباري ذكر الاجماع على المنع فيتعين صرف الضمير الى الاكثر
فان قلت قوله ولا امنعه يوهم انفراده بجوازه قلت لا يلزم من قوله لا امنعه
انفراده والمراد لا امنعه وفاقا لمن اجاز لانه نقل الخلاف في غير هذا الموضع
فان قلت قوله فقد ورد دعوى لم يقم عليها دليل اذ لم يرد نص بذلك لان
الاية التي استدل بها والابيات محتملة للتاويل قلت ظاهرها يدل على
دعواه والاحتمال في بعضها بعيد جدا ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة
القياس وليس هذا موضع الكلام على الاية ولا على الابيات ص ولا يجر حال
من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزءا له اضافة
او مثل جزئه فلا يحتاج جاعل هذين السببين انه لا يجوز الحال من المضاف
اليه الا في ثلثة مواضع الاول اذا كان المضاف عاملا في الحال نحو
الى الله مرجعكم جميعا فهذا جائز قال في شرح الكافية بلا خلاف الثاني
ان يكون المضاف جزءا للمضاف اليه نحو ورعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
الثالث ان يكون مثل جزء المضاف اليه في صحة الاستغناء عنه بحرف نحو
ملة ابرهيم حنيفا فلو لم يكن احد هذه الثلثة لم يجز قال في شرح التسهيل
بلا خلاف نحو ضربت غلام هند جالسة وحكي عن ابن عصفور انه اجازه
ونوزع المصنف في اجازة الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا

التسهيل





او كجزئه لان ما استدل به لا حجة فيه لاحتمال كون اخوانا منصوبا
على المدح وحنيفا حالا من ملة وذكر على معنى الدين فان قلت علام يعود
الضمير في قوله عمله قلت على الحال اي الا اذا اقتضى المضاف نصب
الحال ص والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا ش يجوز تقديم
الحال على عاملها اذا كان فعلا متصرفا نحو مخلصا زيد دعا خلافا للجرمي
في منع تقديمها عليه وللاخفش في جوازه اذا زيد جا لتبعدها عن العامل
وهو كمثال المصنف ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة ومنع المقارنة تقديم
الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو والشمس طالعة جاز زيد ونص ابن
اصبغ على انه لا يمتنع عند الجمهور قوله او صفة تشبه الفعل المتصرف
تقبل علامات الفرعية كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو
مسرعا ذا راحل ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل
ونحوه واحترز بقوله صرف من غير المتصرف نحو ما احسن هذا متجردة
فلا يجوز تقديمها عليه لضعفه وبقوله اشبهت المصرفا من افعل التفضيل
فانه لا تقبل علامات الفرعية مطلقا فجعل موافقا للجرامي في منع تقديم
الحال عليه ما لم يتوسط بين حالين فاستدركه بقوله جواز تقديم الحال على
العامل المتصرف مشروط بعدم المانع كوقوعه صلة ال او حرف مصدري
ص وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كذلك ليت وكاش
لا يجوز تقديم الحال على عاملها اذا كان جامدا ضمن معنى مشتق وذلك انواع
الاول اسم الاشارة كذلك الثاني حرف التمني كليت الثالث حرف
التشبيه نحو كان الرابع حرف الترجي وهو لعل الخامس حرف التنبيه

لتقدمها

لعله احترز

بلغ مقابلة

نحو ما السادس نحو اما علما فعالم السابع الاستفهام المقصود
به التعظيم نحو ما جارنا ما انت جار واجاز الفارسي فيه الحال والتمييز
الثامن الجنس المقصود به الكمال نحو هذا الرجل علما التاسع المشبه به
هو زهير شعرا نص المصنف على ان جميع هذه تعمل في الحال خلافا للسهيلي
في اسم الاشارة وله ولابن ابي العافية في حرف التنبيه ولبعضهم في كان
ووفاقا للزمخشري وابن عصفور في ليت ولعل وصحح بعضهم ان ليت ولعل وباقي
الحروف لا تعمل الا كان وكاف التشبيه وتقدم بيان العامل في الحال
تقدما ونسبة العامل الى اما مجاز وقد اندرج تحت قوله وعامل ضمن
معنى الفعل لا حروفه نوع عاشر وهو الظرف وشبهه اذا ضمنا معنى
الاستقرار فانهما يعملان في الحال نحو زيد في الدار قائما وللحال في نحو
هذا ثلثة احوال تاخر ولا اشكال في جوازه وتقدم على الجملة نحو قائما
زيد في الدار وهو لا يجوز قال في شرح الكافية باجماع تبعا لابن طاهر
واجاز الاخفش في قولهم قد ذلك اني وامي ان يكون قد ايضا حالا والعامل فيه
ذلك واجاز ابن برهان التقدم ان كانت الحال ظرفا قال في قوله هنالك الولاية
لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدا والخبر لله وهو
عامل في هنالك وتوسط وله صورتان احدهما ان يكون بين الخبر المفرد
والمبتدا المؤخر نحو في الدار قائما زيد ولا خلاف في جوازها والاخرى
بالعكس وهي المشار اليها بقوله ص نحو سعيد مستقرا في هجر س وفيها
مذاهب المنع مطلقا وبه قال جمهور البصريين والجواز مطلقا واليه ذهب
الفراء والاخفش في احد قوليه والجواز بقوة ان كانت الحال ظرفا او جرا
وبضعف ان كانت غيرهما وهو مذهبه في التسهيل والجواز ان كانت



مضمر نحو انت قائما في الدار وهو مذهب الكوفيين فهذه اربعة مذاهب
وقوله وتدر ظاهر انه مما لا نقاس عليه وصرح الشارح بذلك فقال
وما جاء منه مسموعا حفظ ولم يقس عليه وهو خلاف ما ذهب اليه
في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرا والسموات مطويات بيمينه وقول
ابن عباس نزلت هذه الاية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة
وبابيات منها قول النابغة رهط ابن كوز محفي اذراعهم فيهم ورهط
ربيعة بن حدار وتاول المانع وليس هذا موضع بسطه ص ونحو زيد
مفردا انفع من عمرو ومعانا مسحا زائل لفن س لما كان لا فعل التفضيل مزية
على الجامد بتضمن حروف الفعل رجح عليه فاعتبر بوسطه بين حالين نحو زيد
مفردا انفع من عمرو ومعانا فمفردا حال من الضمير المستكن في انفع ومعانا
حال من عمرو والعامل فيهما انفع على المختار وهو مذهب سيبويه
والمازني وطائفة ص والحال قد يجيء متعددا لمفرد فاعلم وغير مفرد
س فيها ان صورتان مثال الاولى جاء زيد راكبا مسرعا فهما حالان
من زيد خلافا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن
العامل افعل التفضيل ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ممسرعا في المثال
عندهم نعت لراكب وحال من الضمير في راكب والثانية قد يكون بجمع
نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وقد يكون بتفريق وله طريقان احدهما
ان يولى كل حال صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فان لم يكن قرينة تعين
جعل الاولى للثاني والثانية للاول لتتصل احداهما حالا لمن عكس وان وجدت
قرينة عمل بها نحو خرجت بها امشي نحو ورانا ص وعامل الحال بها قد اكدا
س الحال يؤكد ان مبينة وموكدة خلافا للفراء والمبرد والسهيلي في انكار الموكدة

مصعدا زيد انحدارا اي مصعدا
والاخرى ان يؤخر ما هو

ثم الموكدة ضربان موكدة لعاملها وموكدة لمضمون جملة فالموكدة
لعاملها ما توافقه معنى لا لفظا وهو الغالب نحو ولا تعثوا في
الارض مفسدين وقد توافقه معنى ولفظا وهو قليل كقوله تعالى
وارسلناك للناس رسولا والموكدة لمضمون جملة شرطها ان
تدل على معنى لازم او شبيه به للازم في تقدم العمل به بعد جملة
جزاها معرفتان جامدتان جمودا محضا نحو قوله انا ابن داية معروفا بها
نسبي فان قلت اطلق في قوله وان يوكد جملة ولم يشترط تعريف جزئيها
ولا جمودها قلت اما اشتراط التعريف فقد فهم من تسميتها موكدة
لانها انما توكد شيا قد عرف واما اشتراط الجمود فمن قوله وان يوكد
جملة لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا او في حكمه كان عاملا فيها وكانت موكدة
لعاملها لا لمضمون جملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد ابوك
عطوفا وهو الحق بينا من قبيل الموكدة لعاملها وهي موافقة معنى لا لفظا
قال لان الاب والحو صالحان للعمل وقوله ص فمضمر عاملها س يعني بعد
الجملة وتقديره احقه او اعرفه ان كان الخبر عنه غيرا نا وان كان انا
فالتقدير احق او اعرف او اعرفني وكون عاملها مقدرا هو الصحيح وهو
مذهب سيبويه خلافا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر موكدا
بمسمى وخلافا لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدا مضمنا معنى
فان قلت اضمار عاملها واجب ام جائز قلت بل واجب ويوخذ ذلك من
جزمه بالاضمار وقوله ص ولفظها يوخر يعني انه لا يجوز تقديمها على الجملة
ولا على احد جزئيها لشبهها بالتوكيد ولانهم يجوزون الحذف عامله فلا
يضم اليه تجوزا اخر بالتقديم فان قلت قد تقدم ان الحال يوعان مبينة



العلم

وموكدة وقد ذكر النحويون انواعا اخر وهي المستحبة نحو هذا زيد راكبا
والمحكية نحو رايت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا والموطية نحو لسانا عربيا فلا يخرج هذه عن النوعين
السابقين ولما كان اصل الحال الافراد نبه على انها قد تكون جملة بقوله
ص وموضع الحال يحتمل جملة س ولوقوع الجملة موقع الحال شرطان احدهما
ان تكون خبرية فان وقعت طلبية قدر القول كما في البعث كقول الهدهد
وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم اخبر تقله وفي البسيط جوز الفراء
وقوع الامر ونحوه حالا والاخر ان لا تكون مفتتحة بدليل استقبال كان
وحروف التنفيس ثم مثل وقال ص كجاء زيد وهو راكب س وهذا مثال
مجمع على جوازه ثم شرع في التفصيل فقال ص وذات بدء بمضارع مثبت
جرت ضميرا او من الواو خلت س يعني ان الجملة الحالية اذا صدرت بمضارع
مثبت وجب حينئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال وخلوها من الواو
نحو جاء زيد يضحك لا نحو ويضحك لان المضارع مشابه للاسم ولا يدخل
عليه الواو كما لا يدخل على الاسم بشبهه يشترط في خلوه من الواو مع
الاثبات شرط اخر وهو ان يعرى من قد ذكره في التسهيل فان قرن بها قال
الشارح لزمته الواو نحو وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ثم قال ص
وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا س
يعني ان الجملة المصدرة بالمضارع العاري من قد اذا وردت بالواو نوي
على الاصح بعدها اي بعد الواو مبتدا وجعل المضارع خبرا عنه ليصير
جملة اسمية كقولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك ثم قال ص
وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما س الذي قدم هو

كلن

المثبت

الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت وسواها تشمل الجملة الاسمية
مثبتة او منفية والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي وبالماضي مثبتا
ومنفيا ومقتضى قوله بواو او بضمير او بهما جواز الاوجه الثلاثة في
ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما الجملة الاسمية فان كانت
موكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وكذا
ان عطفت على حال كقوله تعالى بيانا او هم قائلون وان كان غير موكدة ولا معطوفة
جازت الاوجه الثلاثة واقل منه انفراد الواو واقل منه انفراد الضمير
وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للزمخشري وقبله الفراء بل هو صحيح
فصيح وقد جعل في الكشاف تعضكم لبعض عدو ولا معقب لحكمه في موضع
نصب على الحال واما المصدرة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت
في لزوم الضمير والتجرد عن الواو وان ورد بالواو فقدر المبتدا على الاصح
كقراءة ابن ذكوان وستقيما ولا يتعين نص على ذلك في التسهيل وقول
الشارح وقد يجيء بالضمير والواو ظاهره عدم التاويل وان كان النافي غيرها
جازت الاوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي
الحاق ان بما واما لن فلا مدخل لها هنا وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي
بما لا يغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره كجاء زيد وما تطلع الشمس واما
المصدرة بالماضي المثبت فان كان تاليا لا إلا نحو الا انوا به يستهزءون او
متلوا بأو نحو كن للخليل نصيرا جارا وعدلا او أصله الشرط نحو لا ضربن
زيدا ذهب او مكث لزم الضمير والخلو عن الواو وامتنع دخول قد وقوله
متى يأت هذا الموت لا تلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاها نادر
او كانت الحال موكدة نحو ابو بكر الخليفة قد علمه الناس بذلك الواو ايضا وان

التمثيل ح ا مد

الا ان اكثر كونها بالواو مع الضمير



كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة فان انفرد الواو لزمته قد نحو فجئت
وقد نصب النوم بثيابها وان انفرد الضمير او اجتمعا جاز اثباتها وحذفها
فهي اربع صور وترتيبها في الكثرة جاء زيد وقد قام ابوه ثم جاء زيد قام ابوه
ثم جاء زيد قد قام ابوه ثم جاء زيد وقام ابوه وجعل الشارح الثالثة اقل من
الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل وذهب قوم منهم الفراء والمبرد وابو علي
الى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة او مقدرة والمختار انه لا يحتاج الى تقدير
لكثرة ما ورد من ذلك واما المصدرة بالماضي المنفي فيجوز فيها الاوجه الثلاثة
وقد تركت تمثيل اكثر هذه المسائل لوضوحها وخشية الاطالة ص
والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل ش يعني ان عامل الحال
قد يحذف وحذفه على ضربين جائز وواجب فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراكب
للمسافر راشدا مهديا او لتقدم ذكره في استفهام او غيره كقولك راكبا
لمن قال كيف جئت والواجب اذا جرت مثلا كقولهم خطيبين بنات طلقين
كنات اي عرفتم او بينت ارد باد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفا او
ثم نحو بعته يدا بيد فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا او ما عن خبر نحو ضربي
زيدا قائما او وقعت بعد لا من اللفظ بالفعل نحو ايمانا مرة وقيسا اخرى
والى هذا الموضع اشار بقوله وبعض ما يحذف ذكره حظل **التمييز** ص
اسم بمعنى من مبين نكرة **من** اسم جنس وبمعنى من يخرج ما سوى التمييز والمشبه
بالمفعول نحو الحسن الوجه واسم لا التبرئة نحو لا رجل ونحو ذنب من قولك
استغفر الله ذنبا فمن ذلك شارك التمييز فانه على معنى من ومن يخرج اسم لا
والمنصوب باستغفر ونكرة يخرج المشبه وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى
جواز تعريف التمييز وما اوهم ذلك مؤول عند البصريين ثم ذكر حكم ذلك فقال

بلغ مقابله

متناول

ص ينصب تمييزا بما قد فسره س وفهم من قوله قد فسره ان عامل التمييز هو
المميز وهو ما قبله من المبهمات المفتقرة اليه واقول التمييز نوعان الاول
تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو رطل سمنا وعشرون
درهما ولا خلاف ان العامل في هذا النوع مميز كما ذكروا الثاني تمييز الجملة
وهو ما رفع ابهام نسبة في جملة او شبهها وعامل هذا النوع عند سيبويه
والمازني والمبرد ومن وافقهم هو الفعل وما جرى مجراه من مصدر ووصف
واسم فعل نحو طاب زيد نفسا وعجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا
وسرعان ذا اهاله وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن
تمامها لا عن الفعل ولا ما جرى مجراه واختاره ابن عصفور ونسبه الى
المحققين فان قلت ظاهر قوله بما قد فسره يقتضي موافقة من جعل العامل في هذا
النوع هو الجملة لان المفسر لم يفسر الفعل ولا ما جرى مجراه قلت لا يصح حمل
كلامه على ذلك لنصه في غير هذا الموضع على ان عامله الفعل وقد صرح بذلك
آخر الباب فان قلت كيف يندرج الفعل في قوله بما قد فسره قلت لما كان
التمييز قد رفع ابهام نسبته الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه
وفسره فاندرج بهذا الاعتبار ثم مثل تمييز المفرد بقوله ص كشبر ارضا
وقفيزا برا ومنوين عسلا وتمر انس المفرد الذي يفسره التمييز اما مقدار
وهو الممسوح كشبر ارضا والمكيل نحو قفيزا برا والموزون نحو منوين عسلا
او عدد نحو خمسة عشر رجلا وجعله بعضهم من المقادير او منهم غيره
نحو لنا غيرها ابلا او مثلية نحو لنا امثالها شاء او يعجب نحو لله دره فارسا
وانما اقتصر في البيت على التمثيل بالمقدار لكثرة انصاب التمييز عنه ثم قال
ص وبعد ذي ونحوها اجرره اذا اضفتها كمد حنطة غذا س لانه

الاهاله الفزع والخوف وذا فاعل سرعان شبه حركة الرخاء بسرع تعلقه فوق العين الى النون لانه معمول منه فبني عليها قال الجوهري وقال الصاغاني القاموس واما سرعان ذا الاهالة فاصله ان رجلا كان التجمع عن رغاء يسيل من منخر ناقة فقيل لها هذا لها فقيل لها هذا فقال دعها فجاز ان يسلم ذلك قال ونصب الاهالة على الحال اي سرع هذا الزعام حال كونه الاهالة وعلى التمييز بتقدير تقدم النعت كقولهم تصبب زيد عرقا والتقدير سرعان الاهالة هذه لفرس كمن يجيء بلبنونة الشي كاتبة قبل وقته انتهى من المصنف



بذي الى المثل السابقة ونحوها مما دل على مساحة او كيل او وزن فجرى
ذلك تمييزه باضافة المميز اليه فتقول شبر ارض وقفيز بر ومنوي عسل وقد مثل
بقوله كمد حنطة غذا م فال ص والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل مل
الارض ذهبا س يعني ان جواز جر التمييز بالاضافة مشروط بخلو المميز من اضافته
الى غير التمييز فان اضيف الى غيره وجب النصب نحو ملء الارض ذهبا فان قلت
ما فائدة هذا الشرط في قوله ان كان قلت التنبيه على ان التمييز المضاف له
حالتان احداهما ان لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه فهذا يجب نصبه كالمثال
المذكور اذ لو قيل فيه ملء ذهب لم يستقم المعنى والاخرى ان يصح اغناؤه عنه
فيجوز جره بالاضافة لان حذف المضاف غير ممتنع نحو زيد اشجع الناس رجلا
فلك في هذا ان تقول هو اشجع رجل فان قلت كيف جعل النصب بعد المضاف
المذكور واجبا وقد ذكر جواز جره ممن قلت يعني بشرط خلوه من مر وذلك مفهوم
من قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا اي ان كان المثال المذكور في امتناع اغنائه
عن المضاف اليه وفي تجرده من مر فان قلت لم يذكر هنا حكم تمييز العدد قلت لانه
ما ذكر فيه ثم انتقل الى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال ص والفاعل المعنى
انصبن بافعلا مفضلا كانت على منزلاتين النكرة الواقعة بعد افعل التفضيل
نوعان احدهما فاعل في المعنى وهو السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل
افعل فعلا نحو انت على مر لا فانه يصلح لذلك فتقول علا منزلك فهذا النوع ينتصب على
التمييز والاخر ان لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته
ان يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الى جمع قام مقام النكرة نحو انت افضل
فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجره بالاضافة
الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا ص

بلغ مقابلة صح

بعده

وبعد كل ما اقتضى تعجبا  مميزا كاكرم بابي بكر اباسن يعني انه يجوز انتصاب
التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو اكرم بابي بكر اباً وغير ذلك من الصيغ الدالة
على التعجب نحو لله دره فارسا قال في شرح الكافية والمراد بابي بكر صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عن ابي بكر صاحبه ولما كان كل منصوب
على التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح من ذلك بقوله
ص واجر بمن غير ذي العدد  والفاعل المعنى كطب نفسا تفد س اي يجوز
في كل تمييز ان يجر بمن الا مميزا لعدد وما كان فاعلا في المعنى فانهما لا يجران بمن
ولا يجوز عندي عشرون من درهم ولا طاب زيد من نفس ويجوز فيما سواهما
نحو عندي قفيز من بر فان قلت هذا الضابط غير مستقيم من اوجه الاول ان
تمييز العدد لا يمنع جره بمن لكن بشرط ان يجمع نحو عندي عشرون من
الدراهم الثاني انه اطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد قال الشارح لا
يجوز جره بمن الا في تعجب وشبهه كقولهم لله دره من فارس وكقول الشاعر
فنعم المرء من رجل تهام  الثالث ان اجازته جر غير هذين النوعين بمن ليس على
اطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان منقولا من المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فلا
يجوز جره بمن قلت اما الاول فلا يرد لان تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزا
اصطلاحيا فان شرطه الافراد واما الثاني فهو على اطلاقه ولا نسلم صحة
استثناء الشارح لان التمييز في نحو لله دره فارسا ونعم المرء من رجل تهام
تمييز مفرد لا تمييز جملة والمنقول عن الفاعل لا يكون الا تمييز جملة ويلزم
الشارح جواز الجر بمن في نحو زيد احسن وجها لانه في تعجب وقد نص غير
المصنف على منعه واما الثالث فالظاهر وروده لا يقال لعل المصنف
ممن لا يثبت النقل عن المفعول لان الشلوبين فان المصنف اثبته في شرح التسهيل

فان قلت ما معنى من الداخلة على التمييز قلت هي للتبعيض وقال الشلوبين يجوز
ان يكون بعد المقادير وما اشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت في ما جاءني
من رجل قال الا ان المشهور في مذهب النحويين ما عدا الاخفش انها لا تزاد
الا في غير الواجب قال في الارتشاف ويدل على صحة ذلك اعني الزيادة
انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة  طافت امامة بالركبان اونة
يا حسنه من قوام ما ومنتقبا  ص وعامل التمييز قدم مطلقا  والفعل
ذو التصريف نزرا سبقا  س عامل التمييز ان لم يكن فعلا متصرفا لم يجز تقديم
التمييز عليه قال المصنف باجماع واما قوله ونارنا لم تر نارا مثلها فضرورة
وتاويله بعضهم على ان الرؤية علمية ونارا مفعول وان كان فعلا متصرفا فمذهب
سيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين الى منع تقديمه عليه وذكروا
المنع تقديمه علة وذهب الكسائي والمبرد والمازني والجرمي الى جواز ذلك
ووافقهم المصنف لورود السماع به كقوله  انفسا تطيب نيل المنى وداعي
المنون ينادي جهارا  وابيات اخر فان قلت ظاهر قوله نزرا سبقا انه
قليل فلا يقاس عليه قلت لا يلزم من قلته ان لا يقاس عليه بل هو عنده
مقيس وفاقا لمن ذكر واورد عليه ان ما ذكره من التمييز قد يسبق الفعل
المتصرف ليس على اطلاقه اذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز باجماع وهو
كفى في نحو كفى بزيد ناصرا وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة  حروف
الجر هاك حروف الجر وهي من الى  حتى خلا حاشى عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا  والكاف والبا ولعل ومتى  س
هذه عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم ولكن فيها تفصيل باقي الاخلا وحاشى
وعدا فان حكمها تقدم في الاستثنا والا كي ولعل ومتى لغة الجر بمن اما

كي فجر بلامه اشيا الاول ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة
الشيء كيمه بمعنى لمه الثاني ان المصدرية مع صلتها في نحو جئت كي تفعل
كذا لوجهين الثالث ما المصدرية مع صلتها في قوله يراد الفتى كيما يضر
وينفع وهو نادر واما لعل فانها تجر في لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته
ومفتوحة الاخر ومكسورته خلافا لمن انكر الجر بها واما متى فتجر في لغة هذيل
بمعنى من ومن لامهم اخرجها متى كمه اي من كمه **متممة** عد بعضهم من حروف الجر
ها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع اذا جعلت عوضا من حرف الجر
في القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا للاخفش
وافقه وذهب الزجاج والرماني الى ان من في القسم حرف جر وشذ في ذلك
بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعلها في التسهيل بقية ايمن
قال وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم ذلك ودل القرآن
لات قد جر الزمان وقرئ ولات حين مناص بالجر وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى
من والصحيح انها اسم وذهب سيبويه الى ان لولا حرف جر اذا وليها مضمر متصل
نحو لولاك ولولاي ومذهب الاخفش والكوفيين ان الضمير بعدها مرفوع المحل
استعير ضمير الجر للرفع ص بالظاهر اختص منذ مذ وحتى والكاف والواو
والتاء من حروف الجر نوعان نوع يجر الظاهر فقط ونوع يجر الظاهر والمضمر
فالاول هو الاحرف المذكورة في هذا البيت ولعل وكي ومتى والثاني ما عداها
وقوله ص واختص بمذ ومنذ وقتا وبرب س يعني ان مذ ومنذ لا يجران الا
الزمان وسيأتي الكلام عليهما وقوله وبرب منكرا يعني ان رب لا تجر الا
نكرة وسيأتي دخولها على الضمير واجاز بعضهم ان تجر المعرف بال وانشد
ربما الجامل المؤبل فيهم بخفض الجامل وصفته فان صحت الرواية حمل على زيادة



ال وشذ رب اسه ورب اخيه ورب واحدا مه واختلف في معنى رب
فقيل التقليل وقيل التكثير ونسب كل منهما الى سيبويه وقيل يكون لهما وقيل هي
حرف اثبات لم يوضع للتقليل ولا للتكثير وفي التسهيل والتقليل بها نادر وقوله ص
والتا لله ورب يعني التاء مختصة باسم الله نحو تالله لتفتؤ وحكى الاخفش
دخولها على الرب قالوا ترب الكعبة وقالوا ايضا تا الرحمن وتحياتك وهو
شاذ وقالوا انها بدل من واو القسم وقوله ص وما رووا من نحو ربه
فتى نزر س اشار به الى انه قد ورد دخول رب على المضمر وانه قليل ومنه
قول الشاعر وربه عطبا انقذت من عطب وروي وربه غطب بالجر
على نية من وهو شاذ فان قلت انما اوردا النحويون ذلك على انه فصيح مقيس
فكيف قال نزر قلت لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر ويؤيده قوله
في الكافية وقس عليه **متممة** ان مذهب البصريين ان الضمير المجرور برب
يلزم افراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز للمراد وحكى الكوفيون
مطابقته ايضا الثاني اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه
ذهب الفارسي وكثير وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور وقوله
ص كذا كها س اشار به الى ان الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلا كقول الراجز
وام اوعال كها اوقربا واليه اشار بقوله كها وهذا من الضرائر وقد
شذ دخول الكاف على ضميري المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك وانت
كي وقول الشاعر واذا الحرب شمرت لم تكن كي والكاف في كي مكسورة
وقد دخلت ايضا على ضميري الرفع والنصب المنفصلين كقولهم ما انا كانت ولا
انت كانا وجعله في التسهيل اقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل قيل
وفيه نظر بل ان لم يكن اكثر فهو مساو فان قلت الى م اشار بقوله ونحوه اني

قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون اشارة الى ما ورد من دخول الكاف على
الضمير في غير البيت المشار اليه كقول الشنفرى لئن كان من جن
لابرح طارقا وان كان انسا ما كها الانس تفعل ولا حجة في قوله كدولا
كهن الاحاطلا على الاتصال لاحتمال ان يكون اصله كهو والثاني ان يكون
اشار الى انه قد يندر دخول بعض الاحرف المخصوصة بالظاهر غير الكاف على
الضمير كما يندر دخول الكاف عليه كقول الشاعر فلا والله لا يلفى اناس
فكيفا بك ابن ابي زياد وهو عند البصريين ضرورة وقوله ص يزيد
بعض وبين وابتدى في الامكنة بمن مع شرع في بيان معاني بعض هذه
الاحرف فبدا بمن وذكر لها في هذا البيت ثلثة معان الاول التبعيض
نحو ومن الناس من يقول امنا وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض
الثاني بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها صحة وضع
الذي موضعها الثالث ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو من المسجد
الحرام الى المسجد الاقصى ولا يكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين
وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه الى انها تكون لابتداء الغاية في
الزمان وهو الصحيح لكثرته نظما ونثرا وتاويل ما كثر ليس بجيد واليه
ذهب المصنف والى هذا قال ص وقد تاتي لبدء الازمنة من تبيين
لم يختلفوا في ان من تكون لابتداء الغاية واختلفوا في التبعيض والتبيين فذهب
اليه الجمهور وصححه ابن عصفور ونفاه المبرد والاخفش الاصغر وابن السيد
وطائفة من الحذاق والسهيلي وقالوا انما هي لابتداء الغاية وان سائر المعاني
التي ذكروها راجع الى هذا المعنى واما بيان الجنس فمشهور في كتاب المغني
وقال به جماعة من المتقدمين والمتاخرين وانكره المغاربة ص وزيدت في نفي وشبهه



نكرة كما لباغ من مفر ش لزيادة من عند جمهور البصريين شرطان
الاول ان يكون بعد نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام والثاني ان يكون
مجرورها نكرة مثال النفي ما لكم من اله غيره والنهي لا يقم من احد والاستفهام
هل من خالق غير الله ومثل النفي بقوله ما لباغ من مفر واجاز بعض الكوفيين
زيادتها بشرط تنكير مجرورها نحو قد كان من مطر واجاز زيادتها الاخفش
والكسائي وهشام بغير شرط ووافقهم في التسهيل قال في شرحه لثبوت
السماع بذلك نظما ونثرا فيستبان الاول فائدة زيادة من التنصيص العموم
او مجرد التوكيد مع نكرة لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل والثاني مع نكرة فالاول
مختصة به الثاني لا اشكال في زيادتها بعد جميع حروف النفي واما الاستفهام
فلا يحفظ الا مع هل قال في الارتشاف وفي الحاق الهمزة بها نظر وصرح بمنعه
بعد كيف ونحوها وقوله ص للانتهاء حتى ولام والى من مثال حتى حتى مطلع
الفجر ومثال الى فنظرة الى ميسرة ومثال اللام سقناه لبلد ميت ودلالة
اللام للانتهاء قليل بخلاف حتى والى فان دلالتهما على الانتهاء كثير فان قلت انهما
امكن في ذلك قلت الى لدخولها فيما لا يدخل فيه حتى فان المجرور بحتى يلزم ان
يكون اخر جزء او ملاقيا اخر جزء بخلاف الى لو قلت سرت اليها حتى نصفه
لم يجز ولو قلت الى نصفه جاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ووافق
المصنف في شرح الكافية وخالف في التسهيل فلم يشترط في مجرور حتى
كونه اخر جزء واستدل بقوله عيت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فلا
فعدت ليوسا وفيه نظر مسئلة اختلفوا في المجرور بحتى هل الانتهاء ابتداء
فيما قبلها الا بقرينة واليه ذهب المغاربة وذهب المصنف الى ان الانتهاء
قد يكون به فيدخل وقد يكون عنده فلا يدخل وزعم ان سيبويه والفراء اشارا الى

ذلك وحكى عن ثعلب ان حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج قال في الايضاح
ذهب المبرد وابو بكر وعلي الى انه داخل وقال الفراء والرماني تدخل ما لم تكن
غير جزء نحو انه لينام الليل حتى الصباح وصرح سيبويه بان ما بعدها
داخل ولا بد ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلفا ايضا في المجرور بالى
والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال بعض النحاة تدخل
وقوله ص ومن وبا بينهما زيد لا من علامة ذلك ان يحسن موضعها بدل
مثال من ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ولو نشا لجعلنا منكم ملائكة
ومثال الباء لا يسرني بها حمر النعم وقول الشاعر فليت لي بهم قوما
اذا ركبوا وقوله ص واللام للملك من نحو المال لزيد وشبهه نحو ادوم لك ما
تدوم لي وتندرج فيه الاستحقاق لانه مثله في شرح الكافية نحو السرج
للفرس وجعله في التسهيل مغايرا لشبه الملك ص وفي بعد به ايضا من
نحو نصب لي من لدنك وليا ص وتعليل من نحو ليحكم بين الناس بما اراك الله
ص وفي اي اتبع وقوله ص وزيد من يعني اللام ولا تزاد الا مع مفعول به
لمتعد الى واحد وزيادتها ضربان قياسية وهي ان تزاد مقوية لعامل
ضعف بالتاخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بالفرعية نحو فعال لما يريد
وغير قياسية وهي في غير ذلك نحو ردف لكم وقد اول على التضمين وقوله ص
والظرفية استبين بها من نحو زيد بالبصرة ص وفي من نحو زيد في المسجد
وفي هي الاصل وبها تعبر بالظرفية وقوله ص وقد يبينان السببية
من قال في شرح التسهيل بالسببية هي الداخلة على صالح للاستناد
به عن فاعل تعداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد الاخراج الى
الها لصح وحسن لكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فان

ابو

من



يقال كتب القلم وقطعت السكين فالنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة
واثرت على ذلك التعبير بالسببية من اصل الافعال المنسوبة الى الله فان
استعمال السببية يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز قال وبالتعليل
هي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم
العجل فتظلم من الذين هادوا انتهى وفيه اختصار وكان التعليل والسبب
عند غيره واحد فلذلك لم يذكروا بالتعليل وادراجه بالاستعانة في باء
السببية مما انفرد به واحترز بقوله غالبا عضبت لفلان اذا غضبت من
اجله وهو حي وعضبت به اذا غضبت من اجله وهو ميت ومثل الشارح
السببية بقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا تبعا لشرح الكافية ومثال
في السببية لمسكم فيما اخذتم وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل
وقوله ص بالباء استعين من مثل بالاستعانة في شرح الكافية كتبت بالقلم
وتقدم ادراجه لذلك في السببية ص وعدى نحو ذهب الله بنورهم وبالتعدية
التعدية هي القائمة مقام همزة النقل في ايصال الفعل اللازم الى
المفعول به وقد وجدت في المتعدي نحو دفعت الناس بعض ص وعوض
من بالعوض هي الداخلة على الاثمان والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف
وكافات الاحسان بضعف وتسمى بالمقابلة كما في التسهيل ص والتعدي
الالصاق هو معناها الاصلي ولم يذكرها سيبويه غيره وقال المغاربة
الباء غير الزائدة لا تكون الا للالصاق حقيقة او مجازا فقد تجرد هذا المعنى
وقد يلازمها كذلك معنى اخر ومن امثلة الالصاق وصلت هذا بهذا ص
ومثل مع من نحو نسبح بحمدك وتسمى بالمصاحبة وعلامتها ان يحسن
في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول

فيها

من قولهم

قال المصنف

بالهوى مع الحق ومحقا ص ومن من بمعنى الى للتبعيض نحو لشرب بها عباد
الله قيل وهو مذهب كوفي وذكره الفارسي في التذكرة وتبعهم الغنيمي
وروي ذلك عن الاصمعي في قوله شربن بماء البحر قال في شرح التسهيل
والاحسن ان يضمن شربن بمعنى روين ص وعن من نحو ويوم تشقق السما بالغمام
عن ايديهم وبما نهم اي عن ايمانهم كذا قال الاخفش ومثله فاسل به خبيرا
وكونها بمعنى عن بعد السوال منقول عن الكوفيين وتاوله الشلوبين على
انها بالسببية اي فسل بسببه وتاوله غيره على التضمين اي واعن
اي اهتم به لان السوال عن الشي اعتنا به وقوله ص على للاستعلا من
مواضع معانيها ولم تثبت لها كثير من البصريين غيره واولوا ما اوهم خلافه
ص ومعنى في من بمعنى الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان
اي في ملك سليمان واول على التضمين اي تتقول ص وعن اي تكون للمجاوزة
بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير اي عني قال في شرح التسهيل
وكذا الواقعة بعد حق وبعد رضا واستحال وغضب واشباههم قيل وهو مذهب
كوفي قال به العيني وتاوله غيرهم وقوله ص بعن تجاوزا عني من قد قضى من
يعني ان الاكثر في استعمالها للمجاوزة ولذلك عدي بها صدوا وعرض ونحوهما
وقالوا روت عن فلان لان المروي مجاوز لمن اخذ عنه وقوله ص وقد تجي من
بعد من يعني عن نحو لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق ص وعلى من اي
تجي عن موضع على نحو قوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا
دنيا تخزوني اي علي وجعل المصنف منه قولهم نخل عنه والاصل
وقوله ص كما على موضع عن فاجعلا من يعني ان كل واحدة منهما وضعت
الاخرى وتقدم بمثله قال بعض النحويين لو كانت لها معان هذه الحروف



جاز ان تقع حيث تقع هذه الحروف قال فوجب تاويل ما ذكروه مما يخالف
معنى المجاوزة وقوله ص شبه كاف من هذا اشهر معاني الكاف ص وبها
التعليل قد يعني من نحو واذكروه كما هداكم قال في شرح الكافية ودلالتها
على التعليل كثيرة ص وزائدا لتوكيد ورد من نحو ليس كمثله شي قيل ويحتمل ان
يكون مثل بمعنى صفة فلا تكون زائدة ومثل قد يراد بها الصفة وقوله ص
واستعمل اسما من استعمالها اسم مخصوص عند سيبويه بالشعر نحو فحسبنا
كان الما جنب وسطنا واجازه الاخفش في الاختيار واليه ذهب
المصنف وهو ظاهر كلام الفارسي وشذا بو جعفر ابن مضا فقال انها اسم
ابدا لانها بمعنى مثل وتاول بعضهم ما ورد من دخول حرف الجر عليها
والاضافة والاسناد على حذف الموصوف وقوله ص وكذا عن وعلى من اما
عن فتكون اسما اذا دخل عليها حرف الجر ولا تجر الا بمن كقوله من عن
يمين الحبيا نظره قبل وبدر جرها بعلى في قوله علي عن يمنى مرت الطير سنحا
قال بعضهم وفي نحو فقلع عنك نهبا صبح في حجراته واما على فذهب قوم
منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين الى انها اسم ولا تكون حرفا وزعموا ان
ذلك مذهب سيبويه ومشهور مذهب البصريين انها حرف جر وتكون اسما
اذا دخل عليها من نحو غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها قال بعضهم وفي مثل
هون عليك وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان عن وعلى اذا دخل عليهما من
كان على حرفيتهما وزعموا ان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ والباء
واللام وفي قوله ص من اجل دا عليهما من دخلا اي من اجل ثبوت اسميتهما
صح دخول حرف الجر عليهما وخص من بالذكر لانفرادها بذلك وتقدم جر عن
بعلى مثله قال في شرح التسهيل عن بعد دخول من بمعنى جانب وعلى بمعنى

فوق قوله ص ومذ ومنذ س اعلم ان لمذ ومنذ ثلثة احوال الاول ان
يليهما اسم مفرد مرفوع نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفي
ذلك ثلاثة مذاهب الاول انهما مبتدان والمرفوع الخبر واليه ذهب
المبرد وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة امد انقطاع الرؤية يوم
الجمعة وفي النكرة امد انقطاع الرؤية يومان والثاني انهما ظرفان
في موضع الخبر والمرفوع هو المبتدا والتقدير بيني وبين لقائه يومان واليه
ذهب الاخفش وطائفة من البصريين والثالث ان المرفوع بعدهما فاعل
بفعل مقدر اي مذ مضى يوم الجمعة او يومان وهما ظرفان مضافان الى الجملة
واليه ذهب محققوا اهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف في التسهيل
الثانية ان يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو ما رايته مذ عقدت يداه ازاره
وقد تكون اسمية كقوله مذ انا يافع وفي ذلك مذهبان احدهما ان مذ ومنذ
ظرفان مضافان الى الجملة وهو المختار وصرح سيبويه به الثاني انهما
مبتدان وبعدهما اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان
عقدت ومذ زمان انا يافع وهو مذهب الاخفش فلا يكونان عنده الا
مبتدين واختاره ابن عصفور الثالثة ان يليهما اسم مجرور كقوله
ورسم عفت آياته مذ ازمان وفي ذلك مذهبان احدهما انهما حرفا
جر واليه ذهب الجمهور وهو الصحيح والاخر انهما ظرفان منصوبان بالفعل
قبلهما وقد اشار في النظم الى الاولى والثالثة فان قلت لا يوخذ احكام
من عبارته قلت اما الاولى فالمفهوم من قوله رفعا انهما مبتدان لانهما لا
يرفعان ما بعدهما الا اذا جعل خبرهما لان المبتدا رافع الخبر على الاصح
واما الثانية فيفهم من ظاهر قوله او اولها الفعل انهما ظرفان مضافان





الى الجملة لان من جعلهما في ذلك مبتدين قدر بعدهما زمانا هو الخبر فلم
يولهما الفعل الا لفظا واما الثالثة فقد عدهما مع حروف الجر فيما تقدم
والحاصل انهما قبل المرفوع مبتدان وقبل الفعل ظرفان وقبل المجرور
حرفان والمختار ما اختاره في التسهيل فان قلت لو قال او اولها الجملة
نحو مذ دعا لتندرج الاسمية قلت هو كذلك والعذر له في الاقتصار
على الفعل انه الكثير فان قلت شرط المرفوع بعدهما والمجرور بهما ان
يكون اسم زمان ولم ينبه عليه قلت بل نص عليه اول الباب ثم اشار
الى معناهما بقوله ص وان يجرا في مضي فكمن مما وفي الحضور معنى في
اسنن س يعني انهما لابتدا الغاية ان جرا ماضيا نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة والظرفية ان جرا حاضرا نحو ما رايته مذ يومنا وزاد في التسهيل
انهما يكونان بمعنى من والى معا فيدلان على الابتدا والانتها وضابط ذلك
انهما ان دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى في او على نكرة فهما بمعنى من والى معا
نحو ما رايته مذ اربعة ايام وقوله ص وبعد من وعن وبا زيد ما س مثال
زيادتها بعد من مما خطيئاتهم وبعد عن عما قليل وبعد الا فيما رحمة وقوله
ص فلم يعف عن عمل وقد علما س يعني ان ما لم تكفها عن الجر كما في الايات وذكر في
التسهيل ان ما قد تكف الا وتحدث فيها معنى التقليل نحو ليما يرى
وانت خطيب وقال في الكافية وقد ترد الا ما كربما وتوزع في
ذلك قوله ص وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف س
يعني ان ما تزاد بعد رب والكاف كافة وغير كافة مثالها كافة ربما يود
الذين وقول الشاعر لعمرك انني وابا حميد كما النسوان والرجل الحليم
واجاز ابن سمعون كون ما في ربما يود الذين موصوفة اي رب ود يود واجاز

غيره في البيت كون ما مصدرية على مذهب من اجاز وصلها بالاسمية
ومثالها غير كافة ربما ضربة بسيف صقيل وقول الاخر كما الناس
مجروم عليه وجارم بجر ضربة والناس فان قلت ما الاغلب على ما بعد
رب والكاف قلت يفهم من قوله وقد ان الكف هو الاغلب وصرح به في
الكافية وقوله ص وحذف رب مجرورة بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا
العمل من مثال ذلك بعد بل قول رؤبة بل بلد ملء الفجاج قتمه وبعد الفا
قوله لجوج قد هوت به فمن عتى وبعد الواو وليل كموج البحر ارخى سدوله
على بانواع الهموم ليبتلي وقد يجر محذوفة دون عوض قوله رسم دار
وقفت في طلله وفي التسهيل يجر رب محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد الواو
اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد قل ويوزع في كونه كثيرا بعد الفا الا ان اراد
بالنسبة الى بل وليس الجر بالفا قبيلا قال في التسهيل باتفاق وعلى الاتفاق
ابن عصفور وفي الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفا وبل
لنيابتهما مناب رب واما الواو فمذهب المبرد والكوفيين الى ان الجر بها
والصحيح انه برب المضمرة وهو مذهب البصريين وقوله ص وقد يجر بسوى
رب الذي حذف وبعضه يرى مطردا اي الجر بسوى رب محذوف ضربان
مطرد وغير مطرد فالمطرد في مواضع الاول لفظ الجلالة في القسم
دون عوض الثاني المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
الثالث نحو لا رجل الا رجل جزاه الله خيرا يريد الا من رجل الرابع بعد
كم الاستفهامية اذا جرت بالحرف نحو بكم درهم اشتريته خلافا للزجاج
في قوله ان الجر باضافتها الخامس في جواب ما يضمن مثل المحذوف نحو زيد في



جواب من مررت السادس في المعطوف على ما يضمنه حرف متصل نحو
وللطير مجرى والجنوب مصارع السابع في المعطوف على ما يضمنه حرف
منفصل بلا نحو ما لمحب خلان لهجرا ولا حبيب رافة ان يجبرا الثامن في
المعطوف على ما يضمنه حرف منفصل بلو ذكر ابو الحسن في المسائل انه
قال حتى يريد او عمرو ولو طلبهما قال المصنف واجود من هذا المثال حتى يزيد
او عمرو ولو احدهما لان المعتاد ان يكون ما بعد لو ادنى التاسع في
المقرون بالهمزة بعد ما يضمنه نحو مررت بزيد فيقول ازيدين عمرو وحكاه
الاخفش في المسائل العاشر في المقرون بالا بعد ما يضمنه كان يقال حتى
بدرهم فيقول فالا دينار قال الاخفش وهذا كثير الحادي عشر في المقرون
بان بعد ما يضمنه نحو امررت بالقوم هو افضل ان زيد وان عمرو واجازه يونس
وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان ليضمن ما قبلها اياها اسهل من اضمار
رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده الثاني عشر في المقرون بفا الجزاء بعد
ما يضمنه حتى يونس مررت برجل ان الاصالح فطالح على تقدير الا امر بصالح
فقد مررت بطالح جميع هذه المواضع مطردة يقاس عليها عند المصنف
والذي ذكره المغاربة انه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في
القسم وفي باب كم على خلاف واما غير المطرد فسمع منها اثبات منها
قول الشاعر اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع
قال في التسهيل ولا خلاف في سد ودنفا الجر في نحو اشارت كليب بالاكف
الاصابع **باب الاضافة** ص نونا تلي الاعراب وتنوينا
مما يضيف احذف كطور سينا سمل قوله نونا تلي الاعراب نون
المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما نحو رايت غلاميك وحاميك

واقبض ابنيك وعشريك واحترز من نون لا يلي الاعراب نحو نون مسكين
وسنين في لغة من اعربه بالحركات فانها لا تحذف للاضافة وشمل قوله او
سوينا الظاهر كقولك في طور سيناطور والمقدر كقولك في دراهم هذه
دراهمك قاله في شرح الكافية بلسه فهم من اقتصاره على السوين والنون
ان غيرهما لا يحذف وقد يحذف ما التانيث قال في الكافية في كلمات سمعت
ولا تزد ومنه قراءة بعضهم لا عدوا له عدة اي عدته وظاهر كلام القرافة
قياس وجعل منه واقام الصلاة وقوله ص والثاني اجر س في الجار له
اقوال اصحها انه المضاف الثاني لانه الحرف المنوي الثالث انه معنى الاضافة
والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لاتصال الضمائر به ولا تتصل الا بالاسماء
وقوله ص وانون او في اذا لم يصلح الا اك واللام خذا لما سوى ذلك
س يعني ان الاضافة ثلثة اقسام الاول مقدر بمن وضابطه ان يكون
المضاف بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه نحو خاتم فضة قال
شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدود وفي المفاد
الى المقدر انتهى وفي الاعداد الى المعدود خلاف مذهب ابن السيرافي
انها مقدرة بمن ومذهب الفارسي انها مقدرة باللام فان اضفت عدد
الى عدد نحو ثلاث مائة اتفقا على انها بمن فان لم يصح اطلاق اسمه عليه نحو
زيد فهي بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان الى انها بمعنى من الباقي
يعني وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا وقع فيه المضاف نحو بل مكر الليل
والنهار قال المصنف واغفل كثير من النحويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة
الكلام الفصيح بالنقل الصحيح انتهى وعن عبد القاهر انها اضافة تشبيه
في وذلك قولنا فلان ثابت القدم والقدر المكان الصلب ومذهب

اضافة

بمعنى



الجمهور ان الاضافة لا تتقدر بغير من واللام ونحو بل مكر الليل والنهار
مقدر باللام عندهم على التوسع الثالث مقدر باللام وهو ما سوى
النوعين المتقدمين وتقدير اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
وتقدير غيرها نحو يد زيد ولذلك خصت بالاقحام في نحو ما لي وللحرب
وذهب ابن الضائع الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وفي الارتشاف
والذي اذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست على تقدير
حرف مما ذكروه ولا على نية وقوله ص واخصص اولا او اعطه التعريف
بالذي تلا س يعني ان المضاف يخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل وتعرف
به ان كان معرفة نحو غلام زيد هذا اذا كانت الاضافة معنوية فان كانت لفظية
فقد نبه عليها بقوله ص وان يشابه المضاف يفعل وصفا فنكره لا تعزل
س يفعل هو الفعل المضارع يعني ان المضاف اذا كان وصفا يشابه الفعل
المضارع في كونه بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف اليه لان
اضافته غير محضة لا تفيد الا تخفيف اللفظ فان قلت هل يقدر اللام في
الاضافة اللفظية قلت لا اذ هي ليست على معنى حرف مما سبق خلافا لبعض
المتاخرين في زعمه ان اضافة اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول
المضاف الى المنصوب على معنى اللام واستدل بان وصلها الى المفعول باللام
شائع في فصيح الكلام ورد لا يطرد في الصفة المشبهة ثم مثل فقال ص
كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل س فرب راجينا مثال
اسم الفاعل وعظيم الامل قليل الحيل مثالان للصفة المشبهة ومروع القلب
مثال اسم المفعول ثم قال ص وذي الاضافة اسمها لفظية س سميت بذلك
لان فائدتها في اللفظ وتسمى ايضا مجازية وغير محضة ثم قال ص وتلك س

باللام

يعني الى بعد التخصيص والتعريف تسمى محضة لانها خالصة من مشابهة
الافعال ومعنويه لافادتها في المعنى بشبهها الاول ذهب ابن برهان
وابن الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضة والصحيح
انها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله وان وجدي بك من عهدك
اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا وذهب ابن السراج والفارسي
الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة والصحيح انها محضة لانه نعت بالمعرفة
ونص سيبويه على ان اضافته محضة وذهب الفارسي ومن وافقه الى ان اضافة
الاسم الى الصفة غير محضة وذهب غيرهم الى انها محضة وذهب المصنف
الى انها شبيهة بالمحضة الثاني تقسيم الاضافة الى محضة وغير محضة
وزاد في التسهيل ثالثا وهي الشبيهة بالمحضة وهي انواع الاول اضافة الاسم
الى الصفة كما تقدم الثاني اضافة الاسم الى المسمى نحو شهر رمضان ويوم
الخميس وسعيد كرز الثالث اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة وجرد
وان سفينة حرام الناس فاسقينا وذهب ابن عصفور الى انها غير محضة
وذهب غيرهما الى انها محضة والرابع اضافة الموصوف الى القائم مقام
الوصف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم اي علا زيد صاحب
راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الاضافة
الخامس اضافة المؤكد واكثر ما يكون في اسما الزمان نحو يومئذ وقد تكون
في غيرها كقول الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما
منها سنام وغاربه اراد اكشطا عنها الجلد لان النجا هو الجلد
السادس اضافة الملغى الى المعتبر نحو الى الحول ثم اسم السلام عليكما
السابع اضافة المعتبر الى الملغى كقول بعض الطائيين اقام بغداد

المعرف وقيل لا اضافة
تقسيم

الى المؤكد



العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث ايمل
المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالاضافة احدهما ما وقع موقع نكرة
لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك
جهده وطاقته ونحوه لا ابا لك يخوفني لا رب وكم لا يجوز المعارف والحال لا تكون
معرفة ولا لا تعمل في المعرفة الثاني ما لا يقبل التعريف لشدة ابهامه
كغير ومثل وحسب وزعم المبرد ان غير لا تتعرف ابدا وقال السيرافي
تتعرف اذا وقعت بين متضادين وزعم ابن السراج انه اذا كان بين المغايرة
والمماثلة واحد كانت غير ومثل معرفتين قال في شرح التسهيل وقد تعني بغير
ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها والغالب ما يكون ذلك في
غير اذا وقعت بين ضدين واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب
عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس بلازم لقوله تعمل صالحا غير الذي كنا
نعمل فيعرب به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى وقوله ص ووصل ال
بذا المضاف مغتفر يشير الاشارة الى الوصف المشابه للمضارع يعني ان
وصل ال بما اضافته لفظية مغتفر لا مطلقا بل بشرط كونه مضافا الى ما
فيه ال نحو الجعد الشعر او مضافا الى مضاف الى ما فيه ال نحو الضارب راس
الجاني او مثنى او مجموعا على حده نحو الضاربا زيد والمكرموا عمرو واما جمع
التكسير وجمع المؤنث السالم فعنهما احتراز بقوله سبيله اتبع اي اتبع
سبيل المثنى في سلامة واحده واعرابه بالحروف فان قلت مفهوم الشرط ان
وصل ال بالمضاف فيما سوى هذه الصور الاربعة غير مغتفر وقد ذكر
في التسهيل صورة خامسة يغتفر فيها ذلك ايضا وهي ان يكون الثاني
مضافا الى ضمير المقرون بال كقوله الوداب المستحقة وصفه قلت

فكالمفرد

صفوه

انما اهمل هذه الصورة هنا لعلمها والخلاف في جوازها فان المبرد
منع الجر في نحو ذلك واوجب النصب لكن الصحيح جوازه في المستحقة صنوه
هكذا روي بالجر ص وربما اكتسبت تاء اولا ثانيا ان كان المحذوف مؤنثا
ش يعني ان المضاف قد يؤنث لتانيث المضاف اليه لشرط صحة حذفه
والاستغناء عنه بالمضاف اليه فشمل اربعة انواع الاول ان يكون
المضاف بعضا وهو مؤنث كقوله اذا بعض السنين تعرقتنا
لان بعض السنين سنة والثاني ان يكون بعضا وهو مذكر كقوله
كما شرقت صدر القناة من الدم والثالث ان يكون وصفا للمؤنث
كقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم
والرابع ان لا يكون بعضا ولا وصفا ولكنه يشبه بالبعض في صلاحيته
للسقوط كقولهم اجتمعت اهل اليمامة وذكر الفارسي خامسا وهو
ان يكون المضاف كلا كقول عمرة حادت عليه كل عين تبرة ومنه
يوم تجد كل نفس والثالث في هذا النوع افصح بخلاف ما قبله تنبيه
قد يرد مثل ذلك في التذكير وهو قليل ومنه قول الشاعر رؤبة الفكر
ما يؤول الامر معنى على احساب النوائي ص ولا يضاف اسم لما به اتحد
معنى واول موهما اذا ورد ش لا بد من كون المضاف غير المضاف اليه يوجد
ما لان المضاف يتخصص ويتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يتخصص ولا يتعرف
بنفسه وما اوهم ذلك اول بما يوهم الاضافة الى المرادف نحو سعيد كرز
فيؤول اول الاسمين بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت اني مسمى هذا اللفظ
ومما يوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم سحق عمامة وجرد قطيفة
فيؤول باضافة الشيء الى جنسه اي سحق من عمامة ومما يوهم اضافة الموصوف



الى صفته قولهم مسجد الجامع فيؤول بحذف المضاف اليه واقامة
صفته مقامه اي مسجد المكان الجامع وذهب الكوفيون الى ان الصفة
ذهب بها مذهب الجنس ثم اضيف الموصوف اليها كما يضاف بعض الجنس
اليه في نحو خاتم حديد وعلى هذا فلا حذف واضافة الصفة الى موصوفها
والموصوف الى صفته لا تنقاس واجاز الفراء اضافة الشيء الى معناه
لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في البسيط عن الكوفيين
قال الفراء ولدار الاخرة وقد اضيفت الاخرة والعرب قد تضيف الشيء
الى نفسه اذا اختلف لفظه كيوم الخميس وذكر مثلا منها حق اليقين
وحب الحصيد وحبل الوريد وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء
وقوله ص وبعض الاسماء يضاف ابدا ش انما احتيج الى التنبيه على الاسماء
التي لازمت الاضافة لخروجها عن الاصل اذ الاصل جواز افراد الاسم
عن الاضافة ثم الاسماء الملازمة للاضافة على قسمين قسم يلازمها لفظا
ومعنى نحو قصاري وجمادى ولدى وقسم يلازمها معنى لا لفظا نحو كل
وبعض واي والى هذه اشار بقوله ص وبعض ذا قد يبان لفظا مفردا ش
تنبيهان الاول لكل موضعان تلزم فيهما الاضافة لفظا ومعنى احدهما
اذا وقع نعتا والاخر اذا وقع توكيدا خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد
الثاني سد سكر كل ونصبه على الحال فيما حكاه ابو الحسن وعلى هذا فلا يمتنع
ادخال ال عليه الثالث مذهب سيبويه والجمهور ان كلا وبعضا معرفتان
بنية الاضافة وقالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا وذهب الفارسي الى انهما
نكرتان والزم من قال بمعرفتهما ان يقول ان نصفا وثلثا وسدسا معارف
لانها في المعنى مضافات وهي نكرة باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف

ويريده وقد لا يريده ودل بجي الحال بعد كل وبعض على ارادته ثم ان
الملازم للاضافة بثلثة انواع احدها ما لزم الاضافة الى المضمر
والثاني ما يضاف الى الظاهر والمضمر والثالث ما لزم الاضافة الى
الجملة وقد اشار الى الاول بقوله ص وبعض ما يضاف حتما امتنع
الاتيان اسما ظاهرا حيث وقع ص كوحدك لبي ودواليك وسعدي وشذ
الاندي للبي من تقدم الكلام على نصب وحدك في باب الحال وهو ملازم للاضافة
الى المضمر ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وربما ثني مضافا الى
ضمير مثنى حكي ان سيبويه جلسا على وحديهما وعلى وحديهما ووحد منصوب
مثلنا وقد يجر باضافة كتسبح وتحبس وعبر والاول للمدح والاخران للذم
وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح وقد يجر بعلى كما سبق واما لبي ودواليك
وسعدي فهي مصادر مثناة تلزم الاضافة الى المضمر فتقول لبيك ودواليك
وسعديك ونحوها هداديك وحنانيك ومحاريك وحذاريك قال في
التسهيل ومن المصادر المثناة حذاريك بمعنى الحذر ولا مفرد له بمعناها
الناصب لهذه المصادر واجب الاضمار ويقدر في عبر لبيك من لفظه
والتقدير في لبيك احبت اجابتك وكانه من لب بالمكان اذا اقام به والباقي
يجوز استعمال لبيك وحده واما سعديك فلا يستعمل الا تابعا للبيك
قال سيبويه اراد بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة الثالث
هذه التثنية عند الجمهور للتكثير لا بمعنى الواحد الرابع ذهب الاعلم
الى ان الكاف في لبيك واخواته حرف خطاب لا موضع له من الاعراب
وحذف النون لشبه الاضافة الخامس حكى سيبويه عن بعض العرب
لب على انه مفرد لبيك غير انه مبني على الكسر لعلة تمكنه واختلف فيه

بداد بك ما خوذ من هذه هذا داد سرع في القراءة والضرب ودواليك متداولين من المداولة وهي المناوبة

على

فقيل ينصب نصب المصدر كانه قال اجابة وقال المصنف جعلوه اسم فعل
وقوله ص وشذا لا ندي للبي من اشار به الى انه شذ اضافته الى الظاهر
في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور تلبية ذهب
يونس الى ان لبيك اسم مفرد واصله لبي قلبت الفه يا للاضافة الى المضمر كما في
عليك ورد عليه سيبويه بقوله فلبى يدي مسور لا ثبات الياء مع الظاهر
فان قلت قد ذكر في شرح التسهيل ان اضافة لبيك الى الضمير شاذة كاضافته
الى الظاهر ومنه قول الراجز لقلت لبيه لمن يدعوني وظاهر كلامه هنا
جواز اضافته الى المضمر مطلقا قلت لا يلزم من قوله امتنع الاتيان اسما
ظاهرا جواز اضافته لكل مضمر وفي الارتشاف ويضاف الى الظاهر
نحو لبي زيد وسعدي عمرو والى ضمير الغائب قال والبيه ودعوى
الشذوذ باطلة فيهما ثم اشار الى الثالث بقوله ص والزموا اضافة
الى الجمل حيث واذ من شمل قوله الى الجمل الاسمية والفعلية فالاسمية
نحو جلست حيث زيد جالس واذ زيد جالس والفعلية حيث جلس زيد واذ
جلس زيد فان قلت كيف قال والزموا مع ان حيث قد ورد اضافتها الى المفرد
في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا وقد جاءت غير مضافة في قوله اذا زلة
من حيث ما نتحاشى له قلت اما اضافتها الى المفرد فهو ممنوع عند البصريين
الا في ضرورة وهو عند الكسائي قياس واما عدم اضافتها فهو اندر منه
مع ان في شاهده احتمالا ظاهرا فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة
قال والزموا وقوله ولا تشاركها حيث في ذلك ولهذا قال تحتمل افراد
اذ فان قلت لم كسرت الدال من حينئذ ويومئذ ونحوه قلت لالتقاء
الساكنين خلافا للاخفش اذ جعل كسرها بالجر بالاضافة وردنا وجه

الغائب صح اهل

كلمة الى مسمى الاضافة

عن الاضافة

ويومين وبحو من المبني واجاز الفارسي
اضافة اسبوع وشهر اهل

منها انهم قالوا يومئذ بالفتح بنيه قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة
الى المفرد بل الى جملة اسمية والتقدير اذ ذاك كذلك قوله ص وما كاد معنى كاد
اضف جوازا ليس يعني ان المشابه لاذ في كونه اسم زمان مبهم غير محدود
يراد به المضي اضف جوازا الى ما يضاف اليه اذ وجوبا يعني الجملتين وذلك
نحو يوم وايام فلو كان غير مبهم او محدود لم يضف الى الجمل فلا يجوز اضافة
اسبوع وشهر ونحوه واجاز ابن كيسان اضافة المثنى ولم يسمع ولو كان
مرادا به الاستقبال لم يضف كاذ بل يضاف كاذا اعني الى جملة فعلية لان
اذا وما حمل عليها لا يضاف الى الاسمية هذا مقتضى قول سيبويه ولذلك
قوله تعالى يوم هم بارزون على يريد منزلة الماضي قال المصنف والصحيح
جواز ذلك على قلة يعني في اذا وما حمل عليها بيسهال الاول منع صاحب
البسيط اضافة الظرف المتوسع فيه الى الجملة قال لانه اسم جنس والاسماء
لا تضاف الى الجمل وليس بصحيح بل قد اضيف متوسعا فيه نحو هذا يوم لا ينطقون
الثاني الظاهر ان اضافة اسما الزمان الى الجمل مخصصة بعد التعريف وفي
البسيط قد يقال لا تعده لان الجمل نكرات وقوله ص وان واعرب ما كاذ اجرى
س يعني انه يجوز فيما اجري مجرى اذ من اسما الزمان فاضيف الى الجملة وجهان
الاعراب وهو القياس والبناء وسببه عند البصريين المشاكلة ولذلك لم
يجيزوه الا قبل فعل مبني قال المصنف بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف
الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك قمت من
قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها احتاجت
افتقار فشبه حين وامثاله بان وقوله ص واختير بنا مسلو فعل بنيا س
يعني قوله بنيا الماضي نحو على حين عاتبت المشيب على الصبى والمضارع

مذهب

فعل

كقوله على حين يستصبين كل حليم روى بيت حين ايده في شرح
التسهيل فيلا مما تختار معه البناء فعبارته هنا اجود من قوله في الكافية
وقبل فعل ماض البناء راجح والعكس قبل غيره ايضا صحيح وقوله ص
وقبل فعل معرب ومبتدا اعرب س مثال الفعل المعرب هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم والمبتدا الم تعلمي يا عمرك الله اني كريم على حين الكرام قليل
فالاعراب قبل هذين جائز باتفاق واما البناء فمنعه البصريون واجازه الكوفيون
ومال الفارسي الى جوازه واختاره المصنف ولذلك قال ومن بنى فلن
يفند اس لان علة البناء ليست لطلب المشاكلة بل ما تقدم وقد ورد السماع
بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله على حين الكرام قليل فانه روي بالفتح
واذا ثبت قبل الاسمية كان قبل المضارع اولى لان البناء اولى لان اصله
البناء ص والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال كهر اذا اعتلا
س مذهب الجمهور ان اذا لازمت الاضافة والجملة بعدها في موضع جر
والعامل فيها جوابها وقيل ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي
يليها لا جوابها لان جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء واذا
الفجائية وما النافية وفي الشرط والجزاء وقد يختلفان في نحو اذا جئتني
غدا جئتك بعد غد ومذهب سيبويه انها لا تضاف الا الى جملة فعلية
نحو هن اذا اعتلا واما نحو اذا السما انشقت فعلى تقدير الفعل قال في شرح
التسهيل لا يجوز سيبويه غير ذلك وقال السهيلي عن سيبويه انه يجوز على
اراده الابتدا بعد اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا
واجاز الاخفش مع ما اوجبه جعل المرفوع بعدها مبتدا قال في شرح
التسهيل وبقوله اقول وجزم هنا بمذهب سيبويه ص لمبهم اسمين معرفتا

ان

سيبويه

يعرف اضيف كلتا وكلا س كلا وكلتا من الاسما اللازمة الاضافة لفظا
ومعنى ولا تضاف الا لمفهم اثنين فيشمل المثنى نحو كلا الرجلين وضمنه نحو كلانا
وكلتانا واسم الاشارة الى المثنى ولو بلفظ الافراد كقوله ان للخير والشر
مدى ولكل ذلك وجه وقبل واحترز بقوله معرف من المنكر فلا تضاف
اليه وحكى الكوفيون اضافتها الى النكرة اذا كانت محدودة نحو كلا رجلين
عندك قائمان وبقوله كلا يعرف من نحو كلا زيد وعمرو فانه لا يجوز الا في
الضرورة كقوله كلا الضيفين المشتو والضيف واحد لدى المنى والامن
في العشر والبشرة وذكر ابن الانباري ان كلا يضاف الى مفرد بشرط ان
يكون مكررا نحو كلاي وكلاك محسنان واوردها على انها من كلام العرب ولم
يذكر ذلك المصنف لا في اي ص ولا تضف لمفرد معرف اياس من الاسما
اللازمة للاضافة اي ويجوز اضافتها الى النكرة بلا شرط والى المعرفة بشرط
افهام تثنية نحو اي الرجلين وايهما او جمع نحو اي الرجال وايهم ولا تضاف
ولا تضاف الى مفرد معرف نحو اي زيد عندك لانها بمعنى بعض مع المعرفة
ولا يصح ذلك في هذا المثال ونحوه ويستثنى من ذلك صورتان احدهما ان
تكرر ايا المعطوفة بالواو كقوله اي وايك فارس الاحزاب والاخرى ان
تقصد الاجزا نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه واليهما اشار بقوله ص
وان كررتها فاضف او تنو الاجزا وقوله ص واخصصن بالمعرفة موصولة
اياس يعني ان ايا الموصول لا تضاف الا الى معرفة وهذا هو الاشهر واجاز
بعضهم اضافتها الى النكرة وذكره ابن عصفور وغيره وقوله ص وبالعكس
الصفة س يعني ان ايا اذا وقعت صفة لم تضف الا الى نكرة بعكس الموصولة
والواقعة حالا كالواقعة صفة وقوله ص وان تكرر شرطا او استفهاما



فطلقا كمل لها الكلاماس يعني ان ايا اذا وقعت شرطا او استفهاما
جاز اضافتها الى النكرة والى المعرفة على التفصيل السابق وظهر بهذا ان
لاي يليه احوال وقوله ص والزموا اضافة لدن فجر س من الاسما اللازمة
للاضافة لدن وهي لاول غاية زمان او مكان وتضاف الى المفرد والى الجملة
وقوله فجر يعني لفظا او محلا ليندرج الجملة ومن اضافتها الى جملة اسمية
وتذكر نعماه لدن ابت يافع وفعلية قوله صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم تضف الى الجمل من ظروف الزمان
الا حيث ولدن وقال ابن الدهان الا حيث وحدها وقوله ص ونصب غدوة
بها عنهم تدرس سمع في غدوة بعد لدن الجر والنصب والرفع اما الجر
فهو الاصل واما النصب فشاذ ووجه سلبه اوجه احدها ان لدن شبهت
باسم الفاعل لاثباتهما تارة وحذفها اخرى فنصب بها وضعف شبه
النصب بعد لدن المحذوفة النون والثاني النصب على اضمار كان الناقصة
والثالث انه على التمييز قال سيبويه ولا تنصب لدن غير غدوة واما الرفع
فرواه الكوفيون ووجه باضمار كان وقال ابن حي شبهت بالفاعل
فرفع فظاهره انها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا وذكره في التسهيل وقوله
ها يقتضي ان نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة وقوله ص ومع مع فيها قليل
س مع اسم لمكان الاصطحاب ووقته على ما يليق بالمصاحب وهو ملازم للاضافة
والظرفية وقد جر بمن حكى سيبويه ذهب من معه في اكثر اللغات وبناؤه
على السكون لغة ربيعة وفي المحكم ربيعة وغنم ولم يحفظ سيبويه انه
لغة فزعم انه ضرورة وقوله قليل يعني بالنسبة الى اللغة الاخرى وزعم
ابو جعفر النحاس ان الاجماع منعقد على حركتها اذا كانت ساكنة وليس

وبناؤه على الفتح

بصحيح بل الصحيح انها باقية على اسميتها وهذا مفهوم من قوله فيها لغتان
الاسكان وقيل في مع الاسمية ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الاسكان لغة
في الاسمية وقوله ص وبعل فتح وكسر لسكون يتصل س مما مر بيان موضعا
من اعرابها فتح ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين قوله ص
واضم بناء غيرا الى اخره س يعني ان هذه الاسما المذكورة غيرا وقبلا وما
بعدما اذا حذف ما تضاف اليه لم يخل من ان ينوى معناه دون لفظه او
ينوى لفظه او لا ينوى فان نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها
بحرف الجواب في الاستغنا بها عما بعدها مع ما فيها من سببه الحرف
بالجمود والافتقار وان نوى لفظه اعربت اعراب المضاف وان لم ينوه حكى
الفرا في معانيه ان من العرب من يقول من قبل بالخفض على الاعراب وحذف
النون للاضافة وان لم ينو اعربت وتنون كقراءة من قرا من قبل ومن بعد
بالتنوين ومنه قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الجم
والى هذا اشار بقوله ص واعربوا نصبا البيت فان قلت لم بنيه على انه اذا
نوى لفظه اعرب بل ظاهر قوله بانوا بما عدما تقتضي بناه قلت اذا نوى لفظه
صار كالمنطوق فكانه ما عدم فان قلت قوله واعربوا نصبا ليس بجيد لان
هذه الاسما بحال التنكير كقراءة من قبل ومن بعد قلت الغالب فيها النصب
وجرها قليل فكانه اقتصر على النصب لذلك فان قلت قوله اذا ما نكرا يفهم ان
هذه الاسما اذا بنيت على الضم كانت معرفة قلت والامر كذلك قال في البسيط
قال بعضهم هي نكرات وانما يريد قبل شيء وجعل بعض النحويين التنوين في قوله وكنت
قبلا تنوين عوض وقبلا معرفة بنية الاضافة قال في شرح الكافية وهذا القول
عندي حسن ص وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا س



يجوز حذف المضاف للعلم به والاكثر حينئذ ان يخلفه المضاف اليه في الاعراب
نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل وقد يخلفه في السكن ان كان مضافا مثلا
نحو مررت برجل زهير اي مثل زهير ولذلك نعت به النكرة وربما خلفه في غير
ذلك كالتذكير والتانيث ص وربما جروا الذي انفردا وكان قبل حذف ما
بعدما س يعني ان المضاف قد سمي بعد حذف المضاف مجرورا كما كان قبل حذفه
ولذلك شرط ذكره في قوله ص لكن يشترط ان يكون ما حذف مما لا لما عليه قد عطف
س يعني ان شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف ان يكون المحذوف معطوفا
على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل نحو اكل امرئ يحسب امرأ ونار توقد
بالليل نارا او منفصل بلا نحو لهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة والجر
في هذا النوع بالمشروط المذكور مقيس وليس ذلك بشرط تقدم نفي ولا
استفهام خلافا لبعضهم وما خلا مما قيد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس
عليه كقولهم مررت بالسيمي تميم عدي اي احد تيم عدي قاله المصنف مجرورا دون عطف
وكقراءة ابن الجماز والله يريد الاخرة بخفض والعاطف مفصول وقدره المصنف
عرض الاخرة ص ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل س يعني ان
المضاف اليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف
فلا ينون ولا يرد اليه النون ان كان مثنى او مجموعا ولذلك شرط ذكره في قوله
ص بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا س اي بشرط
عطف مضاف الى مثل المحذوف نحو لهم قطع الله يد ورجل من قالها وقول الشاعر
س دراعي وجبهة الاسد وحانظيره في عدة ابيات وقال الفرا لا يجوز ذلك
الا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقيل وبعد فاما نحو دار
وغلام فلا يجوز ذلك فيهما سيهان الاول ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم

وقطع الله يد ورجل من قالها ونحوه الى ان التقدير يد من قالها ورجله فحذف
الضمير وافخم المعطوف من المضاف والمضاف اليه الثاني وقد يفعل ذلك
دون عطف كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة كذا رواه الثقات بالاسم
بلا سوين وقال المصنف استعمال هذا الحذف في الاسما الناقصة قليل وفي
الاسما التامة للدلالة كثير فمن ذلك قراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي فلا
خوف شي عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهو
عكس الاول ومن شواهده قول ابي برزة الاسلمي رضي الله عنه غزونا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني هكذا ضبطه الحافظ
في صحيح البخاري بفتح الباء دون سوين والاصل او ثماني غزوات ص فصل مضاف
شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل بمرفوع من مضاف
البصريين ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه ممتنع الا في الشعر وذهب
المصنف الى انه يجوز في السعة بشرطين الاول ان يكون المضاف المشابه
للفعل من مفعول به او ظرف او مصدر فمثال الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم وبالظرف قول الشاعر كما خط الكتاب يوما يهودي
وبالمجرور قول الاخر لا تلفين اني في الهيجا مصابره قال في شرح التسهيل هذا
من احسن الفصل لانه فصل بمعمول المضاف ويدل على جوازه في الاختيار قوله
صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي وقول من يوثق بعربيته ترك
يوما نفسك وهواها سعى في رداها وقوله شبه فعل يشمل المصدر واسم
الفاعل ومثال الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله وقوله فصل مفعول مقدم لاجز وقوله شبه فعل
صفة لفعل مضاف وقوله ما نصب فاعل بالمصدر الذي هو فصل وقوله



مفعولا او ظرفا حال من ما والتقدير اجز ان يفصل المضاف المشابه
للفعل عما اضيف اليه منصوبه حال كونه مفعولا به او ظرفا وفي حكمه
المجرور الثاني القسم نحو ما كي الكساي من قولهم هذا غلام والله زيد
واليه اشار بقوله ولم يعب فصل بمن وزاد في الكافية الفصل بالمفعول
كقوله بما خطنا اما اسار ومنة في رواية من جر منة على ان الفصل
بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال ص واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت
او ندا من الاجنبي ما ليس معمول المضاف من مفعول به وظرف ومجرور وفاعل
مثال المفعول قول الشاعر يسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها
والظرف كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل والمجرور قوله
هما اخوا في الحرب من لا اخاله والفاعل احب ايام والداه به اذ
نجلاه فنعم ما نجلا وكذا لو كان الفاعل مرفوعا بالمضاف فان الفصل به
مخصوص بالضرورة كقوله يرى اسهما للموت تمضي لتنتهي ولا ترعوي
عن نقض اهوائها العزم فان قلت لا يوخذ هذه الصورة من كلامه هنا قلت
قد يفهم من قوله ما نصب فعلم ان المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيارا
ومثال النعت قول الشاعر نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن
ابي شيخ الاباطح طالب ومثال الندا وقاف كعنت بحبر مقدك
من يعجل تهلكه والخلد في سقر وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى
السد ان لسكت باي براهم الارض طوا وزاد غيره الفصل
بالمفعول من اجله نحو معاذ جزاه وفت الموادي اي معاود دوف الموادي
جزاه وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شا الله تعالى ابن اخيك بفصل بان
شا الله المضاف الى يا المتكلم ص اخر ما يضاف اليها اكسر اذا

لو بك معتلا كرام وقدى اوبك كاسر وبدين من بحب كسر اخر المضاف
لبا المتكلم ان لم يكن منقوصا او مقصورا او مثنى او مجموعا على حده كقولك
في غلام غلامي وفيه اربعة مذاهب احدها انه معرب بحركات مقدرة
في الاحوال الثلاث والثاني انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة
وفي الجر بالكسرة الظاهرة واختاره في التسهيل والثالث انه مبني
والرابع انه لا معرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني والاول مذهب الجمهور
ويجوز في الياء بعد المكسور وجهان الفتح والاسكان فعلى الفتح اصل
والاسكان اصل وجمع بينهما ان الاسكان اصل اول اذ هو اصل كل
مبني والفتح اصل ثان اذ هو اصل ما هو على حرف واحد واما المقصور
والمنقوص والمثنى والمجموع على حده فاذا اضيف شيء منها الى ياء المتكلم
وجب فتح الياء في اللغة المشهورة فتقول في فتاي وفي رام رامي
وفي ابني ابني وفي زيدين زيدي والى ذلك اشار بقوله ص فذي جميعها
الياء بعد فتحها احتذى من الاسماء بذي الى الانواع الاربعة
واحتذى اي اتبع ثم بين احكام اخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع
على حده اذا اضيف للياء فقال ص وتدغم الياء فيه ش اي تدغم الياء
في اخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبا وجرا فيه اي في ياء المتكلم
ولا تغير ما قبلها من فتح او كسر فتقول رايت رامي وابني وزيدي وتفتح
الياء كما سبق ثم قال ص والواو ياء ش اي وتدغم الواو ايضا في ياء المتكلم
يعني بعد قلب الواو ياء فان كان قبلها فتحة لم تغير نحو مصطفون فتقول
ها ولا مصطفي وان كان قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصح الياء نحو مسلمون
فتقول فيه مسلمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة ومنه قوله صلى الله عليه





وسلم او مخرجي هم والى هذا اشار بقوله ص وان ما قبل واو ضم فاكسره
ش ثم قال والفا سلم ش اي سلم الالف من الانقلاب وشمل ذلك
الف المثنى نحو هذان غلاماي والف المقصور نحو هي عصاي وفيه لغتان
اقرار الالف وهي المشهورة وقلبها ياء وهي لغة هذيل وحكاها عيسى بن
عمر عن قريش وقرأها الحسن بالشرى واليها اشار بقوله ص وفي المقصور
عن هذيل انقلابها ما حسن ش ويستثنى من ذلك الف لدى وعلى
الاسمية فان الاكثر فيه القلب مع ياء المتكلم فان قلب فهل يجوز قلب
الف المثنى في لغة من التزمها مطلقا قلب قال في الارتشاف يحتاج
في جوازه الى سماع **اعمال المصدر** ص بفعله المصدر الحق في العمل
ش اي الحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في التعدي واللزوم
بنفسه وبالحرف وخطب التمثيل سهل مثبته بخالف المصدر الفعل
في امرين احدهما ان في رفعه نائبا عن الفاعل خلافا ومذهب جمهور
البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل والثاني ان فاعل المصدر يجوز
حذفه بخلاف الفعل واذا حذف لم يحمل ضميره خلافا لبعضهم ثم قال ص
مضافا او مجردا او مع ال من بعده ثلثة احوال واعماله مضافا اكثر نحو
ولولا دفع الله الناس ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف
واعماله مجردا من الاضافة وال اقل من المضاف نحو او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما وفيه خلاف اجازه البصريون ومنعه الكوفيون وان
وقع بعده مرفوع او منصوب فهو المحمول بعدهم على فعل مضمر واعماله مع ال
اقل من المجرد ومنه قول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه وفيه خلاف
اجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج

واجازه الفارسي على قبح وفصل ابن طلحة بين ان يكون ال معاقبة للضمير يجوز
نحو انك والضرب خالدا والمسي اليه اولا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب
ثم بنى على شرط عمل المصدر بقوله ص ان كان فعل او ما يحل محله بس
شرط اعمال المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ان يصح تقديره بالفعل
مع حرف مصدري فان اريد به غير الحال جاز ان يقدر بان او بما وان
اريد به الحال قدر بما ولم يقدر بان لان مصحوبها لا يكون حالا فلذلك
لم يقتصر على ان كما فعل بعضهم فان قلت قد ذكر في التسهيل معها ان المخففة
ومثله نحو علمت ضربك زيدا فيقدر علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة
لانها واقعة بعد العلم ولم يقدر سيبويه في الباب بعد ان الثقيلة مع
ضمير الشان فان قلت ظاهر قوله ان كان وقوله في الكافية حيث صح
حرف مصدري تما ان هذا الشرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا
وقال في شرحه وليس تقديره في احد البابين شرطا في عمله ولكن الغالب
ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدهما قول العرب سمع اذني زيدا
يقول ذاك وذكر مثلا اخر والمشهور ان تقديره بذلك شرط وما ذكره
من المثل لا يعد رفيه التقدير وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف
في عدم اشتراط ذلك **متنه** لاعمال المصدر شروط لم يذكرها
الاول ان يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل لعدم حروف الفعل خلافا للكوفيين
واجاز ابن جني في الخصائص والرماني اعماله في المجرور ونقل عن الفارسي
وقياسه الظرف التالي ان يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل الثاني ان يكون
محدودا فان حد بالتاء لم يعمل فان ورد حكم بشذوذه كقوله
تجاوبه الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفش راكب

نعدا العلم وهو موضع غير صالح للمصدر به قلت كذلك
نعن عنها فانها تصح وقوعها موضع

قلت ح ا



الملا نفرة كفيه وهو محدود ونصب نفس بجاوبي ومعناه يحيي وصف
مسافرا معه ما قيهم واحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا الرابع
ان يكون غير منعوت قبل تمام عمله لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول
فلا يفصل بينهما بالنعت فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق
به المعمول المتاخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والاولى ان يقال غير متبوع
بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت الخامس ان يكون مفردا ذكره
في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل وقال في الكافية واهمل
المضمر والمحدود ومصدر فارقه التوحيد ورب محدود ومجموع عمل
وبسماع لا قياس قد قبل وصرح بجوازه ومن اعماله مجموعا قوله
قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والقنعا واختلف النحويون
في جواز اعمال المجموع فاجازه قوم واختاره ابن عصفور ومنعه قوم منهم
ابن السيد فان قلت هل يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
كاسم الفاعل قلت لا يشترط ذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل فلم يتقيد بزمان
بخلاف اسم الفاعل قال المصنف وقال غيره لانه عمل بالنيابة عن الفعل والفعل لا
يشترط فيه ذلك وحكي عن بعض المتاخرين انه منع من اعماله ماضيا
وليس بصحيح وقوله ص ولاسم مصدر عمل بس يعني ان اسم المصدر يعمل عمل
فعله وهو قليل وانى قلته اشار بتنكير عمل واختلف في اعمال اسم المصدر
فاجازه الكوفيون ومنعه البصريون قال بعضهم الا في الضرورة وتاولوا ما
ورد من ذلك على اضمار فعل ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها من قبلة
الرجل امراته الوضوء وظاهر كلامه في التسهيل انه مقيس وقال الشارح
وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر ولا فائت بتسهيل الاول اطلق في قوله

نعدا

الفاعل

في شرح التسهيل ح ا

ولا اسم مصدر عمل وهو مقيد لغير العلم فالعلم لا يعمل وهو ما دل على
معنى المصدر دلالة مغنية عن الالف واللام لتضمن الاشارة الى
حقيقته كيسار وبرة ومجاز الثاني عرف اسم المصدر في التسهيل
اذ قال ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه
لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله مثال ذلك توضأ وضوءا
وتكلم كلاما فالوضوء والكلام اسمان للمصدر لا مصدران لخلوهما لفظا
وتقديرا من بعض ما في فعلهما وحق المصدر ان يتضمن حروف فعله بمساواة
نحو توضأ توضؤا او بزيادة نحو اعلم اعلاما واحترز بقوله وتقديرا من
نحو قاتل قتالا فقتال مصدر لا اسم مصدر اذ لم يخل تقديرا فان اصله
قيتال فالمدة مقدرة وقد يثبت لفظا وبقوله دون عوض من نحو عدة
فانه مصدر مع خلوه من الواو لان التاء عوض ومن نحو كلم تكليما فانه مصدر
مع خلوه من التضعيف لان الياء عوض منه وقال الشارح اعلم ان اسم المعنى
الصادر عن الفعل كالضرب والقائم بذاته كالعلم ينقسم الى مصدر واسم
مصدر فان كان اوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة او كان لغير
الثلاثي يوزن بالثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم للمصدر والا فهو المصدر
قلت الذي اوله الميم المذكورة وان اطلق بعضهم عليه اسم المصدر فانه يعمل
عمل فعله وليس هو موضع الخلاف ولا المراد هنا والنوع الثاني وهو
ما كان لغير ثلاثي يوزن بالثلاثي وهو المذكور في التسهيل قال الشيخ ابو حيان
رحمه الله وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر قال واسم المصدر
يقال باصطلاحين احدهما ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل ومما
زاد على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله والثاني ما كان اصل وضعه



لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والحبر فهذه وضعت
لما يثاب به ولما يعطى وللجمل المقولة ولما يدهن به ولما يحبر وفي هذا النوع
اختلف الكوفيون والبصريون وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل يقاس
ان يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر ام لا فقال
البصريون لا الا ان اضطر شاعر وقال الكوفيون والبغداديون يقاس
ذلك قلت وصرح في شرح التسهيل بان ثوابا وعطاء مصدران لفرق ما
بينهما وبين الاصل وهو اثاب واعطاء ص ويعدى الذي اضيف له
كمل برفع او نصب عمله س للمصدر المضاف خمسة احوال الاول ان
يضاف الى فاعله ويحذف مفعوله نحو وما كان استغفار ابرهيم الثانية
ان يضاف الى مفعوله ويحذف فاعله نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير
الثالثة ان يضاف الى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ولولا دفع الله
الناس الرابعة ان يضاف الى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه السلم
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهو قليل قيل ولم يجئ في القرآن الا
فيما روي عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة
وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح والاكثر في المصدر اذا اضيف الى
مفعوله ان يحذف فاعله الخامسة ان يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون
نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا وقوله كمل يعني ان ارد ثلاثة اذ ذلك
غير لازم كما سيأتي ص وجر ما يتبع ماجر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن
س المضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فهو في محل
نصب ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل وفي موضع رفع ان قدر المصدر بان
وفعل المفعول خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول فلك في التابع الجر على

اللفظ والرفع على المحل ان كان فاعلا او نائبه والنصب على المحل ان كان منصوبا
به نحو عجبت من ذهاب زيد العاقل بالجر والرفع ونحو عجبت من اكل الخبز
واللحم بالجر والنصب والرفع فالجر على اللفظ والنصب على المحل لانه مفعول
والرفع على تقدير ان اكل الخبز بتمامه ظاهر كلام المصنف جواز الاتباع على
المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه
ومن وافقه من اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فلم
في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لوجود السماع
والتاويل خلاف الظاهر **اعمال اسم الفاعل** اسم الفاعل هو الصفة
الدالة على فاعل جارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها لمعناه
او معنى الماضي فالصفة جنس والدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول وما هو
بمعناه وجارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها مخرج للجارية
على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وقوله في التذكير والتانيث مخرج
لما كان من الصفات على افعل نحو اهيف فانه لا يجري على المضارع الا في
التذكير وقوله لمعناه او معنى المضارع مخرج لنحو ضامر الكشح من الصفات
المشبهة وقوله ص كفعله اسم فاعل في العمل س يعني ان كان كفعله لازما
لازم وان كان فعله متعديا الى واحد او اكثر فهو كذلك وقوله ص ان كان
مضيه بمعزل س يعني ان شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله ان يكون بمعنى الحال
والاستقبال فان كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائي فانه اجاز عمله
مستندا لا لقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ورد بانه حكاية الحال
ووافقه على اجازته ذلك هشام وابن مضاء تنبيه هذا الخلاف في عمل
الماضي دون ال هو بالنسبة الى المفعول به واما بالنسبة الى الفاعل فيجوز

الماضي



بعضهم الى انه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والسلوبي وذهب قوم الى انه
يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور واما المضمر فحكى ابن
عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكي عنه عن ابن طاهر وابن خروف انه لا يرفعه
وهو بعيد وقوله ص وولي استفهاما او حرف نداء س يعني ان اسم الفاعل لا
يعمل حتى يعتمد على احد الاسما المذكورة فالاستفهام نحو انا ورجاك
قتل امرئ من العز في جدا عناصر ذلا وحرف النداء نحو يا طالعا جبلا
ولم يذكره في الكافية ولا في التسهيل قال الشارح المسوغ لاعمال
طالع اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا وليس
المسوغ الاعتماد على حرف النداء لانه ليس كالاستفهام والنفي والنفي من
القريب من الفعل والنفي ما ضارب الزيدان عمرا ومسائل كونه صفة جاء رجل
مكرم عمرا ومسندا يعني خبرا زيد مكرم عمرا فالواقع صفة معتمد على الموصوف
والواقع خبرا معتمد على المخبر عنه فان قلت هل المصنف اعتماده على صاحب
الحال نحو جاء زيد ضاربا عمرا قلت استغنى عن ذكره بذكر الصفة في المعنى
تنبيهان الاول اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور
البصريين وذهب الاخفش والكوفيون انه لا يشترط الثاني ذكر المصنف هنا
لعمله شرطين الاول ان يكون بمعزل عن المضي والثاني الاعتماد وزاد في التسهيل
شرطين احدهما ان يكون غير مصغر خلافا للكسائي في اجازته اعماله مستندا لا لقول
بعضهم اظبي مزين يحلا قرنيها ولا حجة فيه لان قرنيها ظرف والظرف يعمل فيه
رائحة الفعل قيل والجواز مذهب الكوفيين الا الفراء وتابعهم ابو جعفر النحاس
وقال بعض المتاخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز اعماله كقوله ترفرق في الايدي
كميت عصيرها في رواية من جر كميت والا جاز الا يكون موصوفا خلافا للكسائي

هنا

وسويرا

في اجازته اعماله مطلقا قال في شرح التسهيل وابو بعض اصحابنا
الكسائي في اعمال الموصوف لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ونقل
غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي
وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلثة مذاهب ص وقد يكون
نعت معلوم عرف فيستحق العمل الذي وصف به يعني ان اعتماد اسم الفاعل
على موصوف محذوف مسوغ لعمله كاعتماده على موصوف مذكور ومن ذلك
قوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه ص وان يكن صلة
ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضى يعني ما تقدم من اشتراط ارادة الحال
والاستقبال انما هو في المجرد من ال واما ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل
بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال الشارح باتفاق وفي شرح الكافية
واما الملبس بها فلا خلاف في اعماله وعلى الخلاف في التسهيل والحاصل
اربعة مذاهب الاول انه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تاويله بالفعل
وهو المشهور والثاني ان النصب بعده مشبه بالمفعول لان التي
موصولة بل حرف تعريف ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف
لانه بعد عن الفعل وهذا مذهب الاخفش واصحاب الاخفش يقولون ان
قصد بال العهد فالنصب على التشبيه وان قصد معنى الذي فالنصب باسم
الفاعل والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر
والرابع انه يعمل بمعنى الماضي خاصة وهو مذهب الرماني ص فعال او مفعال
او فعيل في كثرة عن فاعل بدا بش اذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل
اللاتي حول الى فعال كغفار او مفعال كمنحار او فعول كضروب او فعيل كعليم
او فعل كحذر وقد ذكرتها في البيت الاتي فان قلت ما معنى قوله في كثرة قلت لان

قبل الصفة

بحذوف

عمل فعله

نعول



ان هذه المثل انما تعدل عن فاعل اليها للدلالة على الكثرة والمبالغة
فان قلت من اين تعلم من كلامه اختصاص ذلك بالاتي قلت من قوله عن فاعل
فان اسم فاعل غير اللاتي لا يكون على فاعل وقد بنى فعال ومفعال وفعول
وفعيل من افعل كقولهم دراك ومهوان وزهوق ونذير من ادرك واهان
وازهق وانذر وذلك قليل ص فيستحق ما له من عمل س يعني ان هذه الامثلة
تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على المذهب السابق
وقوله ص وفي فعيل فاذا وفعل س الاشارة الى عمل اسم الفاعل اي قل في
فعيل وفعل ان يعملا عمل اسم الفاعل ومذهب سيبويه جواز اعمال هذه
الامثلة الخمسة ومنع اكثر البصريين منهم المازني والمبرد اعمال فعيل
وفعل وفصل الجرمي فاجاز اعمال فعل لانه وزن الفعل ومنع اعمال فعيل ومنع
الكوفيون اعمال الخمسة لانها اذا جاءت للمبالغة زادت على الفعل فلم يعمل
عندهم لذلك والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع
بذلك نظما ونثرا امثال فعال قول من سمعه سيبويه اما العسل فانا
شراب وقول الشاعر اخا الحرب لباسا اليها جلالها ومثال
مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقول الشاعر
شم مهاوين ابدان الجزور محاميض العشيات لاخور ولا قزم فمهاوين
جمع مهوان ومثال فعول قول بعضهم انت غيوظ ما علمت كساد الابل
حكاه الكسائي وقول الشاعر ضروب بنصل السيف سوق سمانها ومثال
فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه وقالوا هو حفيظ علمه وعلم
غيره وقول فنانان اما منهما فشبيهه هلالا واخرى منهما تشبه البدرا
ومثال فعل قول الشاعر حذر امورا لا تضر انشده سيبويه والفرج

علي

الشاعر

فيه من وضع الحاسدين ومن اعمال الفعل قول زيد الحبل اماني لهم
مرقون عرضي فاعمل مرقون وهو جمع مرق محول للمبالغة من مارق
ص وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل من ما سوى
المفرد هو المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد في العمل بالشروط المذكورة فضاربان
وضاربون مثل ضارب فيما ذكر وضروبان وضروبون مثل ضروب فيما ذكر وذلك
واضح ص وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض من اختير بذي الاعمال من المراد به
المضي فانه يضاف وجوبا كاضافة الجوامد وفهم من تقديمه النصب انه اولى وهو
ظاهر كلام سيبويه وقال الكسائي بما سوا قبل والذي يظهر ان الاضافة اولى
وبالوجهين روي قوله ان الله بالغ امره ويعني بقوله تلوا المفعول الذي يليه فلو
فصل تعين نصبه نحو اني جاعل في الارض خليفة وقد اضيف مع الفصل في قراءة من قرا
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقد تقدم في الاضافة بنسبة ما ذكره في
جواز الوجهين انما هو في الظاهر واما الضمير المتصل فيضاف اليه اسم الفاعل
المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى انه في محل النصب كالظاهر
في وافقه وقد فهم من قوله تلوا انه انما يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه فلو
اقتضى زائدا تعين نصبه به ولذلك قال ص وهو لنصب ما سواه مقتضي من
مثال ذلك زيد معطي عمرو درهما ومعلم خالد عمرا فاضلا اذا اضيف اسم
الفاعل بمعنى الماضي واقتضى مفعولا نحو معطي زيد درهما امس نصب بفعل
مضمر عند الجمهور واجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وان كان بمعنى الماضي لانه
اكتسب بالاضافة شبها بمضروب ال ص واجرا او انصب تابع الذي اخفض
كمبتغي جاه وما لا من نهض من فالجر على اللفظ والنصب على المحل ومن منع اتباع
المحل في نحو ذلك اضمر فعلا وهو قول سيبويه فان قلت قوله الذي اخفض لا يصح

ملو فصل الضمير لم يكن الا في محل نصب

تنبيه آخر



باضافة

على الاضافة لان المخفوض الذي بمعنى الماضي لا يصح في تابعه اعتبار المحل اذ لا
محل له بل ان نصب تابعه فبفعل مقدر قلت انما قلامه في المخفوض باضافة ذي
الاعمال لقوله وانصب بذي الاعمال وهذا البيت تتمة الكلام عليه ص وكل ما
من
قرر لاسم فاعل يعطي اسم مفعول للافاضل من اي يعمل ان صله لال
مطلقا وان كان مجردا فبشرط ارادة الحال والاستقبال والاعتماد على ما
تقدم ذكره ص فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه من يعني ان اسم المفعول
يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى نحو مضروب فانه يعمل عمل ضرب
فيرفع نائب الفاعل فيقول زيد مضروب ابوه كما تقول ضرب ابوه فان كان من
متعديا الى اثنين او ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه وقد مثل المتعدي بقوله
الى اثنين
ص كالمعطى كفا فالكفي من قال يوصوله ومعطى صلتها وهي مبتدا ويكفي خبرها
واول مفعولي المعطى ضمير ال وثانيهما كفا واستتر الاول لنيابته عن الفاعل
ص وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى من يعني ان اسم المفعول انفرد عن اسم
الفاعل بانه يصح اضافته الى مرفوعه في المعنى فيقول هذا مضروب العبد بالرفع
نيابة عن الفاعل وبالجر لانك [illegible] المفعول الى ضمير المبتدا وبالنصب
ايضا على التشبيه بالمفعول به وقد مثل بقوله ص محمود المقاصد الورع من
اي الورع محمود المقاصد تنبيه اسم المفعول من المتعدي الى واحد يلحق
بالصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه وجره كامثل ابنية المصادر
ابنية
اعلم ان الفعل الثلاثي مجرد وزائد على الثلاثة فالثلاثي المجرد له ثلثة احوال فعل وهو
متعد نحو ضرب ولازم نحو قعد وفعل وهو متعد نحو فهم ولازم نحو فرح وفعل
وهو لازم ابدا الا ضمن او حول نحو سهل وابنية مصادر الثلاثي كثيرة
واقتصرنا على الغالب فقال ص فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة

كردر داس سمل المعدى من ذى ثلثة فعل وفعل قياس مصدرهما فعل بفتح الفا
واسكان العين نحو ضرب ضربا وفهم فهما وظاهره انه مقيس فيهما بلا قيد وقد يقال
المكسور العين فى التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما ولم يقيده
سيبويه والاخفش بل اطلقاه تنبيه اختلف فى معنى القياس هنا فقيل انما
قياس على فعل فيما ذكر عند سماع غيره فان سمع غيره وقف عنده وهو مذهب
سيبويه والاخفش وقيل يجوز القياس كورود السماع لغيره وهو ظاهر قول
الفراء قال ص وفعل اللازم بابه فعل س يعنى قياس مصدر فعل اللازم فعل
بفتح الفا والعين لا فرق فى ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحا والمعتل نحو جوى جوى
والمضعف نحو شل شللا فان اصله شلل بكسر اللام تنبيه اطلق الناظم
فى فعل اللازم وينبغى ان يقيد بان لا يكون لونا لان فعله هو الغالب فيه كشهل
وشمر ثم قال ص وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كقعد س يقول
غدوا ومثله قعد قعودا وجلس جلوسا واطراد فعول فى فعل اللازم مشروط
بان لا يكون مسوجبا لاحد الاوزان المذكورة فى قوله ص ما لم يكن مستوجبا
فعالا او فعلانا فادرا وفعالا س فهذه ثلثة اوزان وسيذكر العامى
استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يات مصدره على فعول الا نادرا ثم قال
ص فاول لذى امتناع كاباس الاول هو فعال بكسر الفا وهو مقيس فيما
دل على امتناع نحو اباء ابا ونفر نفارا والثانى للذى اقتضى تقلبا الثانى هو
فعلان بتحريك العين وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولمع لمعانا
ص للدا فعال والصوت س يعنى ان فعالا بضم الفا وهو الثالث لنوعين احدهما
ما دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والاخر ما دل على صوت نحو
نعق نعاقا ونبح نباحا وذكر ابن عصفور انه مقيس فيهما ص وشمل سيرا وصوتا

عدم منع

وفى الصوت فعال

الفعلل س يعنى ان فعلالا وهو الوزن الرابع لنوعين ايضا احدهما ما دل على سير
نحو دملج دملاجا ورحل رحيلا والاخر ما دل على صوت نحو صهل صهيلا ونهق نهيقا
وذكر ابن عصفور انه يطرد فى الاصوات والحاصل ان فعل اللازم يطرد فى مصدره
فعول الا اذا دل على هذه المعانى الخمسة وهى الامتناع والتقلب والدا
والصوت والسير فالغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى
الدا فعال او فعيل فقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو بغم
بغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعال نحو رغا وفى السير
فعيل تنبيه يستثنى ايضا من فعال اللازم ما دل على حرفة وشبهها فان
الغالب فى مصدره فعالة نحو تجر تجارة وامر امارة وذكر ابن عصفور انه
مقيس فى الولايات والصنائع وقوله ص فعاله لفعلا كسهل الامر وزيد
جزلا س يعنى ان فعالة مطرد فى مصدر فعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة
وقال بعضهم فعولة غير مقيس ص وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط
ورضى س فسخط مصدر سخط وقياسه سخطا بالفتح والتحريك ورضى مصدر رضى
وقياسه رضى بالفتح وكلامه مقيد بفعالة فى الحرف وشبهها كما تقدم ولما
فرغ من بيان مصادر الثلاثى شرع فى بيان مصادر ما زاد عليه فقال ص
وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره س اى كل فعل زائد على ثلثة فله مصدر مقيس
لا توقف فى استعماله على قياس سماع وقوله ص كقدس تقديسا س يعنى ان كل ما
كان على فعل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا وكلم تكليما وقوله ص وزكه
تزكية س يعنى ان كل ما كان على فعل معتل اللام فمصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وغطى
تغطية ص واجمل اجمالا من جمل تجميلا س يعنى ان مصدر افعل الصحيح العين على افعال
نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر تفعل بفعلا بضم العين نحو جمل تجملا وقوله

ص واستعد استعاده س اصل استعادا استعود على وزن استفعل فقياس
مصدره استعواذا فاعلت الواو بنقل حركتها وقلبها الفا فاجتمع الفان
فحذف احدهما وهي الزائدة عند الخليل وسيبويه وبدل العين عند الاخفش
والفراء استعاذا ثم اتي بالتا عوضا عن المحذوف وقوله ص اقم اقامة
س اصل اقم اقوم كاكرم فقياس مصدره اقوام فلما اعلت الواو بالنقل والقلب
اجتمع الفان فحذف احدهما على الخلاف المتقدم فصار اقاما ثم اتي بالتا عوضا
وقوله ص وغالبا ذا التا لزم س اشار الى ان التا تحذف كقول بعضهم اراد اراءة
واستقاما استقاما قال ابن عصفور لا يجوز حذفها الا حيث ورد وظاهر كلام
سيبويه جوازه قال وان شئت لم تعوض وقال الفراء لا يجوز الا اذا كانت الاضافة
عوضا من التا نحو واقام الصلاة وقوله ص وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر
تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل س يعني ان صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة
وصل يكون بكسر ثانيه وهو يلي الثاني وزيادة الف قبل اخره نحو اصطفى اصطفاء
فان قلت لا يفهم من قوله مد ان المدة الف قلت فهم من قوله ذلك وافتحا وسيعلم ان
يقيد كلامه بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعل نحو تطاير وتطير اصلهما تطاير
وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثانيه ولا تزاد الف قبل اخره وقوله ص وضم
ما بربع في امثال قد تلملما س يعني ان مصدر تفعلل نحو دحرج وما الحق به
جلبب وحوقل وبسطر ما يلي على فعلال نحو دحراج وعلى فعللة نحو دحرجة واقتصر
منها فعللة ولذلك قال ص واجعل مقيسا ما نيا لا اولا س وهذا مما عند بعضهم
مقيس وهو ظاهر التسهيل وكثر فعلال في المضاعف نحو الزلزال وفتح اول
الزلزال ونحوه جائز من المضاعف وقوله ص لفاعل الفعال والمفاعلة
س يعني ان فاعل له مصدران فعال نحو خاصم خصاما ومفاعلة نحو خاصمه مخاصمة

وقوله ص فعلا لا تضم راء لعين فعلله س يعني ان مصدر فعلل



له عند سيبويه المفاعلة وقد تتركون الفعال ولا تتركون المفاعلة وانفرد
مفاعلة فيما فاؤه ياء نحو ياسره مياسرة وتاء ومه مياومة ومدر الفعال فيما
عينه واو نحو قاومه قواما حكاه ابن سيده وقوله ص وغير ما مر السماع عادله
س اي كان له عدلا لا يقدم عليه الا بسماع من ذلك يجي المصدر المعتل اللام
على تفعيل نحو وهي تنزي دلوها تنزيا ويجي مصدر فعل الصحيح اللام على تفعلة نحو
تكرمه وتجربه واعلت فيما لامه همزة نحو خطأ تخطيه وهيأ تهيئة وفجا
مصدر فعل على فعال نحو كلم كلاما وقوله ص وفعله لمرة كجلسة وفعلة
لهيئة كجلسة س يعني انه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد ببناء على فعله
بفتح الفا وعلى الهيئة بفعلة بكسر الفا وهو مقيد بالا يكون المصدر على فعلة
نحو رحمة او فعلة نحو دربة فلا يدل حينئذ على المرة في مصدر غير الثلاثي
بزيادة نحو انطلق انطلاقة من التا فانه يدل على المرة فيه بالقرينة لا بالتا
كما سبق في الثلاثي وقوله ص وشذ فتح همزه كالخمرة س اي شذ في غير الثلاثي
صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم هو حسن العمة والقمصة وهي حسنة
الخمرة والقمصة من تعمم وتقمص وتخمر واتقف

## تنبيه اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها

تقدم حد اسم الفاعل وباقي حد الصفة المشبهة
ص كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا س مثل قوله من ذي ثلاثة فعل
المتعدي نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب وفعل المتعدي
نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم وفعل نحو فره فهو فاره وليس نسبته
اليها على السوا فلهذا قال ص وهو قليل في فعل وفعل غير معدى س يعني ان فاعلا
قليل في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين غير المتعدي فيفهم منه انه كثير
مقيس في فعل مطلقا وفي فعل المتعدي وقوله ص بل وباسه فعل وافعل فعلان

س يعني ان قياس فعل اللازم ان يكون اسم فاعله على احد الاوزان الثلثة ففعل
للاعراض نحو اشر وفرح وافعل للالوان والحلق نحو احمر واجهر وهو الذي لا يبصر
في الشمس وفعلان للامتلاء وحراة البطن نحو ريان وصديان وقد نبه على ذلك
بالتمثيل ص وفعل اولى وفعيل يفعل س يعني ان هذين الوزنين اولى به من غيره نحو
ضخم فهو ضخم وجمل فهو جميل فان قلت فهل يقاس عليهما قلت اما فعيل فقيس
وقال في شرح التسهيل ومن استعمال القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب
وقول الشارح الذي كثر في اسم الفاعل حتى كاد يطرد ان يجي على فعيل او فعل
مخالف ص وافعل فيه قليل وفعل س الضمير يفعل مثال افعل حرش الضبان فهو حرش
ومثال فعل بطل فهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما ص ويستوي الفاعل والمفعول
فعل س يعني وقد يستعمل فعل المفتوح العين بمعنى اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب
فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو اشيب وعف فهو عفيف ولم يأت فيه
بفاعل فان قلت كيف يطلق على هذه الاوزان اسم فاعل وانما هي من الصفة المشبهة
قلت يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف
مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق ويحمل ضمير الفاعل وفي مشهور
الاصطلاح على ما تقدم حده في بابه ص وزنة المضارع اسم فاعل من غير
ذي الثلاث كالمواصل مع كسر مثلوا لاخره مطلقا وضم ميم زائد قد سبق
س يعني هذين البيتين كيفية بنا اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلثة احرف
واضح وقوله وزنه هو خبر مقدم لقوله اسم فاعل والتقدير واسم الفاعل من
غير ذي الثلاث زنة المضارع وفهم من قوله مطلقا اذا كان مكسورا قبل الاخر
فيكون الحركة غير الحركة ص وان فتح منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كما
المسطر س ولا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلثة الا بكسر



ما قبل الاخير وفتحه ص وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كمن قصد
س اي يطرد في المصوغ من قصد مقصود معقود واذا كان الثلاثي لازما قيد مفعوله بالحرف
الذي يتعدى به نحو ممرور به ويعني بالثلاثي المتصرف ص وناب بعد عنه ذو فعيل س
اي ناب ذو فعيل بمعنى صاحب هذا الوزن عن مفعول بعد الا قياسا نحو كحيل بمعنى
مكحول وقتيل بمعنى مقتول وطريح وهو كثير قال الشارح وعلى كثرته لم ينص عليه
باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه
وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل فيصدق في السرح والطوى في
الاصل فان قلت فهل يعمل عمل فعيل النائب عن مفعول اسم المفعول قلت ذكر في
التسهيل انه ينوب عن الدلالة لا العمل فعلى هذا لا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا
قتيل ابوه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج الى سماع فان قلت لم قال نحو فتاه وفتى
ممثل بالمؤنث والمذكر قلت لينبه على ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث وسيأتي في موضعه الصفة المشبهة باسم الفاعل ص
صفة اسم حسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل س يعني الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل باسم حسن جر فاعلها ما اضافتها اليه نحو حسن الوجه
وذلك بخلاف اسم الفاعل فانه لا يصلح لذلك فان قلت يشعر قوله اسم حسن بان اسم
الفاعل قد يضاف الى فاعله ولكن لا يسمى حسن قلت قال الشارح ان ذلك لا يسوغ
في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فقد يجوز على ضعف وقله في الكلام نحو كاتب الاب
يريد كاتب ابوه انتهى وليس على اطلاقه بل يقول اذا قصد ثبوت اسم الفاعل فان
كان من غير متعد عومل معامله الصفة المشبهة وساغت اضافته الى ما هو
فاعل في المعنى فيقول زيد قائم الاب بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه
وان كان من متعد بحرف جر فكذلك عند الاخفش وصححه ابن عصفور بدليل قولهم

هو حدث عهد بوجع ونقل المنع عن الجمهور وان كان من متعد الى واحد فكذلك
عند المصنف لشرطه امن اللبس وفاقا للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل
قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور
وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله ما الراحم القلب ظلاما وان
وان كان من متعد الى اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة قال بعضهم بعد
فان ذلك لم قال فاعل معنى فلت لانه لا يضاف الصفة اليه الا بعد اسناده
الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وقوله المشبهة اسم الفاعل
يجوز ان يكون مبتدا وصفة خبره وفي الكلام تقديم وتاخير ويجوز ان يكون صفة
مبتدا وان كان نكرة لانها وصفت والمشبهة خبر والاول اظهر فان قلت ما وجه
الشبه بينها وبين اسم الفاعل قلت من اوجه احدها انها تدل على حدث
ومن قام به الثاني يذكر ويؤنث الثالث انها تثنى وتجمع وكان حقها ان لا تعمل عمل
فعلها لانها لا تجري على المضارع ولا هي معدولة عن الجاري عليه الا انها
عملت لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكرتم اعلم ان بين الصفة المشبهة وبين
اسم الفاعل فروقا الاول ان الصفة المشبهة لا تكون الا من فعل لازم بخلاف
اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي واللازم والى هذا اشار بقوله وصوغها
من لازم الثاني انها لا تكون للماضي المنقطع ولا لما يقع ولا يوجد الا للحاضر
وهو الاصل في باب الوصف لانها لم توضع لافادة معنى الحدوث بل لنسبة
الحدث الى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل فانه كالفعل في افادة
معنى الحدوث والصلاحية في استعماله بمعنى الماضي والحال والاستقبال
ولذلك اذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما
سبق واذا قصد بالصفة الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل كقوله فما انا

من زرء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح والى هذا اشار
بقوله لحاضر بقوله قد تقرر بما ذكرناه ان كونها للحال ليس شرطا في عملها
ولكن منعها كذلك ولكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال
بعبارة هنا اجود من قوله في الكافية والاعتماد واقتضاء الحال
شرطان في تصحيح ذا الاعمال الثالث انها غير جارية على المضارع بخلاف
اسم الفاعل نص على ذلك الزمخشري وغيره وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح
ورده المصنف وقال في شرح التسهيل وموازنتها المضارع قليلة ان
كانت من بلائي ولازمة ان كانت من غيره ولذلك مثل هنا بظاهر القلب وهو جار
على المضارع وبجميل الظاهر وهو غير جار تنبيها على محتملها بالوجهين
ومثالها من غير البلائي مطمئن القلب ومنطلق اللسان قلب ولقائل ان
يقول ان ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجري على المضارع اسما
فاعلين وقصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست
بصفة مشبهة فان قلت فقد رد ما ذهب اليه من قال انها لا تكون جارية
بكونهم متفقين على ان شاحطا في قوله من صد بوا واخي ثقة او عدو
شاحط دارا صفة مشبهة قلت ان صح الاتفاق فهو محمول على ان حكمه
حكم الصفة المشبهة لانه قصد بها الثبوت كما تقدم فلذلك اطلق عليه
صفة مشبهة الرابع ان معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل في السببي والاجنبي والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب
الصفة لفظا ومعنى والى هذا اشار بقوله ص وسببي ما تحمل فيه محدث
الشبه فان قلت قد ذكر في التسهيل ان معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا
متصلا كقوله حسن الوجه طلقه انت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

هذا البيت لمحمد

ولا تطلق عليه سببي قلت انما احترز بالسببي عن الاجنبي فانها لا تعمل
فيه واما عملها في ضمير الموصوف فلا اشكال فيه واما قوله ص وعمل اسم
الفاعل المعدى لها س فيعني بها انها تنصب فاعلها في المعنى كما تنصب اسم
الفاعل مفعوله فان قلت كيف قال وعمل اسم فاعل المعدى لها وسيأتي
وهو ان معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول فعملهما اذا
مختلف قلت هو متحد صورة وهو المراد وقوله ص على الحد الذي قد حدا
س يعني ان عملها مشروط بالاعتماد كما ذكر في اسم الفاعل فان قلت لم اخر قوله
وسيوما يعمل فيه مجتنب السبب عن قوله وعمل اسم الفاعل المعدى وكان يبني
العكس قلت بيان شرط معمولها من توابع بيان عملها فلذلك اخره عنه وقوله
ص فارفع بها وانصب وجر س الرفع على الفاعلية والنصب على السببية بالمفعول
به وعلى التمييز في النكرة وقيل يجوز فيه ايضا السببية واجاز بعض النحويين
كون المقرون بال والمضاف الى المقرون بها مجرورا وهي نزعة كوفية والجر على
الاضافة وهل هي من نصب او من رفع قولان وظاهر كلام المصنف انها من نصب
واليه ذهب السهيلي وذهب السلوبي واكثر اصحابه كابن عصفور الى
انها من نصب وقوله ص مع ال ودون ال س يعني ان الصفة المشبهة
تعمل الرفع والنصب والجر في السببي مقرونة بال ومجردة منها ثم قسم معمولها
الى ثلثة اقسام الاول معرف بال واليه اشار بقوله ص مصحوب ال والثاني
المضاف وهو المراد بقوله ص وما اتصل بها مضافا س اي وما اتصل
بالصفة ولم ينفصل عنها بال والثالث المجرد من ال والاضافة ثم اعلم ان
المضاف انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف والثاني مضاف الى مضاف
الى ضميره والثالث مضاف الى المعرف بال والرابع مضاف الى مجرد



والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف ذكره في
التسهيل ويحتاج الى سماع والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة
اخرى ذكره في شرح التسهيل والسابع مضاف الى موصول والثامن
مضاف الى موصوف يشبهه والمجرد من ال والاضافة يشمل بقية انواع
الموصول والموصوف وما سواهما فجملة معمولها السببي احد عشر نوعا
وهذه امثلتها على الترتيب مثال مصحوب ال الحسن الوجه ومثال المضاف
الى ضمير الموصوف الحسن وجهه ومثال المضاف الى ضمير المضاف الى مضاف
الى ضميره الحسن وجه ابيه ومثال المضاف الى المجرد الحسن وجه اب ومثال
المضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف مررت بامرأة حسن وجه
جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى جارية
والجارية مضاف الى ضمير الموصوف ومثال المضاف الى ضمير معمول صفة اخرى
مررت برجل حسن الوجه قبيح جميل خالها وهو تركيب نادر وشاهده قول الشاعر
سبتني الفتاة البيضة المتجرد اللطيفة كشحه وما طلت ان اسبى ومثال
المضاف الى الموصول قوله فيح لها قبل الاخيار منزله والطيب ما الثائب
الازر ومثال المضاف الى الموصوف رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به
ومثال الموصول قوله وبراب ما انبت عليه المازر ومثال الموصوف
قوله بزور امرأ اجما نوال غده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وهذان
القسمان غريبان ومثال المجرد عنهما الحسن وجه اذا تقرر هذا فاعلم ان الصفة
تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال بها ستة احوال وكل منها
على احد عشر تقديرا في المعمول فهذه ستة وستون صورة فلها حاز الاما
لزم منه اضافة ما فيه ال الى الحالي من ال ومن الاضافة الى المعرف بها او الى

ضمير المعرف بها فمنع الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجه اب والحسن
وجه ونحوها ويجوز نحو الحسن الوجه لانه معرف بال والحسن وجه الاب لانه مضاف
الى المعرف بها والكريم الابا الغامر جودهم لان جودهم مضاف الى ضمير المعرف بها كما ذكر
في التسهيل والى هذا اشار بقوله ولا يجر بها مع السما من اضافا ومن اضافة
لتاليها وقوله ص وما لم يحل فهو بالجواز وسما س يعني وما لم يحل من اضافة
لتاليها فهو موسوم بالجواز فان قلت كيف كان ينبغي ان يقول او من اضافة الى ضمير
المعرف بها كما ذكر في التسهيل قلت انما تركه لانه تركيب نادر كما مر تمثيلها ان
الاول لم يعرض المصنف لبيان اقسام الجائزة وهو ينقسم الى قبيح وحسن
ومتوسط وقد بسطه في غير هذا المختصر التالي ما ذكره من الحكم انما هو السببي
وقد تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جائز بالاضافة ان باشرته وحينئذ
من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلتا وفرعت بال فالمفعول
نحو فرس نجيبا الناس درية واكرمهموها والمقرونة بال نحو زيد الحسن الوجه
والجميله التعجب استعظام فعل ظاهر المزية ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما ذكر
في هذا الباب نحو سبحان الله ولله دره لم يبوب لها في النحو لكونها لم يدل عليه بالوضع
بل بقرينة والمبوب له من الفاظه افعل وافعل وما اشار الى الاول بقوله ص
ما افعل ابطق بعدما تعجبا س اي انطق بما افعل بعدما لانشا التعجب او في حال
تعجبك فقوله تعجبا مفعول له او حال واشار الى الثاني بقوله ص او جي بافعل
قبل مجرور بباء س يعني او جي بوزن افعل قبل اسم مجرور بباء الجر قال ص وبلوا فعل
انصبنه س مذهب البصريين انه مفعول به وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين انه نصب
على حد النصب في نحو زيد كريم الاب فان قلت شرط المجرور بعد افعل والمنصوب
بعدما افعل ان يكون مخصصا بالفائدة ولم ينبه على ذلك قلت في تمثيله

اي بالصفة

هنا

وكرامهموها

بوزن

الا الى ما اشار اليه ثم مثل الصفة الاولى بقوله ص ما اولى طلبنا س
وهو نظير ما احسن زيدا فما اسم لعود الضمير عليه مبتدا قيل لا خلاف وقد
روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهو شاذ وبعد ثبوت
اسميتها وانها مبتدأة في معناها خلاف مذهب سيبويه وجمهور البصريين
انها اسم تام نكرة والفعل بعدها خبرها وهو الصحيح لان قصد المتعجب الاعلام
بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت
الجملة المعبر بها عن ذلك ان تصير نكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام مناسب
بالابهام فان قلت كيف ساغ الابتداء بما وهي نكرة لا مسوغ لها قلت مسوغها
قصد الابهام وقد ذكره في التسهيل من المسوغات وقال الشارح لانها
في تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم حسن زيدا اي جعله حسنا فهو كقولهم اي
رجل جاءك وشر اهر ذا ناب اي وفيه نظر وذهب الاخفش وطائفة من الكوفيين
الى انها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره الذي
حسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما
تقدم الافهام وتاخر الابهام والمعتاد فيما نحن من الكلام افهاما وابهاما
تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وذهب
الفراء وابن درستويه الى انها استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن
الكوفيين ورده بان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يلتبس الا بالاسماء نحو ما
اصحاب الميمنة وما المشار اليها مخصوصة بالافعال وبانها لو كان فيها
معنى الاستفهام لجاز ان يخلفها اي وبان قصد التعجب بما افعله مجمع عليه
والاستفهام زيادة لا دليل عليها ولا يلتفت اليها قلت وفي الاول نظر لان
مذهب الكوفيين ان افعل اسم وسياتي وذهب الاخفش في احد اقواله الى انها

تضمن معنى امل

نكرة موصوفة والفعل صفتها والخبر محذوف وثانيها قوله انها موصولة وقد
تقدم وثالثها كقول سيبويه ثم مثل الصفة الثانية بقوله ص واحذف بهما
س وهو نظير احسن بزيد ومذهب جمهور البصريين ان افعل في نحو احسن بزيد
لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمعنى احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن
وهو مسند الى المجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا
وذهب الفراء ومن وافقه الى انه امر باسند عا والتعجب من المخاطب مسندا الى ضميره
واستحسنه الزمخشري وابن خروف وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير
الحسن كانه قال يا حسن احسن بزيد اي دم به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال
قال ابن طلحة وهو حسن وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول لان من
جعل افعل امرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية واختار بعض المتاخرين ان تكون الباء
للتعدية لا زائدة والهمزة للصيرورة لا للتعدية وهو امر للسبب والتسخير على
قولين والصحيح ما ذهب اليه جمهور البصريين لسلامته مما يرد على غيره ورد المصنف
قول الفراء بارتكابه اوجه احدها انه لو كان امرا لم يكن المخاطب به متعجبا كما لا يكون الامر
بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثاني انه لو كان امرا لزم ابراز
ضميره الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يلزمه ضمير المخاطب في نحو احسن
بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وان ورد قول
ابن كيسان بان من المصادر ما لا يكون الا مؤنثا كالسهولة والنجابة فلو كان الامر
على ما توهمه لقيل في اسهل به وانجب به اسهلي به وانجبي به وقد احسن عمار
به وليس هذا موضع ذكره الثاني الباء بعد افعل لازمة عند الفراء
الا اذا كان المتعجب منه ان وصلتها كقول الشاعر واجب لينا ان يكون
المقدما الثاني قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر الى حذف الباء المصاحبة



غير ان لزمه ان يرفع وعلى قول الفراء يلزم النصب ص وحذف ما منه تعجب استبيح
ان كان عند الحذف معناه يضح س يعني انه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما افعل
والمجرور بالباء بعد افعل فمثال حذفه بعد ما افعل قول علي رضي الله عنه جزا
الله عني والجزا بفضله سعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم
ومثاله بعد افعل قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم وانما حذف مع كونه فاعلا
لان لزومه للجر كساه صورة المفعول خلافا للفارسي وقوم ذهبوا الى انه
لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف الباء ورد بوجهين احدهما لزوم
ابراز ضميره حينئذ في التثنية والجمع والاخر ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار
كتاء اكرم بنا قال في شرح الكافية ولا يحذف الباء بعد افعل الا مع مجرورها
بشرط كون افعل مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور قال الله تعالى اسمع بهم
وابصر وقد يحذف الباء ومجرورها بعد افعل مفردا كقول الشاعر فذلك ان
يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فان قلت كيف اطلق على الاسم
متعجبا منه في قوله وحذف ما منه تعجب والمتعجب منه انما هو فعله لا نفسه
قلت قد اجاب الشارح بانه حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وقوله
ان كان عند الحذف معناه يضح شرط في استباحة حذف المتعجب منه بعد ما
افعل وافعل يعني ان جواز حذفه مشروط بان يكون المراد واضحا عند الحذف للعلم
به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة ص وفي هذا الفعلين
قد ما لزما منع تصرف بحكم حتما س قال في شرح التسهيل لا خلاف في عدم
تصرف فعلي التعجب انتهى وقد اجاز هشام الانباري تصاريف ما احسن فيقول ما
يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع توجيه اطراحه فان قلت فهلا جعلوا افعل امرا
من افعل قلت المانع من ذلك كون الهمزة في افعل للصيرورة وفي ما افعل للنقل هذا

نزع على مذهب الجمهور تنبيه صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي
التعجب اما ما افعله ففيه خلاف ذهب البصريون والكسائي الى فعليته وذهب
الكوفيون الى اسميته ولم يستثنه بعضهم فلعل له قولين والصحيح انه فعل لبنائه على
الفتح ولنصبه المفعول به وليس من الاسما التي ينصبه وللزومه مع ما المنظر
الوفاء بهما افضى الى عفو الله ذكر ذلك المصنف قلت وقد طعن الكوفيون عن
العرب حذف هذه النون ولم يجعلوها لازمة واستدلوا على الاسمية بعدم
تصرفه وبتصغيره وبصحة عينه واجيب بان امتناع تصرفه لانه لزم طريقة واحدة
وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بافعل التفضيل واما افعل فقال المصنف وغيره
لا خلاف في فعليته وفي كلام ابن الانباري ما يدل على اسميته قال واحسن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم فان قلت ما اعرب ما احسن زيدا عند القائلين
باسمية افعل قلت نقل عن الفراء ان الاصل في ما اظرف زيدا ما اظرف زيد على
الاستفهام ثم نقلوا الصفة من زيد الى ضمير ما وانتصب زيد باظرف وقائل الخبر
والاستفهام والصحة في افعل فتحة اعراب واسندوها وهو خبر عن ما وانما انتصب
لكونه خلاف الذي هو ما اذ هو في الحقيقة خبر عن زيد وزعم بعض الكوفيين ان افعل
مبني وان كان اسما لانه متضمن معنى التعجب واصله ان يكون للحرص ومنعهما من ذي ثلاثة
صرفا قال الفضل ثم عن ذي انتفا وغير ذي وصف نصا هي اشتهلا وغير سالم
سبل فعلا من يسمها ذا البنان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا
وهي ثمانية الاول ان يكون فعلا ولا يصاغان من غيره وبذلك يظهر خطا من يقول
من الكلب ما اكلبه ومن الحمار ما احمره وشذ من ذلك قولهم امن به اي استيقن
من فمن اي حصول وذكر المصنف منه قولهم ما ادرعها بمعنى ما اخفاها في الغزل
وهو من قولهم امراة دراع قال ولم يسمع منه فعل وقد حكى ابن القطاع درعت

المراة حقت يداها في العمل فهي دراع وعلى هذا فليس بشاذ فان قلت لم ينص
الناظم هنا على هذا الشرط قلت هو مفهوم من قوله من ذي ثلاث لان التعجب
من فعل ذي ثلاث يحذف الموصوف للعلم به الثاني ان يكون ثلاثيا ويعني به ثلاثي
اللفظ فلا يصاغان من الرباعي المجرد باتفاق وجود حرج ولم يشذ منه شيء
واما الثلاثي المزيد فان كان افعل ففيه مذاهب احدها جوازه مطلقا
قياسا مطلقا وهو اختيار المصنف قال وهو مذهب سيبويه والمحققين
من اصحابه والثاني منعه الا ما شذ منه فيحفظ وهو مذهب الاخفش
والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم الثالث التفصيل
فان كانت همزته للنقل لم يجز وان كان لغيره جاز وصححه ابن عصفور ونسب الى سيبويه
والظاهر ان مذهب سيبويه هو الاول لتمثيله باعطى والهمزة فيه للنقل يقال
عطوت بمعنى تناولت واعطيت بمعنى ناولت قلت والقياس على ذلك عند
من اجازه مشروط بعدم مانع اخر فان وجد مانع لم يجز جواز دوى بمعنى هلك فانه
غير قابل للتفاضل وجواب قائلهم استغنوا فيه بما افعل فعله فلا يقال ما اجوبه
بل ما اجود جوابه ذكره سيبويه وان كان غير افعل فشذ منه الفاظ منها
ما اشده من اشتد وما اشوقه من اشتاق وما احوله من احتال وما اخصره
من اختصر وفيه شذوذان لانه مزيد ومبني للمفعول وليس من السادة ما افقره وما
اشهاه وما احياه خلافا للاكثر ثم لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر وشهي بمعنى
اشتهى وحيا بمعنى استحيا ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره ونقل
عن الاخفش انه اجاز التعجب من كل فعل مزيد على اسكراه كانه راعى اصله
الثالث ان يكون متصرفا فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبئس وشذ من ذلك قولهم
ما عساه واعسى به فان قلت يمكن ان يقال كامل التصرف احترازا من نحو يذر

وبدع قلت اذا اطلق المتصرف فهو المحمول على كامل التصرف الرابع ان يكون قابلا
للتفاضل ولا يصاغان من فعل لا يقبل التفاضل نحو مات وفني وحدث لانه لا
مزية فيه لبعض فاعليه على بعض الخامس ان يكون باقيا فلا يصاغان من الافعال
الناقصة خلافا لمن اجاز صوغهما من كان الناقصة السادس ان يكون مثبتا
ولا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما لم يجئ او جوازا لم يجئ لذا قال في شرح
التسهيل يعني ان عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى
مال استعمل مثبتا ومنفيا ويورع في اختصاص الاول بالنفي فانه قد ورد
مثبتا فيما انشده ابو علي الفالي في نوادره قال انشدني احمد بن يحيى عن ابن
الاعرابي ولم ار شيبا بعد ليلى الذه ولا منظرا اروى به فاعيج السابع
ان لا يكون معبرا عن فاعله بافعل ولا يصاغان من شهل وحول لافرس ان يكون
من المحاسن كالاول او من العيوب كالثاني وعلة المنع عند الجمهور ان حق ما
يصاغان منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع على افعل لم يبن
منه افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل
امتنع صوغ فعلى التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في امور
كثيرة قال وهذا الاعتبار ورجحانه متعين وسد من هذا النوع قولهم ما احمده
وما ارعنه وما اهوجه وما انوكه بمعنى ما احمقه وما الده من لد اذا كان عسر
الخصومة وما الوصف من كل هذه على افعل في التذكير وفعلاء في التانيث وكذا
في الكافية والتسهيل يقتضي ظاهره ان صوغهما من فعل افعل اذا افهم جهلا او عيبا
مقيس الباهر ان لا يكون مبنيا للمفعول ولا نحو ما اضرب زيدا وان يتعجب
من الضرب الواقع به وعلته عند قوم خوف اللبس واليه ذهب المصنف فلذلك
حكم باشتراط صوغهما منه عندا من اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما احمقه

من حمق وما اولعه من ولع وما ازهاه من زهي قال المصنف وهذا الاستعمال
في افعل التفضيل اكثر منه في التعجب وعلته عند قوم ان الفعل المتعجب منه لا
بد ان يكون قبل دخول همزة النقل على فعل اصلا او نحو ولا وفعل لا يكون ابدا فعل
مفعول واليه ذهب ابن عصفور فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذا وقال وينبغي
ان يتاول على انه متعجب فيه من فعل فاعل في معنى فعل مفعول لم ينطق به قلت نفي
شرط ما سبق لم يذكره هنا وهو ان يستغنى عنه بالصوغ من غيره نحو قال من القابلة
فانهم لا يقولون ما اقبله استغنا بقولهم ما اكثر قابلته وما انومه في ساعة
كذا كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت نص على ذلك سيبويه وقد ذكر في التسهيل
قال ويغني في التعجب فعل عن فعل مستوفي الشروط كما يغني في غيره وذكر في شرحه من
ذلك سكر وقعد وجلس ضدي قام وقال من القابلة وزاد غيره قام وعضب ونام ومن
ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكما انومه فان قلت قد
ذكر بعضهم في شروطه ان يكون على فعل اصلا او نحو ولا وذكر بعضهم ان يكون واقعا وذكر
بعضهم ان يكون دائما فهذه ثلثة شروط لم يذكرها الناظم قلت اما اشتراط كونه على فعل
فقد ذهب اليه كثير والصحيح ان صيغتي التعجب من فعل وفعل لا يختصان بالمجرد وهذا
اختيار المصنف وظاهر كلام سيبويه قال وهو مبني من فعل وفعل واما
اشتراط الوقوع والدوام فليس بصحيح بل يجوز ما احسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع
وما اسد لمع البرق وليس بدائم ص واشدد او اشدد وشبههما بخلف ما بعض
الشروط عدما ومصدرا لعادم بعد ينتصب وبعد فعل جره بالباء ش
يعني اذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه
بل يتوصل الى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط ويؤتى بمصدر الفعل الذي عدم
بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما افعل ويجر بعد افعل

مضافا الى اسم المتعجب منه فيقال في التعجب من استخرج وبحوه ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه ومن نحو مات ما اجمع موته واجمع بموته هذا حاصل البيتين
مثله هذا العمل يصح في كل فعل متصرف مثبت مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور
اذا لم يستوف بقية الشروط فان كان غير متصرف لم يمكن فيه هذا العمل لانه لا مصدر
له وان كان منفيا او مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه الا بان يؤتى به صلة لحرف مصدري
مغطى ما للتعجب منه فيقال ما اقرب ان لا يفعل واقرب بان لا يفعل وما اسد ما اضرب
واشدد بما ضرب وانما فعل ذلك ليبقى لفظ المنفي ولفظ المبني للمفعول قال الشارح
ولو امن اللبس جاز ابلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها
فان لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة لما ايضا نحو ما اكثر ما يدر زيد
الشر ص وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر ش الاشارة
بهذا البيت الى انه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ
فيحفظ ولا يقاس عليه وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك قال في شرح الكافية لا خلاف
في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف ومجرور
وتبعه الشارح في نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال بالحال والمنادى وليس الامر كما
زعما بل في الحال خلاف اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال وقد ورد
في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول علي بن ابي طالب اعز علي
بالفصل ان اراك صريعا مجدلا وقال في شرح التسهيل بعد ذكر علي عليه السلام
وهذا مصحح للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيد
ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصححهما نحو ما
احسن لولا بخله زيد ولا حجة له على ذلك واما الظرف والمجرور فمنعهما خلاف مشهور
قال في شرح الكافية والصحيح الجواز لثبوت ذلك عن العرب وقال في شرح التسهيل

يمنع ولم يضعف لثبوت ذلك نظما ونثرا وقياسا فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب
لله دري سالم ما احسن في الهيجا لقاها وما اكثر في اللزبات عطاها وابذ في
المكرمات بقاها ومن النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وقال نبي
المسلمين بعدموا واحسب لنا ان يكون المقدما وقول الاخر اقيم بدار الحزم ما
دام حزمها واحرى اذا حالت بان تحولا ومن القياس ان الفصل بالظرف والمجرور
مغتفر بين المضاف والمضاف اليه فهنا اولى واجاز بعضهم الفصل بهما على قبح
فالحاصل ثلثة مذاهب والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي
وابن خروف والسلوبين والى المنع ذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين ونسبه الصيمري
العكبري الى سيبويه والحق انه ليس لسيبويه فيه نص قال السلوبين والصواب ان
ذلك جائز وهو المشهور والمنصور قلت واشار في النظم الى ترجيح الجواز بقوله
مستعمل لا استعماله دليل جوازه بنبيه جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز
مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب فان لم يتعلقا بمتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما
فلا يجوز ما احسن بمعروف امرا وذكر في شرح التسهيل انه لا خلاف في ذلك نعم
وبئس وما جرى مجراهما ص فعلان غير متصرفين من قوله فعلان خبر مقدم للنعم
وبئس وفي ذلك خلاف وفي فعله طريقان احدهما ان البصريين والكسائي ذهبوا الى
فعليتهما واستدلوا باوجه احدها اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع
العرب والثاني اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم حكاها الكسائي والاخفش
والثالث بناؤهما على الفتح كسائر الافعال الماضية وذهب الفراء واكثر الكوفيين الى
انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر في قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس
العير ويؤول على تقدير مقول على نعم الولد وعلى مقول فيه بئس العير والاخرى
جوزها ابن عصفور في تعاسفه المتاخرة فقال لم يخلف احد من النحويين البصريين والكوفيين

نعم وبئس

ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد اسنادها الى الفاعل وذهب
البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان
قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تأبط شرا وبرق نحره
فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في
الاصل نقل عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في قولك نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف
الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه
فحكم لها بحكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل من قولك بئس الرجل
عمرو عند بمنزلة رافعان لزيد وعمرو كما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو
لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم والذي حملهما على ذلك انهما
رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الاسماء في بعض المواضع فحملاهما
على ذلك في سائر المواضع وقوله ص غير منصرفين من سبب عدم تصرفهما لزومهما
انشاء المدح والذم وفي نعم اربع لغات نِعِمَ وهي الاصل ونَعْمَ بالتخفيف ونِعْمَ
بالاتباع ونَعِمَ بالتخفيف بعد الاتباع قيل وافصحها نِعْمَ وهي لغة القرآن ثم نَعِمَ
بالاتباع ثم نَعِمَ وهي الاصلية وقرئ بها فنعم ما هي ثم نَعْمَ في المرتبة الرابعة
وحكى بعضهم نعم الرجل واستدل به على الاسمية لان فعلا من اوزان الاسماء
ورد بان ذلك من باب الاتباع على سبيل السدود فلا يثبت لغة واما بئس
فيها كثير على ان فيها اللغات الاربع وقال بعضهم لم يسمع فيها الا بئس بالتخفيف
بعد الاتباع وبئس على الاصل والاخريان بالقياس قال ابن عصفور والمحققون
للهمزة يبدلون منها يا فيقولون بيس وحكى الاخفش وابو علي بيس بفتح الباء
وبسكونها وقوله ص رافعان اسمين بئس يعني ان كلا منهما يقتضي مرفوعا على الفاعلية

لانهما فعلان كما سبق فان قلت المرفوع بعدهما فاعلا انما هو على مذهب البصريين
فما وجه رفعه على مذهب الكوفيين قلت اما الطريقة الاولى فقال في البسيط ينبغي
ان يكون بالعا عندهم لنعم اما بدلا او عطفا ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت
الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح وقوله ص مقارنين ال بئس نعت لقوله
اسمين وحاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس يكون اسمين ظاهرا ومضمرا فالظاهر شرطه
ان يكون معرفا بال نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا الى معرف بها نحو ولنعم دار
المتقين او الى مضاف الى معرف بها نحو فنعم اجر العاملين غير مكذب زهير
حسام مفرد من حمائل وقد اشار الى الاول بقوله او مضافين لما قارنها
ومثله بقوله كنعم عقبى الكرما ولم ينبه على الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد
نبه عليه في التسهيل فنبه بالاول اشتراط كون الظاهر معرفا بال او مضافا
الى المعرف بها او الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب واجاز بعضهم ان يكون
مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله فنعم اخوا الهيجا ونعم شبابها والصحيح انه لا
يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم
لا سلاح لهم ولعل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة النحويين
بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كما زعم بل ورد
ولكنه اقل من المضافة وحكى الاخفش ان اناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة
ومضافة ومنه قوله ونعم ثمة وقد جاء ظاهرا ان الفاعل علم او مضاف الى
علم كقول بعض العرب له نعم عبد الله انا ان كان كذا وقول النبي صلى الله عليه وسلم
نعم عبد الله خالد بن الوليد وقول سهيل بن حنيف سهيل بن صفوان وبئس صفوان
قال ابن عصفور واجاز الجرمي ان يقال نعم عبد الله هذا والصحيح ان ذلك لا يجوز لان
عبد الله ليس معرفا بالالف واللام ولا مضافا الى ما تعرف بهما واما قول

على

نعم

لغات

الياء

الشاعر بئس قوم الله قوما طرقوا فنفروا واجاريم لحما وجز فضرورة
وكان الذي سهل ذلك كون قوم تبع على ما سمع عليه القوم معرفا بالالف واللام
وهو مع ذلك مضاف في اللفظ الى ما فيه الالف واللام وان لم يكن تعريفه بهما
واجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون
وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وابو عمرو في الفرخ قال ولم يرد به سماع
والقياس المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه الف ولام مفسرا للضمير المستتر فيها
اذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي ان يمنع لان
الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اضطرد الوصف به الثاني علم انما ورد مما يوهم
ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم يمكن تاويله على ان الفاعل ضمير مستتر مميز
مفسره والعلم او المضاف اليه هو المخصوص بالمدح كهذا الباب وسياتي بيانه ويمكن ان يحمل على هذا الفاعل
ما اوهم كونه فاعلا مما نكرة الا ان حكاية الاخفش ذلك لغة قوم يدفع التاويل
الثالث في فاعل نعم ذهب الاكثرون الى انها جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة
فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه
فرد من افراده ولها ولا في تقديره قولان احدهما انه لما كان الغرض المبالغة في اثبات
المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منه اذ لا ابلغ في اثبات الشيء جعله للجنس
حتى لا يتوهم كونه جاريا على الخصوص والثاني انه لما قصدت المبالغة عدوا المدح الى
جنس المقصود بسببه فكانه قيل يمدح جنسه لاجله وقيل مجاز فاذا قلت نعم
الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم
الى انها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما يقول اشتري اللحم ولا تريد
الجنس ولا معهود تقدم واراد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي التفسير تفخيما للامر

بعده



وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فانك قلت زيد نعم هو
واستدل هو لا تثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد
اجيب عن تثنيته وجمعه على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا الخصوص
بنقل افراد هذا الجنس اذا ميز وارجلين ورجالا وعلى القول بانها للجنس مجاز فان
كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع جنسان فيثنى وقد بسط الكلام
على هذه المسئلة في غير هذا الموضع الرابع لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس توكيد
معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق قال واما العطف للتوكيد فلا يمتنع اما النعت
فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله لبئس الفتى المدعو في الليل حاتم قال
في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به
التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد
واما اذا لم يؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان ينوي في
النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر لنعم الفتى المرء ابت اذا ام
وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابيا النعت ولا حجة لهما انتهى
واما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما وينبغي ان لا يجوز
منهما الا ما تاثر شرعا نعم ولما بين الظاهر شرع في احكام المضمر قال ص ويرفعان مضمرا
يفسره مميز كنعم قوما معشره بئس فاعل نعم في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده
ومعشره هو المخصوص بالمدح وسياتي اعرابه ولهذا المضمر احكام احدها انه لا يبرز
في بئسه ولا جمع استغنا بئسه بمفرده وجمعه واجاز قوم من الكوفيين تثنيه وجمعه
وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر الثاني
ان لا يتبع لشبهه بضمير الشان واما نحو نعم هم قوما انتم فهم توكيد للضمير المستكن
وذلك شاذ لا يعرج عليه الثالث انه اذا فسر بمؤنث لحقت تاء التانيث فيقول

رجالا
فتيانا

نعم امراة هند كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع لا يلحق وانما يقال
نعم امراة هند اسنغنا بما بيت النفس ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد
الاول قوله فيها ونعمت الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به
الجنس الى ان المضمر كذلك واما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب
اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر السحق قال لان المضمر على
التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا والمفسر هذا المضمر شروط الاول
ان يكون موخرا عنه عند البصريين واما قوله نعم زيد رجلا فشاذ
يجوز تقديمه على نعم وليس النائي ان يتقدم على المخصوص ولا يجوز تاخيره عنه
عند البصريين واما قوله نعم زيد رجلا فشاذ الثالث ان يكون مطابقا
للمخصوص في الافراد وضديه وفي التذكير وضده الرابع ان يكون قابلا لان يفسر
بمثل وغير واي وافعل التفضيل لانه خلف من فاعل نعم وان كان فاشتراه
صلاحيته لها وسائر الكلام على التمييز بما الخامس ان يكون نكرة عامة فلو
قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود ولو قلت نعم
شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور منبها على الاول عن سيبويه على
لزوم ذكر هذا التمييز وصحح بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض
المغاربة على شذوذ حذفها ونعمت قال في التسهيل لازم غالبا استظهارا
على حذفها ونعمت وممن اجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور الثاني ما ذكره من ان
فاعل نعم قد يضمر فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع
بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان
يتاخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع فاعل كقول
الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا



زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى اسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويتعين عنده
تاخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع فافاد افادته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور
لوجهين احدهما قولهم زيد نعم رجلا انت وليس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل
بالفعل والثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فاعملوا فيها الناسخ وجمع تمييز وفاعل
ظهر فيه خلاف عنهم فلا يستهرس في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر لانه مذهب
المنع وهو مذهب سيبويه اذ لا ابهام يرفعه التمييز والجواز وهو مذهب المبرد
وابن السراج والفارسي قال المصنف وهو الصحيح واستدل بالقياس والسماع فالقياس
ان التمييز قد ورد موكدا لا لرفع الابهام في نحو قوله ولقد علمت بان دين محمد من خير
اديان البرية دينا ولا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد لا لرفع الابهام والسماع
قوله فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقول الاخر والتغلبيون نعم الحي الحلم فحلا
وقول الاخر نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رداء نحة نطفا او بماء وحكى
من كلام العرب نعم الفتيل فتيلا اصلح بن بكر وتغلب وهذا وارد في الاختيار وما قول
المانع السماع اما فحلا وفتاه وفتيلا فحال موكدة واما زادا فمصدر محذوف منه
الزوائد او مفعول به وقيل حال قال ابو حيان وعندي تاويل اقرب من ذلك ارد على
نعم وليس ضمير وفحلا وفتاه وزادا تمييزا تاخر عن المخصوص وفحلهم وهند وزاد
ابيك ابدال والمذهب الثالث التفصيل قال فاذا التمييز معنى لا يفيده الفاعل
جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا ومنه في الاثر فنعم الرجل من رجل لم يطا كنافرا شا
ولم يلبس كنفا منذ ابتني ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهام وقوله وقائلة
نعم الفتى انت من فتى لان المعنى من منفت اي كريم فافاد ما لا يفيده الفاعل والا
لم يجز وصححه ابن عصفور منبها على ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من
مذهبه وما قول الفارسي كلامه على انه انما عنى انه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم

التمييز بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير وفيه بعد ص وما مميز وقيل
فاعل في نحو نعم ما تقول الفاعل بس اذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها قول
نحو فنعما هي فان وليها فعل ففيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها
نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث
انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا
على ثلثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف
وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من
المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف
والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة
ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة اقوال الاول
انها اسم معرفة تام غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف
والتقدير نعم الشيء صنعت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في شرح
التسهيل عن سيبويه والكسائي والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص
محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة
بكفى بها وصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي الرابع
انها مصدرية ولا حذف هنا وتاويله بئس صنعك وان كان لا يحسن في الكلام
بئس صنعك حتى تقول بئس الصنع صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن
قيامك والخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع واما القائلون بانها المخصوص
فقال انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى محذوفة والاصل نعم ما ما صنعت
والتقدير نعم شيء الذي صنعته وهذا قول الفراء واما القائلون بانها كافة فقال
ان ما كفت نعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وان وليها اسم فنعم

الاسم

ثلثة اقوال الاول انها نكرة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر
والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت ليس هذا النقل
على اطلاقه وهو كما سنذكره والثاني انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب
سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء سيهات
الاول فتظهر مما ذكرنا
والثالث ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها
هو الفاعل وقال به قوم واطال الفراء سيهات الاول فتظهر مما ذكرنا ان قوله
وما مميز صادق على ثلثة اقوال وان قوله وقيل فاعل صادق على خمسة اقوال
الا ان الظاهر انه انما اراد الاول من الثلثة والاول من الخمسة لاقتصاره
عليهما في شرح الكافية الثاني يندرج في كلامه الصورتان اعني ما وليه الفعل
وما وليه الاسم فان القول بان ما مميزا وفاعل جار فيهما الثالث ظاهر عبارته
هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدا به وهو ان ما مميز وكذا عبارة الكافية وذهب
في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها فاعل ونقله عن سيبويه والكسائي واستدل
باوجه احدها ان ما مساوية للضمير في الابهام فلا تكون تمييزا والثاني انه كثر
الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية نعم لا تقتصر عليها
الا نادرا والثالث ان التمييز في هذا الباب وفي غيره ايضا لا بد ان يكون قابلا
لال ونص ابن عصفور وغيره على ان التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في البناء
ولا بالمتوغلة في الابهام كشيء ولا ادخل في البناء والابهام من ما الرابع في حرم
المصنف نقل هذا المذهب عن سيبويه نظر لان مستنده قول سيبويه دققته
دقا نعما اي نعم الدق وفي فنعما هي نعم الشيء ابداؤها وهو محتمل لان يكون تفسيرا معنى
لا تفسيرا اعراب وقوله في الكافية والرفع بعضهم نحى لسيبويه وادعى التعريف

مع تمام ما وظاهر ادا سبع ظاهر في عدم الجزم ص ويذكر المخصوص بعد مبتدا
او خبر اسم ليس بيد وابدا س المخصوص هو المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد
بئس وله ثلثة احوال الاول ان يذكر بعد فاعلهما وهو نعم الرجل زيد وفي اعرابه
حينئذ ثلاثة اوجه الاول ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره والثاني ان يكون خبر
مبتدا واجب الاضمار وهذا معنى قوله ليس بيد وابدا والثالث ان يكون مبتدا
حذف خبره وبه جزم سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه ان يكون المخصوص
بالمدح والذم الا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري
وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه اجازه وعبارة سيبويه فيها احتمال
ومن تامل كلامه لم يجد فيه ذكرا له قال في شرح التسهيل والاول اولى بل متعين
لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثاني فانه يلزم منه ان يصير الخبر
كان عليه واما الثالث فاجازه قوم منهم ابن عصفور وقال في شرح التسهيل
هو غير صحيح لان هذا الحذف يلتزم ولم يجد خبرا يلتزم حذفه الا ومحله مشغول
بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه
لازم وليس البدل بلازم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم والثالث ان يذكر قبل نعم
وبئس وهو حينئذ مبتدا والجملة بعده خبره سوا اقيل بفعليته نعم وبئس ام
باسميتهما وجوزوا على القول بالاسمية ان يكونا مبتدئين والمخصوص الخبر والعكس
فان قلت اذا جعل المخصوص مبتدا والجملة خبره فما هو الرابط قلت الرابط عند الجمهور
هو العموم الذي في الفاعل ويجوز دخول نواسخ الابتدا عليه كقول الشاعر
اذا ارسلوني عند تعزيز حاجة اما رس فيها كنت نعم المماريس وكقول الاخر
ان ابن عبد الله نعم اخو الندا وابن العشيرة والثالث ان يحذف للدلالة عليه
كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد والى هذا اشار بقوله وان تقدم مشعر

ص

والاول مذهب الجمهور





به كفى فان قلت قد ظهر مما قدمته ان المخصوص لا يجب تاخيره وقوله ويذكر المخصوص بعد
يقتضي ان يكون متاخرا قلت ما ذكره من جواز تقديمه صرح ابن عصفور والمصنف
في التسهيل وعبارته هنا وفي الكافية وشرحها يوهم منع تقديمه بل قوله وان
يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتني والمقتفي يصرح في ان المقدم ليس هو المخصوص
بل مشعر به والظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ما قبله
فان قلت كيف خير المصنف بين جعله مبتدا وجعله خبرا وليسا سوا لان الاول
متفق عليه والثاني قد منعه بعضهم ومن اجازه فهو عنده اضعف من الاول قلت
التخيير بينهما تقتضي جوازهما لا استوائهما في القوة مع انه يحتمل ان لا يكون تخييرا
بل حكاية خلاف وقد جرت عادة كثير بعطف الاقوال بأو وان قلت يحتمل قوله مبتدا
القولين السابقين فانهما يحتملان كلامه عليه قلت على ان خبره ما قبله اذ لو اراد الاخر
لبين ان الخبر محذوف وتلخيصه للمخصوص شرطان احدهما ان يخبر وهو شرط غالب
كقولهم نعم البعير جمل والثاني ان يكون اخص من الفاعل ص واجعل كبئس ساء لمعنى
وحكما فتقول ساء الرجل ابو جهل وساء رجلا هو فان قلت ما وزن ساء قلت فعل بضم العين
بدليل انها للمبالغة في الذم ولذلك قيل لا حاجة لافراد ساء بالذكر لانها من افراد
النوع الاتي والفها عن واو وهي فعل لا تتصرف وقوله ص واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
س يجوز بناء فعل بضم العين من كل فعل ثلاثي يجعل مثل نعم وبئس في عدم التصرف وافادة
المدح والذم واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس فيكون ظاهرا مصاحبا لال او مضافا الى
مصاحبها وضميرا مفسرا بمميز على ما تقدم من التفصيل وسواء في ذلك ما وضع على
فعل كقوله كبرت كلمة او وضع على فعل او فعل ثم حول نحو قضوا الرجل فلان وعلم الرجل
زيد وقوله ص مسجلا بئس قال الشارح اي بلا قيد يقال اسجلت الشيء اذا امكنت من
الانتفاع به مطلقا فان قلت كيف قال مسجلا وبئس فعل من الثلاثي لقصد المدح والذم

وقوله م

مشروطا بان يكون مما يتعجب منه لعباس نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش
قلت لعل قوله مسجلا يعني به ان فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقا اي في جميع احكامها
ويحتمل ان يكون قال مسجلا ليشمل الموضوع على فعل والموضوع على فعل او فعل فان قلت
مقتضى كلامه ان معنى فعل المذكور وتضمنه معنى المدح او الذم الا اذا ارادوا معنى
التعجب نص على ذلك ابن عصفور فهو اذن يدل على المدح او الذم بزيادة معنى التعجب
قلت لا نسلم ان مقتضى كلامه ان فعل المذكور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله واجعل فعلا
كنعم يعني في الحكم لا في المعنى ويؤيده انه لو لم يذكر في النظم بئس وليس كل فعل للمدح فكيف
يجعل مثل نعم في المعنى وقد ذكر في التسهيل ان فعل المذكور متضمنا معنى التعجب فان
قلت في جعل فعل المذكور بمعنى نعم وبئس نظر لان من احكامها ان فاعلها لا يكون الا مقرونا
بال او مضافا الى المقرون بها او مضمرا يفسره تمييز الا ما ندر وفعل المشار اليه يكثر
انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن ال واضماره على وفق ما قبله كما ذكر في التسهيل
بخلاف نعم قلت ذكر ابو الحسن الاخفش ان من العرب من يجري فعل المذكور مجرى نعم وبئس
فيجعل فاعله كفاعلها رعيا لما تضمنه من معنى المدح والذم ومنهم من لا يجريه مجراهما
فلا يلزم اذ ذاك ان يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيا لما فيه من معنى التعجب وظاهر هذا
انهما لغتان بنفسه مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل لعلم الرجل وذكر ابن عصفور
ان العرب شذت في ثلثة الفاظ فلم يحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم من
غير تحويل وهي علم وجهل وسمع وقوله ص ومثل نعم حبذا س يعني ان حبذا بمنزلة نعم
وفاعلها في افادة المدح فان قلت مقتضى عبارته ان حبذا بمجموعه مثل نعم وليس كذلك
بل حب بمنزلة نعم وذا بمنزلة فاعل نعم قلت كانه قصد التنبيه على ان حب التي بمنزلة نعم
هي المقرونة بذا فلذلك لم يقل ومثل نعم حب فان قلت ليست حبذا مثل نعم كما ذكر لان
حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وفرق من النفس بخلاف

في جميع احكامها



نعم قال في شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا
ليدل بذلك على الحضور في القلب قلت انما جعلها مثلها في افادة المدح العام ولا
ينافي ذلك اشعارها بما ذكر وقوله ص الفاعل ذا س هو ظاهر مذهب سيبويه وهو
المختار قال ابن خروف بعد ان مثل بحذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره
حبذا هذا قول سيبويه واخطأ عليه من زعم غير ذلك وفي قوله الفاعل ذا نص بالرد
على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان الاول ان التركيب ازال فاعليه ذا فصار
مع حب اسما واحدا مرفوعا بالابتدا وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما والآخر
ان التركيب ازال اسمية ذا فصار مع حب فعلا فاعله عليه وقوله ص وان يرد ذما
فقل لا حبذا س يعني انه اذا اريد الذم ادخلت لا النافية لان نفي المدح ذم قال في
التسهيل وتدخل عليها لا فتحصل موافقة بئس معنى وقد تعلم بيان ما يشعر به حبذا مما
لا يدل عليه نعم وبئس وقوله ص واول ذا المخصوص س يعني اجعل المخصوص بالمدح او الذم
تابعا لذا فهم من ذلك انه لا يتقدم وهذا فرق بينه وبين نعم وبئس وقوله فان مخصوصها
لا يمنع تقديمه قال في شرح التسهيل ويوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع
من اجله بل المنع من اجراء حبذا مجرى المثل وقوله ص اما كان س يعني اي شيء كان المخصوص
مذكرا او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله لا تعدل بذا تعني ان
لفظ ذا لا يغير في باب ولا تثنية ولا جمع فلا يقال حب ذي هند ولا حب ذان الزيدان
ولا حب ولاء الزيدون واختلف في علة ذلك فقيل لانه جرى مجرى المثل والامثال لا
تغير واليه اشار بقوله فهو بضاهي المثلا قال الفارسي ذا جنس شائع فلا يختلف
كما لا يختلف الفاعل في نعم يعني اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان انما لم يختلف لان

الاشارة ابدافه الى مذكر محذوف والتقدير حبذا حسن زيد وكذلك ما في الامثلة
ورد بانه دعوى لا دليل عليها منشاها ان الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن
مطابقته على قول من جعل ذا فاعلا واما على القول بالتركيب فلا يحتاج الى الاعتذار
الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدا والجملة
قبله خبره وان يكون خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا استغنا بتقدم
الوجهين في مخصوص نعم وقال ابن كيسان هو بدل من ذا ورد بلزومه هذا على القول
بان ذا فاعل واما على القول بالتركيب فتقدم اعرابه فان قلت اذا اعرب المخصوص
مبتدا والجملة قبله خبره فما الرابط قلت الرابط الاشارة او العموم اذا قلنا
ان ذا اريد به الجنس الثالث من مخصوص حبذا ومن مخصوص نعم فروق اولها ان
مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه وثانيها انه لا يعمل فيه
النواسخ بخلاف مخصوص نعم وثالثها ان اعرابه خبر مبتدا محذوف وسهل منه في
باب نعم لان مصيبه مسوغه هناك لنشا من دخول نواسخ الابتدا عليه وهي هنا لا
تدخل قال في شرح التسهيل ولانهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقدم
التمييز اولى واكثر انتهى وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تاخير التمييز عنه نادر
كما سبق وقوله ص وما سوى ذا ارفع بحب او مجر بالباء س يعني ان حب قد تقارن
ذا مع ارادة المدح فيحتمل فاعلها مرفوعا نحو حب زيدا ومجرورا بباء زائدة نحو حب
بزيد قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جار في كل ما في مضمن معنى التعجب
وقوله ص ودون ذا انضمام الحا كثر ش يعني كثر ضم الحا اذا افردت من ذا فيقال
حب زيد بنقل حركة العين الى الفا والفتح جائز وبالوجهين نشد قوله وحب
بها مقتولة حين تقتل واما مع ذا فلا يجوز الا الفتح منشاها قال في شرح الكافية
وهذا التحويل مطرد في كل فعل يتصور به المدح وقال في التسهيل وكذا كل فعل



حلق الفا مرادا به مدح او تعجب الثاني قوله كثر لا يدل على انه اكثر من الفتح وقال
الشارح واكثر ما يجي حب مع غير ذا مضمومة الحا ص افعل التفضيل ص صيغ من
مصوغ منه للتعجب افعل في التفضيل وابى اللذان من سوى اعرب من افعل التفضيل
وافعل التعجب فيما يصاغان منه لما بينهما من المناسبة فما جاز صوغ افعل التعجب منه
جاز صوغ افعل التفضيل منه ولهذا قال وابى اللذان واعلم ان ما شذ في التعجب لكونه من منه لفعل لعض الشروط
غير فعل او من فعل لم يستوف الشروط جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه
وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه ايضا فتقول ما
الله والمصر به وان كان من غير فعل لقولهم هذا الص من شطاط ص وما به الى التعجب وصل
لما نبه الى التفضيل صل س يعني انه يتوصل الى التفضيل فيما لا يجوز بنا افعل من لفظه بمثل
ما يتوصل به الى التعجب من اشد وما جرى مجراه ولكن اشد في التعجب فعل ومنا اسم
انصب هنا مصدرا لفعل المتوصل به الى التمييز فتقول زيد اشد استخراجا
من عمرو ونحو ذلك ص وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا من ان جردا
افعل التفضيل مجردا ومضافا ومعرفا بال فالمجرد يلزم اقترانه بمن جاره للمفضول
لفظا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو والاخرة خير وابقى واما المضاف والمعرف
بال فيمتنع اقترانهما بمن منشاها الاول اختلف في معنى من المصاحبة لافعل
التفضيل فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتدا الغاية وذهب سيبويه الى انها لابتدا
الغاية ايضا واشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في هو افضل من زيد
فضل على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد
افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان لابتدا مقصودا لجاز
ان يقع بعدها الى قال وبطل كونها للتبعيض امران احدهما عدم صلاحية بعض
موضعها والاخر كون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم واقول الظاهر كونها

لابتدا الغاية ولانه بمعنى التبعيض كقول المبرد وما رد به المصنف من ان
الابتدا لو كان مقصود الجاز ان تقع بعدها الى وقد رد به ان ولاد صلة وليس بلازم
لان الانها قد تترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون
ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا تقف السامع على محل الانها اذا وقع افعل التفضيل
خبرا كثر حذف من ومجرورها بعده نحو ذلكم اقسط عند الله وان لم يكن خبرا قل الحذف
كالحال والصفة الثالث قوله صلة يقتضي انه لا يفصل بين افعل وبين من وليس على
اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله
ولقول الطيب لو بدلت لنا من ما موهبة على خمر ولا يجوز بغير ذلك الرابع اذا
بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وبين الداخلة على المفضول مقدمة
وموخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير واقرب من كل خير من عمرو الخامس قد
تقدم ان المضاف والمعرف بال يمتنع اقترانهما من المذكورة فاما قوله نحن بغرس
الودي اعلمنا مناركن الحمل في السدف فانه اراد اعلم منا فاضاف وما اطراح
المضاف اليه كما توصل الالف واللام في بعض الامكنة وسوى سقوطها قاله في شرح
التسهيل واما قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى فاول على ثلثة اوجه احدها
ان ال زايدة والثانية انها متعلقة باكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود الثالث انها
للتبيين لا لابتدا الغاية كانه قال ولست بالاكثر من بينهم وقوله ص وان المذكور نصف
او جرداس فيعلم ان افعل التفضيل مجرد او معرف بال او مضاف فاما المجرد فيلزم
الافراد والتذكير فتقول زيد افضل منك والزيدان افضل من العمرين والزيدون افضل
من العمرين وهند افضل من عمرة وما اشبه ذلك واما المعرف بال فيطابق ما قبله فتقول
زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والافاضل وهند الفضلى
والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل واما المضاف فنوعان مضاف

الثاني

الى نكرة ومضاف الى معرفة فالمضاف الى نكرة كالمجرد يلزم الافراد والتذكير
تقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وكذلك المونث
والمضاف الى معرفة بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل او صفة فالاول ينوي فيه معنى من
وفيه قولان احدهما انه يلزم الافراد والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج ومن
وافقه الثاني انه يجوز فيه الامران المطابقة لشبهه بالمعرف بال وعدم المطابقة
لشبهه بالمجرد لتنبه معنى من والى ذهب المصنف واستدل بقوله عليه السلم
الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيمة احاسنكم اخلاقا فافرد احب
واقرب وجمع احسن قال المصنف ومعنى من مراد في الثلثة وجعل الزمخشري
احاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة فلذلك جمع بخلاف احب واقرب
فانهما مما ينوي فيه معنى من فلذلك افردا والثاني والثالث لا ينوي فيهما معنى من ويلزمهما
المطابقة لشبههما بالمعرف بال في الاخلاص لفظا ومعناها ومما يحتملهما قولهم
الاسح والناقص اعدلا بني مروان وامافه هذين النوعين لمجرد التخصيص بما اضافا الى التفضيل
فيه ولذلك جاز اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوي فيه معنى من فانه لا
يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم
او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد احسن منهم بنسبة قدير دافعل التفضيل مجردا عاريا
من معنى التفضيل كقوله تعالى هو اعلم بكم واجاز المبرد استعمال افعل التفضيل مجردا
تفضيل فيه قال ولم يسلم النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو هذا افعل من التفضيل وتاولوا
ما استدل به وقال في شرح التسهيل والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد
والتذكير وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما
وايم ما اقام الايم قال والصحيح اذا صح افعل العاري لمجرده من معنى التفضيل جاز ان يوت
فيكون قول ابن هانى كان صغرى وكبرى من فواقعها صحيحا اذا تقرر ما ذكرناه فاعلم ان

الناظم اشار الى المجرد والمضاف الى نكرة بقوله ص وان لمنكور نصف او جردا حكم
البدل ش والى المعرف بال بقوله وتلوا الطبق والى المضاف الى المعرفة بقوله وما
لمعرفة اضف دو وجهين ش ولما كان مراده القسم الذي ينوي فيه من قيده بقوله
هذا اذا نويت معنى من وقوله ص وان لم ينو ش شمل القسمين الاخرين من اقسام المضاف
الى المعرفة لان حكمهما واحد فقال افضل الرجلين زيد وافضل رجلين الزيدان
ص وان نكر يلو من مستفهما فلهما كرابد مقدما ش لا يخلو المجرور بمن بعد افعل
من ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه فان كان احدهما وجب تقديمه نحو من اي
الناس انت اكرم ومن غلامهم انت اجمل لان الاستفهام له صدر الكلام ذكر هذه
المسئلة الفارسي في التذكرة قال المصنف وهي من المسائل المغفول عنها قال
الشيخ ابو حيان وينبغي ان ينبه يسبق ايضا ما افعل خبرا له كما مثل ولم يذكر هنا
المضاف الى اسم الاستفهام لوضوحه ومثل اسم الاستفهام بقوله ص
ممن انت خير ولدي التقديم نزرا وجدا ش وقد ورد في ذلك ابيات منها قوله
بل ما رزئت منه اطيب وقوله ص ورفعه الظاهر نزر ش اعلم ان افعل التفضيل
يرفع الضمير واما الظاهر ففي رفعه لغتان احداهما انه يرفع الظاهر مطلقا فتقول
مررت برجل اكرم منه ابوه حكاه سيبويه واليه اشار بقوله ورفعه الظاهر نزر
والاخرى وهي لغة جمهور العرب انه لا يرفع الظاهر الا اذا اولي نفيا وكان مرفوعه
مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد وفي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب وعلة ذلك ان افعل
التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح
ان يقع موقعه فعل بمعناه فتقول ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل يحسنه في
عين زيد والى هذا اشار بقوله ومتى عاقب فعلا فكثير اثبتا وانفا فلم يجعل

المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدا فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ثم مثل بقوله
ص كالحسن يرى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق ش والاصل اولى به
الفضل منه بالصديق فاختصر بتسهيل الاول قال في شرح التسهيل لم يرد هذا
الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بافعل الا بعد نفي ولا باس باستعماله بعد نهي او
استفهام فيه معنى النفي كقولك لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في
الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن الثاني لا ينصب افعل مفعولا به وما
اوهم ذلك يؤول فان اول افعل بما لا تفضيل فيه جاز على راي ان ينصبه ويحتمل ان
يكون منه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته التفضيل تتبع في الاعراب
الاسما الاول نعت وعطف وتوكيد وبدل ش التابع هو المشارك ما قبله في
اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول
الثاني وحال المنصوب ونحو ذلك ولكن يرد عليه حامض ونحوه من قولك هذا طوحامض
فخرج بزيادة غير خبر والتابع حنس يشمل خمسة انواع وهي النعت والتوكيد وعطف
البيان وعطف النسق والبدل ودليل الحصر الاستقرا فان قلت كيف قال تتبع في
الاعراب الاسما الاول وبعض التوابع قد تتبع غير الاسم قلت لا دليل في كلامه على
اختصاصها بالاسما وسيبين ان التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تتبع غير
الاسم فان قلت ما معنى قوله الاول قلت فيه اشارة الى وجوب تقديم المتبوع على
التابع واطار صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان لاثنين او جماعة
وقد تقدم احد الموصوفين نحو قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر
ابي ذاك عمي الاكرمان وخالي واجاز الكوفيون تقديم المعطوف باربعة شروط
الاول ان يكون بالواو وقال هشام تقديم الفا وثم واو ولا جيد الثاني لا يؤدي الى
وقوع حرف العطف صدرا الثالث لا يؤدي الى مباشرة حرف العطف عاملا

غير منصرف فلا يجوز ان يرد عمر اذا هيان الرابع ان لا يكون المعطوف مخفوضا
ولا يجوز ذلك عند البصريين الا في شعر بشروطه يسميها الاول اختلف في العامل
في التابع ومذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره المصنف
وهو ظاهر مذهب سيبويه الثاني لم يتعرض لسائر التوابع وقال في التسهيل وسدا
عند اجتماع التوابع بالتمام بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق
واجاز بعضهم تقديم التوكيد على الصفة نقله صاحب البديع ص فالنعت تابع متم ما
سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق س قوله تابع جنس يشمل الخمسة وقوله متم ما
سبق يخرج البدل والنسق وقوله بوسمه او وسم ما به اعتلق يخرج عطف البيان
والتوكيد وذلك انهما شاركا النعت في اتمام ما سبق لان البدل يكمل دلالته ويرفع
اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى المنعوت او متعلقه
والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك فان قلت انما يشمل قولهم متم ما سبق ما جي به من
النعوت للتوضيح والتخصيص واما ما جي به لمدح او ذم او توكيد او ترحم فلا قلت لما كان اصل
النعت ان يوتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه ص والبعض في التعريف والتنكير ما لما
كامر ربقوم كرما س يجب تبعية النعت للمنعوت في الاعراب والتعريف فنعت المعرفة بالمعرفة
نحو امررت بالقوم الكرما والنكرة بالنكرة نحو امررت بقوم كرما ولا نعت المعرفة بالنكرة
ولا النكرة بالمعرفة لان في النكرة ابهاما وفي المعرفة ايضاحا فتدافعا بتنبيهات الاول
لم يعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الاعراب استغنا بقوله او لا يتبع في الاعراب
الثاني استثنا الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه اقرب مشابهة
من النكرة المخصوصة ولذلك يسمع النحويين يقولون في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فاعلم اقول لا ينبغي ان يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد امر على لئيم من اللئام
ومثله قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما يصنع للرجل مثلك او خير مثلك

ان يفعل كذا انتهى اما نعته بالجملة نص عليه في التسهيل وغيره وسياتي واما قولهم
ما يحسن بالرجل خير منك فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت
على ما به ال مع خير ومذهب الاخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة ال في الرجل قال
المصنف التسهيل ما ذهب اليه الحكم بالبدلية وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما
الثالث ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو مذهب
جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت المعرفة بالنكرة اذا اختصت بالمعرفة وجعل الاولين صفة
اخرين في قوله تعالى واخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاولين واجاز
بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة واجاز ابن الطراوة بشرط كون الموصوف خاصا
بذلك الموصوف كقول النابغة في انيابها السم ناقع والصحيح مذهب الجمهور وما
اوهم خلافه مؤول الرابع لا يمنع النعت الاخص في النكرات نحو رجل فصيح وغلام نابغ
واما في المعارف فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او اعم قيل وسبب ذلك ان
الاختصار مؤثر فوجب لذلك ان يبدا بالاخص ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم
يوجد ما يرفعه الا المتساوي وقال السلوبي الفرا يعت الاعم بالاخص وقال المصنف
وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة
ص وهو اي النعت في التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فانف ما قفوا س يعني ان النعت
الرافع ضمير المنعوت طابقه في الافراد والتذكير واضدادهما سواء كان معناه له
او لسببه نحو مررت برجل حسن او حسن الوجه وان رفع سببه افرد مطلقا لرفعه
الظاهر وافرد في التذكير والتانيث مرفوعه لا متبوعه نحو مررت برجلين حسنة
جاريتهما فحكم النعت في ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه وهذا معنى قوله كالفعل وهو
مخالفة في امرين احدهما ان الوصف يجوز تكسيره مسندا الى السببي المجموع نحو مررت
برجل كرام غلمانه والثاني ان الوصف الرافع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرافع

السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة عينه
حكى ذلك الفراء ولا يكون ذلك الا في الفعل قلت اما الاول فظاهر ورودُه على النظم وقد
ذكر في التسهيل ان الجمع في ذلك اولى من الافراد ونص على ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب
وهو مذهب المبرد وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال الجمع
اولى ان تبع جمعا والمفرد اولى ان تبع مفردًا او مثنى واما الثاني فهو وجه ضعيف ومذهب
كثير منهم الجرمي منعه بتسهيل الاول بجريانه الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع
المذكر السالم على لغة طي فيقول مررت برجلين حسنين علاماتهما وبرجال حسنين
علاماتهم وقد فهم ذلك من قوله كالفعل اي على اللغة الثاني ما ذكر من مطابقة النعت للمنعوت
مشروط بان لا يمنع مانع منها كما في حريح ونحوه والفعل من ص وانعت بمشتق كصعب
ودرب وشبهه كذا وذي والمنتسب من المنعوت به قسمان مفرد وجملة فالجملة
ستأتي والمفرد قسمان مشتق وشبهه قال في شرح الكافية والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم
فاعل او اسم مفعول او احدا مثلة المبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل او افعل تفضيل
وكل ذلك معروف مما سنذكره ويجمعها كلها ان يقول المشتق الموصوف به ما دل على
فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه انتهى واذا كان هذا مراده بالمشتق لم
يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا مشاحة في الاصطلاح والمراد بشبه
المشتق ما اقيم مقامه من الاسماء العارية من الاشتقاق وهو قسمان مطرد وغير
مطرد فالمطرد ضربان احدهما جار مجرى المشتق ابدا والآخر جار مجراه في حال دون
حال فالجاري ابدا كذي بمعنى صاحب واسما النسب المقصود والجاري في حال دون
حال كاسما الاشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها واخواتها المبدوءة بهمزة
وصل وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي الى ان اسما الاشارة لا ينعت بها لجمودها
وغير المطرد المصدر والعدد والعام بمسماه معنى ملازم منزلة المشتق كاسد

الافراد م



وللمصدر مزية عليهما وسيأتي ثم ذكر الجملة فقال ص وانعتوا بجملة منكرا اي الجملة
مؤولة بمفرد نكرة فلذلك لا ينعت بها الا نكرة قال في التسهيل او معرفا بال الجنسية
خلافا لمن اجاز ذلك ثم اشار بقوله ص فاعطيت ما اعطيته خبرا اي اشار الى ان الجملة
المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت وان حكمه في جواز الحذف
للعلم به كحكم الخبر به ومن حذفه قوله وما شئ حمعت بمستباح تنبيهات
الاول ليس حذف العائد من النعت به كحذفه من الخبر به في القلة والكثرة بل ذكر في
التسهيل ان الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير الثاني قال في شرح التسهيل وقد
يغني عنه الالف واللام كقوله كان خفيف النمل من فوق عجمها عوارف نخل اخطأ
الغار منعطف اي غارها وقد منع من ذلك واول البيت على الحذف اي الغار منها
الثالث اذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو يوما لا تجزي نفس
عن نفس اي فيه فحذف ضمنه عند سيبويه وتدرج عند الكسائي والاخفش
الرابع ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية الخامس
ثم من قوله ما اعطيته خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيته
حالا خلافا لمن اجاز اقترانها بالواو كالزمخشري السادس لما كان اطلاق قوله ما اعطيته
خبرا يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية ادى جواز الاخبار بها الى الايهام بقوله ص
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ص وسبب ذلك انها لا تدل على معنى محصل فلا يفيد النعت
والجملة محكية به ومن ذلك قول الراجز جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق
مقول فيه روبته هذا القول ثم انتقل الى النعت بالمصدر فقال ص وانعتوا بمصدر كثيرا
وكان حقه في الاصل ان لا ينعت به لجموده ولكنه من الجاري مجرى المشتق فان قلت هل يوخذ من
قوله كثيرا ان النعت به مطرد قلت لا اما في الحال الكثرة وقد صرح بعدم اطراده بنوعيه
نعتا وحالا فان قلت فهل هما في الكثرة سواء قلت لا بل جعل المصدر حالا اكثر من جعله

نعتا ذكر ذلك في شرح التسهيل قلت واطلق في قوله بمصدر وهو مقيد بان لا يكون في
اوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا نعت به لا باطراد ولا غيره وقوله ص فالتزموا
الافراد والتذكير اس قال المصنف ثم قصدوا التنبيه على ان الاصل في وعدل فلما
حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه قلت في النعت بالمصدر طريقان
احدهما ان يقصد المبالغة فلا يقدر مضاف والاخرى ان لا يقصد فيقدروا الكوفيون
يجعلون ضربا وعدلا واقعين موقع ضارب وعادل ص ونعت غير واحد اذا اختلف
فعاطفا فرقة لا اذا ائتلف اس مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المتفق
مررت برجلين كريمين فالمختلف يفرق بالعطف والمتفق يستغنى عن تفريقه بتثنيته او جمعه
قلت واورد على اطلاقه اسم الاشارة فانه لا يجوز تفريق نعته ولا يجوز مررت بهذين
الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرد والزجاج قال الزيادي
وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان بينهما لان الاول يندرج في غير الواحد ما هو
مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان فوافينا ثم منا جمع كاسد الغاب مردان وشيب
الثاني قال في الارتشاف الاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع الثالث قال في
التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا ص
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثناء اس اذا قصد نعت معمولين
فاما ان يكونا لعامل واحد او لعاملين فان كانا لعامل واحد فثلاث صور الاولى ان يتحد
العمل نحو قام زيد وعمرو فهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في اما كنه من غير اشكال
والثانية ان يختلف العمل والنسبة نحو ضرب زيد عمرا فالقطع في هذه واجب عند البصريين
الثالثة ان يختلف العمل ويتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا فالقطع في هذه واجب
عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء انه اذا اتبع غلب الرفع
فيقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت منهما لان كلا منهما



خاصم ومخاصم والصحيح قبل هذا لا يجوز بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة
برفع العاقلة نعتا لهند قلت ذكر في باب تنبيه الفعل من شرح التسهيل ان الاسمين
في نحو ضارب زيد عمرا ليس احدهما اولى من الاخر بالنصب ولا بالرفع قال والاتباع
مرفوعهما منصوبا ومنصوبهما مرفوع لجائز ومنه قول الراجز فدسالم الجبان
منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما فنصب الشجاع وهو بدل من الجبان
وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان
وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الجبان منه القدم وسالمت
القدم الافعوان انتهى وان كانا لعاملين لم يخل العاملان من ان يتحدا في المعنى والعمل او
يختلفا فيهما او في احدهما نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان او اختلف نحو ذهب زيد
وانطلق عمرو العاقلان وهذا مفهوم من النظم اذ لم يشترط اتحاد اللفظ وذهب ابن
السراج الى معنى الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع او التوكيد
والاول هو العامل جاز الاتباع واختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب
القطع فيرفع على اضمار مبتدا وينصب على اضمار فعل مثال المختلفين في المعنى والعمل
جاء زيد ورايت عمرا العاقلان ومثال المختلفين في المعنى دون العمل جاء زيد وذهب عمرو
العاقلين ومثال المختلفين في العمل دون المعنى مررت بزيد وجاوز عمرا العاقلين
يجوز في ذلك كله العاقلان على تقدير هما والعاقلين على تقدير امدح والاتباع في ذلك
ممتنع عند الجمهور اذ العمل الواحد لا يمكن نسبته الى عاملين من ثان فلا واحد منهما
ارتفع قال فان قلت قوله وحيدي صفة لماذا قلت لمحذوف تقديره ونعت معمولي عاملين
وحيدي معنى وعمل فان قلت هل يعني بقوله اتبع ايجاب الاتباع او الاعلام بجوازه قلت
لا يصح حمله على الايجاب فان القطع في ذلك منصوص على جوازه فان قلت ما معنى قوله
بغير استثناء قلت يعني في الرفع والنصب والجر قال الشارح وكانه يشير بذلك الى

مذهب من خصص جواز الاتباع بنعت فاعل وخبري مبتدا ولا وجه للتخصيص
وان نعوت كثرت وقد بلغت معتبرا لذكرهن اتبعت بن اذا كثرت نعوت الاسم فله
ثلثة احوال احداها ان يكون مفتقرا الى جميعها لا تتميز بدونها والثانية ان يكون مستغنيا عنها
بتميز بدونها والثالثة ان يكون مفتقرا الى بعضها دون بعض فان كان مفتقرا الى جميعها
وجب اتباع الجميع وان كان مستغنيا بدونها جاز فيه ثلثة اوجه اتباع الجميع وقطع الجميع
واتباع بعض وقطع بعض وان كان مفتقرا الى بعض دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز
فيما سواه الاتباع والقطع هذا ما ذكره المصنف فان قلت كيف نفهم ذلك من النظم قلت
اما الاولى فظاهرة من قوله وان نعوت لبيت واما الثانية فمن قوله واقطع او اتبع ان
يكن مغنيا بدونها واما الثالثة فمن قوله ص او بعضها اقطع معلنا بن قال الشارح
بعد ان ذكر الصورة الثالثة والى هذا اشار بقوله او بعضها اقطع معلنا اي وان يكن مغنيا
ببعضها اقطع ما سواه وفيه نظر بنبيه اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع
على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع والصحيح المنع قال صاحب البسيط
والصحيح جوازه ثم بين وجهي القطع بقوله ص وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او
ناصبا لن يظهرا بن يعني انه يجوز القطع الى الرفع او الى النصب فاذا رفع فهو خبر مبتدا
واجب الحذف واذا نصب فباضمار فعل واجب الحذف والى وجوب اضمار المبتدا والفعل
الناصب اشار بقوله لن يظهرا بنبيهان الاول قد يوهم كلام الناظم ان القطع مشروط
بتكرار النعوت كما اوهمه كلام غيره وليس ذلك بشرط انما ذكر مسئلة كثرة النعوت لما
فيها من التقسيم والاوجه المتقدمة وتلخيص الكلام على القطع ان يقال النعوت قسمان
معرفة ونكرة فالمعرفة اذا تتابعت لتعيينه لمدح او ذم او ترحم جاز القطع بالرفع على اضمار
مبتدا وبالنصب على اضمار فعل لائق فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم
ارحم ولا يجوز اظهار المبتدا والفعل كما سبق وخالف يونس في الترحم فلا يجوز القطع

احوال

الصورة

الاضمار

نعته





وان كان للتوكيد كقوله نفخة واحدة او ملبرما جوا الشعرى العبور او جاريا على منهاج
به نحو هذا العالم لم يجز وان كان للتخصيص وليس احد الثلثة نحو مررت بزيد الحياة جاز القطع
قطعه الى الرفع على اضمار هو والى النصب على اضمار اعني ويجوز اظهار ما يحلا ونعت
المدح والذم والترحم واما النكرة فيشترط في جواز قطع نعته تاخره عن اخر كقول
ابي الدرداء انزل على حال الناس ومال وذو هيئة فان لم يتقدمه نعت اخر لم يجز القطع
الا في الشعر وما ذكرته من جواز قطع نعته للتخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن
ابي الربيع وهو مفهوم من التسهيل ص وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي
النعت يقل بن يعني انه اذا علم النعت والمنعوت جاز حذفه ويكثر ذلك في المنعوت ويقل
في النعت فمن الاول وعندهم قاصرات الطرف ومن الثاني قول العباس بن مرداس فلم اعط
شيا ولم امنع بنية انما يكثر حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه بشرطين احدهما
ان يعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب واما بمصاحبة ما
يعينه نحو ان عمل شيا نعات والاخر ان يكون صالحا لمباشرة العامل فلو كان جملة او
شبهها لم يقم مقامه في الاختيار لكونه غير صالح لها الا بشرط كون المنعوت بعض ما
قبله من مجرور بمن كقول سيبويه ما منهما مات حتى رايته يفعل كذا فهذا مثال الجملة
ومثال شبهها قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليومنن به قبل موته وقوله ومنا دون
ذلك التقدير احد مات وان احد من اهل الكتاب وقوم دون ذلك فهذا ونحوه كثير مطرد
وقول الشارح وهو مطرد في النفي يفهم انه غير مطرد في الايجاب وليس كذلك واما
قوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فاجازه المصنف في
الاختيار وجعل الجر بفي كالجر بمن وجعله ابن عصفور ضرورة فلو لم يكن المنعوت بالجملة
وشبهها بعض ما قبله من مجرور بمن او في لم تقم الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة
كقوله لكم قبصة من بين اثر او اقترا

## التوكيد

التوكيد مصدر يسمى به



القطع

التابع لانه تعده ويقال اكد تاكيدا ووكد توكيدا وهو معنوي ولفظي فالمعنوي ما في
تابع بالفاظ مخصوصة فلذلك استغنى عن حده بذكرها ثم المعنوي نوعان احدهما يرفع
توهم الاضافة الى المتبوع والثاني يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول
بالنفس والعين والثاني بكل واخواته وبدا بالاول فقال ص بالنفس او بالعين الاسم اكدا
س فتقول جا زيد نفسه او عينه والمراد بهما حقيقته وسعرفان عن سائر الفاظ
التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة فان قلت فهل يجوز الجمع بينهما قلت نعم وانما عطف او
للتنبيه على ان كلا منهما يصح التوكيد به وحده فان قلت فايهما يبدا به عند الاجتماع
قلت بالنفس لانها عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة فان قلت
فهل هذا الترتيب لازم ام على سبيل الاولوية قلت الظاهر انه لازم وقيل انه على طريق
الاحسنية ثم قال ص مع ضمير طابق المؤكد س تنبيه على انه لا بد من اضافة النفس
والعين الى ضمير المؤكد مطابقا له في الافراد والتذكير وفروعهما وتمثيل ذلك سهل ثم
قال ص واجمعهما بما فعل ان تبعا ما ليس واحدا لكن متبعا س انما قال بما فعل احترازا عن جمع
الكثرة فانه لا يؤكد بنفوس ولا بعيون وهو اولى من قوله في التسهيل جمع قلة فان عينا جمع
على اعيان ولا يؤكد به وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى نحو قام الزيدان والهندان انفسهما
والجمع نحو قام الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وترك ذلك الاصل في المثنى كراهة ابتنا
وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى بتنبيه قال الشارح بعد ذكره ان الجمع في
المثنى هو المختار ويجوز فيهما ايضا الافراد والتثنية ووهم في ذلك اذ لم يقل احد
من النحويين به قلت واجاز ابن اياز في شرح الفصول التثنية فقال ولو قلت نفساهما
لجاز وكان الناظم اشار الى منع الافراد والتثنية بقوله تكن متبعا ثم انتقل الى
النوع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي فقال ص وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا
جميعا بالضمير موصلا س اما كل فلا يؤكد بها الا واجزاء يصح وقوع بعضها موقعه



غير مثنى واما كلا وكلتا فللمثنى واما جميع فبمنزلة كل ثم اشار الى وجوب اضافة
كل وما بعدها الى ضمير المؤكد بقوله بالضمير موصلا فتقول جا الجيش كله والقبيلة
كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم او كلها او كله على قياس هو احسن الفتيان
واجمله وهو ضعيف وجا الهندات كلهن وكلها وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب
وكذا تقول في جميع وتقول في المثنى جا الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما وقد فهم من
قوله بالضمير موصلا فوائد الاولى انه ضمير مطلق للمؤكد لا زال فيه للعهد السابق في
النفس والعين الثانية انه لا يحذف استغنا بنيته خلافا للفراء والزمخشري ونقله بعضهم
عن الكوفيين وجعلوا منه قراءة من قرا انا كلا فيها اي انا كلنا وخرج على وجهين احدهما انه
حال من الضمير المرفوع وفيها الخبر والاخر انه بدل من اسم ان الثالثة ان كلا لا يضاف في
التوكيد الى ظاهر وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة
الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير يا اشبه الناس
كل الناس بالقمر ونحوه قيل ولا حجة فيه لاحتمال كون كل تعنا بمعنى الكاملين فلم
تضفه الا على الناس الكاملين وهو امدح بنبيهان الاول ما ذكر ان كلا للمذكر وكلتا
للمؤنث هو المشهور وقال في التسهيل وقد تستعمل كل منهما عن كليهما ومنه قول
الشاعر: تمت تقر بي الرئيسين كليهما وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على
المعنى للضرورة كانه قال تقر بي الشخصين الثاني ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى
كلهما عن كليهما وكليهما في تاكيد المثنى فيقال على هذا جا الزيدان كلاهما والمرتان
كلتاهما ثم قال ص واستعملوا ايضا كل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة س اي
واستعملت العرب في التوكيد وزن فاعله من عم بمعنى عامه وتوصل الى ذكرها بذكر وزنها
لتعدد دخولها في النظم واشار بقوله كل الى انه يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد
بكل وانما تضاف الى ضمير المؤكد فيقال جا الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون

عامتهم والهنداف عامتهن قال في شرح التسهيل وذكرت مع كل جميعا وعامة
كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر المصنفين سهوا او جهلا والى ذلك اشار بقوله
مثل التاقلة اي الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله
وليس هو في حقيقة الامر تاقلة على ما ذكروا لان من اجلهم سيبويه ولم يغفله
انتهى قلت خالف المبرد في عامة وقال انما هو بمعنى اكثرهم ثم ذكر توابع كل فقال
ص وبعد كل اكدوا بما جمعا  جمعا اجمعين ثم جمعا ش يقال جاء الجيش كله اجمع
والقبيلة كلها جمعا والرهط كلهم اجمعون والهنداف كلهن جمع وقد فهم من
قوله وبعد كل امران احدهما واجب وهو ان اجمع وفروعه لا تقدم على كل
وفي الارتشاف بدأت بكل ثم باجمع مرتبا وقيل على طريق الاولوية والثاني غالب
لا واجب وهو انها لا تستعمل دون كل وقد اشار الى جوازه بقوله ودون كل قد يجي
اجمع جمعا اجمعون ثم جمع ش وهو معنى قوله في التسهيل وقد يغنيان عن كل قال
الشارح وهو قليل وفي الارتشاف وكثر ورود اجمعين في الفراء دون كل فهو توكيد كما
يؤكد بكل وليس من باب الاستغناء عن كل كما زعم ابن ملك تسهيلات الاول زعم
الفراء ان اجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل
قوله لاغوينهم اجمعين وقد يتبع اجمع واخواته باكتع وكتعا واكتعين وكتع وقد
يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعا وابصعين وبصع وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواته
ابتع وبتعا وابتعين وبتع وانما لم يتعرض في النظم لذلك لقلة استعماله الثالث
قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب انتهى ومراعاة هذا الترتيب هو
المشهور واجاز ابن كيسان ان يبدا باي الثلاثة شئت بعد اجمع وهذا ظاهر
قوله في التسهيل هذا الترتيب ودونه وقال ابن عصفور واما ابصع وابتع فلا
يقال بهما قدمت على الاخر واجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم اكتع على اجمع

قال الشارح يعني اي ذكر عامة في الفاظ التوكيد مثل التاقلة



خامسة عشرة

ومذهب الجمهور انه لا يتقدم عليه واجاز الكوفيون وابن كيسان ايضا الاستغناء
باكتع واخواته عن اجمع واخواته ومذهب الجمهور المنع وقوله حولا اكتعا
ونحوه من الضرورات وشذ قول بعضهم اجمع ابصع وانما حق ابصع ان يجي بعد اكتع
واشد منه قولهم جمع بتع وانما حق ابتع واخواته ان يجاء بها اخرا توابع لابصع
الرابع اذا تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد
الخامس لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب السادس لا
يجوز عطف الفاظه بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم
كلهم واجمعون واجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة السابع الفاظ التوكيد
معارف اما ما اضيف الى المضمر فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما
انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والثاني انه تعريف علمية على معنى الاحاطة
قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها تعريف علم كتعريف اسامة انتهى
ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال ص وان بعد توكيد منكور
قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل ش مذهب الكوفيين والاخفش جواز توكيد النكرة
اذا كانت موقتة واجازه بعض الكوفيين مطلقا موقتة كانت او غير موقتة ومنع ذلك
البصريون مطلقا والى الجواز ذهب المصنف لافادته ولورود السماع فان قلت على
اي المذهبين الاولين يحمل كلامه قلت ظاهر النظم موافقة الثاني اذ لم يشترط في
الجواز غير الافادة وقوله في التسهيل ان افاد توكيدا للنكرة جاز وفاقا للاخفش
والكوفيين يقتضي موافقة الاول اذ الاخفش ومن قال كقوله من الكوفيين هو اذ لك
بالموقتة على ما نقل عنهم وقوله المنع شمل يعني شمل المفرد وغيره ص واعن بكلنا
في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا ش استغني في تثنية المثنى كلا وكلتا
عن تثنيته اجمع وجمعاء ولا يقال اجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وان خروف

في احاده سيهما فاسا معتر فمن بعدم السماع فان قلت هل يجري خلافهم في توابع
اجمع وجمعا قلت في كلام بعضهم ما يشعر باجراء الخلاف فيها والقياس يقتضي
اجراءه ص وان يوكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع
س يعني انه اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او بالعين فلا بد من توكيده قبلهما
بضمير مرفوع منفصل فتقول قم انت نفسك وقمت انت نفسك فان قلت فهل توكيده
بذلك واجب قلت قال في شرح الكافية لم يجز الا بعد توكيده بضمير منفصل فلو
قلت قوموا انفسكم لم يجز وهو موافق لنصوص غيره من النحويين وقال في التسهيل
ولا يوكدهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل واشار بقوله غالبا
الى ما ذكره الاخفش في المسائل من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم وفي عبارة الفارسي
لاخفش فرع اذا قلت هلم لكم انفسكم جاز دون تاكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا
خلاف ولا يوهم انه لا بد فيه من التاكيد ذكره في الارتشاف وقد فهم من قوله
المتصل ان المنفصل يوكد بهما بلا شرط ومن قوله عنيت ذا الرفع ان المنصوب والمجرور
يوكدان بهما بلا شرط فتقول رايتك نفسك ومررت بك نفسك وان شئت اكدتهما
بالمنفصل وقوله ص واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما س يعني ان ما سوى النفس
والعين من الفاظ التوكيد اذا اكد بهما ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل
وهو المعني بالقيد ولكن يجوز فتقول قوموا كلكم ولو قلت اي كلكم لكان حسنا ولما فرغ من
التوكيد المعنوي انتقل الى التوكيد اللفظي فقال ص وما من التوكيد لفظي يجي مكررا
كقولك ادرجي ادرجي س التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى فالاول كقولك
ادرجي ادرجي ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد
وانا انا لاحقون ونعم نعم وحتى م حتى م العنا المطول ولك الله لك الله قال
الشارح واكثر ما يجي موكدا الجملة والثاني انزل نزال قال صمي لما فعلت بهود



ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله اجل جيرانا كانت ايجب
دعاءه فان قلت عبارته ظاهرة في تناول الاول دون الثاني لقوله مكررا قلت
اذا حمل على تكرار معنى التوكيد ولم يحمل تكرار لفظه كما ذكر الشارح تناولهما
فان قلت ما اعراب صدر البيت قلت ما موصوله ولفظي خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة ويجي خبر الموصول اي والذي هو من التوكيد لفظي يجي مكررا ص ولا يعد لفظ
ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل س تقول قمت قمت ونحوه لان اعادته
مجردا يخرجه عن الاتصال ثم قال ص كذا الحروف س يعني ان الحرف لا يعاد الا مع ما
اتصل به اولا لكونه كالجزء منه نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وفي الدار زيد
ولا يعاد وحده الا ضرورة ونص عليه ابن السراج كقوله ولا للما بهم ابدا دواء
واجاز الزمخشري ان ان زيدا قائم وتبعه ابن هشام قال في شرح التسهيل وقوله مردود
لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر ان الكريم
يحلم ما لم يرمن ثمن اجاره قد اضيما فانه من الضرورات قال في التسهيل لم يعد
في غير ضرورة الا معمود اتصل عامله اولا او مفصولا ومثل الفصل بقوله حتى
تراها وكان وكان وبقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم قال ومن الفصل المسموع
الفصل بالوقف كقوله لا تشتمنك لا نسبتك لا سمن شيئا فما من حمام احد معتصما
ظاهره ان مثل ذلك يجوز اختيارا وصرح في الكافية وشرحها بقلة حتى تراها وكان
وكان ولم يجعل للفصل فيه اثرا ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال ص غير ما نحو لا
بجواب كنعم وكبلى س يجوز ان يوكد باعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول نعم نعم
ولا لا وذلك لان الحرف الجوابي كالمستقل لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب به ص
وضمير الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل س يوكد به المرفوع نحو قمت انت
والمنصوب نحو رايتك انت والمجرور نحو مررت بك انت وهذا من قبيل التوكيد اللفظي

تنبيه اذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك فمذهب
البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف وقولهم عندي اصح لان نسبة
المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع قيل وكانه يعني بقوله باجماع انه نحو لا انه
يتعين فاهم قد اعربوا قمت انت بدلا قلت قوله في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر يمنع
من اعرابه بدلا عطف البيان ص العطف اما ذو بيان او نسق س يعني او ذو نسق
والعطف كما ذكر قسمان عطف بيان وعطف نسق والنسق لغة النظم وقد يستعمل
بمعنى المنسوق ص والغرض الاول بيان ما سبق س يعني عطف البيان ص قد والبيان
تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه ص تابع جنس يشمل الخمسة وقوله
شبه الصفة في التوضيح والتخصيص يخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وقوله حقيقة
القصد به منكشفه يعني ايضاحه للمتبوع انما هو لشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا
بدلالة على معنى في المتبوع او في سببه وبذلك فارق النعت ص فاولية من وفاق الاول
ما من وفاق الاول النعت ولي س لما كان عطف البيان بمنزلة النعت وجب ان يوافق
متبوعه في اربعة من عشرة كالنعت الخالص فيوافق في الرفع او النصب او الجر والتعريف او
التنكير والافراد او التثنية او الجمع والتذكير او التانيث ولما كان في ورود عطف البيان
نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله ص وقد يكونان منكرين ما يكونان معرفتين س
ذهب الفارسي والكوفيون وابن جني والزمخشري وابن عصفور الى جواز تنكيرهما واليه ذهب
المصنف وقال الشارح اجازه اكثرهم قال وليس قول من منع بشيء لان النكرة تقبل
التخصيص بالجامد فالمعرفة اولى بالتوضيح به كقولك لست ثوبا خيرة وتطير من كتاب الله
تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقال ابن عصفور ذهب اكثر النحويين الى امتناعه
وزعم السلوبين ان مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان قال



المصنف ولم اجد هذا النقل من غيره [illegible] نقل عن بعضهم [illegible] بالعلم اسما او
كنية او لقبا تنبيهان الاول فهم من كلامه ان تخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع
واجازه الزمخشري فجعل قوله تعالى مقام ابرهيم عطف بيان على ايات بينات قيل
وهو مخالف لاجماع البصريين ولا يلتفت اليه الثاني اشترط الجرجاني والزمخشري
زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه قال في شرح الكافية وليس بصحيح لان عطف
البيان في الجامد بمنزلة النعت وقد جعل سيبويه ذا الجمة من يا هذا ذا الجمة عطف
بيان مع ان تخصيص هذا زائد على تخصيصه وقال في شرح التسهيل اكثر المتاخرين ان
متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز
الاوجه الثلثة قال وهذا مذهب سيبويه فلم يحصل لديه مذاهب ص وصالحا
لبدلية يرى س يعني ان كل ما حكم به بانه عطف بيان فجائز جعله بدلا الا في موضعين
اشار الى احدهما بقوله ص في غير نحو يا غلام يعمر اس ويعني ما كان مفردا معرفة معربا
ومتبوعه منادى فانه ينصب بعد منصوب نحو يا اخانا زيدا وينصب ويرفع بعد مضموم
نحو يا غلام زيدا او زيد ومثله يا غلام يعمرا فهذا ونحوه عطف بيان لا بدل اذ لو جعل
بدلا لتعين بناؤه على الضم لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم تقدير حرف النداء معه
بخلاف عطف البيان ثم اشار الى الاخر بقوله ص ونحو بشر تابع البكري س ويعني به ما
كان تابعا لمجرور باضافة صفة مقرونة بال وهو غير صالح لاضافتها اليه كقول
الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر
عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لما يلزم من تقدير اضافة التارك اليه لان البدل في نية
تكرار العامل وهو غير صالح لذلك اذ لا يضاف ما فيه ال الى غيرها منها ونقل عن المبرد
انه لا يجيز في بشر الا النصب ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان واجاز
الفراء في بشر ان يكون بدلا لان مذهبه جواز اضافة ما فيه ال الى جميع المعارف والى

تضعيف مذهبه اشار بقوله ص وليس ان يبدل بالمرضي س وقد نقل جواز البدل في بشر
عن الفارسي ايضا تنبيه استدرك على المصنف مسايل اخر ينفرد بها عطف البيان
لم يتعرض اليها الاولى ان يضم الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل
اخاها الثانية ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بتقسيمه نحو زيد افضل الرجال الناس
والنسا او النسا والرجال الثالثة ان يتبع موصوف ايها بمضاف نحو ايها الرجل غلام
زيد الرابعة ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو اي الرجلين زيد وعمرو مررت الخامسة ان يتبع
مجرور لا بمفصل نحو لا زيد وعمرو قال ذلك ومسايل اخر من باب النداء وهي مفهومة من تعليل
يا غلام بعمرا فلا حاجة لذكرها **عطف النسق** ص قال بحرف متبع عطف النسق
س قال اي تابع جنس يشمل الخمسة وقوله بحرف متبع يخرج الاربعة فان قلت قوله بحرف
يخرج غير المحدود فما فايدة قوله متبع قلت لو اقتصر على قوله بحرف لورد نحو مررت بعضنفر
اي اسد فانه تابع بحرف فلما قال متبع خرج لان اي ليس بمتبع خلافا لمن عدها من عدها
من حروف العطف فان قلت فما اي وما اعرب تاليها قلت اما اي فحرف تفسير على الصحيح
واما تاليها فعطف بيان تابع لاجلي على الاخفى وتوافق ما قبلها في التعريف والتنكير
مثل قال ص فاخص يود وثناء من صدق ثم شرع في ذكر حروف العطف فقال ص
فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى ام او كفيك صدق ووفا س فهذه ستة احرف
تشترك لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا وقد مثل بقوله فيك صدق ووفا وهو
ظاهر فان قلت كيف جعل ام واو مشتركين في اللفظ والمعنى والذي يظهر خلاف ذلك قلت
قال المصنف اكثر النحويين جعل ام واو مشتركين في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشتركان
لفظا ومعنى ما لم تقتضيا اضرابا لان القايل ان زيدا في الدار ام عمرو عالم بان الذي في
الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في
الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفايه وحصول المساواة انما هو بام

وكذلك او مشتركة لما قبلها وما بعدها فيما يجابها لاجله من شك او غيره فان
قلت اطلق في ام واو وينبغي ان يقيدهما بان لا يقتضيا اضرابا فان اقتضيا اضرابا كانا
مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل قلت دلالتهما على الاضراب قليلة
فلذلك لم يتعرض لهما وسياتي بيان ذلك ثم قال ص واسعت لفظا فحسب بل ولا لكن
بيد امرو لكن طلا س فهذه ثلثة احرف تشترك لفظا لا معنى وقد مثل بقوله لم يبد
امرو لكن طلا وهو واضح والحاصل في حروف العطف على ما ذكر تسعة والمعطوف عليه
منها ستة الواو والفا وثم واو وبل ولا واختلف في ثلثة حتى وام ولكن
اما حتى فذهب الكوفيون الى انها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار
واما ام فذكر النحاس فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قال
قام زيد بل عمرو فالمعنى اعمرو قام فيصير على مذهبه استفهاما وقال العوفي في
البديع اما ام فعدل بهمزة الاستفهام وليست بحرف عطف واما لكن فذهب الكوفيون
والنحويون الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون
عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زايدة وصححه ابن عصفور وقال وعليه
ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما ملا العطف
بها ملاه مع الواو والثاني ان يعطف بها وان تحصر في الاثبات بالواو وهو مذهب ابن
كيسان الثالث ذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها
عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد **تنبيه** وافق المصنف هنا الاكثرين ووافق
في التسهيل يونس قال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس وظهر من كلامه في الشرح انه غير
موافق له من كل وجه لانه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة وتضمر لما بعدها
عاملا فاذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير ولكن قام سعيد وانما
منعها من عطف الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف للواو لما

قبلها وحمله ان يوافقه واستدل من قال انها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها
بالواو قبل المفرد قال في شرح التسهيل وما يوجد في كلام النحويين من نحو ما
قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في
امثلة العطف الا بولكن وهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجوز العطف
بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب قلت
وفي قوله ان سيبويه جوز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما
ذكره ابن عصفور ثاني اختلف في تسعة الفاظ اخر وهي اما والا ولسوى
ولولا وهلا وكيف ومتى واين والصحيح انها ليست من حروف العطف وسياتي
الكلام على اما ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف وبدا بالواو فقال ص فاعطف
بواو سابقا او لاحقا في الحكم او مصاحبا موافقا س يعني ان الواو للجمع
المطلق كما ذهب اليه الجمهور فيصح ان يعطف بها لاحق في الحكم نحو جاء زيد وعمرو وبها
قبله او مصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه وذهب بعض اهل الكوفة الى ان الواو
ترتب وحكي عن قطرب وثعلب وغلامه والربعي وبذلك تعلم ما ذكره السهيلي
والسيرافي من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح تنبيه
قال في التسهيل وتفرد الواو بكون متبعها محتملا للمعية برجحان وللتاخر بكثرة
وللتقدم بقلة قيل وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث ص
واخصها عطف الذي لا يعني متبوعه كاصطف هندا وابني س يعني ان الواو
تفرد بعطف ما لا يستغني عنه بمتبوعه كفاعل الافتعال والتفاعل نحو اصطف
هندا وابني وتخاصم زيد وعمرو وكذا خلطت بين زيد وعمرو واجاز الكسائي ظننت
زيدا وعمرا مختصمين بالفاء وبم ومنع ذلك البصريون والفراء اسقل الى الفا
فقال ص والفا للترتيب باتصال س اي بلا مهلة فهي للتعقيب وهذا مذهب

تنبيه



الجمهور وما اوهم خلافه مؤول وذكر في التسهيل ان الفا قد تقع موقع ثم كقوله
تعالى فخلقنا العلقة مضغة ثم اسقل الى ثم فقال ص وثم للترتيب باتصال س
اي بمهلة وهذا مذهب الجمهور وما اوهم خلافه مؤول وذكر في التسهيل انها قد
تقع موقع الفا كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وذكر فيه ايضا انها
تقع في عطف المقدم بالزمان لكفاية ترتيب اللفظ وقد اشار الفراء الى ذلك قال
ابن عصفور وما ذكر الفراء من ان المقصود ثم ترتيب الاخبار يعني في نحو ان من
سادتم سادا بوه ليس بشيء لان ثم تقتضي تاخير الثاني بمهلة ولا مهلة بين
الاخبار وذكر الشارح ان الفا وثم قد يكونان لترتيب الذكر وهو الذي عناه
في التسهيل بترتيب اللفظ بنسبة في ثم اربع لغات ثم وثم وثمت وثمتْ ص
واخصص بفا عطف ما ليس صلة على الذي استغرقته الصلة س يعني ان الفا تخص
بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كقولك الذي يطير فيغضب
زيد الذباب ولو عطف بغير الفا لم يجز وذلك لما فيها من معنى السببية قلت
وما ذكره في التسهيل من انها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما يضمن جملتين
من صلة او صفة او خبر اعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفا هذا احدها ثم
اسقل الى حتى فقال ص بعضا بحتى اعطف على كل ولا تكون الا غاية الذي تلا بس
لا تكون المعطوف بحتى الا بعض متبوعه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقال في التسهيل
او كبعضه وفي الكافية بعضا وشبهه ومثله في شرحها اعجبتني الجارية حتى
حديثها فان حديثها ليس بعضا ولكنه كالبعض لانه معنى من معانيها قال وقد يكون
المعطوف بحتى مباينا فيتقدر ببعضيته كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها فنعلها ليست ببعضيته لما قبلها صريحة
لكنها بالتاويل لان المعنى القى ما يثقله حتى نعله ولا تكون المعطوف بها الا غاية

بقوله

لما قبلها في نفع او زيادة نحو مات الناس حتى الانبيا وقدمت الحجاج حتى المشاة
منهما الاول حتى بالنسبة الى الترتيب لا لو او خلافا لمن زعم انها للترتيب
كالزمخشري الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الاحسن اعادة الجار
لنفع الفرق بين العاطفة والجارة قال ابن الحباز لزم اعادة الجار للفرق وقال في
التسهيل لزم اعادة الجار ما لم يتعين العطف الثالث حيث جاز الجر والعطف
فالجر احسن الا في ما ضربت القوم حتى زيدا فالنصب احسن على تقدير كونها عاطفة
وضربته توكيدا او على تقدير جعلها ابتدائية وضربته مفسرا الرابع قد فهم
من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا انها لا تعطف جملة على جملة وانما تعطف
مفردا على مفرد ثم انتقل الى ام فقال ص وام بها اعطف اثر همز التسوية او
همزة عن لفظ اي معنى س ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المعادلة
لهمزة التسوية او همزة يطلب بها وبام ما يطلب باي وعلامة الهمزة الاولى ان يكون
مع جملة تصح تقدير المصدر في موضعها وعلامة الثانية ان يصلح الاستغنا عنها
باي مثال الاولى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ومثال الثانية ارايت زيدا في الدار ام
عمرو وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وامن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وهو في الشعر كثير والى ذلك اشار بقوله ص وربما
حذفت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن لبس فان قلت فهل يطرد ذلك
قلت ظاهر قوله في شرح الكافية في هذا وامثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف
على مصحوبها بام جائز اطراده وقد اجاز الاخفش حذف الهمزة في الاختيار
وان لم يكن بعدها ام وجعل من ذلك قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي والمنقطعة ما
سوى المتصلة واليه اشار بقوله ص وبانقطاع وبمعنى بل وقف ان يك مما قيدت
به خلت س التي قيدت به هو ان يكون بعد احدى الهمزتين لفظا او تقديرا فان خلت

ضربته





من ذلك فهي منقطعة واختلف في المنقطعة فذهب البصريون الى انها تقدر
ببل والهمزة مطلقا وذهب الكسائي وهشام الى انها بمنزلة بل وما بعدها
مثل ما قبلها فاذا قلت قام زيد ام عمرو فالمعنى بل قام عمرو وقال في التسهيل
وتقتضي اضرابا مع استفهام ودونه وذكر في عدة ان الاكثر اقتصارها مع
الاضراب استفهاما فان قلت قوله وبمعنى بل يقتضي موافقة الكسائي وهشام اذ
لم يذكرا الاستفهام قلت انما اقتصر على ذكر بل لان اقتضا المنقطعة للاضراب لازم
وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم منهما الاول حصر ام في المتصلة والمنقطعة
هو مذهب الجمهور وذهب ابو زيد الى ان ام تكون زائدة فهو قسم ثالث الثاني سميت
المتصلة متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني احدهما عن الاخر ولذلك لم
تقع الا بين مفردين او جملتين في تقدير مفردين او مفرد وجملة في تقدير مفرد وسميت
المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين الثالث اذا عادلت المتصلة بين
جملتين فقد تكونان فعليتين او اسميتين او مختلفتين قيل الا في التسوية فانه لا يذكر بعدها
الا الفعلية ولا يجوز سواء علي ازيد قام ام عمرو مطلقا هذا لا تقوله العرب واجازه
الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله سواء عليك النفر
ام بت ليلة ويجري مجرى التسوية ما ادري وليت شعري وتقع بعدها الجملتان
وما ابالي وتقع بعدها الجملتان ايضا خلافا لمن زعم انه لا يكون بعدها الا الفعلية
الرابع تصل ام بما عطفت عليه نحو ازيد في الدار ام عمرو او الى من وصلها هذا مذهب
سيبويه وهو الصحيح قال في شرح التسهيل ومن ادعى امتناع وصلها او ضعفه فمخطئ
لان دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من اصحابه الخامس
قد يكتفى بذكرها عن ذكر المعادل نحو افعل هذا ام لا السادس ذهب ابن كيسان الى
ان ام بدل عن واو واصلها او وهي دعوى مجردة عن الدليل السابع ذكر في التسهيل

ان عطف المنقطعة المفرد قليل ومثل في الشرح بقولهم انها لابل ام شاء قال قام هنا
لمجرد الاضراب عاطفة ما قبلها على ما بعدها كما تكون بعد بل فانها بمعناها ومذهب
الفارسي وابن جني انها في ذلك بمنزلة بل والهمزة وان التقدير بل اهي شاء وبه جزم في شرح
الكافية قال في شرح التسهيل بعد حكاية هذا القول وهذه دعوى لا دليل عليها ولا
انقياد اليها وقد قال بعض العرب ان هناك لابلا ام شاء فنصب ما بعد ام حين نصب ما
قبلها وهذا عطف صريح مقول بعدم الاضمار قبل المرفوع قبل ولا حجة في قول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء الثامن وقد ظهر من كلام المصنف ان ام المنقطعة تكون عاطفة
وقال في شرح الكافية واما ام المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة والمغايرة تقولون
ان ام المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة التاسع تدخل ام المنقطعة على
هل واسما الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون وهو فصيح
كثير ولا التفات لمن زعم انه من الجمع بين اداتي معنى وانه قليل جدا وبذلك رد على من
قال انها بمعنى بل والهمزة في كل موضع ثم انتقل الى او فقال ص خير اي قسم ثانيا والى اخر
فذكرها سبعة معان التخيير نحو خذ دينارا او توبا والثاني الاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين فان قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما جواز الجمع بين الامرين في الاباحة
ومنعه في التخيير فان قلت هل استفيد جواز الجمع في الاباحة من لفظ او قلت ذكر بعضهم
ان ذلك ليس لامر راجع الى اللفظ بل لامر خارج وهي قرينة انضمت الى اللفظ وذلك التخيير
يرد فيما اصله الحظر والاباحة ترد فيما اصله الجواز بنسبة قال المصنف من علامات
الاباحة استحسان الواو موقعها فلو جيء بالواو مكان او لم تختلف المعنى وفرق غيره
بين الواو واو في ذلك فقال اذا قلت جالس الحسن او ابن سيرين جاز له مجالستهما
ومجالسة احدهما واذا عطفت بالواو لم يجز مجالسة احدهما دون الاخر
الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف وقال في التسهيل بدل التقسيم

لاحتمال كونها متصلة والمعنى فيها
محذوفة وحينئذ لا تصلح شاهدا على
اضمار فعل بعد ام المنقطعة



او تفريق بحرد يعني من الشك والابهام والتخيير ومثله بقوله تعالى وقالوا
كونوا هودا او نصارى قال والتعبير عن هذا بالتفريق اولى من التعبير عنه بالتقسيم
لان استعمال الواو فيما هو تقسيم اجود من استعمال او نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل الرابع الابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين ويعني بالابهام ان يكون المتكلم عالما وبينهم على المخاطب الخامس الشك
نحو قام زيد او عمرو والفرق بينهما ان الشك للمتكلم والابهام للسامع السادس
الاضراب كقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الفراء وهنا بمعنى
بل واشار بقوله بها ايضا نحي اي نقل الى ازوردها للاضراب غير متفق عليه قال
في شرح الكافية اجاز الكوفيون موافقتها بل في الاضراب ووافقهم ابو علي وابن برهان
قلت وابن جني قال في قراءة الى السماك او كلما عاهدوا معنى او وهنا معنى بل وقال ابن
عصفور الاضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي اذا اعدت العامل كقولك ليست بشرا
او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا قال وزعم بعض النحويين انها تكون
للاضراب على الاطلاق واستدلوا بقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
وبقوله فهي كالحجارة او اشد قسوة قال وما ذهبوا اليه فاسد السابع معنى
الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا اي وكانت فاوقع او مكان الواو
لامن اللبس والى هذا اشار بقوله ص وربما عاقبت الواو ش الى ان او تاتي بمعنى
الواو وذهب الاخفش والجرمي واسد لا بقوله تعالى او يزيدون وهو مذهب جماعة
من الكوفيين وذكر التسهيل ان او تعاقب الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والموكد
قليلا مثال الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وقد تقدم الكلام عليه ومثال المصاحب
قوله عليه السلام اسكن حراء فما عليك نبي او صديق او شهيد ومثال الموكد ومن
يكسب خطيئة او اثما يرمي به بريئا الاول ان او لاحد الشيئين او الاشياء فاذا عطفت بها

مذهب الجمهور

للطلب فهي للتخيير او الاباحة واذا عطف بها في الخبر فهي للشك او الابهام او التقسيم
الثاني اذا دخل النهي في الاباحة استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ومنه قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فهذه هي التي تقع في الاباحة لان النهي وقع على الجميع
والتعريف واذا دخل النهي في التخيير ففيه خلاف ذهب السيرافي الى انه يستوعب
الجميع كالنهي عن المباح وذهب ابن كيسان الى جواز ان يكون النهي عن كل واحد وان يكون
عن الجميع ص ومثل او في القصد اما الثانية في مثل اما ادي واما الثالثة س يعني ان اما
مثل او فيما يقصد بها فيكون للتخيير والاباحة والتقسيم والشك والابهام ولم يذكر
الاباحة في التسهيل فان قلت ظاهر قوله مثل او انها توافقها في المعاني السبعة قلت
لا يصح حمله على ظاهره لان اما لا ترد بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود الواو لهذين
المعنيين قليل ومختلف فيه فالاحاله انما هي على المعاني المتفق عليها وقد فهم من البيت
فوائد الاولى ان اما ليست بعاطفه اذ لم يجعلها مثل او مطلقا بل في القصد فقط وذلك
لم يذكرها مع حروف العطف اولا ونقل المصنف عن اكثر النحويين انها عاطفة ونقل عن
يونس وابن كيسان والفراء على انها ليست بعاطفه ووافقهم المصنف وهو الصحيح لدخول الواو
عليها واستدل الرماني على انها عاطفه بان الواو للجمع وليست هنا كذلك لانا نجد
الكلام لاحد شيئين فعلم ان العطف لا ما ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها
ليست بعاطفه وانما اوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها وقد عد سيبويه
واما من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره وقالوا ان الواو عطف اما الثانية
على اما الاولى واما الثانية عطف الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد اما الاولى
وتاوله بعضهم بان اما لما كانت مصاحبة المعنى ومحرجة الواو عن الجمع والتابع يليها سماها
عاطفه مجازا الثانية ان المشبهة بها وانما هي الثانية وهي المختلف فيها واما الاولى
فليست بعاطفة اتفاقا الثالثة فهم من قوله الثانية ان اما لا بد من تكرارها بخلاف او



وهذا احد الفرقين بينهما والثاني ان الكلام مع اما مبني من اوله على ما جي بها لاجله
بخلاف او الرابعة فهم من تمثيله انه لا بد من اقترانها بالواو فان قلت لزام الواو ظاهر
عند من لم يجعل اما عاطفه فما يقول من جعلها عاطفة قلت من راى انها عاطفه لم ير
اخلاها من الواو الا نادرا كقوله اما الى جنة اما الى نار فان قلت فهل يحسن
الاحتجاج بهذا البيت لمن قال انها عاطفه قلت لا لندوره فيحمل من حذف العاطف
ضرورة بينها ث الاول ما ذكر من ان اما لا بد من تكرارها هو الكثير وقد يستغنى
عن الثانية ما وكقراءة اي وانا واياكم لاما هدى او في ضلال مبين ونحوه في الشعر كبير
وان الشرطية مع لا النافية كقوله فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي
من سميني والا فاطرحني وقد يستغنى عن الاولى كقول الفرزدق تماضر يا
قد تقادم عهدها واما باموات لم حيالها الثاني اختلف في اما المذكورة
فقيل بسيطة وقيل مركبة من ان وما هذا مذهب سيبويه والدليل عليه اقتضاؤهم
على ان في الضرورة كقوله فان جزعا وان اجمال صبر وقوله وان من خريف فلن يعدما
واجيب بانه يحتمل ان يكون ان شرطية حذف جوابها والتقدير فان كنت ذا جزع فلا
تجزع وان كنت تحمل صبرا فاجمل وان سقيته من خريف فلن يعدم الري فرع لو سميت
باما على القول بالتركيب جاز في اما المذكورة لغتان كسر همزتها وهي لغة اهل
الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وفتح همزتها وهي لغة قيس واسد وتميم وحكى ابدال
ميمها الاولى باء مع كسر الهمزة وفتحها الرابع يشارك اما المذكورة في اللفظ اما الشرطية
وهي مركبة من ان وما تغير استعمال كقوله واما تخافن زعم الكسائي ان لها قسما ثالثا تكون
فيه حملا لقول العرب ما زيد قائم بل زيد قائم وما اصله ثم انتقل الى لكن فقال ص واول لكن نفيا
او نهيا سن فالنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو والنهي لا تضرب زيدا لكن عمرا فالمعطوف بلكن
محكوم له بالثبوت بعدها وفهم من ذلك انها لا تقع في الايجاب وهو مذهب البصريين

سمه الفوائد

في البيتين؟

واجاز الكوفيون ان يعطف عليها في الايجاب نحو اما اني زيد لكن عمرو ونسبه انما يشترط
النفي والنهي في الواقعة قبل المفرد ويعدم الخلاف في كونها عاطفة واذا وليها جملة
فيكون حينئذ بعد الايجاب او نفي او نهي او امر لا استفهام ولا نحو هل زيد قائم لكن عمرو
لم يقم فان قلت اذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة او غير عاطفة قلت الذي ذهب اليه
اكثر المغاربة انها حينئذ حرف ابتداء لا حرف عطف وقيل انها تكون عاطفة جملة
على جملة اذا وردت بغير واو وقال ابن ابي الربيع وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت
فما المفهوم من كلام الناظم قلت المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ان
الواقعة بعد الجملة عاطفة اذ لا يشترط فيها ذلك ثم اشار الى الاقسام فقال ص ولا نداء او
امر او اثباتا بلا بس اي واو الانداء نحو يا زيد لا عمرو او امرا نحو اضرب زيدا لا عمرا او اثباتا
نحو زيد كاتب لا شاعر وزعم ابن سعدان ان العطف بلا على منادى ليس من كلام العرب
ونص على جوازه سيبويه ومنع ابو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف ان يعطف
بها بعد الفعل الماضي وليس منع ذلك بصحيح لثبوته في كلام العرب بشرطين الاول في
معنى الامر الدعائي نحو غفر الله لزيد لا بكر والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا انطلق
الثاني مجيئه العطف لاقصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر
ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على
من يعتقد انه جاهل الرابع شرط اسم العطف بلا ان يكون ما بعدها غير صالح لاطلاق
ما قبلها عليه فلذلك لا يجوز قام رجل لا زيد الخامس قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو
اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم السادس لا يعطف بلا الا مفردا او جملة لها موضع
من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد فان لم يكن للجملة موضع لم يكن عاطفة ولذلك يجوز الابتدا
بها وفي انها هي تعطف الا الجملة على الجملة نحو زيد قائم لا عمرو جالس ثم انتقل
الى بل فقال ص وبل كلكن بعد مصحوبيها من مصحوبا لكن مما النفي والنهي فاذا عطفت بل

بعد مما فهي كلكن يعني لتقرير حكم ما قبلها وجعل منه لما بعدها نحو ما قام زيد بل
عمرو لتقرير نفي الحكم عن زيد وتثبته لعمرو ومثله لو اكرمت مربع بل تميما والمربع منزل
الربيع والتميما الارض التي لا يهتدى فيها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر النهي عن
زيد وتثبت الامر بضرب عمرو ووافق المبرد على هذا الحكم واجاز مع ذلك كون بل ناقلة
حكم النفي والنهي لما بعدها ووافقه على ذلك ابو الحسن عبد الوارث قال المصنف
وما جوزه مخالف لاستعمال العرب ثم قال ص وانقل بها للثاني حكم الاول في الخبر
المثبت والامر الجلي مثال الخبر المثبت جاء زيد بل عمرو والامر اضرب زيدا بل عمرا
وفي ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها وذهب
الكوفيون الى ان بل لا تكون نسقا الا بعد النفي وما جرى مجراه ولا تكون نسقا بعد الايجاب
وجملة القول في بل انها ان وقع بعدها جملة كانت اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال
كما يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترك من غير ابطال نحو ولدينا كتاب
ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا فظهر بهذا ان قوله في شرح الكافية فان
كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انها غرض واستيناف غيره ولا تكون في القرآن الا
على هذا الوجه فيه نظر وان وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي او نهي فهي لازالة حكم ما قبلها
وجعله لما بعدها وان كان قبل المفرد نفي او نهي فهي لتقرير حكمه وجعل منه لما بعده تشبيها
بالاول لا عطف بل بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه الثاني ظاهر
اطلاق المصنف ان بل تعطف الجملة كما تعطف المفرد وقد صرح به الشارح في قوله فان
كان المعطوف به جملة وذكر غيره لا تكون قبل الجملة عاطفة الثالث قال في التسهيل وترادف لا
قبل بل الناكيد لتقرير وغيره انتهى فاذا زيدت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد لا بل عمرو وضرب
زيد لا بل عمرا فهي لتاكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول فاذا زيدت بعد نفي او نهي نحو ما قام
زيد لا بل عمرو ولا تضرب خالدا لا بل بشرا فهي لتاكيد بقا النفي والنهي وذهب الجزولي الى انها

بعد الايجاب والامر نفي وبعد النفي والنهي تاكيد ومنع ابن درستويه زيادتها
معها بعد النفي وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي والنهي الا ان
يشهد له سماع قلت وهو مسموع من كلام العرب الرابع قد يكون بل في الجمل رجوعا عما
قبلها المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها على رجحان ما ولي
المتاخرة نحو بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون ولما ذكر معاني
حروف العطف شرع في ذكر احكام متعلقة بالباب فقال ص وان على ضمير رفع متصل
عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما بس يعني انه اذا قصد العطف على ضمير
الرفع المتصل لم يحسن الا بعد توكيده بضمير رفع منفصل كقوله تعالى ما لم تعلموا انتم
ولا اباؤكم او فصل بقوم مقام التاكيد كقوله تعالى يدخلونها ومن صلح ونبه بقوله
او فاصل ما على انه يكتفي بما يصدق عليه فاصل ولو قل احترز صاحب الكشاف في قوله
اسالمعونون المفصل بالهمزة ومن صور الفصل الفصل بين العاطف والمعطوف بلا نحو
ما اشركنا ولا اباؤنا وفهم من قوله متصل ان المنفصل يعطف عليه بلا شرط لحكم
المنفصلين في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر ووهم الابدي في منعه رايت
زيدا واياك مستدلا على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل فقال
ص ولا يصل برد في النظم فاشيا ش لقول عمر بن ابي ربيعة قلت اذا قبلتك وهي
تهادى وهو كثير في الشعر ومع كثرته فهو ضعيف ولذلك قال وضعفه اعتقد
فان قلت فهل يطرد مع ضعفه او يختص بالضرورة قلت نص المصنف على انه جائز في الاختيار
مع ضعفه كقول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم حكاه سيبويه ولان العطف
في البيت السابق ونحوه ليس بفعل مضطر لامكان النصب ومذهب الكوفيين وابن
الاباري جوازه في الاختيار ونقل الجواز عن ابي علي ومذهب البصريين انه لا يجوز بغير
فصل بتوكيد وغيره الا في ضرورة ونص سيبويه والخليل على قبحه وفي كتاب سيبويه



الشراح ما ولي

حين ذكر انفصال بعض الضمائر وكذلك كونا وانتم ذاهبين الا ان الشارح تاوله بتنبيه
شرحه والتسهيل في صحة العطف صلاحية المعطوف وما هو بمعناه لمباشرة
العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني قام زيد وانا فانه لا يصح قام انا ولكن
يصح قمت والثاني بمعنى انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له
عامل مدلول عليه بما قبله ويجعل من معطوف الجمل قال وذلك المعطوف على الضمير
المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب وبفعل الامر نحو اقوم انا وزيد
وتقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي وتسكن زوجك
وكذا في باقيها قال وكذلك المضارع المسند الى التانيث نحو لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده قال الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما نطقت به العرب
الخمس والمعروف من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا
نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد وانه من عطف المفرد اما في ص وعود خافض
لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا ش هذا مذهب جمهور البصريين ان
اعادة الجار لازمة الا في الضرورة وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى جواز العطف عليه
بدون اعادة الخافض واختاره الشلوبين والمصنف ولهذا قال ص وليس عندي لازما
ثم استدل بوروده في النثر كقراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والنظم كقوله
فاذهب فما بك والايام من عجب انشده سيبويه وهو كثير في الشعر وفي المسالة مذهب
ثالث وهو ان اعادة الضمير جائز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي
قلت وهو حاصل كلام الفراء فانه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد
قال وكذا القول في اجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم اذا خففت فان نصبت خمستهم
لم يجز يعني العطف بغير اعادة الجار وقال الشارح لا بعد ان يقال في هذه المسالة ان
العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد من السماع محمول

على سدود اضمار الخافض مسهما الاول قيل يعني ان يقيد العطف على الضمير المجرور
بان يكون المجرور غير محض بالضمير احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز
عطف الظاهر عليه بالجر فلو رفع على توهم انك نطقت بالضمير مرفوعا نحو ان ما انا
الثاني انه قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل انه يجوز العطف عليه بلا شرط
وقوله ص والفا قد يحذف مع ما عطفت س يعني اذا امن اللبس ومنه اضرب بعصاك الحجر
فانفلق اي فضرب فانفلق وزعم ابن عصفور انما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت
الفا من المعطوف فاتصلت الفا الاولى بالمعطوف فالتقى من كل منهما ما يدل على المحذوف
ورد بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اي فافطر فعدة لان فا
العطف لا تنوب مناب فا الجزاء وقوله ص والواو س يعني اذا الواو ايضا قد يحذف مع ما
عطفت ومنه سرابيل تقيكم الحر والبرد وانما يجوز اذا دل عليه دليل فان قلت ظاهر
كلامه ان هذا مختص بالفا والواو وقد ذكر في التسهيل ان ام يسار كهما في ذلك كقوله
فما ادري ارشد طلابها القدر ام غي قلت هو في الفا والواو اكثر منه في ام فلقلته
لم يذكره هنا وقوله ص وهي س يعني الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله مثال
ذلك قول الشاعر علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ما فحذف العامل المعطوف
واستغني بمعموله وامثلته كثيرة نظما ونثرا وهذا مذهب جماعة من البصريين والكوفيين
منهم الفراء والفارسي وذهب قوم منهم ابو عبيدة والجرمي والمازني والمبرد الى ان الواو
في ذلك معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد لا عطف جملة على جملة وان العامل ضمن
معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه واختاره بعض المتاخرين واحتج الاولون بانه لو كان على
التضمين لساغ علفتها ماء وتبنا ورد بانه مسموع من كلام العرب كقوله لها سبب يرمي
به الماء والسحر واختلف في هذا التضمين والاكثرون على انه سماعي وضابطه عندهم ان يكون
الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قال السيرافي ابو حيان والذي اختاره التفصيل فان كان العامل

الحرف

ايضا

الاول يصح نسبته الى الاسم الذي يليه كان الثاني محمولا على الاضمار اكثر من
التضمين نحو جذع الله انفه وعينيه اي وفقا عينيه فنسبة الجذع الى الانف
حقيقة وان كان لا يصح كان العامل متضمنا معنى ما يصح نسبته اليه لانه لا يمكن
الاضمار نحو قول العرب علفت الدابة ماء وتبنا اي اطعمتها او غذوتها وقوله ص
ذيفا لوهم انتفى س يعني اذا اضمار العامل في نحو ذلك يدفع توهم انه معطوف او
مفعول معه فان قلت ولم كان حمله على العطف والمعية وهما قلنا اما العطف
فلان العامل لا يصلح للعمل فيه واما المعية فلانها غير مرادة هنا وذلك واضح وقوله
ص وحذف متبوع بدا هنا استبح س يعني انه يجوز حذف المعطوف عليه لظهوره
ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو بلى وزيدا لمن قال لم تضرب عمرا ومنه قول العرب
ربك واهلا وسهلا لمن قال مرحبا مسهما الاول حذف المتبوع كثيرا مع الواو وكما
مثل وقل مع الفا ومنه اضرب بعصاك الحجر فانفلق اي فضرب فانفلق وندر مع او
كقول امية الهذلي فهل لك او من والد لك بعدها اي فهل لك من والد او من اخ
الثاني جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى اولم يسيروا افلم يسيروا ونحوهما فقدر
قبل الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه والى ذلك ذهب محمد بن مسعود
العربي ومذهب الجمهور ان حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا حذف
ولكنه اغني بالهمزة فصدرت وقوله ص وعطف الفعل على الفعل يصح س يعني ان
الافعال في جواز عطف بعضها على بعض كالاسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم
وتقدم تنبيه اهمل المصنف شرطا في عطف الفعل على الفعل وهو اتحاد زمانهما
لا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي فان قلت فهل يشترط اتحاد
اللفظ اعني ان يكون بصيغة الماضي او بصيغة المضارع قلت لا بل يجوز عطف الماضي
على المضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وعكسه تبارك

مزاح او مزوال

الذي انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بامره وسخر لكم الانهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار وقوله تعالى الذي خلق السموات والارض وانزل من السماء ماء فاخرج به من ال

قلت ولو ولى الاسان على حذف الضمير اى منهم وفيه وظاهر التسهيل انه لا بد من
ضمير او ما يقوم مقامه ومثل القائم مقامه بقتل اصحاب الاخدود النار فالالف
واللام تقوم مقام الضمير وذهب الفرا وتبعه ابن الطراوه الى ان النار بدل كل
من كل عبر بالاخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عفيف الازار وقال
ابن هشام الاولى ان يكون على حذف مضاف اى اخدود النار وقال ابن خروف
هو بدل اضراب الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول
وقيل الثاني وقيل العامل فان قلت ما المفهوم من كلامه قلت قوله او ما يشتمل
عليه يحتمل القول الاول والثالث والى الاول ذهب في التسهيل الرابع رد
السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم وتريد به الخاص
وتحذف المضاف وتبقيه فاذا قلت اكلت الرغيف كله انما تريد اكلت بعض الرغيف
ثم يشبه ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى
ذلك الاسم الخامس زاد بعضهم في الابدال بدل كل من بعض كقول امرئ القيس كاني
غداة البين يوم تحملوا ونفاه الجمهور وتاولوا البيت وقوله ص وذا للاضراب اعراض
قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب بين الاشارة الى القسم الرابع اعني بدل
المباين قد كان نوعان احدهما يسمى بدل الاضراب وبدل البدا ايضا وهو ما يذكر متبوعه
بقصد كقولك اعط السائل رغيفا درهما ومنه قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي
الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها ولم يسم بعضهم بدل البدا والاخر
يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد
وهذا النوع قال المبرد وغيره لا يوجد في كلام العرب لا سرها ولا يطمها وانما تتبع
في لغة الغلاط وزعم قوم منهم ابن السيد انه وجد في شعر العرب كقول ذي الرمة
لمياء في شفتيها حوة لعس قال العس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد يشوبه

بالعام

وذكر بين اخرين ولا حجة فيما ذكر لامكان تاويله فان قلت ما معنى قوله به سلب قلت يعني
ان بدل الغلط سلب الحكم عن الاول واثبت للثاني فان قلت كيف قال ودون قصد ولا بد من
قصد البدل في النوعين اعني بدل الاضراب وبدل الغلط قلت انما يعني نفي القصد
في بدل الغلط عن الاول فالحاصل انهما في بدل الاضراب مقصودان وفي بدل الغلط
مقصود الثاني لا الاول بنسيه زاد ابن عصفور وغيره بدل النسيان نحو مررت
برجل امراة اذا توهمت ان المرور به رجل ثم تذكرت انه امراة وقد ادرجه الشارح في
بدل الغلط وادراجه في بدل الاضراب اقرب ولما ذكر اقسام البدل شرع في قوله ص
كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ به لا مدا ش فزره خالدا بدل كل
وقبله اليدا بدل بعض واعرفه حقه بدل اشتمال وخذ به لا مدا بدل اضراب ان
قصد الاول وبدل غلط ان قدر عدم قصده فان قلت قد فهم من كون البدل تابعا
انه يوافق متبوعه في الاعراب فما حاله في التعريف والتنكير والافراد واضداده
قلت اما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل يبدل المعرفة من المعرفة
نحو اهدنا الصراط العزيز الحميد الله في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله
والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واشترط الكوفيون في ابدال
النكرة من النكرة ان يكون موصوفة واشترطوا في ابدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد
اللفظ وكونها موصوفة وكذا نقل المصنف ونقل غيره اشتراط الاول من الشرطين
نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة وكلام اهل الكوفة يدل على عدم اشتراطه ووافقهم على
اشتراط الثاني طائفة من المتاخرين وحكي عن الكوفيين ايضا اشتراط اتحاد اللفظ في بدل
المعرفة من النكرة والصحيح انه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع به قال في الانتشاف
ولم يسمع ابدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الاولى ولا موصوفة وهو مذهب

البصريين واما التذكير والافراد واضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيهما
ما لم يمنع مانع من التثنية او الجمع لكون احدهما مصدرا نحو معاراطابوا وقصد
التفصيل نحو وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر ص ومن ضمير الحاضر الظاهر لا
بدل الا ما احاطه حلا او اقصى بعضا او اسما لا كانك ايها حال اسما لا كس
اعلم انه يجوز ابدال الظاهر من الظاهر كامثل وابدال الظاهر من المضمر على تفصيل وهو
ان الضمير ان كان لغائب ابدل منه الظاهر مطلقا نحو ضربته زيدا وان كان لحاضر ابدل
منه بدل البعض نحو اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي ستنه المناسم
في اصل الاوجه وبدل الاشتمال نحو وما انسانيه الا الشيطان مثاعا ومثله قولك انك
ايها كل استمالا واما بدل الكل فاما ان يفيد معنى الاحاطة فالتوكيد او لا فان افاد
معنى الاحاطة جاز نحو جئتم صغيركم وكبيركم ومنه يكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
او لا فمذاهب احدها المنع وهو قول جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش
والكوفيين وسمع الكسائي ابا عبد الله وقال بكم فرس كساء كل معضلة
والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو ما مررتكم الا زيدا وهو قول قطرب واما ابدال
المضمر من المضمر فيجوز ان زيدا اياه قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا
من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا ما لم يعد اضرابا وقال في شرحه والصحيح عندي
ان نحو رايت زيدا اياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا
واشار بقوله ما لم يعد اضرابا الى نحو اياك اياي قصد زيد يريد اياي فانه بدل ص
وبدل المضمر الهمزة بلى بمرا كمن ذا اسعيدام على س يعني ان المبدل من اسم الاستفهام
لا بد من اقترانه بالهمزة ومثله بلى بمرا نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط فانه
يقترن بان نحو متى تقم ان تقم او ان تقم ص وبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا

يستغن يغنه س نحو ان تدال الفعل من الفعل بدل كل قال في البسيط يغنه ومنه
من ياتنا فلم ينا في دارنا وبدل اشتمال نحو يلق اثاما يضاعف ومن يصل الينا يستغن
يغنه وحكى في البسيط خلافا ولا يبدل بدل بعض واما بدل الغلط فقال في البسيط
جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه تنبيهان الاول ذكر كثير
من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقول الشاعر اقول له رح
لا يسمن عندنا وبقوله تعالى قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ايذا متنا وبقوله
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وبقوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسئلكم اجرا وهم مهتدون وفي الارشاف وما استدلوا به لا يقوم به حجة الثاني
اجاز ابن جني والزمخشري والمصنف ان يبدل الجملة من المفرد وجعل المصنف من ذلك
عرفت زيدا ابو من هو وجعل الزمخشري قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون
السحر وانتم تبصرون بدلا من النجوى وجعل ابن جني كيف يلتقيان بدلا من حاجة واخرى
في قول الشاعر الى الله اشكو في المدينة حاجة واخرى بنجد كيف يلتقيان كانه
قال اشكو اليه من تعذر التقائهما ومما النداء وفيه لغات كسر النون وضمها
ومعناه لغة الدعاء واصطلاحا دعاء بحروف مخصوصة وهي يا واي وايا وهيا
والهمزة ووا في الندبة وزاد الكوفيون آ واي بالمد واخبر سيبويه رواية
عن العرب ان الهمزة للقريب المصغي وان ما سواها للبعيد مسافة او حكما وعلى مذهب
سيبويه اعتمد في النظم فقال ص وللمنادى النائي او كالنائي يا واي وآ كذا ايا
ثم هيا والهمز للداني ووا لمن ندب س فالنائي هو البعيد مسافة او كالنائي هو البعيد
حكما كالساهي والداني هو القريب ولا حاجة لذكر سائر المذاهب لان قائلها لم
يعتمدوا الا على الراي والرواية لا تعارض بالراي كذا قال المصنف وقوله ووا
لمن ندب يعني انها مختصة بالندبة وهذا مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم

الحاجتين م واحد

اسما لما في غير الندبة قليلا وقوله او يا يعني ان يا تستعمل في الندبة بشرط امن
اللبس فان خيف التباس المندوب بغيره تعين وا ولذلك قال ص وغير والذي اللبس س
اجتنب سيبويه الاول اجمعوا على ان ندا الغريب بما للبعيد نحو ربوكندا وعلى منع
العكس الثاني ذهب بعض النحاة الى ان هذه الادوات اسما افعال متحملة لضمائر
مستترة الثالث ذهب ابن السكيت الى ان ها هيا بدل من يا وتبعه ابن الخشاب
الرابع قال في شرح التسهيل لم يذكر آ واي يا لمدا لا الكوفيون دو وهما عن
العرب الذين يثقون بعربيتهم ورواية العدل مقبولة وذكر غيره ان الاخفش طي آ
في الكثير وجعلها ابن عصفور للغريب كالهمزة ص وغير مندوب ومضمر وما
جا مستغاثا قد يعرى فاعلما س المنادى قسمان فالاول يمنع حذف حرف النداء
معه وهو المندوب نحو وا زيداه والمضمر نحو يا انت ويا اياك والمستغاث نحو يا
لزيد فان قلت فما سبب منع الحذف مع هذه الثلثة قلت اما المندوب والمستغاث
فلان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه واما المضمر فلان الحذف معه تفوت
الدلالة على النداء نفسه فهم من كلامه جواز ندا المضمر وفيه تفصيل فان كان المتكلم او
غائب لم يجز لانه لا يا انا ولا يا هو وان كان المخاطب ففيه خلاف قال الارتشاف
والصحيح المنع انتهى وقد سمع ندا المضمر بصيغة النصب نحو قوله يا اياك قد كفيتك
وهو القياس وبصيغة الرفع كقوله يا ابجر ان ابجر يا انتا وهو من نيابة بعض
الضمائر عن بعض وما اول بعضهم يا اياك على ان يا للتنبيه واياك منصوب بمقدر يدل عليه
الظاهر بعده ويا انت على ان يا للتنبيه وانت مبتدا وانت الثاني مبتدا ثاني او توكيد
او فصل او بدل والخبر الموصول والقسم الثاني يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما
عدا القسم الاول الا ان منه ما يقل الحذف معه ومنه ما يكثر وقد نبه على ما
يقل بقوله ص وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عادله س



الاشارة الى تعريفه من الحرف ومن حذفه من الجنس قوله ثوبي حجر وجاء منه
الفاء في البيت والنظم ومذهب البصريين ان حذف حرف النداء منه لا يجوز الا في
شذوذ او ضرورة وهو عند الكوفيين قياس مطرد ومن حذفه من اسم الاشارة
قوله شلك هذا لوعه وغرام وسمع منه ابيات ومذهب اهل البصرة انه لا
يجوز ولذلك لحنوا ابا الطيب في قوله هدي برزت لنا فهيجت سيسا ومذهب
الكوفيين جوازه وجعلوا منه ثم اسم ها ولا تقتلون انفسكم بنسه ظاهر كلامه
موافقة الكوفيين على الجواز وقال الشارح قول السيخ ومن يمنعه فانصر عادله يوهم
اختيار مذهب الكوفيين هذا اذا لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك قلت قد
صرح بموافقتهم في الجنس في شرح الكافية فقال وقولهم في هذا صح انتهى والانصاف
القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم
يرد الا في شعر واما نحو ثم اسم ها ولا تقتلوا فان قلت فهم من كلامه ان ما سوى هذه
الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء وليس على اطلاقه فقد ذكر في التسهيل ان
ما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه ولم يذكر هما هنا وقد ذكر الاول في
الكافية دون الثاني قلت لما كان الاكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف
النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف واما المتعجب منه فلما كان كالمستغاث لفظا
وحكما نحو يا للماء استغنى بذكره عنه فان قلت اذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ
الجلالة لكونه قد يحذف اذا عوض عنه فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم
الحرف قلت وجهه انه مما يلزم الحرف اذا لم يعوض فان قلت اطلق في اسم الجنس والمراد
به ما هو اسم الجنس المبني للنداء فانه محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين
فقد نص في الكافية وشرحها على ان الحرف يلزمه قلت وقد اجاز بعضهم حذف الحرف
منه ايضا نحو رجلا خذ بيدي فلعله ذهب هنا الى ذلك فيكون اطلاقه مرادا فان

قلت واطلق ايضا في اسم الاشارة وهو مقيد بان لا يصحب كاف الخطاب فان صحبها
فيه بناء مع ثبوت الخلاف وممن منع السيرافي فان لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز
بنائه ذكره في الارتشاف قلت لانه اعتمد على تقييده بالواقع لعلة تنبيه قال
في الكافية بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الاشارة واسم الجنس
وغير ذي الخمسة باده يا او غيرها او اوله تعريا وذكر في شرحه ان ذلك باجماع
بعد ان رد عليه المندوب والمتعجب منه والجواب انه ذكر المندوب قبل ذلك
فقال والزم المندوب وا او لفظيا وتقدم الجواب عن المتعجب منه والحاصل ان
حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو يوسف اعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفر لي
ولاخي والموصول نحو من لا زال محسنا احسن الي واي نحو ايها المومنون والمطول
نحو خبرا من زيدا قبل ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء واسم
الاشارة والنكرة غير المقصودة ويمنع من الاشياء المقدم ذكرها ص
وان المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا ش المعرف يشمل ما له
تعريف قبل النداء نحو يا زيد وما حدث له تعريف في النداء نحو يا رجل اما نحو يا
زيد فقيل باق على علميته وهو مذهب ابن السراج وقيل سلب تعريف العلمية
وعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والسيرافي والى الاول اشار المصنف واحتج
بندا ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الاشارة واما نحو يا رجل فقيل
تعرف بالاقبال والقصد واليه ذهب المصنف وقيل بال محذوفة والمراد بالمفرد
هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فشمل المثنى والمجموع والمركب
مزجا وقوله على الذي في رفعه قد عهدا يعني انه بني على ما كان يرفع به قبل النداء
من ضمة ظاهرة نحو يا زيد ويا رجال ويا مسلمات ومقدرة نحو يا فتى ويا قاضي
او الف نحو يا زيدان او واو نحو يا زيدون فان قلت ما علة بنا المنادى المفرد



لشبهه بالمضمر من نحو يا انت في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب وقيل
بناؤه بجري الاصوات ونسب الى سيبويه بسببها الاول قال في شرح التسهيل
ويجوز نصبه ان وصف من معرف بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وايده بما
روي من قوله عليه السلام في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه اذارا
تروي بحت للعين عبرة وظاهر مذهب البصريين ان النصب في هذا البيت ونحوه
للضرورة لتنكير الثاني ذهب الكسائي والرياشي الى ان ضمه يا زيد ونحوه ضمة اعراب
ونقله ابن الانباري عن الكوفيين الثالث ذهب بعض الكوفيين الى بناء المثنى والمجموع
على حده بالياء تشبيها بالمضاف قال في البسيط وهو فاسد لانه ليس مركبا
الرابع اذا نادى بني عشر وابني عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة
بالالف وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا ابني عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف
واشار بقوله ص وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ش الى ما كان مبنيا قبل النداء بعد
بناؤه على الضم نحو يا سيبويه ويا رقاش ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويظهر اثر
هذا التقدير في التابع فيجوز يا سيبويه الظريف بالنصب اتباعا للمحل وبالرفع اتباعا
للشيء المقدر والى هذا اشار بقوله ص وليجر مجرى ذي بناء جددا ثم قال ص والمفرد
المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا ش مثال المفرد المنكور يعني الذي
لم يقصد به معين قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله فيا راكبا اما عرضت فبلغا
والمضاف نحو يا غلام زيد والمشبه بالمضاف ويسمى المطول والممطول وهو ما طول بعمل او
عطف نحو يا معطيا فضله ويا رحيما عبده ويا لطيفا بالعباد ونحوه يا ثلثة وثلاثين
اسم رجل فلو بادت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة والثلثون فيمن قال الحارث
والثلاثين فيمن قال والحارث وفصل الاخفش فقال ان اريد بذلك جماعة سلفها هذا
العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلثة

والمعطوف

على حده والتثليث على حده حكم لهما بحكم المعطوف عليه وقيل وينبغي ان يفصل فيما
اذا كان كل واحد منهما على حده بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك
وبين ان يقصد بلاء مبهمة فيصيران معا تنبيه لا يطول المنادى بمعموله الا
اذا كان ملفوظا به فلا يعتد بالضمير المستكن فرعان على ذلك لو قلت يا ذاهب
بنت على الضم لعدم الاعتداد بالضمير ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت على
ذاهب قلت يا او على الضمير نصبت لعمله في زيد بواسطة الحرف وثم وجب يا
مشتركا وزيدا بالنصب عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد فان قلت كيف
قال عادما خلافا مع ان في بعض ذلك خلافا فذهب المازني انه لا يتصور وجود
النكرة غير المقبل عليها وان ما جاء منونا نحو اداء الحزوى هجت للعين عبرة ضرورة
وذهب بعض الى جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا الحسن الوجه قلت
اما الاول فخلاف في وجود فسم لا في صحته واما الثاني فجوابه ان مراده عادما
خلافا في صحة النصب ولم يختلف في صحته وان اجاز بعضهم الضم في بعض المواضع ص
ونحو زيد ضم وافحص من نحو زيد بن سعيد لا يقس من يجوز في المنادى المضموم ان
يفتح بخمسة شروط الاول ان يكون علما والثاني ان ينعت بابن والثالث ان يضاف
الابن الى علم والرابع ان لا يفصل بين ابن وموصوفه الخامس ان يكون المنادى مما يضم
لفظا فلو كان غير علم نحو يا غلام ابن زيد او منعوتا بغير ابن نحو يا زيد الكريم او اضيف
الابن الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا او كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو يا عيسى بن
مريم تعين الضم وقد جمع هذه الشروط قوله ازيد بن سعيد فيجوز في زيد ضمه على
الاصل وفتحه اتباعا لفتحة ابن ولا يعتد بفصل الساكن وقد نص على اشتراط علمية
المنادى والمضاف اليه ابن واتصاله بقوله ص والضم ان لم يل الابن علما ويل الابن
علم قد حتما ش فان قلت من اين يفهم اشتراط الاتصال قلت من قوله يل فان قلت اهمل الشرط



صح مقابله

الخامس قلت هو شرط مختلف فيه فان الفراء اجاز في نحو يا عيسى بن مريم تقدير الضمة
والفتحة الا ان المصنف يشترط في التسهيل واوجب تقدير الضمة اذ لا فائدة في تقدير
الفتحة فان قلت كان ينبغي ان ينص على ان شرط الفتح في ذلك جعل الابن صفة لانه لو جعل بدلا
او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ولا يغني تمثيله عن ذلك لان
المثال يحتمل هذه الاوجه قلت هي احتمالات مرجوحة وكونه نعتا هو الظاهر ولو نص
على ذلك لكان اولى فان قلت لم يبين اي الوجهين ارجح قلت ذهب المبرد الى ان الضم اجود
وقال ابن كيسان الفتح اكثر في كلام العرب قيل والصحيح اختيار البصريين لتنبيهات الاول
لا اشكال في ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فذهب الجمهور انها ايضا
فتحة اعراب وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانك ركبته مع زيد الثاني حكم ابنة
فيما ذكر حكم ابن فيجوز الضم والفتح في نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم واما التعقيب
بلا اثر له في النداء الثالث يلحق بالعلم نحو يا فلان بن فلان ويا فضل بن فلان ويا اسد بن اسد
ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في ذلك فيما ليس بعلم التزام الضم
الرابع اجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير ابن اذا كان المنعوت مفردا نحو يا زيد الكريم واستدلوا
بيا عمر الجواد ابا لفتح وخرج على وجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت من بحر الحاقها
في غير الندبة والاستغاثة والثاني والاخر ان اصله عمرا بالتنوين ضرورة ثم حذفه
لالتقاء الساكنين الخامس حكى الاخفش عن بعض العرب يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا
لضمة الدال ص واضمم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بيناس
الذي يستحق البناء على الضم هو المفرد المعرفة فاذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز له فيه
وجهان احدهما الضم لسكونها بمرفوع اضطرا الى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف والثاني
النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب والضم اختيار
الخليل وسيبويه والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد قال

مستحق لمنع الصرف

ونحوه

المصنف وعندي ان الرفع راجح في النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف
ص وباضطرار خص جمع بال الا مع الله ومحكي الجمل س يعني ان الجمع بين حرف
النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله يا الغلامان اللذان فرا الا في
موضعين احدهما مع الله فجوز يا الله بوصل الهمزة وقطعها للزوم ال لهذا الاسم حتى
صارت بمنزلة الحروف الاصلية والاخر ما سمي به من الجمل المصدرة بال نحو يا المنطلق
زيد في رجل سمي بذلك نص عليه سيبويه تنبيه قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر
بال على الجملة نحو يا الذي قام قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح انتهى فان قلت لم
هنا موضعا بالثاني ذكره في التسهيل وهو اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شاة
قلت انما لم يذكره هنا لان مذهب الجمهور منعه والجواز مذهب ابن سعدان قال في
شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان بعده يا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا
على غير الالف واللام واجاز الكوفيون والبغداديون دخول حرف النداء على ما فيه
ال مطلقا ولا حجة لهم في نحو يا الغلامان لانه ضرورة ص والاكثر اللهم بالتعويض
س يعني ان الاكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في اخره عن حرف
النداء فيقال اللهم وهذا من خصايصه ثم قال ص وشذ يا اللهم في ورش س وجه شذوذه
ان فيه العوض والمعوض ومنه قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما
الاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي امنا بخير وليست عوضا
عن حرف النداء فلذلك جازوا الجمع بينهما في الاختيار الثاني شذ ايضا حذف ال منه
كقولهم لاهم ان كنت قبلت حجتي وهو في الشعر كثير السالك قال في الارتشاف
لا يستعمل اللهم الا في النداء وشذ استعماله في غير النداء الرابع اذا قلت اللهم فهو جواز وصفه
خلافا لمنعه سيبويه والخليل واجازه المبرد والزجاج الخامس قال في النهاية يستعمل
اللهم على ثلاثة اوجه احدها ان يراد به النداء المحض كقولهم اللهم اثبنا والثاني ان يذكره

العلم والنصب راجح في صح

على الضم

حمعا بين

بخلفه مرا في رباح تسمعها الاهم الجباد
ففيه شذوذان احدهما استعماله في غير
النداء لانه فاعل يسمعها الثاني تحريك ميمه



المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع نحو لك لقائل ان يقول اللهم نعم او
اللهم لا الثالث ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك
اللهم اذا لم يدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل انتهى فصل ص تابع
ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كزيد ذا الجمل س اعلم ان المنادى ان كان
مفردا فتابعه منصوب لا غير نحو يا اخانا الفاضل ما لم يكن بدلا او عطف نسق فحكمهما
بعد المعرب كحكمهما بعد المبني على الضم وسياتي وان كان مبنيا نحو يا زيد ويا رجل ويا سيبويه
فتابعه ان كان بدلا او عطف نسق فسياتي الكلام عليهما واما غيرهما فان كان مضافا
غير مقرون بال الزم نصبه مطلقا مثال النعت يا زيد ذا الجمل والتوكيد يا زيد نفسه
وعطف البيان يا زيد عابد الكلب وان كان مضافا مقرونا بال او مفردا ففيه وجهان
الرفع اتباعا للفظ المنادى والنصب اتباعا لمحله والى ذلك الاشارة بقوله ص وما
سواه ارفع او انصب س فشمل ما سواه المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه والمفرد
نحو يا زيد الظريف ويا تميم اجمعين ويا سعيد كرزا فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب على ما
تقدم فان قلت اما النصب اتباعا للمحل فواضح لان المنادى مفعول بفعل مقدر واما
الرفع اتباعا للفظ المنادى فمشكل لان ضمه المنادى بناء وحركة البناء لا تتبع قلت لما
كان باب المنادى مشابها للاعراب في اطراد حركته جاز اتباعه فان قلت فهلا جاز
ايضا الرفع في المضاف والمفرد المقرون بال قلت لانه يستلزم تفضيل فرع على اصل اذ لو كان
منادى لوجب نصبه فان قلت فلم الحق المضاف والمقرون بال بالمفرد في جواز الوجهين قلت
لان اضافته غير محضة فلم يعتد بها فان قلت فهل الرفع والنصب سيان قلت لم ينص
المصنف على تسويته ولا ترجيح ولكن النصب اقيس وفي الفرح اكثر قول العرب الرفع في يا
زيد العاقل اسمي بنيهات الاول سمل قوله تابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد
وعطف البيان علم ذلك مما بعد الثاني سمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة

والمبني قبل البدل لانه يقدر ضمه وقد تقدم تمثيل الثلثة الثالث اجاز الكسائي والفرا
والطوال وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته غير محضة
واجاز الفرا رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت وقد سمع الرفع في يا لهم
كلهم وحمل على القطع اي كلهم مدعوون قال ص واجعلا كمستقل نسقا وبدلا من نعتي ان ضم
النسق والبدل في الاتباع حكمهما في الاستقلال ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم
والواقع بعد منصوب فما كان منهما مفردا غير معين او مضافا او مطولا نصب نحو يا زيد
رجلا صالحا ويا زيد وغلاما ويا زيد اخانا ويا زيد واخانا ويا زيد خيرا من عمرو ويا
زيد وخيرا من عمرو وما كان منهما مفردا علما او معينا بني على الضم نحو يا زيد وعمرو
ويا زيد ورجل وانما جعل البدل والنسق كالمستقل لان البدل في قوة تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل تنبيهان الاول اجاز المازني والكوفيون النصب في نحو يا زيد وعمرا
قال في شرح التسهيل وما رواه غير بعيد من الصحة اذ لم تنو اعادة حرف النداء وان
المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على الاسمين قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل
حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب
لشبهه منها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم
الصحة لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء الثاني ما ذكر ان المنسوق
كالمستقل انما هو في غير المقرون بال واما المقرون بال فقد ذكر حكمه في قوله ص وان يكن مصحوب
ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتفي من اذا كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان
الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث وانما لم يجعل كالمستقل لامتناع مباشرته لحرف
النداء واختلف في المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه والمازني الرفع ووجهه
مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه اكثر واليه ذهب الناظم وقال ابو عمرو وعيسى
بن عمر والجرمي النصب ووجهه ان ما فيه لم يل حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه واجماع



القراء ما عدا الاعرج على النصب في قوله او يا معه والطير وقال المبرد ان كانت
معرفة فالنصب والا فالرفع ووجهه ان المعرف بال يشبه المضاف وينبني هذا الخلاف
في الاختيار في الوجهين مجمع على جوازهما الا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل
والغلام فلا يجوز فيه على مذهب الاخفش ومتبعه الا الرفع ص وابها مصحوب ال بعد
مفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة من اذا نودينا اي فهي نكرة مقصودة مبنية على
الضم ويلزمها ها التنبيه مفتوحة الها وضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة لغة
بني مالك من بني اسد وقد قرئ بها فان قلت لم لزمها التنبيه قلت لتكون عوضا عما
فات من الاضافة ويلزم وصفها باحد ثلثة اشيا الاول مصحوب ال نحو يا ايها الرجل
والثاني اسم الاشارة نحو ايهذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل والثالث
الموصول المصدر بال نحو يا ايها الذي فعل والى هذين اشار بقوله واها ذا ايها الذي
ورد ثم اشار الى ان نعت اي بغير هذه الثلثة ممنوع بقوله ص ونعت اي بسوى هذا يرد
من فلا يقال يا ايها صاحب عمرو وقد فهم من النظم قواعد ان ها تلزم ايها لتنطقه بهما معا
والثانية ان تابع اي صفة لها وقيل هو عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل
ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان والثالثة
ان وصفاي باحد هذه الثلثة الاشيا لازم لقوله يلزم فان قلت ولم لزم نعتها
باحد هذه الثلثة قلت لان اي مبهم فلا بد من تخصيصه ولانه وصله الى نداء ما فيه
ال فكان المقصود بالنداء وصفه والرابعة ان صفة اي ترفع ولا يجوز فيها النصب
بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدم هذا مذهب الجمهور وذهب المازني
الى ان نصب صفة اي جائز قياسا على صفة غيرها من المناديات المضمومة
قال الزجاج لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا تابعه احد بعده وعلة ذلك ان المقصود
بالنداء هو نعتها واي وصله الى نداء ما فيه قالوا والنصب مخالف لكلام العرب قلت ذكر ابن

السادس ان النصب فيه مسموع من كلام العرب والى التعريض بمذهب المازني
اشار بقوله لدى ذي المعرفة بنية نسب الجوازي شرح الكافية الى المازني والزجاج
وتبعه الشارح ونسبته الى الزجاج مستبعدة وقد نقل عنه في شرح التسهيل
كلامه المتقدم والخامسة ان اسم الاشارة اذا نعت به اي فليس من شرطه ان
يكون منعوتا بذي ال وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق وذكر غيرهما ان
ذلك شرط في صحة النعت قيل وما ذهب اليه ابن عصفور وابن مالك بناه على بيت نادر
شاذ لا يبنى على مثله القواعد وهو قول الشاعر الهدان فلا زادكما والسادسة
ان اسم الاشارة المنعوت به اي شرطه ان لا يصحبه حرف الخطاب كقوله الهدان
خلافا لابن كيسان فانه اجاز يا ايها ذاك الرجل وبالمنع قال السيرافي فان قلت اطلق في
قوله مصحوب ال وشرط في التسهيل ان يكون جنسية فاذا قلت يا ايها الرجل قال جنسية
وصارت بعد ذاك للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة قلت اشتراط ذلك صحيح
وليس في كلامه ما يرشد اليه وقد اجاز الفراء والجرمي اتباع اي بمصحوب ال التي للجنس
الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور وتعين ان يجعل ذلك عطف بيان
عند من اجازه لتنبيهات الاول يونث اي لتانيث موصوفها نحو يا ايتها المراة وقال
وقال في البديع الاختيار اثبات التا ولا تثنى ولا تجمع الثاني ذهب الاخفش في احد
قوله الى ان المرفوع بعد اي خبر لمبتدا محذوف واي موصولة بالجملة ورد بانه لو
كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصفها بالفعلية والظرف الثالث
ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قال يا ايها
الرجل يريد يا ايها الرجل وحذف ذا اكتفاء بها الرابع يجوز ان يوصف مفه اي ولا يكون
الا مرفوعه مفرده كانت او مضافه كقول الراجز يا ايها الجاهل ذو التزيي
وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركيبها يغيب المعرفة من اسم الاشارة في النداء

ايها



حالتان احديهما ان يجعل وصله لندا ما فيه ال فيساوي اذ ذاك يا في لزوم نعته
ووجوب رفعه وانه لا ينعت الا بمصحوب ال الجنسية او هو موصول بمصدر بال فيقول
يا هذا الرجل ويا هذا الذي فعل وهو في هذه الحالة غير مكتفى به لو قدر الوقف عليه
لفات المراد لانه وصله لندا عمرو والاخرى ان يقدر مكتفيا بندائه لانه وصلة
لغيره فيكون اذ ذاك كغيره اي فلا يلزم نعته ويجوز رفعه ونصبه وينعت بمصحوب ال
وبالمضاف فيقول يا هذا الطويل بالرفع والنصب وذلك مفهوم من قوله ان كان تركيبها
يغيب المعرفة فان قلت مقتضى قوله كاي في الصفة اي ينعت بما ينعت به اي واي ينعت
باسم الاشارة واسم الاشارة لا ينعت بمثله قلت ترك التنبيه على ذلك لوضوحه
ونسبة مذهب السيرافي الى اسم الاشارة اذا لحقه كاف الخطاب لم يجد له ومذهب
سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ابن كيسان سماعا عن العرب عن يعمر اليحموس
في نحو سعد سعد الاوس يصبح بان وضم وافتح والا نصب اذا كرر لفظ
المنادى مضافا نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فلا بد من نصب الثاني واما الاول ففيه وجهان
ضمه وفتحه فان ضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى
مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل او باضمار اعني ذكر ذلك المصنف وتوزع
في التوكيد واختار السيرافي ان ينصب على النعت وتاول فيه الاشتقاق وان فتح الاول
ففيه ثلاثة اوجه احدها انه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه فان قلت فما وجه الثاني اذا جعل مقحما قلت قال بعضهم ان
نصبه على التوكيد الثاني ان الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخر
والثاني مضاف الى الاخر ونصبه من خمسة اوجه كما سيقول الناظم الا اسمين ركبا
تركيب خمسة عشر وجعلا اسما واحدا وفتحتهما فتحة بناء ومجموعهما مضاف كما قالوا
ما فعلت خمسة عشرك وهو مذهب الاعلم فان قلت اي الوجهين ارجح اضم الاول

منادى

ام فتحه قلت بل ضمه لوضوح وجهه وقد صرح في الكافية بانه الامثل فان قلت فهل يشترط
في ذلك ان يكون الاسم المكرر علما كما مثل قلت مذهب البصريين انه لا يشترط بل
اسم الجنس نحو يا رجل رجل القوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في
جواز ضم الاول وفتحه بلا تنوين يا صاحب صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع
ذلك المنادى المضاف الى ياء المتكلم ص واجعل منادى صح ان يضف لياء كعبد
عبدي عبد عبدا عبدي اس حكم المضاف الى الياء اذا كان معتل الاخر في الندا كحكمه
في غير الندا وقد تقدم فاحترز عنه بقوله صح واما الصحيح الاخر فيجوز فيه في النداء
ستة اوجه وقد اشار في النظم الى خمسة والسادس ان يضم اكتفاء بنية الاضافة
نحو يا عبد وافصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم
قلبها الفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة وقلبها الضم وقد قرئ قال رب السجن
قال رب احكم بالضم وحكى عن يونس يا ام لا تفعلي قال السلوبين وهذا اذا لم يلتبس
يعني بالمنادى المقبل عليه فان قلت فتعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة او
بالاقبال والقصد قلت كلاهما محتمل وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معروفا
بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة هي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى
والاول اظهر لثلاثة اوجه احدها انهم جعلوه لغة في المضاف ولو كان تعريفه
بالقصد والاقبال لم يكن لغة فيه والثاني لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل
افتد مخنوق واصبح ليل وحذف حرف الندا من ذلك قليل والثالث انه لو كان غير مبني
الاضافة لكان في الاصل صفة لاي واسما الله تعالى لا يوصف بها اي فتعين
كون الاصل يا ربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ
بالنكرة المقصودة وهذا اختيار المصنف لشبهات الاول نقل عن الاكثر
منع حذف الالف اكتفاء بالفتحة نحو يا عبد واجازه الاخفش والمازني والفارسي



سابعة عشر

الياء في المطلق هنا جواز هذه الاوجه كما اطلقه اكثرهم وقيده في التسهيل باضافة
التخصيص احترازا من اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نحو يا مكرمي فان اضافة
اضافة تخفيف والياء في بنية الانفصال لم تمازج ما اتصلت به فتشبه بياء ضارب
مشاركها في الحذف فلا تحذف ولا تقلب ولا تحذف لها في غير الفتح والسكون قاله
في شرحه وهو موافق لقول ثعلب في المجالس يا غلام اقبل يسقط منه الياء ويا
ماري اقبل لا يسقط الياء منه وذلك فرق بين الاسم والفعل انتهى وذكر في النهاية
انه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لثالث لما كثر تخفيف
المضاف الى الياء في الندا لكثرة اضافة المنادى الى الياء والكثرة تستتبع التخفيف
واما في غير الندا فالافصح اثباتها ساكنة ومتحركة وقد سمع حذفها اكتفاء بالكسرة
نحو فبشر عباد وقلبها الفا كقوله الى الماء يروى في النقع واجاز المازني
قام غلاما وقال ابن عصفور هذا في الضرورة وحذف الالف اكتفاء بالفتحة
كقوله يلهف ولا يلت ولا لوائي واما الضم في غير الندا نحو جاء غلام وانت
تريد الاضافة فاجازه ابو عمرو وغيره على قلة واستدلوا بقوله اما اهلك
مال يزيد مالي ورده ابو زيد الانصاري واول ما استدل به ابو عمرو والرابع
قال في شرح الكافية اذا كان اخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني
او ياء لا غير فالكسر على التزام يا المتكلم فرارا من توالي الياءات مع ان الثالثة كان
يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار السي الا لزومه والصحيح على
وجهين احدهما ان يكون يا المتكلم ابدلت الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل
والثاني ان يكون ياء بنية يائي بني حذفت ثم ادغمت ولا يمانع في يا المتكلم فتحة لان اصلها
الفتح ص وفتح او كسر وحذف الياء استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر
اذا نودي المضاف الى مضاف الى الياء كان حكم الياء معه كحكمها في غير الندا نحو يا

حذف

ابن اخي الا ابن ام وابن عم فانهما لما كثرا استعملهما في الندا خصا بالتخفيف فقال يا
ابن ام بفتح الميم وكسرها اما الفتح ففيه قولان احدهما ان الاصل اما وعما بقلب
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني انهما جعلا اسما واحدا
مركبا وبني على الفتح والاول قول الكسائي والفرا وابي عبيدة وحكي عن الاخفش والثاني
قول هو مذهب سيبويه والبصريين واما الكسر فظاهر قول الزجاجي وغيره انه
مما اجتزئ فيه بالكسرة عن اليا المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف واصحابنا
يعتقدون ان ابن ام وابنة ام وابن عم وابنة عم حكمت لهما العرب بحكم اسم واحد وحذفوا
التا لحذفهم اياها من احد عشر اذا اضافوه اليها فان قلت ما معنى قوله استمر قلت
يشير الى ان هذين الوجهين استمرا في كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يثبتون اليا
والالف الا في ضرورة وقد قرئ بهما في السبع فان قلت فايهما اجود قلت نص
بعضهم على ان الكسر اجود وهو ظاهر فان قلت لم يذكر ابنة ام وابنة عم وحكمهما حكم
ابن ام وابن عم قلت كانه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فروعه فان قلت قد يوهم اقتصاره
على الفتح والكسر ان غيرهما ممتنع وقد قال في التسهيل وربما ثبتت وقلبت الفا
يعني اليا قلت الذي يفهم من قوله استمر ان غيرهما لم يستمر في الكلام ولم يطرد
كاطرادهما وهذان الوجهان ضعيفان ولذلك قال وربما وفي الكافية وندر في
شرحها ولا يكادون يثبتون اليا والالف الا في ضرورة وقال غيره هما لغتان
قليلتان ومن اثبات اليا قوله يا ابن امي ويا سفيق نفسي ومن اثبات الالف
قوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي واما قوله كن لي لا علي ابن عما تغش عذبين
ونكفي الهما فيحتمل ان تكون الالف فيه للاطلاق فان قلت فاي هذين الوجهين
اجود قلت قال بعضهم قلب اليا الفا اجود من اثباتها قلت اذا ثبت الالف
ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة اوجه ونص بعضهم على ان الخمسة



لغات ص وفي الندا ابت متعرض واكسرا وافتح ومن اليا التا عوض
اذا تودي الاب والام مضافين الى اليا جاز فيهما الاوجه الستة المتقدمة
في يا عبد وينفرد ابن بتعويض التا من اليا مكسورة ومفتوحة وبالفتح
قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة ووجه الكسر ان الكسرة كانت مستحقة
قبل اليا فلما عوض عنها التا ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا جعلت الكسرة
عليها لتكون كالعوض عنه في مجامعة الكسرة بالجملة وعن الفرا ان الكسر لان اليا
في النية وردده ابو اسحق وقال كيف تكون اليا في النية وليس يقال يا ابي ووجه
الفتح ان التا حركت بحركة اليا لكونها عوضا عنها وقيل لان الاصل يا ابتا فحذفت
الالف ويرده ما رد قول الفرا فان قلت اي الوجهين اكثر قلت نص المصنف وغيره على
ان الكسر اكثر وذكر الشارح ان الفتح اقيس قال الا ان الكسر اكثر وقد فهم من كلام
الناظم فوائد الاولى ان تعويض التا من يا المتكلم في اب وام لا يكون الا في الندا لقوله وفي
الندا الثانية ان ذلك مختص بالاب والام الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم يجوز فيهما
ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قولهم عرض الرابعة لا يجوز الجمع
بين اليا والتا لانها عوض عنها ولا بين اليا والالف لان الالف بدل التا واما قوله
انا اذا لاقيت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا فضرورة واجاز
كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة ابي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض
والمعوض واما قوله يا ابتا علك او عساكا فجعله ابن جني من ذلك وهو اهون من الجمع
بين التا واليا لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف
التي يوصل بها اخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا
من يا المتكلم وجوز الشارح الامرين بشبهات الاول الحلف في ضم التا في يا ابت
وما امت فاجاز الفرا وابو جعفر النحاس ومنعه الزجاج وحكي عن الخليل انه سمع من

العرب من يقول يا امة بالضم الثاني مذهب البصريين ان الوقف على هذه التاء بالهاء
ومذهب الفراء بالتاء وفي التسهيل جعلها هاء في الخط والوقف جائز وقرئ بالوجهين في
السبع ورسمت في المصحف بالتاء والثالث قال في شرح التسهيل وقالوا في ابا المفتوح
يا ابات قال الشاعر كانك فينا يا ابات غريب ولو لم يعوض لقال يا ابا ي وزعم
بعضهم انه اراد يا ابتي فقلب وهو بعيد وقيل يخرج على ان الالف اسما لازمت
النداء معنى ملازمتها النداء انها لم تستعمل في غيره الا في ضرورة وهي ضربان مسموع
ومقيس فمن المسموع يا ابت ويا امت واللهم وقد تقدمت وهناه بالضم والكسر كقوله
وقد رابني قولها يا هناه واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين احدهما ان الاصل
مادته ه و ي واختلف القائلون بهذا على اربعة مذاهب الاول ان الهاء في هناه
بدل من لام الكلمة والاصل هنا وهو مذهب اكثر البصريين والثاني انها بدل من همزة
مبدلة من الواو وهي بدل اللام وهو مذهب ابن جني الثالث ان اللام محذوفة والالف
والهاء زائدتان في نفس البناء على حد زيادة الهمزة في احمر والرابع ان اللام محذوفة ايضا
والالف هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت وهو مذهب الفراء
واختيار المصنف وابن عصفور ويدل على صحة ثبوت كسرها لالتقاء الساكنين
والقول الاخر ان اصل مادته ه ن فهو من باب سلس وهو مذهب ابي زيد قال
الشيخ ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان اصل هن ومادته هن ن مستدلا بما حكى
ابو الخطاب من قولهم يا هنان في التثنية يريد يا هنان لكان مذهبا ومن المسموع
قل وقد اشار اليه بقوله ص وقل بعض ما خص بالنداء نحو يا قل للرجل ويا قلة للمراة
واختلف فيهما فذهب سيبويه الى انهما كناية عن نكرتين فقل كناية عن رجل وقلة
كناية عن امراة وذهب النحويون الى ان اصلهما فلان وفلانة وردا بانه لو كان مرخما
لقيل فيه فلا ولما قيل في التانيث فله وذهب المبرد وابن عصفور وصاحب



البسيط الى ان قل كناية عن العلم بمعنى يا فلان هذا مذهب الناظم فانه صرح في
شرح التسهيل وغيره بان يا قل بمعنى يا فلان ويا قلة بمعنى يا فلانة قال وهما الاصل ولا
يستعملان منقوصين في غير النداء الا في ضرورة قلت وهو موافق لمذهب الكوفيين في انهما
بمعنى فلان وفلانة مخالف له في الترخيم فان قلت قوله وهما الاصل يقتضي كما قيل
موافقة الكوفيين في الترخيم قلت قد رد المصنف مذهب الكوفيين في انهما ترخيم
فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم انه غير موافق لهم على ذلك بل هما عنده
من قبيل ما حذف منه لغير ترخيم ومن المسموع ايضا لومان ونومان وقد
نبه عليهما بقوله ص لومان نومان كذا ش اي مختصان بالنداء اما لومان
بالهمز وضم اللام فمعناه يا عظيم اللوم ومثله يا ملام ويا ملامان واما نومان
بفتح النون فمعناه يا كثير النوم ففيهما الاول الاكثر في بنائهما على ما ينصب
ملامان اي بناء في الذم وقد جاء في المدح يا مكرمان حكاه سيبويه والاخفش
ويا مطيبان وزعم ابن السيد انه مختص بالذم وان مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء
الثاني قال في شرح الكافية بعد ان ذكر ملام ولومان ونومان ومكرمان وهذه الصفات
منصوبات على السماع باجماع انتهى وتبعه الشارح وهو صحيح في غير منعلان فان
فيه خلافا اجاز بعضهم القياس عليه فيقول يا مخبثان وفي الاتي يا مخبثانه ثم
انتقل الى المقيس فقال ص واطردا في سب الاتي وزن يا خباث من اطراده مشروط
بشرطين احدهما ان يكون في السب والثاني ان يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه وسبب
بناء على الكسر شبهه بزال عدلا وزنه وثانيا قلت كلام المصنف في الكافية
والتسهيل وكلام الشارح يوهم ان في القياس عليه خلافا فالنص على سيبويه وحده
قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم فيه خلافا وفي الارتشاف في باب ما لا ينصرف قال
بعضهم لا يقاس فلا يقال يا قباح قياسا على فساق استطرد فقال ص

والامر هكذا من الثلاثي من يعني ان فعال للامر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو نزال
وتراك هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يقال منه الا ما سمع فان
قلت اهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون
مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من ادرك والثاني ان يكون
تاما فلا يبنى من الناقص والثالث ان يكون متصرفا والرابع ان يكون كامل التصرف فلا
يبنى من يدر ويدع قلت اشتراط بعض هذه الشروط واضح فلم يتعرض له وقوله ثلاثي
محمول على المجرد لما تقدم في التعجب رجع الى المسموع فقال ص وساع في سب الذكور
فعل ولا تقس من يعني ان ما عدل الى فعل في سب الذكور نحو يا خبث ويا فسق ويا
غدر ويا لكع شائع ومع شياعه لا يقاس عليه قيل والمسموع منه هذه الاربعة
ونص المغاربة على انه يقاس ونقله في البسيط عن سيبويه ومن قاس عليه فبالشروط
السابقة ثم نبه على ان بعض هذه الالفاظ قد استعمل في غير النداء ضرورة بقوله
ص وجرى في الشعر فل من يعني في قول الراجز امسك فلانا عن فل ينسهان الاول الحاصل
من كلام سيبويه ان فل في الرجز محذوف من فلان لضرورة الشعر وليس المحض بالندا بل
هو غيره ومعناهما مختلف لان المحض كناية عن اسم جنس وهذا كناية عن علم ومادتهما
مختلفة فالمحض مادته ف ل ى وهو محذوف اللام فلو صغر قلت فيه فلي وهذا مادته
ف ل ن ولو صغر قلت فلين وتقدم ما ذهب اليه المصنف الثاني ليس مراده انه لم يستعمل
في غير النداء من الالفاظ المذكورة الا فل بل ذكر بعضها على ورود نظيره ومنه قوله
قعيدة لكاع وخرجه بعضهم على تقدير يقال لها يا لكاع فحذف القول وحرف
النداء **الاستغاثة** هي نداء من يخلص من شدة ويعين على مشقة وللمستغاث
ثلثة احوال احدها ان يجر بلام مفتوحة وهذه اكثر احواله الثانية ان يجاء في اخره
بالف معاقبة للام الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المطلق نحو



يا زيد لعمرو وهذه اقلها ومنها قوله الا يا قوم للعجب العجيب وقد ذكر الثلاثة في الكافية
وانما نص هنا على الاولين لتسهيل لقلة الثالث فاشار الى الاول بقوله ص اذا استغيث
اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرتضى من انما جرا المستغاث باللام
للتنصيص على الاستغاثة وفتحت لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك
فرق بينه وبين المستغاث من اجله وانما اعرب مع كونه منادى مفرد معرفة لان
تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد الاولى ان المستغاث
معدى بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال في شرح
التسهيل وكلام العرب بخلاف ذلك والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه قال الله
تعالى اذ تستغيثون ربكم قيل بل هو متعدي بوحمس وقد يتعدى بالباء في ابيات الثانية
ان المستغاث معرب لقوله خفضا وتقدم بيانه الثالثة انه يجوز ان يكون بالواو كما
منادى لان حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه فان قلت يرد
على عبارته ثلاثة اشياء الاول انه قال اسم منادى والمطلق فاوهم انه يجوز نداؤه بغير
يا وذلك غير جائز فان المستغاث لا ينادى الا بيا والثاني انه قال خفض باللام
بصيغة الجزم وقد تقدم انه ليس بلازم بل هو الاكثر والثالث انه قال مفتوحا
فاطلق وثم موضع يكسر فيه وهو يا المتكلم في نحو يا لي ويا لاهلي والصحيح في قوله فيا
شوقي ما ابقى ويا لي من النوى ان يكون استغاث بنفسه وان يكون استغاث لنفسه
قلت الجواب عن الاول ان قوله بعد ان كررت يا يرشد الى ذلك اذ لم يعد كررت حرف النداء
وعن الثاني ان قوله بعد ولام ما استغيث عام والمفهوم ان جره باللام ليس بلازم وعن
الثالث ان كسر اللام مع يا المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو تقييد الاطلاق
على ان ابن عصفور قال الصحيح عندي ان يا لي حيث وقع مستغاثا له والمستغاث
محذوف وعلى ذلك يكون العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا ادعو

في وذلك غير جائز في غير طنب وما حمل عليها الا ان في لزوم هذا الابن جني نظرا
لان اللام تتعلق عنده بحرف النداء ينبهان الاول احلف في اللام الداخلة على
المستغاث فقيل هي بقية آل والصحيح يا آل زيد ورد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف
عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية عن الفراء وفي نسبته الى الفراء نظر لان الفراء حكى ان
من الناس من زعم انها بقية من آل وظاهر حكايته انه ليس مذهبا له وذهب الجمهور
الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة فلا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف وقيل
ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به على هذا قولان احدهما انها تتعلق بالفعل
المحذوف وهو مذهب سيبويه واختيار ابن عصفور والثاني انها تتعلق بحرف
النداء وهو مذهب ابن جني الثاني اذا وصف المستغاث جرت صفته نحو يا لزيد
الشجاع للمظلوم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع لان الجار
والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به قوله ص واتبع مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى
ذلك بالكسر ايتاس اذا عطف على المستغاث فاما ان تكرر يا او لا فان كررت فتح اللام
كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد وان لم تكرر كسرت نحو
يا للكهول وللشبان للعجب وانما كسرت لامن اللبس فان قلت فهل هي لازمة في
المعطوف قلت لا لقوله يا لعطافنا ويا لرياح وابي الحشرج الفتى الصفاح فجمع
بين الامرين واعلم ان قوله سوى ذلك يعني به سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف
المعاد معه يا فشمل شيئين احدهما المعطوف الذي لم يعد معه يا كما تقدم والاخر المستغاث
من اجله ينبهان الاول ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من اجله انما هو في الاسماء
الظاهرة فاما في الضمير فيفتح اللام معه الا مع الياء نحو يا لزيدك واذا قلت يا لك
احتمل الامرين وقيل في قوله فيا لك من ليل كان نجومه ان اللام فيه للاستغاثة الثاني
فيما يتعلق به اللام الجارة للمستغاث من اجله فقيل بفعل النداء وقيل بفعل محذوف اي

صوابه والاصل

ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وقد علم بهذا ان قول ابن عصفور انها
تتعلق بفعل مضمر تقديره ادعوك قولا واحدا ليس كما قال الثالث قد يجر المستغاث
من اجله بمن لانها قد تاتي للتعليل بمعنى اللام كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر
لا يرجح السفه المردي لهم دينا الرابع قد يحذف المستغاث فتلي يا المستغاث
من اجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يا لا تاسفوا الا مثابرة
على التوغل في بغي وعدوان الخامس قد يكون المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا لزيد
لزيد اي ادعوك لينصف من يعسفكم اشار الى ثاني احوال المستغاث بقوله ص
ولام ما استغيث عاقبت الف س يعني ان الالف تعاقب لام المستغاث ولا يجتمعان
سول يا لزيد ويا زيدا ولا يجوز يا لزيدا ومن وروده بالالف قوله يا يزيدا لامل
نيل عز وقوله ص ومثله اسم دونه الف س يعني ان المتعجب منه اذا نودي عومل
معاملة المستغاث من غير فرق فيجر جره بلام مفتوحة نحو قولهم يا للماء ويا للعجب ويجوز
الاستغناء عن اللام بالالف نحو يا عجبا وقد يخلو منها نحو يا عجب ينبهان الاول جاء
عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة
من اجله وكون المستغاث محذوفا الثاني التعجب بالنداء على وجهين احدهما ان يرى امرا
عظيما فينادي جلسته نحو يا للماء والاخر ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة
اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء السالك اذا وقف على المستغاث او المتعجب منه جاز له
الحاق الالف وجاز له الوقف بها السكت **الندبة** هي نداء المتفجع عليه او المتوجع منه
وهي من كلام النساء غالبا والمندوب هو المذكور بعدها او واقعها لفقده حقيقة
كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وقفت فيه يا امير الله يا عمرا او حكما
كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه واعمراه واعمراه حين اعلم بحدث شديد اصاب
قوما من العرب او توجعا لكونه محل الم نحو فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما

لمن قبله او سببه كقوله وتقول سلمى وارزيته وحكم المندوب حكم المنادى
ولهذا قال ص ما للمنادى اجعل للمندوب بس يعني انه يضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب
ان كان مضافا او مطولا نحو واعبد الله وواضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه
جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وانمى فقعس ثم نبه على ما لا يصح ندبته بقوله
ص وما نكر لم يندب ولا ما ابهما بس الغرض من الندبة الاعلام بعظم المصاب فلذلك
لا يندب الا المعرفة السالم من ابهام فلا يندب النكرة واجاز الرياشي ندبة اسم
الجنس المفرد وقبحه في الاثر واجيزه وهو نادر ولا يندب المبهم كاسم الاشارة
والموصول بصلة لا تعينه لا تعال واهذاه ولا من ذهباه لان ذلك لا يقع به العذر
للمتفجع ويجوز ان يندب الموصول بصلة تعينه لشهرتها والى هذا اشار بقوله ص
ويندب الموصول بالذي اشتهر كبير زمزم بكي وامن حفر بس فيقول وامن حفر بس زمزم
لانه في الشهرة كالعلم ثم نبه على ما يلحق اخر المندوب فقال ص ومنتهى المندوب صله
بالف بس شمل منتهى المندوب اخر الالف نحو وازيداه والمضاف اليه نحو واعبد
الملكاه وما طول به نحو واثلاثة ولاثنيناه والصلة نحو وامن حفر بس زمزماه وعجز
المركب نحو وامعدي كرباه وقوله صله يعني جواز الان المندوب له استعمالان احدهما
ان يجري مجرى غيره من المنادى بان تقدم والاخر ان يوصل بالالف المذكورة فان قلت
اطلقي وصل المندوب بالالف وقيده في التسهيل بان لا يكون في اخره الف وها فلا تقال
واعبد اللاهاه ولا جهجاهاه في جهجاه قلت اطلاقه هنا موافق لاطلاق النحويين وصرح
بعض المغاربة بجوازه وفي الفيه ابن معط وفي المضاف باعبد اللاهاه ولا تخلوا ما قبل
الف الندبة من ان يكون ساكنا او مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان ساكنا فتح
للالف نحو وامن نعزواه ووامن برمياه ما لم يكن الفا او تنوينا او يا ساكنة مضافا
اليها المندوب وواوا او يا لا تقبلان الحركة فان كان الفا حذفت لتعذر تحريكها نحو

بلغ مقابله وتصحيحا

وام

المفرد

واموساه واليه اشار بقوله ص مثلوها ان كان مثلها حذف ش اي مثلوا الف الندبة
يعني الحرف الذي قبلها ان كان الفا مثلها حذف لما تقدم واجاز الكوفيون قياسا قلب
الالف فيقال لوا وامثنياه وان كان تنوينا حذف ايضا لانه لا حظ له في الحركة وفتح ما قبله
فيقول واغلام زيداه وكسره مع قلب الالف ياء فيقول واغلام زيديه قال المصنف وما رووه
حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور اهل الكوفة يحركون
التنوين فيقول واغلام زيداه وزعموا انه سمع انتهى واجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع
ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا الاول وان كان
الياء المشار اليها فسائي الكلام عليها وان كان واوا لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو
غلامه او ياء كذلك حذفا وقلب الالف الى مجانس ما قبلها وان كان ما قبل الالف مفتوحا
استصحب فتحه نحو واعبد لغوثاه وان كان ما قبلها مكسورا او مضموما فاما ان يوقع فتحه
في لبس او لا فان لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك واعبد الملكاه وفي
من اسمه قام الرجل واقام الرجلاه وانما فتح لتسلم الالف وان اوقع في لبس قلبت الف
الندبة ياء بعد الكسرة وواوا بعد الضمة فتقول في ندبة غلام مضاف الى ضمير المخاطبة
واغلامكيه وفي ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه ولو قلت واغلامكاه
لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة وذلك مفهوم من قوله ص والشكل حتما
اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لالتباس الشكل الحركة ومجانس الكسرة الياء و
مجانس الضمة الواو واشار بقوله حتما الى وجوب ذلك دفعا للبس وفهم من الشرط ان
الالف لا تغير اذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم وهذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون
اتباع الالف والكسرة في المثنى نحو وازيداتيه وفي المعرب نحو واعبد الملكيه وفي
نحو قاضيان وقاضيه ص ووقفا زدها سكنا ان تزد وان تشا فالمد والها لا ترد
س اذا وقف على المندوب زيد بعد الفه او بدلها ها سكت وليست ملازمة بل غالبة

نحو غلامه

لانه يجوز الاقتصار على المد فيقال وازيدا وهذا معنى قوله وان تشا فالمد والها
لازدا اي وان تشا ان لا تزيد الها فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله ان ترد
ولو قيل فالمد بالنصب لافاد جواز حذفه من المد ايضا اي وان تشا فلا تزد المد ولا
الها بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه اول الباب وقد فهم من
قوله وقفا ان هذه الها لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة
واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين قوله ص وقل يا عبديا واعبدا من في النداء
الياء ساكنا ابدا س تقدم ان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا عبد ست
لغات فاذا اندبت على لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالفتح او يا عبد بالضم او يا
عبدا بالالف قلت واعبدا لما علمت واذا اندبت على لغة من اثبت الياء مفتوحة قلت وا
عبديا واذا اندبت على لغة من اثبتها ساكنة وهو المشار اليه في البيت فوجهان اصحهما
ان تحذفها لالتقاء الساكنين وتفتح ما قبلها فتقول واعبدا والثاني ان تصحح بالقلب
الحركة فتقول واعبديا والحذف مذهب المبرد والفتح مذهب سيبويه الترخيم
الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق وفي الاصطلاح
حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وترخيم
التصغير والمذكور في هذا الباب الاولان وسياتي الثالث في بابه ان شا الله تعالى اما
ترخيم النداء فهو حذف اخر المنادى تخفيفا وقد اشار اليه بقوله ص كاسعا فيمن دعا
سعادا س اي في قول من دعا بحذف المضاف فان قلت فما وجه نصبه ترخيما قلت
اجاز الشارح فيه ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او ظرفا على حذف
مضاف فهذه ثلثة اوجه ويحتمل وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا وناصبه
احذف لانه يلاقيه في المعنى ثم اخذ في بيان ما يجوز ترخيمه فقال ص وجوزنه مطلقا
في كل ما انث بالها س المنادى ضربان مونث بالها ومجرد منها فالمونث بها يجوز

وعد علم

ترخيمه مطلقا اي بلا شرط فترخيم علما وثلاثيا وازيدا فالم مهلا بعض هذا الدليل
وجاري لا تستنكري عذيري ويا شا ارجني اي افيمي يقال رجن بالمكان يرجن
رجونا اقام به فان قلت كيف قال مطلقا ولترخيمه خمسة شروط الاول ان
يكون معينا فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا امراة خذي بيدي
والثاني ان لا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم يا طلحة الخير واما قوله يا علقم الخير مدحا لك
اقامتنا فتادر والثالث ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم فلة والرابع ان لا يكون
مندوبا فان المندوب لا يجوز ترخيمه لخفته علامة الندبة او لخفته بعد علمه سيبويه
الخامس ان لا يكون مستغاثا فانه لا يجوز ترخيمه قلت قد بان معنى قوله مطلقا
اي بلا شرط من الشروط التي هي المجرد كالعلمية واما هذه الشروط فاشترك
فيها النوعان الا ان اشتراطه للاضافة في المجرد دون عدم اشتراطها في المونث
بالها فيقوي السؤال وقد استغنى عن الاولين في التسهيل باشتراط البناء ولم يذكر
الثالث ويسميها الاول شرط المبرد في ترخيم المونث بالها العلمية فمنع ترخيم النكرة
المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم الثاني منع ابن عصفور ترخيم علقمة بن قلفة لانه
كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النكاح بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول
مانعا لانه علم كعيسى الثالث اذا نادت طلحة او نحوه ورخمت قلت يا طلح ويا طلح بالفتح
وبالضم كما سياتي وان لم ترخم قلت يا طلحة بضم التاء وقد سمع وجه رابع وهو طلحة
بفتح التاء قال النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب فاختلف النحويون فيه فقال
يونس ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير
منصرف وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى على الفتح لانها حركة تشاكل
حركة اعرابه لو اعرب فهو يطير لارجل في الدار وانشد هذا القائل يا رح من نحو الشمال
هبي بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم فصار في التقدير يا طلح ثم الحق الناء غير معتد

المفرد

ترخيمه

بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبلها الساكن وهذا ظاهر كلام
سيبويه قلت فعلى هذا يكون مفتحة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وللفارسي قولان
احدهما انها زيدت ثم فتحت اتباعا لحركة الحاء والثاني انها الحمت بين الحاء وفتحها فالفتحة
التي في الناهي فتحة الحاء فتحت اتباعا لحركة التاء وقال في شرح التسهيل بعد ذكر
مذهب سيبويه واسهل من هذا عندي ان يكون فتحة التاء اتباعا لفتحة ما قبلها قلت
وهذا يوافق احد قولي ابي علي في الاتباع لكن ظاهر كلامه في الشرح ان الناهي الاولى لانا
زيدت بعد حذف الاولى فهو قول آخر الرابع اجاز قوم منهم الفراء الحاق الف الساكن
المحذوفة بتاء فاجازوا يا اسماء اقبلي وليس بصحيح لانه غير مسموع ومقيس على ما
ترك فيه مقتضى الدليل الخامس اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان يلحق ها
ساكنة فتقول في المرخم يا طلح يا طلحه واختلف في هذه الهاء فقيل هي السكت وهو
ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة ابدلت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف
قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها او تعويض
الف عنها واشار بالتعويض الى قوله فهي قبل الفرق ناصبا عا فجعل الف الاطلاق
عوضا من الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة واشار
بقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل في
الوقف بغير ها قال الشيخ ابو حيان اطلقوا في الحاق هذه الهاء وتقول ان كان الترخيم
على لغة من لا ينتظر لم يلحق ثم قال ص والذي قد رجما بحذفها وقره بعد س اي لا تحذف
منه شيء بعد حذف الهاء فعلم ان قوله ومع الآخر احذف الذي تلا خاص بالمجرد منها وما
ذكره هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا بعد حذف التاء على
لغة من لم يراع المحذوف ومنه قوله اطار بن بدر قد وليت ولاية يريد حارثة
وقول الآخر يا ارط انك فاعل ما قلته يريد ارطاة بن سهية قال الشيخ ابو حيان

في الفتح

على الوقف



ولو ذهب ذاهب الى ان المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان احدهما حذف التاء وهو
الكثير والآخر حذفها بما قبلها كالمحذوف من مفعول لكان قولا وتقديره ان الشاعر في
البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة من حال النطق
بها يحتاج الى وحي يسفر عن هذا التقدير انتهى ثم انتقل الى المجرد من الهاء فقال ص
واحظلا ترخيم ما من هذه الهاء خلا الا الرباعي فما فوق العلم دون اضافة
واسناد متمم س اي امتنع ترخيم ما خلا من الهاء الا ما اجتمعت فيه اربعة شروط
الاول ان يكون زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثي تحرك وسطه نحو حكم او سكن
نحو بكر هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط ونقل عن الكوفيين
وفيه نظر لانه قد نقل عن الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن الوسط
فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد وليس
كما قال بل فيه خلاف حكى الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو
البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن هشام وابن الخشاب قلت ونقل بعض المتأخرين
بين تمام السكون وعارضه فقال لو سمي بضرب المبني للمفعول ثم سكن لما امتنع ترخيمه ولو
سمي به بعد الاسكان لم يجز ذلك الثاني ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة
نحو يا عضنف في عضنفر قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح الثالث ان لا يكون ذا اسناد
فلا يجوز ترخيم برق نحره ونحوه وسيأتي الكلام عليه الرابع ان لا يكون ذا اضافة خلافا
للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حظكم يا آل عكرم واطرقوا وهذا
عند البصريين من شروط ترخيم نادر وانذر منه حذف المضاف وباسره كقوله يا عبد
هل تذكرين ساعة يريد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له ويعلم ان ترخيم المضاف نادر
ايضا في قوله يا علقم الخير فان قلت اهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة قلت اما الاول
فلم ينبه عليه واما الثاني والثالث فقد تقدم ما يرشد اليهما وهو نصه على

عن

اليه

التزام حرف الندا معها لان علة التزامه هي علة منع ترخيمها واجاز ابن خروف ترخيم
المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله اعام لكنا بن صعصعة بن سعد قال ابن خروف
الضايع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه ومعه اللام كقوله
كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال ثم اعلم ان الخالي من يا التانيث اذا استوفى
شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم اما حرف واما حرفان واما كلمة فالذي يحذف منه حرف
نحو حارث وملك فتقول يا حار ويا مال واما الذي يحذف منه حرفان فهذا شار اليه بقوله
ص ومع الاخر احذف الذي يلاس اي يحذف مع الاخر ما قبله بخمسة شروط الاول ان
يكون حرف لين فلو كان حرفا صحيحا حذف الاخر وحده فتقول في سفرجل وقمطر يا سفرج ويا
قمط خلافا للفراء في نحو قمطر فانه يقول يا قمطر يحذف حرفين الثاني ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم
يحذف فتقول في هيبخ وقنور يا هيبخ ويا قنو تحذف الاخر وحده الثالث ان يكون زايدا فلو كان
اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا ولا يحذف الالف لانها بدل العين وعن الاخفش انه
يحذفه مع الاخر واجاز الجرمي في منقاد يا منق الرابع ان يكون رابعا فصاعدا فلو كان
ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود فمذهب البصريين انه يرخم بحذف اخره فقط ونقل المصنف
عن الفراء انه اجاز في نحو عماد وسعيد حذف الاخر وحده كالبصريين وحذفه مع الالف
واليا فتقول يا عم ويا سع واما في ثمود فيحذف الحرفين ولا يجوز يا ثمو لان بقا الواو
يستلزم عدم النظير ونقل عنه عن الفراء انه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الاخر فقط
في عماد وسعيد الخامس ان يكون قبله حركة مجانسة فلو كان قبل الياء والواو فتحة نحو عمرو
وفرعون فمذهب الجرمي والفراء انه يحذف مع الاخر ما الذي قبله حركة مجانسة لا فرق
بين النوعين قال في شرح الكافية وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون يا فرعو ويا عمر في قلت
وذكر الجرمي ان ما ذهب اليه مذهب الاكثرين والى هذا الخلاف اشار بقوله ص والخلف في
واو ويا بهما فتح ففي س فان قلت لا فائدة لهم اجرا الخلاف في نحو مصطفون علما لان

وجهين م



واوه قبلها فتحة وليس كذلك بل يقولون في ترخيمه يا مصطف وجها واحدا وقد نبه
في شرح الكافية على ذلك قلت الواو في مصطفون ونحوه من الجمع بعد ضمة مقدرة لان
اصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف فليست الواو في التقدير بعد فتح والى
هذا اشار بقوله في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة او مقدرة ومثال
ما حذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحماد واسماء وريدان ومسلمات
علمين وحمدون ومنصور وريدون وملكوت علمين وجعفي وغسلين وعفريت علما امام
اشار الى ما حذف منه كلمة بقوله ص والعجز احذف من مركب ش اذا رخم المركب حذف
عجزه نحو يا بعل ويا سيبي في بعلبك وسيبويه وفي خمسة عشر علما ما خمسة ومنع
الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخره ويه وذهب
الفراء الا انه لا يحذف منه الا الها فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يحذف الثاني
من المركب بل ان حذف الحرف او الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم ارده باسا والمنقول
ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون قياسا فلهذا رخمت اثني عشر واثني عشرة
علمين حذف العجز مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا
نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا وقوله ص وقل ترخيم
جملة وذا عمرو ونقل س قال المصنف اكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا
كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك في ابواب النسب فقال يقول في النسب الى
تابط شرا تابطي لان من العرب من يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك
ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل قال الشارح فعلم ان جوازه على لغة قليلة والى
هذا اشار بقوله وذا عمرو ونقل وعمرو هو اسم سيبويه قال الشيخ ابو حيان وهو غير
صحيح لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيحمل
الاول مفردا وليس مناقضا لما قدره من ان المحكي لا يرخم بل اراد ان من العرب من

بعض م

نفردها لا على جهة الترخيم ولذلك قال من نفرد ولم يقل من ترخيم ولا نعلم خلافا عن احد
من النحويين ان المحكي لا يرخم واعلم ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى ان ينوى المحذوف والثانية
ان لا ينوى وقد اشار الى الاول بقوله ص وان تبوت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما
فيه الف ش اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل
الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص في حارث وجعفر
ومنصور او سكون نحو يا قمط في قمطر خلافا للكوفيين فانهم لا يرخمون قمطرا ونحوه مما قبل اخره
ساكن الا على لغة من لم ينو وبعدم مذهب الفراء في حذفه مطلقا مقتضى قوله بما فيه الف
انه لا يغير ما بقي عن سمي مما كان عليه قبل الحذف ويرد على اطلاقه مسئلتان الاولى ما
كان زيدا عما في الحرف وهو بعد الف فانه ان كانت له حركة في الاصل حرك بها نحو يا مضار
ويا حاج نقول فيهما يا مضار بالكسر ان كان اسم فاعل ويا حاج بالفتح ان كان اسم مفعول ويا حاج
بالضم لان اصله يا حاج وان كان اصلي السكون حرك بالفتح لانها اقرب الحركات اليه
نحو اسحار اسم بنت تقول فيه يا اسحار بفتح الراء هذا مذهب سيبويه ثم اختلف عنه
قال السيرافي بجنم الفتح وقال السلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور انه
يكسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب روض
المسائل انه يسقط كل ساكن يلي بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا تقول يا اسح
الثانية ما حذف لواو الجمع نحو يا قاضون فانه اذا رخم يحذف الواو والنون ردا اليه
ما حذف منه لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين واختاره في التسهيل عدم
الرد ثم اشار بقوله ص واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالاخر وصفا تما
س اي اذا لم ينو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع على
تلك الصيغة فتعطي اخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما
يستحقه لو كان اخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم

عن الفراء

الى الثانية

في الجميع كما لو كانت اسماء تامة لم يحذف منها شيء ينسهان الاول لو كان ما قبل
المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة تقول في ناجية ناجي بالاسكان
وهو علامة تقدير ضمها الباقي يجوز في نحو يا حار ابن عمرو على هذه اللغة ضم الراء وفتحها
كما جاز ذلك في يا زيد بن عمرو ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال ص فقل على الاول في تمود يا
تمو وما تمي على الثاني يا تمس يعني بالاول لغة من ينوي وبالثاني من لا ينوي فتقول في ترخيم
تمود على الاول يا تمو لان الواو محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير وعلى
الثاني يا تمي بقلب الواو يا لنطرفها بعد ضمة كما فعل في ادل ونحوه وذلك لان بقاءها على هذا
التقدير يستلزم عدم النظير اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة واذا
رخمت ضميان وقطوان قلت على الاول يا ضم ويا قطو وعلى الثاني يا ضما ويا قطا بقلب
الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا مانع واذا رخمت سقاية وطفاوة
قلت على الاول يا سقا ي ويا طفا و وعلى الثاني يا سقا ويا طفا بابدال الياء والواو
همزة لتطرفهما بعد الف زائدة واما نحو غاو فتقول فيه على الاول يا غا و وعلى الثاني يا
غاو ولا يبدلها همزة لوجهين احدهما ان لا تتوالى اعلالان لان لامه اعلت والثاني انه صار
كاسم تام على ثلثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو واو ذكر ذلك الشيخ
ابو حيان واذا رخمت شاة قلت على الاول يا شا وعلى الثاني يا شاء برد اللام لانقلابها
على حرفين ثانيهما حرف علة ولا يكون كذلك اسم متمكن واذا رخمت داه قلت على الاول يا دا
وعلى الثاني يا ذو ابرد المحذوف لما ذكر في شاه واذا رخمت لاب قلت على الاول يا لا و
وعلى الثاني يا لا بتضعيف اللام لانه لا يعلم له ثالث فيرد واذا رخمت سفرجل لصغير
سفرل قلت على الاول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الاكثرين وقال الاخفش
يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاصل التصغير وفروع الباب كثيرة وفي ما ذكرناه غنية
ثم اشار الى ما يلزم فيه الوجه الاول بقوله ص والترم الاول في كمسلمة وجوز الوجهين

في كمسلمة بن يعني ان الوجه الاول وهو الترخيم على لغة من نوى يلتزم في الصفات الموسوفة بالتا
الفارقة بين المذكر والمونث نحو مسلمة فتقول فيه يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على
الوجه الثاني لانه لو قيل يا مسلم بالضم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فانه
يجوز ترخيمه على الوجهين لان التا فيه ليست للفرق بل وملامه في التسهيل يدل على اعتبار
اللبس في العلم وقد فهم من ذلك ان نحو رابعة يجوز ترخيمه على الوجهين وان كان صفة لان التا فيه
ليست للفرق بنفسه لا لزام الوجه الاول سببان احدهما ما ذكر والثاني لزوم عدم
النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه الثاني في امثلة منها هبلسان بكسر اللام اذ لو رخم
على تقدير التمام لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود الا ما ندر من صيقل
اسم امراة وبيسن في قراه ومنها حلوى وحمراوي فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل
فيهما يا حلي ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون الف فعلى وهمزة
فعلاء مبدلة من واو ومما لا يكونان الا لتانيث ومنها عرقوة وحدرية فانهما لو رخما
على هذا الوجه لقيل فيهما عرقي وحدري فيلزم وجود فعلي وفعلي ومما بنيان مهملان
فان قلت اهمل هنا ذكر السبب الثاني وقد ذكره في الكافية والتسهيل قلت هو سبب مختلف
فيه وممن ذهب الى اعتباره الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم حبلوى ونقل
عن الاخفش في طيلسان ونقله ابن اصبغ عن كثير من النحويين وذهب السيرافي وغيره الى عدم
اعتباره فاجاز الترخيم في المسائل المتقدمة فلعله تركه لذلك وقوله ص ولاضطرار رخموا
دون ندا ما للندا يصلح نحو احمد اس ترخيم في الضرورة ما ليس بمنادى بشرط ان يكون
صالحا لان ينادى نحو احمد فتقول فيه يا احم وقد علم من تقييده جواز ترخيمه اما ترخيمه
على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال
ليلة الجوع والخبط بعني ابن ملك واما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه
المبرد وهو محجوج بالقياس على الندا وبالسماع كقوله ان ابن حارث ان اشتق

لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا وقوله واضحت منك شاسعة اماما
اشد بما سيبويه وانشد المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال في شرح الكافية
والانصاف بعضي تقرير الروايتين ولا يدفع احدهما بالاخرى وفهم من الشرط المذكور
ان المعرف بال لا يرخم في غير الندا لعدم صلاحيته للندا ولهذا خطي من جعل من ترخيم
الضرورة قول العجاج او الفا مكة من ورق الحما فان قلت فهل يشترط في ترخيم
الضرورة علمية او ما يحل محلها قلت لا ونص على ذلك في التسهيل وهو المفهوم من اطلاقه
هنا ومن ترخيم النكرة قوله ليس حي على المنون بخال يعني بخالد بابا الاختصاص
الاختصاص كندا دون يا كايها الفتى باثر ارجو نيا من الاختصاص ما جي به على
صورة هي لغيره توسعا كما يرد الخبر بصيغة الامر والامر بصيغة الخبر والباعث على
الاختصاص فخر او تواضع او زيادة بيان والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او
يشارك فيه وذلك الاسم ثلثة انواع الاول ايها وايتها نحو انا افعل كذا ايها الرجل
واللهم اغفر لنا ايتها العصابة واي هنا مبنية على الضم ويلزم وصفها باسم جنس
معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في الندا الثاني المعرف بالاضافة كقوله نحن
معاشر الانبيا لا نورث قال سيبويه اكثر الاسماء جاء لا في هذا الباب نحو فلان
ومعشر مضافة وان فلان الثالث المعرف بال كقولهم نحن العرب ادرى الناس بالضيف
وقد يكون علما كقول رؤبة بنا تميما يكشف الضباب ولا يدخل في هذا الباب نكرة
ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز ان يذكر الا اسما معروفا ولم يتبع المخصص مبنيا
الا بلفظ ايها وايتها واما غير مما فمنصوب والناصب فعل واجب الاضمار تقديره
اخص واما ايها وايتها فذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص مضمرا ايضا وذهب
الاخفش الى انه منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي
الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة

على الوجهين

واهل البيت

وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدا محذوف التقدير انا افعل كذا مو
ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف التقدير ايها الرجل
المخصوص انا المذكور والاكثر في هذا الاختصاص ان يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير
مخاطب كقولهم بك اللهم نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غايب واما
ما وقع في الكتاب على المضارب الوضيعة ايها البائع فقال الفارسي لا علم لي بوجه
ذلك وفي كتاب الصفار ان هذا فساد وقع في الكتاب وقد اول بانه وضع الظاهر
موضع المضمر ويكون المعنى على الوضيعة ايها البائع وقد روي لذلك ولما ذكر
ان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه مخالف للنداء من ثلثة اوجه الاول
انه لا يستعمل معه ما ولا غيرها من حروف النداء والى هذا اشار بقوله دون ما والثاني
انه لا يستعمل مبدوا به فهم هذا من قوله باثرا رجونا الثالث انه لا يستعمل معرفا
بال والى هذا اشار بقوله ص وقد يرى ذا دون اي بلوال كمثل نحن العرب اسخى من بدل
ش انما قال دون اي لان استعمال المعرف بال صفة لاي مشترك بين النداء والاختصاص نحو
يا ايها الرجل قلت ووجه رابع وهو ان اي في النداء توصف باسم الاشارة وهنا لا
توصف باسم الاشارة ووجه خامس وهو ان اي في النداء جاز نصب صفة اي في النداء
ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي الارتشاف لا خلاف في متبوعها انه مرفوع

## التحذير والاغراء

ص اياك والشر ونحوه نصب محذرا استثناه وجب
ش انما ذكر التحذير والاغراء بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاغراء مفعول به بفعل لا
يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل سيأتي والتحذير هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب
الاحتراز منه ويكون بثلثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة
الى ضمير المخاطب وبذكر المحذر منه فان كان باياك واخواته وجب اضمار ناصبه
مطلقا اعني في افراده وتكراره والعطف عليه وقد مثل العطف بقوله اياك والشر



فاياك مفعول بفعل واجب الاضمار تقديره اتق او نحوه فان قلت هل يقدر بعد اياك او
قبله قلت يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لاتصل به فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل
الى ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل كان الاصل اتق نفسك فلما
ابدلوا من الشر والشر ابدلوا منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن
عصفور فان قلت كيف جاز عطفه على اياك وهما مختلفان في الحكم لان الاول محذر والثاني
محذر منه قلت الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه الا في المعنى الذي
كان اعرابه بسببه والتقدير السابق يوضح ذلك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى
ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار في شرح
التسهيل مذهبا ثالثا وهو ان الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على
تقدير اتق تلافي نفسك والشر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قلت ولا
شك ان هذا اقل تكلفا فهو اولى ومثال التكرار اياك اياك من الشر ومثال الافراد اياك
من الشر وقد نبه على وجوب اضمار ناصب ياتي الافراد بقوله ص ودون عطف الا يا
انسب ش فان كان التحذير بغير اياك لم يلزم الاضمار الا مع العطف نحو ما زراسك والسيف
والشيطان وكيده والتكرار نحو راسك راسك والاسد الاسد فان عدم العطف والاسد
والتكرار جاز الاظهار والاضمار نحو راسك وان شئت قرراسك وان شئت احذر
الاسد والى هذا اشار بقوله ص وما سواه سر فعله لن يلزما الا مع العطف او
التكرار ش ومثل التكرار بقوله ص كالضيغم الضيغم ماذا الساري ش والضيغم الاسد
فان قلت ما علة الذي لزم الاضمار مع اياك مطلقا ومع غيرها في العطف والتكرار
قلت علة التزامه مع اياك كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الامثال وغيرها ليس بالفعل
كذلك الا ان العطف والتكرار جعل كالبدل من اللفظ فلذلك وجب اضماره معهما
بشبهان الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يصح ولا يمتنع الثاني

شمل قوله وما سواه يعني اياي النوعين المتقدم ذكرهما اعني ما ناب عن اياي من الاسما
المضافة الى ضمير المخاطب والمحذر منه وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي عدم لزوم
الاضمار مع التكرار في الاول من هذين النوعين فانه قال ونحو راسك اياك جعل اذا
الذي يحذر معطوفا وصل وقال في الشرح فلو لم يذكر المعطوف جاز الاظهار والاضمار
وقد صرح الشارح بوجوب الاضمار في نحو راسك راسك لاجل التكرار الثالث بعطف
في هذا الباب الا بالواو الرابع لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذر مجرور بمن نحو
اياك من الشر وتقديرها مع ان كافي نحو اياك ان تفعل اي من ان تفعل فاما بيت الكتاب وهو
فاياك اياك المرأ فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فقيل هو على حذف الجار للضرورة
وقيل على حذف العاطف للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل اضمر له ناصبا اخر
بعد اياك فقوله اياك مستقل بنفسه ثم اضمر بعد اياك فعاد تقديره اتق الشر على
هذا حمله سيبويه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا الا في
الشعر انتهى وقوله في باب التحذير من التسهيل ولا يحذف العاطف بعد الا والمحذر
منصوب باضمار فعل او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المرا ونحوه على اضمار فعل لتسوية
بينه وبين الجر بمن وقال ابو البقا العكبري في نحو اياك الشر المختار عندي ان يضمر له
فعل يتعدى الى مفعولين نحو جنب نفسك الشر فاياك في نفسك ومثل الشارح
افراد اياك بقوله اياك الشر وقال تقديره احذرك الشر وهو نظير اياك المرا وظاهر
تقديره ان الناصب لها فعل واحد متعد الى اثنين فهو نحو ما قاله ابو البقا فان
قلت اذا جعل ناصب المرا فعلا مضمرا بعد اياك فهل يكون اضماره واجبا ام جايزا قلت
قال ابن عصفور ان حذف الواو لم يلزم اضمار الفعل نحو فاياك اياك المرا تقديره دع
المرا ولو كان في الكلام لجاز اظهار هذا الفعل انتهى ص وشذ اياي واياه اشد
س الشايع في التحذير ان يراد به المخاطب وقد ورد للمتكلم نحو من قال اياي



وان يحذف احدكم اي اياي نح عن حذف الارنب ونح حذف الارنب عن حفري فعلى هذا
هو جملة واحدة وقال الزجاج ان ذلك جملتان والتقدير اياي وحذف الارنب واياكم
وحذف احدكم الارنب فحذف من الاول ما اثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما اثبت
نظيره في الاول وقال بعضهم اياي ليس على فعل امر على معنى اياي ابعد فجعله خبرا
وقد ورد للغائب في قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواء واليه اشار
بقوله واياه اشد اي اشد من اياي وفي هذا المثل شذوذ من وجه اخر وهو اضافة
اياه الى الظاهر وقوله ص وعن سبيل القصد من قاس انتهى س يقتضي منع القياس
على اياي وعلى اياه فلا يستعمل الا حيث سمع قلت وظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس
على المتكلم لانه قال ينصب محذرا اياي واياه ناصبا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ
وذكر اياه معه ص ومحذرا لا اياي اجعلا مغريا به في كل ما قد نصلا س الاغراء
الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمغرى به منصوب بفعل مضمر وكم ناصبه
في وجوب الاضمار وجوازه كحكم ناصب المحذور به فيجب اضماره مع العطف نحو الاهل
والولد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجمع مع الافراد بل يجوز اظهاره نحو الزم اخاك
الا ان الاغرا لا يكون بلفظ اياك واخواته فلهذا قال لا اياي منبها على قد رفع المكرر في
التحذير والاغرا كقوله لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح
واجاز الفرا الرفع في قوله ناقة الله وسقياها على اضمار هذه اسما الافعال
والاصوات الكلام على اسما الافعال والاصوات يحتاج الى مقدمة تشتمل
على ثلاث مسائل الاولى مذهب جمهور البصريين انها اسما وقال بعض البصريين افعال
استعملت استعمال الاسما وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح انها
اسما لقبولها بعض علامات الاسما كالتنوين والتعريف ولعدم قبولها علامات
الافعال ولورودها على اوزان تخالف اوزان الافعال الثانية اختلف القايلون

باسمها في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان وقيل يدل بما يدل
على الحدث والزمان وقيل مدلولها المصادر الا انها دخلها معنى الامر ومعنى
الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الامر وتبعه الزمان وقيل انها دالة
على ما يدل عليه الافعال من الحدث والزمان الا ان دلالتها على الزمان بالوضع
لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وابي علي وجماعة فهذه ثلثة مذاهب
فصه مثلا على الاول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث
اسم لمعنى الفعل الا ان دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان
بالوضع الثالث ذهب كثير منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من
الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن
وافقه الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض
النحويين الى انها في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر كما اغنى في قائم الزيدان
وقد عرفها بقوله ص ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه من قوله
ما ناب عن فعل خبر يشمل اسم الفعل وغيره مما ناب عن الفعل وقوله كشتان وصه
يعني في كونه غير معمول ولا فضلة وهو تمثيل تم به الحد فخرج به ما ناب عن فعل وهو
معمول كالمصدر العامل او فضلة كالحرف العامل عمل الفعل فانهما ليسا كشتان
وصه وهذا كقوله في الكافية نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل يشبه
اسم الفعل نوعان احدهما ما كان في الاصل ظرفا ومجرورا او حرف جر ومجرور وثاني
والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب مختلف في القياس فيه وضرب مقصور على
السماع فالمختلف في قياسه ثلثة انواع الاول ثنا فعال من الثلاثي المجرد مذهب
سيبويه والاخفش انه مقيس ومذهب المبرد انه لا يقاس عليه الثاني ثنا فعال
من افعل اجاز ابن طلحة القياس عليه كما اجاز البناء منه في التعجب وقد سمع منه دراك



من ادرك الثالث ثنا فعلال من الرباعي اجازه الاخفش قياسا على ما سمع من قولهم
قرقار وعرعار ومذهب سيبويه ان ذلك لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وانكر
المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي الى ان قرقار وعرعار حكايتا صوت واما
المتفق على قصره على السماع فما عدا هذه الانواع وهو الفاظ كثيرة وانما اشرح
منها ما اشتمل عليه النظم ان شاء الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها
وهي شتان وصه واوه ومه اما شتان فهي اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو
حاتم والزجاج الى ان شتان مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل ويقال
شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وشتان ما بين زيد وعمرو
ونقل ابن عصفور وغيره ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد وعمرو ورد عليه بانه
مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد فيقول شتان
ما بين زيد وعمرو وان غيره منع ذلك واما صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال
صه بكسر الهاء غير منونة وصه بالسكون وبالتنوين فهو نكرة وما لم ينون
فهو معرفة وقد يقال صاه بالف قبل الهاء الساكنة واما اوه فاسم فعل
بمعنى اتوجع وفيها لغات اخر اوه واوه واوه اوه اوياه اوياه آه
آه اوّ اوّ اوّاه اوّاه واذا صرف الفعل منه قيل اوّه وتأوّه واما
مه فاسم فعل بمعنى اكفف لا بمعنى اكفف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال مه
بالكسر ومه بالسكون كما تقدم في صه ص وما بمعنى افعل كما من كثير وغيره كوى
وهيهات نزر من اسم الفعل ثلاثة اضرب ضرب بمعنى الامر وهو كثير وضرب
بمعنى المضارع وضرب بمعنى الماضي وكلا هذين الضربين قليل ومن الذي بمعنى الامر
مقيس كما تقدم وليس في الذي بمعنى المضارع او الماضي شيء يقاس عليه ومثل
الامر بامين والمضارع بوي والماضي بهيهات اما امين فاسم فعل بمعنى

استحب وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه في تخصيصه القصر
بالضرورة واذا مد فعيل وزنه فاعيل وهو اعجمي وقيل اصله القصر ووزنه فعيل
والمد اشباع لانه ليس في كلام العرب افعيل ولا فاعيل ولا فيعيل حكى ذلك عن
ابي علي وحكى القاضي عياض عن الداودي آمين بالمد والتشديد وقال انها
لغة شاذة وذكر ثعلب وغيره ان تشديد الميم خطا واما وي فهي اسم فعل
بمعنى اعجب ومثلها وا ووا هاها قال في شرح الكافية ووي ووا ووا هاها بمعنى
اعجب وفيها تندم ووا بمعنى التعجب والاستحسان قال واابي انت وفوك
الاسنب ويلحق وي كاف الخطاب كقول عنترة قبل الفوارس ويك عنتر اقدم
وزعم الكسائي ان ويك محذوفة من ويلك فالكاف على قوله ضمير مجرور واما قوله تعالى
ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء فقال الخليل وسيبويه هي وي م قال كأن الله
يبسط وقال ابو الحسن هي ويك بمعنى اعجب لان الله واما هيهات فاسم فعل
بمعنى بعد خلافا لابي اسحاق جعلها بمعنى البعد وزعم انها في موضع رفع
نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وخلافا للمبرد اذ زعم انها ظرف
غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده في البعد وتفتح المحاربون تاء هيهات
ويقفون بالهاء وبكسرها تميم واسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا
ضمت فمذهب ابي علي انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني انها تكتب بالهاء وحكى
الصغاني فيها ستة وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهات وايهات
وهايهات وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحته
ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ستة وثلثون وجها وحكى غيره
هيهاتا وهيهاك والكاف للخطاب وايها وايها وايها وهيها وقرا عيسى بن عمر
الهمداني هيهات هيهات على نية الوقف ص والفعل من اسمائه عليك وهكذا



دونك مع اليكاس يعني ان من اسماء الفعل نوعا هو في الاصل جار ومجرور او
ظرف ومجرور فالاول عليك واليك وكذاك والثاني عندك ولديك ودونك وكما انت
ووراك وامامك ومكانك وبعدك هذا هو المسموع فعليك بمعنى الزم وتعدى
بنفسه قال الله تعالى عليكم انفسكم وغالبا تقول عليك زيدا واليك بمعنى تنح
وهو لازم عند البصريين وزعم ان السكيت والكوفيون انها تتعدى فتقول اليك
زيدا اي امسك زيدا وكذاك بمعنى امسك كقوله كذاك القول ان عليك عينا وكما
انت بمعنى انتظر حكى الكسائي كما انت زيدا اي انتظر زيدا وكما انتني اي انتظرني وعندك
بمعنى خذ وهي متعدية وترد بمعنى توقف فيكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية
فتقول لديك زيدا ودونك بمعنى خذ وبمعنى تاخر فلا تتعدى ووراك بمعنى تاخر وامامك
بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت وسمع الفراء مكانك اي انتظر فيكون ذات تعد ولزوم
وبعدك بمعنى تاخر وحكى الكسائي الاعرابيين وسمع من كلامهم سنكا البعير فخذاه ولا
حجة فيه لجواز ان يكون من باب الاشتغال ويستعمل هذا النوع في
الغالب الاخبار الضمير المخاطب وشذ على بمعنى اولني والى بمعنى انحي وعليه بمعنى الزم
الثاني اجاز الكسائي قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك
ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب الكوفيين قصر ذلك على السماع الثالث اختلف في كاف
عليك واخواته فذهب الكسائي انها في موضع نصب ومذهب الفراء انها موضع رفع ومذهب
البصريين انها في موضع جر وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيدا
بجر عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب
فلا موضع لها من الاعراب الرابع في كل واحد من هذه الاسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع
مستتر هو الفاعل فلك في اليوكيدان يولد الكاف بالمجرور فيقول عليك نفسك وان يولد
المستتر بالمرفوع فيقول عليك انت نفسك ولا بد من تاكيده بالمرفوع المنفصل
ص كذا ويدله ناصبين ويعلان الخفض مصدرين بين رويد يستعمل امرا وغير

امر فاذا استعمل امر فله حالان احدهما ان يكون مبنيا على الفتح واذا وليه مفعول
نصب نحو رويد زيدا فهو هاهنا اسم فعل بمعنى امهل لانه لو كان مصدرا لكان معربا
وذكر بعضهم انه يرد بمعنى دع ومنه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا الشعر
اي ودع الشعر وما زايده ونحو ان الاجواد كما قال رويدني شيبان بعض وعيدكم
والاخر ان يكون معربا منصوبا اما مضافا نحو رويد زيد واما منونا منصوبا نحو رويدا
زيدا فهو هاهنا مصدر لانه لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فانه يضاف
الى فاعله نحو رويد زيد عمرا وربما الى مفعوله نحو رويد زيدا قيل ومن الاضافة الى
فاعله قولهم رويدك زيدا ويحتمل ان يكون اسم فعل والكاف للخطاب واذا نون نصب
المفعول ومنع المبرد النصب به لكونه مصغرا ورويد تصغير ارواد مصدر اروده
اي امهله تصغير ترخيم وذهب الفرا الى انه تصغير رود بمعنى المهل ورد بان رويد
يتعدى واذا استعمل غير امر فله حالان احدهما ان يكون حالا كقولهم ساروا رويدا
فقيل هو حال من الفاعل اي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه
رويدا والاخر ان يكون نعتا اما لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا واما لمصدر
محذوف نحو ساروا رويدا اي سيرا رويدا وضعف كونه نعت مصدر محذوف
لانه صفة غير خاصة بالموصوف واختلف في رويدا الواقع نعتا فقيل هو
الذي يستعمل مصدرا وصف به كما وصف برضى وقيل هو تصغير مرود تصغير
الترخيم وليس بمصدر واما بله فيكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية في بله زيدا
ويكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن الترك فتستعمل مضافة نحو بله زيد وهو مضاف
الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل وروى ابو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا يقول
بله زيد وحكى ابو الحسن الهاء واللام فيقول بهل زيد واجاز قطرب وابو الحسن
ان يكون بمعنى كيف فيقول بله زيد ويروى قوله بله الاكف كانها لم تخلق بالنصب على
انها اسم فعل وبالجر على انها مصدر وبالرفع فقيل هي اسم فعل بمعنى نفي وقيل بمعنى

كيف

كيف وانكر ابو علي الرفع بعدها وذهب بعض الكوفيين الى ان بله بمعنى غير فمعنى بله
الاكف غير الاكف وذهب الاخفش الى انها حرف جر وعدها الكوفيون والبغداديون
من ادوات الاستثنا فاجازوا النصب بعدها على الاستثناء ص وما لما ينوب عنه
من عمل س يعني ان اسما الافعال تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل
ظاهرا نحو هيهات زيد ومضمرا نحو هيت وتنصب المفعول ان نابت عن متعد وتتعدى
اليه بحرف الجر ان نابت عما يتعدى به وينبغي ان يقول غالبا كما قال في التسهيل احترازا
من امن فانها لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى قوله ص لها واخر ما الذي فيه العمل
س يعني انه يجب تاخير معمول اسما الافعال ولا يسوى بينها وبين افعالها في جواز التقديم
فلا يقال زيدا دراك قال الشارح هذا مذهب جميع النحويين الا الكسائي فانه اجاز فيه
ما يجوز في الفعل من التقديم والتاخير انتهى ونقله بعضهم عن الكوفيين ونسبه مذهب
المصنف جواز اعمال اسم الفعل مضمرا وقال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما
لدلالة متاخر عليه جائز عند سيبويه انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وابقا
معموله وتاولوا كلام سيبويه ص واكثر بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين
س ما نون من اسما الافعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهي ثلثة اقسام لازم
التعريف كنزال وامين ولازم التنكير كواها بمعنى اعجب ووها بمعنى اعرف ودو وجهين
نحو صه ومه وذهب قوم الى ان اسما الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون
تعريف علم الجنس والاول هو المشهور ولما فرغ من اسما الافعال انتقل الى اسما الاصوات
وهي الفاظ اشبهت اسما الافعال في الاكتفا بها وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا
يعقل اما لزجره كهلا للخيل وعدس للبغل واما لدعايه كاو للفرس ودو للوقع والى هذا
اشار بقوله ص وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه الفعل صوتا جعل س والثاني
ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب وماء للظبية او غير حيوان نحو قب

قوله

اسم

لوقع السيف وطق لوقع الحجر والى هذا النوع اشار بقوله ص كذا الذي اجدى
حكايه كقبس اي افهم حكايه م قال ص والزم بنا النوعين فهو قد وجب ش يحتمل ان يعني
اسما الافعال والاصوات ويحتمل ان يكون يعني نوعي الاصوات وعلة بنا اسما
الافعال شبهها بالحرف في انها عامله غير معموله كما تقدم اول الكتاب وعله بنا اسما
الاصوات انها ليست عامله ولا معموله فاشبهت الحروف المهمله فهي احق بالبناء من
اسما الافعال بشبه هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف اسما الافعال فهي من
قبيل المفردات واسما الافعال من قبيل المركبات **نونا التوكيد** ص
للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبنّ واقصدنّهما ش للتوكيد نونان ثقيله كنون اذهبن
وخفيفه كنون اقصدنهما وهما اصلان عند البصريين تخالف بعض احكامهما ومذهب
الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيله اشد من الخفيفه
وفهم من قوله للفعل اختصاصه بهما وندر توكيد اسم الفاعل في قوله اقائلن
احضروا الشهودا ص يؤكدان افعل ولفعل اتيا ذا طلب وشرطا اما تاليا ش
نونا التوكيد يؤكدان الامر والمضارع دون الماضي وقد جا توكيد الماضي لكونه مستقبل
المعنى في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما فاما الامر فيؤكدانه بلا شرط نحو
اضربن وكذا الدعا نحو فانزلن سكينة علينا وتوكيد الامر بالنون جايز لا واجب
واما المضارع فان كان حالا لم تدخل عليه ولهذا قال اتيا واذا كان مستقبلا اكد
بها لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من لام امر
او لا نهي او اداه تحضيض او عرض او تمن او استفهام بحرف او باسم خلافا لمن خص ذلك
بالهمزه وهل وقد اشار الى هذا بقوله ذا طلب الثاني ان يكون شرطا لا مقرونه بما
الزايدة نحو فاما تخافن ولهذا اشار بقوله او شرطا اما تاليا واحترز من الواقع
شرطا لغير اما فان تاكيده قليل كما سيذكر الثالث ان يكون جوابا لقسم بجمله شروط

النون